عدد خاص

مجلس الأمة

العدد الخامس والتسعون - سبتمبر - ديسمبر 2022

السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة
خلال المصادقة على مخطط عمل الحكومة:

«اليوم صادقنا على بيان السياسة العامة وجاء بالتـــــوازي مع يوم انتفاضة الشعبالجزائري دعمًا للقضية الفلسطينية»

الوزير الأوّل، السيد أيمن بن عبد الرحمان:

أولوية تكريس الطابع الاجتماعي للدولة وتنويع الاقتصاد، وحفظ كرامة المواطن تنفيذًا للتعليمات السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون...

تدخلات أعضاء ورؤساء المجموعات البرلمانية لمجلس الأمة خـــــلال مناقشة مخطط عمل الحكـــــومة

أعضاء مجلس الأمة يصدرون لائحة تأييد بخصوص بيان السياسة العامة للحكومة ويُثمّنون توجيهاترئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون ويُعبرون عن ارتياحهم التام لمضمون البيان الذي قدّمه السيد الوزير الأوّل

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة

مسؤول النشر
عيسى بورقبة

رئيس التحرير
سليم رباحي

مستشارو التحرير
احمد فيصل طالب،
د. بنت طاعة الله (سعاد) بكار
كريمة بنود

هيئة التحرير
رضوان لعمش،
سمير براحيم،
محمد الامين طالب

الصور :
مصلحة السمعي البصري
المصوران :
سفيان قاسي
رياض كالي

الإخراج :
عبد الرحمان بوشايب
الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 7، شارع زيروت يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

الوزير الأوّل، السيد أيمن بن عبد الرحمان:
أولوية تكريس الطابع الاجتماعي للدولة وتنويع الاقتصاد، وحفظ كرامة المواطن تنفيذا للتعليمات السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون... 06

تنفيذ مخطط عمل الحكومة، جاء في سياق خاص، ميزته التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم والتي تفرض التكيف والاستجابة السريعة لمتطلبات المجتمع وتطلعاته 10

أعضاء مجلس الأمة يناقشون بيان السياسة العامة للحكومة 22

تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية
السيد لزرق بطاهر 88
(رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار)
«نقول للمحسن أحسنت ونقول للمسيء أسأت»

السيد عفيف سنوسة 91
(رئيس المجموعة البرلمانية حزب التجمع الوطني الديمقراطي)
«الجزائر التي أصبحت اليوم قوة إقليمية، ومركز ثقل في محيطها»

السيد ساعد عروس 93
(رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي)
«الجزائر تم تصنيفها بالدولة الوحيدة في إفريقيا التي لا مكان فيها للمجاعة بأي شكل من الأشكال»

السيد أحمد الصالح لطيفي 95
(رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني)
«من هذا المقام أنوه بالدبلوماسية الجزائرية، التي شرّفت شعبها وجعلته يتباها بها بين الأمم»

رد الوزير الأول 97
«برنامج رئيس الجمهورية أصبح واقعا ملموسا تؤكده الإنجازات والمؤشرات الإيجابية

لائحة أعضاء مجلس الأمة، حول بيان السياسة العامة للحكومة» 108

كلمة السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة
«اليوم صادقنا على بيان السياسة العامة وجاء بالتوازي مع يوم انتفاضة الشعب الجزائري دعمًا للقضية الفلسطينية» 111

ندوة صحفية للسيد الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان
بعد المصادقة على مخطط عمل الحكومة 2023
«الحكومة تعمل على تحقيق المزيد من المكتسبات وتنويع الاقتصاد الوطني 114

... «حسن أداء القضاء في المجتمع وشعور المواطن بالاطمئنان إليه لا ينبع فقط من جودة القوانين التي تسنها الدولة فحسب، ولكن من تطبيقها بعدالة وشفافية على نحو يحمي ويحترم الحقوق الأساسية للأفراد ويضمن للجميع سهولة الوصول إلى آليات فعالة لحل نزاعاتهم».

من كلمة رئيس الجمهورية، رئيس المجلس الأعلى للقضاء، السيد عبد المجيد تبون يوم الأحد 16 أكتوبر 2022 بمناسبة مراسم افتتاح السنة القضائية 2022-2023 التي جرت بمقر المحكمة العليا للقضاء

Canon

جلسات/ مخطط عمل الحكومة

الوزير الأوّل، السيد أيمن بن عبد الرحمان:

أولوية تكريس الطابع الاجتماعي للدولة وتنويع الاقتصاد، وحفظ كرامة المواطن تنفيذا للتعليمات السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون...

عملاً بأحكام الدستور، لاسيما المادة 111 (الفقرة الأخيرة) منه، عقد مجلس الأمة اليوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2023، جلسة عامة برئاسة السيد صالح ، وجيل، رئيس مجلس الأمة، خُصّصت لتقديم بيان السياسة العامة للحكومة من طرف الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان. وقد جرت هاته الجلسة بحضور أعضاء عن الحكومة ممثلين في السيدات والسادة: إبراهيم مراد، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، عبدالرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام، لعزيز فايد، وزير المالية، محمد عرقاب، وزير الطاقة والمناجم، العيد ربيقة، وزير المجاهدين وذوي الحقوق، عبدالحكيم بلعابد، وزير التربية الوطنية، ياسين مرابي، وزير التكوين والتعليم المهنيين، صورية مولوجي، وزيرة الثقافة والفنون، عبد الرحمان حمّاد، وزير الشباب والرياضة، كريم بيبي تريكي، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، كوثر كريكو، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، محمد عبد الحفيظ هني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، محمد طارق بلعريبي، وزير السكن والعمران والمدينة، الطيب زيتوني، وزير التجارة وترقية الصادرات، محمد لعقاب، وزير الاتصال، يوسف شرفة، وزير النقل، مختار ديدوش، وزير السياحة والصناعة التقليدية، عبد الحق سايحي، وزير الصحة، فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، فازية دحلب، وزيرة البيئة والطاقات المتجددة، أحمد بدني، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، ياسين المهدي وليد، وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، والأمين العام للحكومة، يحيى بوخاري..

في معرض تقديمه لبيان السياسة العامة للحكومة، ذكّر السيد الوزير الأول بأن وثيقة بيان السياسة العامة تتضمن حصيلة للنشاطات والأعمال المنجزة منذ شهر سبتمبر 2022 إلى غاية أوت 2023 في إطار عمل الحكومة المصادق عليه بالبرلمان بغرفتيه بتاريخ 16 سبتمبر 2021؛ حيث أنّ هذه الفترة المرجعية تزامنت مع ظرف اقتصادي دولي متدهور، تميز بالخصوص بتشديد السياسات النقدية للبلدان المصنعة وتردي الأوضاع المالية للعديد من البلدان، فضلا عن التغيرات المناخية جراء تسجيل درجات حرارة مرتفعة زادت من حدة المخاوف المتعلقة بالأمن المائي والغذائي.

وبخصوص النهج الاجتماعي للدولة، أوضح الوزير الأول أنّ الحكومة ركّزت على رفع القدرة الشرائية للمواطن وتحسين التكفل بالفئات الهشة وتدعيم أنظمة الضمان الاجتماعي والتقاعد، وتحسين إمكانية الاستفادة من السكن والخدمات العمومية الأساسية؛ بهدف زيادة فرص التربية والتكوين وتمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج؛ فضلا عن الزيادات المحسوسة التي شهدتها الأجور في قطاع الوظيفة العمومية خلال السنتين الماليتين 2022 و2023، على أن تشهد زيادة أخرى خلال السنة المالية 2024، حيث مست هذه الزيادة «2.8 مليون موظف وعون متعاقد بعنوان السنة المالية 2023»، حيث أنه تم في هذا الإطار «رصد غلاف مالي قدره 4.340 مليار دينار سنويا».

وعلاوة على ذلك، تم الشروع في إعداد مشاريع مراجعة القوانين الأساسية الخاصة بالموظفين التابعين لقطاعات الصحة والتربية الوطنية والتعليم العالي وإعداد ثلاثة مشاريع مراسيم تنفيذية تتضمن مراجعة الأنظمة التعويضية لبعض فئات أساتذة التعليم العالي وكذا الشروع في إعادة تثمين النظام التعويضي للموظفين العاملين في ولايات الجنوب والجنوب الكبير، وكذا دعم تشغيل وضمان الإدماج المهني للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل، حيث تسهر الحكومة على تطبيق

القاعدة التي تلزم كل مستخدم بتخصيص على الأقل 1 % من مناصب العمل لذوي الاحتياجات الخاصة المعترف لهم بصفة العامل مع إعادة تثمين مبلغ المنحة المالية المخصصة لهم شهريا من 10000 دينار إلى 12000 دينار، زيادة على تحسين التكفل بصحة المواطنين، من خلال تجسيد نظام التعاقد بين المؤسسات الصحية وهيئات الضمان الاجتماعي.

وتحت عنوان تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة، جاء في عرض السيد الوزير الأول أن الحكومة تعتبر استقلالية القضاء بمثابة حجر الزاوية في عملية إصلاح العدالة، لذا وجب تعزيز هذه الاستقلالية، من أجل استعادة المواطنين ثقتهم في المنظومة القضائية، والتي هي الهدف الأساسي في عمل الحكومة التي يبقى مرهونا بتحسين جودة الأحكام القضائية الصادرة ضمن آجال معقولة وتسهيل التقاضي لجميع المواطنين، وفي هذا الصدد فإنّ تعميم الرقمنة في القطاع من شأنه التمكين من تحسين الإجراءات القضائية من خلال تقديم معالجة شفافة وعاجلة للنزاعات. كذلك، فإن تحسين منظومة المؤسسات العقابية يمثل حتمية من شأنها السماح برد الاعتبار للمحبوسين وترقية اندماجهم في المجتمع.. وعليه -يضيف السيد الوزير الأول- فإن العمل المعياري للحكومة يقوم أساسا على مواصلة وضع الإطار التشريعي والتنظيمي المرتبط بالإصلاح العميق للعدالة؛ وكذا تنصيب المؤسسات الجديدة المستحدثة بموجب أحكام الدستور.

وتناول الفصل الثاني من وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة الشق الاقتصادي، والذي جاء تحت عنوان تعزيز الإنعاش الاقتصادي نحو اقتصاد متنوع ومرن وناجع، فقد شدد الوزير الأول التزام الحكومة من أجل تعزيز روافد الإنعاش الاقتصادي الذي يعد رهانا محوريا لتحفيز النمو الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية وتعزيز ازدهار البلاد، حيث تولي الحكومة أمام التحديات الاقتصادية الراهنة أهمية كبرى لتنفيذ التدابير الاستراتيجية الرامية إلى تفعيل الاقتصادي الوطني، لا سيما من خلال عصرنة النظام المصرفي والمالي، وتحسين مناخ الأعمال، واستحداث بيئة مواتية للمقاولاتية واقتصاد المعرفة والبحث والتطوير والابتكار.

كما ذكّر السيد الوزير الأول بالتدابير المتخذة من طرف الدولة، بغرض تحسين بيئة الاستثمار من خلال تطوير العقار الاقتصادي وتحسين استغلاله بشكل أمثل، حيث تم تنفيذ إصلاحات هامة للإطار التشريعي، على غرار القانون النقدي والمصرفي، والقانون المتعلق بالاستثمار، والقانون المتعلق بالصفقات العمومية، ومشروع قانون حول العقار الاقتصادي، مع الإشارة أنّ هذه الإصلاحات تأتي تكملة لتلك المقدمة في الفصل السابق المتعلق بتحسين الحوكمة بوجه عام وتسهيل الإجراءات وتبسيطها بوجه خاص.

السياسة الخارجية للبلاد كانت محور الفصل الرابع من هذه الوثيقة، وبعنوان من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية، حيث ذكر السيد الوزير الأول في هذا الإطار بالإنجازات والمكاسب التي حققتها الدبلوماسية، وهذا من خلال الاستراتيجية المتبناة من طرف الدولة حيث تواصل الحكومة مساعيها الحثيثة في سياق إضفاء حيوية على أولويات العمل الدبلوماسي لبلادنا مركزة تدخلاتها في منظور حماية المصالح العليا للأمة والمساهمة في إحلال السلم والأمن على الصعيد الإقليمي، وتوطيد الروابط مع إفريقيا والعالم العربي، فضلا عن دعم السلم وتطوير الشراكة عبر العالم، ودعم الدبلوماسية الاقتصادية بغية تحقيق أهداف التنمية، ومواصلة عصرنة الأداة الدبلوماسية وتسيير الموارد البشرية ناهيك عن وضع استراتيجية حديثة تُعنى بجاليتنا الوطنية في الخارج.

وجاء الفصل الخامس من الوثيقة بعنوان تعزيز الأمن والدفاع الوطني، حيث أشاد السيد الوزير الأول، بالمجهودات المبذولة من طرف المؤسسة العسكرية؛ وهذا من خلال سهر الجيش الوطني الشعبي وصرامته في الحفاظ على السيادة الوطنية وحماية الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز وتحديث أجهزة المراقبة والحماية على مستوى المناطق الحدودية البرية والمجالات البحرية والجوية. زيادة عن يقظته في محاربة كافة أشكال الجريمة العابرة للحدود قصد ضمان الأمن الأمثل لها، ومواصلة الجيش الوطني الشعبي مجهوداته لتطوير قدراته في مجال الدفاع السيبراني ومساهمته بشكل تام في وضع استراتيجية وطنية متكاملة في المجال الرقمي؛ وكذا الاهتمام بجهاز التكوين العسكري الذي يعمل على تحسينه وتكييفه باستمرار مع التطورات الجديدة.

جلسات/ مخطط عمل الحكومة

جلسات/ مخطط عمل الحكومة

الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان يعرض مخطط عمل حكومته ويؤكد :

تنفيذ مخطط عمل الحكومة، جاء في سياق خاص، ميزته التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم والتي تفرض التكيف والاستجابة السريعة لمتطلبات المجتمع وتطلعاته

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد الفاضل،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،
الحضور الكريم،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء وبمناسبة الذكرى 17 من أكتوبر، اسمحوا لي جميعا أن، نترحم على أرواح شهداء مجزرة 17 أكتوبر ضحايا الهمجية الاستعمارية، رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه.

عملا بأحكام المادة 111 من الدستور، يطيب لي أن أعرض على كريم مسامعكم، وللمرة الثانية على التوالي، بيان السياسة العامة للحكومة، الذي يتضمن أهم الإنجازات التي قامت بها الحكومة في الفترة الممتدة بين سبتمبر 2022 وأوت 2023، وكذا آفاق عمل الحكومة من أجل بلوغ الأهداف التي سطرتها، من أجل تنفيذ التزامات السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، الأربعة والخمسين (54) الرامية إلى بناء جزائر جديدة.

أود أن أشير إلى أن تنفيذ مخطط عمل الحكومة، جاء في سياق خاص، ميزته التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم والتي تفرض التكيف والاستجابة السريعة لمتطلبات المجتمع وتطلعاته.

فعلى الصعيد الدولي، تميز الوضع على الخصوص بما يأتي:

1 – إنكماش الاقتصاد العالمي، مما أدى بالعديد من الدول إلى تشديد سياساتها النقدية سعيا منها إلى التحكم في معدلات التضخم، الذي بقي يتراوح بين 7٪ و8٪ وتجاوز في بعض الدول عتبة 50 %؛

2 – توقع انخفاض مستوى النمو العالمي إلى 3 % خلال سنة 2023، بعد أن سجل 3.5٪ في سنة 2022؛

3 – توقع تراجع نمو حركة التجارة العالمية إلى1.7 % في سنة 2023.

أما على الصعيد الوطني، وبالرغم من عدم اليقين الذي ميز الظرف الدولي، عرفت بلادنا كيف تثبت صمودها، حيث تشير التوقعات إلى:

1 – تسجيل معدل نمو اقتصادي بنسبة 5.3٪ نهاية سنة 2023، مقابل نسبة 4.3٪ سنة 2022، فيما بلغ التضخم خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2023 نسبة 9.5 %، مدفوع، لاسيما بارتفاع أسعار المواد الغذائية (13.2+ %).

2 – توقع تراجع قيمة الصادرات نهاية السنة الجارية إلى 52.8 مليار دولار مقابل 65.5 مليار دولار سنة 2022 بسبب انخفاض أسعار البترول من معدل 104 دولارات للبرميل في سنة 2022، إلى معدل 85 دولارا للبرميل هذه السنة.

3 – توقع ارتفاع الواردات، تحت وطأة التضخم العالمي، إلى 41.5 مليار دولار نهاية سنة 2023 مقابل 39 مليار دولار في سنة 2022؛

4 – وأخيرا، توقع فائض في الميزان التجاري في حدود 11.3 مليار دولار أمريكي، نهاية 2023، وارتفاع الإيرادات بنسبة 25 %، لتصل إلى 8900 مليار دج في سنة 2023، بينما ارتفعت النفقات بنسبة 52٪ لتصل إلى 14700 مليار دج.

ويرمي هذا المجهود الميزانياتي الضخم إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن ودفع الحركية التنموية للبلاد، حيث رافق هذا العديد من الإجراءات التي سنرجع إليها لاحقا.

السيد الرئيس،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

بالرغم مما ميّز، السياق الدّولي من ظروف صعبة، تجاوبت بلادنا بالمرونة اللازمة، من خلال تكييف السياسات العمومية بتبني سياسات استباقية، بناءً على التوجيهات السامية للسيد رئيس الجمهورية، والتي سمحت بتعزيز قدرات صمود الاقتصاد الوطني ومواصلة دعم السياسة الاجتماعية للدولة والمسار التنموي على جميع الأصعدة.

هذا الأمر تم دون اللّجوء إلى الاستدانة الخارجية ولا إلى طبع الأموال، وهو ما يدل على بعد النظر وعلى التحكم في إدارة الشأن العام والنظرة الاستباقية، لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

وسأستعرض الآن بيان السياسة العامة للحكومة، وفق المحاور الخمسة الكبرى التالية:

أولا: تكريس دولة الحق والقانون وتجديد الحوكمة؛

ثانيا: من أجل إنعاش الاقتصاد وتجديده؛

ثالثا: من أجل تنمية بشرية وسياسة اجتماعية معززة؛

رابعا: من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية؛

خامسا: وأخيرا، تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين.

فبخصوص تعزيز دولة القانون وتجديد الحكومة، ارتكز عمل الحكومة أساسا على ما يأتي:

في مجال إصلاح العدالة،حيث تواصل العمل على تعزيز استقلالية القضاء عبر إعداد القانون الأساسي للقضاء، وتكريس الاستقلالية الإدارية والمالية للمجلس الأعلى للقضاء، بتزويده بهياكل إدارية تسمح له بالقيام بمهامه، ولاسيما في مجال تسيير الحياة المهنية للقضاة.

وبهدف تحسين جودة العدالة، فقد تم تنصيب ست 6 محاكم إدارية للاستئناف و12 محكمة تجارية متخصصة، مع توظيف 200 طالب قاض في سنة 2022 والشروع في برنامج لتوظيف 1500 طالب قاض على مدى 3 سنوات (2023– 2025) وتوظيف 1390 من أعوان أمانة الضبط والأسلاك المشتركة، وذلك فضلاً عن تنفيذ برنامج تكويني لتحسين المستوى لفائدة 606 قضاة و1639 موظفا وتنظيم مسابقة الدخول للتكوين من أجل الحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة لفائدة 2500 مترشح.

وفي مجال تسهيل الولوج إلى العدالة، تم تكريس نمط الجلسة المتنقلة بإنشاء 23 محكمة متنقلة في 8 ولايات في الجنوب، وكذا فتح 6 ملحقات للمحاكم واستلام 13 مقراً لجهات قضائية، تقريبا للعدالة من المواطن، وتقليصا من المشقة التي كان يعاني منها، لاسيما بالجنوب.

أما في مجال تعزيز الممارسة الكاملة للحقوق والحريات، فقد تم إصدار قانونين يتعلقان بالحق النقابي وحق الإضراب، وهي قفزة نوعية في إصلاح الإطار القانوني الساري منذ سنوات التسعينيات، قصد تكييفه مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها بلادنا مع المعايير الدولية المتعارف عليها.

أما جهود تعزيز حرية الصحافة والإعلام، فقد كُللت بإصدار القانون العضوي المتعلق بالإعلام وإعداد مشروعيّ قانونين يتعلقان بالنشاط السمعي البصري وبالصحافة المكتوبة والإلكترونية.

وفيما يتعلق بتعزيز أمن وسلامة الأشخاص والممتلكات، تم إيلاء الأولوية القصوى للأعمال الوقائية قصد استباق الأخطار والتقليل منها، ولاسيما الجريمة المنظمة والجرائم السيبرانية.

كما عززت الحكومة قدراتها في مجال التدخل لمواجهة الأخطار الكبرى، لاسيما عبر:

1 – إعداد الاستراتيجية الوطنية للتقليل من مخاطر الكوارث والمخططات الوطنية والمحلية لتنظيم النجدة؛

2 – عصرنة المنشآت القاعدية للحماية المدنية، ودعمها بالموارد اللازمة؛

3 – وتنصيب اللجنة الوطنية لحماية الغابات، واللجان العملياتية في الولايات والدوائر، والبلديات، ولجان السكان المجاورين للغابات.

وفيما يتعلق بتكريس العلاقة التكاملية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، واصلت الحكومة العمل تنفيذا لالتزامات السيد رئيس الجمهورية، بتعزيز الصلاحيات الرقابية للبرلمان، ومواكبة الحركية التي قمتم بإضفائها، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، بمعية السيدات والسادة النواب، حيث توج ذلك بتحسّن واضح لسير جميع آليات الرقابة البرلمانية، وأذكر هنا، على سبيل البيان لا الحصر، أهم الإنجازات في هذا الباب وهي كالتالي:

1 – الردّ على كل الأسئلة الكتابية الموجهة إلى الحكومة، وعددها 1784 سؤالاً، بزيادة قدرها (+4.4٪) مقارنة بالدروة السابقة،

2 – الردّ على 620 سؤالاً شفويا خلال 28 جلسة علنية، بزيادة قدرها (58+ %) مقارنة بالدورة السابقة، وإني – كما قلت – أجدد بهذه المناسبة الاستعداد التام للحكومة من أجل تنفيذ كل تدبير إضافي يسمح للتكفل بالأسئلة الشفوية المطروحة، وفي الآجال الدستورية المتعارف عليها.

3 – مرافقة وتسهيل سير 44 بعثة استعلامية مؤقتة، منها 11 بعثة لمجلس الأمة، مقابل 23 بعثة خلال الدورة السابقة، أي بزيادة قدرها (+91٪)، علماً أن التقارير التي توّجت هذه البعثات وبلّغت للحكومة كانت موضوع دراسة ومتابعة دقيقتين للتكفل بالانشغالات المطروحة؛

4 – مشاركة أعضاء الحكومة ومسؤولي هيئات ومؤسسات وإدارات عمومية أخرى في 104 جلسات استماع تم تنظيمها من طرف اللجان الدائمة حول المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة، أي بزيادة قدرها (121+ %) مقارنة بالدورة السابقة،

5 – التكفل بـ 2162 عريضة قدمها أعضاء البرلمان، منها 570 عريضة موجهة للوزير الأول، وقد تم الرد إلى حد الآن على 1638 عريضة، أي بنسبة 76 %.

6 – إجراء 1506 مقابلات مع أعضاء البرلمان من قبل الوزير الأول ومسؤولي المؤسسات والهيئات العمومية؛

7 – التأسيس للقاءات دورية بين الولاة والبرلمانيين، تبعا لما تم الالتزام به في هذا

الشأن، حيث تم عقد 203 لقاءات سمحت بعرض 2534 انشغالاً من انشغالات المواطنين، وتم التكفل من طرف السلطات المحلية بـ 2185 انشغالاً، مع رفع 412 انشغالاً إلى السلطات المركزية المختصة. وقد تم وضع جهاز لمتابعة نتائج هذه اللقاءات على مستوى وزارة الداخلية وديوان الوزير الأول.

وفيما يتعلق بتحسين جودة النصوص القانونية، فقد واصلت الحكومة وضع الإطار القانوني المتصل بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى، التي قرّرها السيد رئيس الجمهورية. وقد توج هذا العمل بما يلي:

1 – إصدار 1297 نصا قانونيا، منها 19 نصا تشريعيا و1278 نصا تنظيميا؛

2 – إستكمال إعداد 470 مشروع نص تشريعي وتنظيمي، كما سنُولي عناية خاصة لتسريع إصدار النصوص التطبيقية ونشرها في أجل لا يتعدى 60 يوما، ابتداءً من تاريخ نشر القانون المعني.

لقد شكلت هذه الإصلاحات في المجال القانوني والتشريعي لبنة أخرى لتكريس الحقوق والحريات وتعزيز دولة القانون والمؤسسات وتحسين الحوكمة ونجاعة الاقتصاد الوطني، من خلال مراجعة عميقة لنصوص قانونية محورية، يعود البعض منها لستينيات القرن الماضي، وأذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1 – إصدار قوانين جديدة تتعلق بالحق النقابي (الذي يعود لسنة 1990) وحق الإضراب (الذي يعود كذلك إلى 1990) وكذا استكمال إعداد مشاريع قوانين تتعلق بالإجراءات الجزائية والعقوبات (والتي تعود إلى 1966) ومحاربة جرائم التزوير واستعمال المزور ومحاربة المخدرات والنشاط السمعي البصري، والصحافة المكتوبة والإلكترونية، والجمعيات والأحزاب السياسية وحريتي الاجتماع والتظاهر السلمي وقانوني البلدية والولاية، وكذا الوظيف العمومي وتسهيل الإجراءات الإدارية، والقانون الأساسي للقضاء، وهي مشاريع نصوص تم إيداع العديد منها على مستوى مجلسكم الموقر، وسيتم إيداع ما بقي منها، خلال هذه الدورة، بإذن الله تعالى.

2 – وفي مجال استكمال وضع الأرضية القانونية لإنعاش وتجديد الاقتصاد الوطني وبعث الاستثمار، كللت الجهود بإصدار القانون النقدي والمصرفي الجديد والقانون الجديد للصفقات العمومية، والقانون الجديد للمحاسبة العمومية والتسيير المالي، مع إرساء ثقافة المقاولاتية عبر تكريس – لاسيما – الحق في الاستفادة من عطلة لإنشاء مؤسسة لمنتسبي القطاع الاقتصادي والوظيف العمومي، على حد سواء، من خلال تعديل قانوني العمل والوظيفة العمومية،

3 – إستكمال وضع منظومة قانونية متكاملة لتأطير العقار الاقتصادي، خدمة لتطوير الاقتصاد الوطني؛

4 – إستكمال المراجعة الشاملة للقانون التجاري وقانون التأمينات وقانون المناجم وكذا إعداد مشروع قانون جديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، تكريسا لمقاربة جديدة ومبتكرة لتمويل مشاريع المنشآت الأساسية؛

5 – وأخيرا، تكريسا للدور الاجتماعي للدولة ودعما للفئات الهشة، يجري استكمال إعداد مشاريع قوانين تتعلق بحماية الأشخاص المسنين والنفقة وذوي الهمم.

السيد الرئيس الفاضل،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

في مجال الإصلاح الميزانياتي، تم هذه السنة إعداد، لأول مرة، قانون المالية وفق الصيغة الجديدة التي ينص عليها القانون العضوي رقم 18 – 15 المتعلق بقوانين المالية.

كما تعمل الحكومة جاهدة على إصلاح مهمة الرقابة القبلية للإنفاق، بإدراج تدابير تضفي أكثر مُرونة وتجعل المراقب الميزانياتي مستشارا ماليا للسلطات الآمرة بالصرف، تسهيلا لإجراءات المصادقة على النفقات العمومية، كما استفاد إلى حدّ الآن أكثر من 17800 إطار من البرنامج التكويني الذي رافق دخول الإصلاح الميزانياتي الجديد حيز التنفيذ.

ومن جهة أخرى، سمح قانون الصفقات العمومية بإرساء إطار يضمن شفافية أكثر وعدالة أكبر في الولوج إلى الطلب العمومي، من خلال وضع بوابة إلكترونية تسمح بالاطلاع على جميع المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية، وكذا تأسيس المجلس الوطني للصفقات العمومية الذي يضمن انتقاء العروض ذات المزايا الأكبر لإنجاز المشاريع العمومية التنموية في أحسن الظروف، تكريسا لمبدأ ترشيد النفقات العمومية وإضفاء المزيد من الشفافية على هذه النفقات.

وبخصوص الشق المتعلق بأخلقة الحياة العامة، والوقاية من الفساد ومحاربته، فقد تم تعزيز التعاون في ميدان تحصيل الأموال المنهوبة، من خلال مواصلة تنفيذ قرارات العدالة النهائية، وتنفيذ الاتفاقات الدولية والإنابات القضائية لتحديد الأموال المهربة إلى الخارج وحجزها ومصادرتها، حيث تم توجيه 259 إنابة قضائية دولية (40 منها منذ سنة 2022) وسبع (7) طلبات مساعدة قضائية إلى 31 بلدا، لتحديد الأموال المنهوبة وحجزها وتجميدها بغرض مصادرتها. كما تم التنفيذ الجزئي لـ 62 إنابة قضائية دولية لتحديد الأموال المنهوبة وتجميدها.

وفي مجال عصرنة الإدارات والوظيفة العمومية، فقد تم:

إستكمال المشروع التمهيدي للقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الذي يهدف إلى عصرنة تنظيم وتسيير الإدارة العمومية؛

كما تم إعداد مشروع قانون لتبسيط الإجراءات الإدارية، من شأنه المساهمة في تعزيز الشفافية ومحاربة البيروقراطية، ويسهل على المواطن مختلف الإجراءات الإدارية.

أما بخصوص تعزيز التحول الرقمي للإدارة العمومية، فقد واصلت الحكومة جهودها الرامية من أجل إلغاء الطابع المادي للإجراءات الإدارية ورقمنة مختلف الخدمات، ضمانا للمزيد من الشفافية والسرعة في معالجة الملفات وتحسين نوعية الخدمة العمومية، كما سيمكن تعميم استعمال الرقم التعريفي الوطني الوحيد من تسهيل كل الإجراءات الإدارية والمعاملات التي تقوم بها الهيئات العمومية.

كما تواصل مختلف مؤسسات الدولة تطوير ووضع حيز الخدمة العديد من التطبيقات والمنصات الرقمية، لاسيما في قطاعات العدالة والداخلية والتعليم العالي والعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وغيرها من القطاعات.

وفي مجال حماية مكونات الهوية الوطنية، عكفت الحكومة على تعزيز المرجعية الدينية الوطنية، من خلال، لاسيما:

– مواصلة تنفيذ برنامج طبع وتوزيع المصحف الشريف مجانا، بما فيه المصحف بخط البراي، والذي يتم توزيعه داخل الوطن وخارجه، لاسيما في بلدان الساحل؛

– تأطير المساجد وإمامة المصلين بفرنسا وبعض البلدان الأوروبية بأئمة منتدبين؛

– وتقديم إعانات مالية لفائدة المدارس القرآنية؛

أما بخصوص الحفاظ على الذاكرة الوطنية، ومواصلةً لنقل قيم أول نوفمبر والتاريخ الوطني المجيد، إلى أجيال المستقبل، تمّ تكريس النشاطات التالية:

1) نشر 150 عنوانا في مجال الدراسات والبحوث التاريخية والذاكرة الوطنية؛

2) الشروع في إنجاز أفلام وأشرطة تاريخية تتعلق بالقادة ورموز المقاومة الشعبية والثورة وأخرى تروي مآثر بطولية من تاريخ وطننا المفدى؛

3) إنشاء الجمعية الوطنية لأصدقاء الثورة الجزائرية، التي تعتبر، بحق، موسوعة في تاريخ الجزائر.

السيد الرئيس الفاضل،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أما بعنوان الفصل الثاني، المتعلق بتعزيز روافد الإنعاش الاقتصادي، فقد انصب عمل الحكومة وجهدها على مواصلة :

إصلاح القطاع العمومي التجاري وحوكمة المؤسسات العمومية بمواصلة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتعميم عقود النجاعة الخاصة بالإطارات المسيرة، كما واصل مجلس مساهمات الدولة نشاطه، حيث عقد خلال هذه السنة خمس (5) دورات، درس فيها وضعية العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية، تم على إثرها الموافقة، لاسيما، على :

1) مشروع عصرنة شركة الخطوط الجوية الجزائرية، من خلال تدعيم أسطولها الجوي بـ 15 طائرة جديدة، في آفاق 2027؛

2) إعادة هيكلة الشركة الوطنية للنقل البحري للبضائع؛

3) مخطط تطوير وإعادة بعث نشاط العديد من المؤسسات المتوقفة، على غرار وحدة إنتاج المشروبات سابقا بجيجل، والتي ستدخل حيز الخدمة مع نهاية السنة الجارية، وكذا شركة (SOVEST) بتبسة والمتخصصة في إنتاج الزجاج المقعر من خلال إعادة إدماجها في حافظة الشركة القابضة للكيمياء.

التنازل وبمقابل، في إطار الأملاك المصادرة بقرارات نهائية للعدالة في إطار محاربة الفساد، عن 15 أصلا ووحدة إنتاجية لفائدة العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية، من أجل الحفاظ على نشاط المؤسسات المصادرة وكذا مناصب الشغل، بالإضافة إلى مواصلة إنجاز عدة مشاريع مهيكلة، كمشروع طحن الحبوب الزيتية بجيجل وكذا مشروع تكرير السكر بالأربعطاش، بولاية بومرداس اللذين من شأنهما تعزيز الأمن الغذائي الوطني.

وبخصوص تحسين جاذبية مناخ الاستثمار:

لقد شكل إصدار القانون رقم 22 – 18 المتعلق بالاستثمار، وكذا نشر جميع نصوصه التطبيقية دفعة واحدة، في السنة الماضية، إنجازا كبيرا لبلادنا، لاسيما وأنه جعل المنظومة الوطنية للاستثمار أكثر انسجاما بمعالجته لأوجه القصور والضبابية التي كانت تحيط بالمنظومة السابقة.

واستكمالا لهذه الحركية، تم تنصيب الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، في أكتوبر من السنة الماضية، التي باشرت عملها بتطهير حافظة الاستثمارات الموروثة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) سابقا، والمقدرة بـ 5539 مشروعا قيد الإنجاز.

وتعمل الوكالة على مرافقة هذه المشاريع وتحفيز أصحابها على استكمال مرحلة الإنجاز والدخول في مرحلة الاستغلال، لاسيما من خلال منحهم مقررات تمديد استثنائية لآجال المزايا، حيث تم، عند تاريخ 30 سبتمبر 2023،منح ما يفوق 780 مقرر تمديد. ستسمح هذه المشاريع بخلق الآلاف من مناصب الشغل في المدى القصير، على اعتبار، أن المدة القصوى لدخولها حيز الاستغلال، لا يجب أن تتجاوز سنة واحدة.

إن وضوح الرؤية بخصوص المقاربة الجديدة للاستثمار وكذا تحسين ظروف استقبال المستثمرين، وتفعيل المنصة الرقمية للمستثمر في مرحلتها الأولى، الخاصة بعمليات التسجيل، قد مَكن من تحقيق نتائج مشجعة. فبتاريخ 30 سبتمبر 2023، تم تسجيل 3734 مشروعا بمبلغ استثماري إجمالي مصرح به يقدر بـ 1951 مليار دج، من المتوقع أن تخلق هذه المشاريع ما يفوق 94000 منصب شغل، عند دخولها حيز الاستغلال.

ويبلغ عدد المشاريع المسجّلة لدى الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية 103 مشاريع، منها 29 استثمارا أجنبيا مباشرا، 50 مشروعا بشراكة مع مستثمرين جزائريين، و24 مشروعا استثماريا كبيرا لمستثمرين محليين.

من جهة أخرى، تم اتخاذ كل التدابير لفائدة الاستثمار. ويتعلق الأمر، لاسيما بتخفيف العبء الضريبي على المؤسسات، بالإجراءات التالية:

1) تخفيض 10 % من الضريبة على أرباح الشركات، المطبقة على الأرباح المعاد استثمارها؛

2) إعفاء المداخيل التي استخدمت لأخذ المساهمات في رأس مال الشركات المنتجة للسلع أو الأشغال أو الخدمات، من الضريبة على الدخل الإجمالي؛

3) إستبعاد الأنشطة الإنتاجية من الضريبة على النشاط المهني؛

4) الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات والإعفاء الدائم من الضريبة على الدخل الإجمالي، للمداخيل الناتجة من الودائع في حسابات الاستثمار التي تتم في إطار الصيرفة الإسلامية.

للإشارة، فقد بلغت تقديرات الإنفاق الضريبي بعنوان سنة 2023 ما يفوق 448.5 مليار دج، عبارة عن تحفيزات ضريبية ممنوحة للمستثمرين.

السيد الرئيس الموقر والمحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

دائما وفي إطار تحسين بيئة الاستثمار، واصلت الحكومة تطهير العقار الصناعي الممنوح وغير المستغل، باسترجاع 1530 هكتارا، وكذا مواصلة أشغال تهيئة 38 منطقة صناعية.

كما قامت بإعادة النظر في شروط منح العقار التابع للأملاك الخاصة للدولة، عبر إلحاقه بصلاحيات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، التي ستتكفل من الآن فصاعدا بدراسة الطلبات، حصريا، عبر المنصة الرقمية للمستثمر، بناء على دفتر أعباء واضح وشفاف، وفق مقاربة اقتصادية ومعايير موضوعية مضبوطة.

كما تم وضع إطار قانوني لإنشاء وكالات عمومية متخصصة في تهيئة العقار الصناعي والسياحي والحضري قبل عرضه عبر هذه المنصة الرقمية.

دائما وفي إطار تحسين بيئة الأعمال، تواصل الحكومة عصرنة المنظومة المصرفية والمالية، لاسيما، عبر تكثيف الشبكة المصرفية وكذا تحسين الشمول المالي، حيث انتقل عدد الوكالات البنكية من 1692 وكالة نهاية جوان 2022 إلى أكثر من 1720 وكالة نهاية جوان 2023، كما انتقل عدد أجهزة السحب الآلي للأوراق النقدية إلى 3783 جهازا.

كما بلغ عدد بطاقات الصيرفة الإلكترونية المتداولة في نهاية جويلية 2023، نحو 15 مليون بطاقة، منها 3,7 مليون بطاقة بنكية، و 11.6 مليون بطاقة ذهبية.

وفيما يتعلق بأجهزة الدفع الإلكتروني، فقد ارتفع عددها إلى 50495 جهازا بعدد معاملات يفوق 2 مليون معاملة.

كما شهدت الصيرفة الإسلامية تطوراً لافتا منذ إطلاقها على مستوى الشبابيك العمومية، حيث ارتفع عدد الشبابيك من 655 شباكًا نهاية 2022 إلى 741 شباكًا نهاية جوان 2023، فيما وصل عدد الحسابات إلى 409714 حسابًا عند نهاية جوان 2023، مما انعكس إيجابا على زيادة الودائع المحصلة على مستوى جميع البنوك، عمومية وخاصة، لتنتقل من 546.6 مليار دينار في نهاية 2022 إلى 623.8 مليار دينار في نهاية جوان 2023 والمبلغ مرشح للارتفاع في نهاية 2023.

وأود أيضا التنويه بإنشاء ثلاثة بنوك جزائرية في الخارج وهي:

– بنك الإتحاد الجزائري بموريتانيا الذي دخل حيز الخدمة في 20 سبتمبر 2023؛

– البنك الجزائري السنغالي الذي يدخل حيز الخدمة بتاريخ 21 سبتمبر 2023؛

– بنك الجزائر الخارجي الدولي بفرنسا، الذي تحصل على الاعتماد خلال هذا الشهر.

أما بخصوص قطاع التأمينات، فيجري حالياً دراسة مشروع قانون يعدل قانون التأمينات لتكييفه مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. للإشارة يتوفر سوق التأمينات حاليا على 25 شركة تأمين و2996 وكالة، كما حقق سنة 2022 رقم أعمال قُدر بنحو 154 مليار دينار جزائري، مقابل 144 مليار دينار جزائري في سنة 2021، أي تقدم بنسبة 6 %.

السيد الرئيس الفاضل،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أما في مجال تطوير شعبة الصناعات الميكانيكية، لاسيما صناعة المركبات بجميع أصنافها، فإن الحكومة ووعيا منها بأهمية هذه الشعبة التي تعتبر أحد أهم روافد استبدال الواردات بمركبات منتجة محليا بنسبة إدماج كبيرة، فقد تم وضع إطار تشريعي وتنظيمي متكامل لتطويرها.

حقيقة وبالنظر إلى ارتباط الصناعات الميكانيكية قبليا وبعديا بعدة شعب صناعية أخرى، فإن وضع المناخ الملائم لتطوير هذه الشعبة من شأنه أن يكون له أثر إيجابي على العديد منها، حيث أذكر، على سبيل المثال لا الحصر، الصناعات الكيميائية، صناعة الحديد والصلب، الصناعات الكهربائية، وكلها شعب تضم قاعدة صناعة قوية من المصنعين والمناولين موزعين عبر كافة ولايات القطر الوطني.

في هذا الصدد، فقد تضمن دفتر الشروط الملحق بالمرسوم التنفيذي رقم 22 – 384 المؤرخ في 17 نوفمبر 2022، المحدد لشروط وكيفيات ممارسة نشاط صناعة المركبات، عدة بنود تلزم المصنعين الراغبين في الاستثمار في هذه الشعبة، بضرورة اللجوء التدريجي إلى المدخلات المنتجة محليا، الأمر الذي من شأنه خلق القيمة المضافة وفرص العمل.

وفي مجال الطاقة، فقد واصلت الحكومة تنفيذ سياستها التي تهدف إلى تحقيق الأمن الطاقوي، لاسيما عبر تحسين المعارف وإنجاز دراسات تقييم الإمكانيات وتنفيذ 26 اتفاقية دراسات خاصة بالمحروقات، كما تم التوقيع على 4 عقود جديدة لاستغلال المحروقات، بين سوناطراك وشركات بترولية كبرى، تسمح برفع الإنتاج من 60000 إلى 100000 مكافئ برميل نفط يوميا آفاق سنة 2026.

كما تم في سنة 2023 تسجيل 10 اكتشافات للمكامن الناضجة لتضاف إلى 16 اكتشافا سنة 2022.

وضمن استراتيجية تطوير الطاقات المتجددة، تواصلت عملية ربط المستثمرات الفلاحية، حيث تم في هذه السنة ربط 2000 هكتار، وتوفير الإنارة بالطاقة الشمسية عبر 5000 نقطة وكذا ربط العديد من النقاط الفردية الخاصة بالاستهلاك الذاتي منها 240 مدرسة ابتدائية، 2536 منزلا فرديا و965 بئرا فرديا.

أما فيما يخص قطاع المناجم، فقد تم استكمال الخرائط الجيولوجية بإجمالي 39 خريطة. بالإضافة إلى إنجاز 10 خرائط تخص الموارد المعدنية والمحاجر وكذا المناجم القديمة للذهب.

للإشارة، فقد تم تسجيل تقدم كبير في برنامج البحث المنجمي بوصوله إلى المرحلة الثالثة خلال هذه السنة والتي تخص 15 مشروعا بميزانية 1.3 مليار دينار جزائري.

أما بخصوص قطاع الفلاحة والصيد البحري ،فقد واصلت الحكومة تنفيذ برنامج عملها الرامي إلى تأطير القطاع وتطوير مختلف الشعب بما يسمح بزيادة الإنتاج، لاسيما، في مجال الشعب الاستراتيجية.

ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة ضمن مخطط عملها، اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات، مكنت، لاسيما، من النتائج التالية:

– أولا، رفع المساحة المسقية الإجمالية من 1,47 مليون هكتار سنة 2022 إلى 1.49 مليون هكتار سنة 2023، في حين ارتفعت المساحة المسقية من الحبوب إلى 344000 هكتار، 217000 منها بواسطة الري المتكامل؛

– ثانيا، إطلاق الإحصاء العام للفلاحة، الذي سيسمح بالحصول على مؤشرات دقيقة وذات مصداقية وموثوقية، ستسمح بالمساهمة في الوقوف على حقائق القطاع وعصرنته وترقية الإنتاج في جميع الشعب الفلاحية؛

– ثالثا، تعزيز دعم الدولة للفلاحين، من خلال رفع الأسعار المرجعية للأسمدة برفع نسبة الدعم، ابتداء من 9 أكتوبر 2022 من 20 % إلى 50 %.

– رابعا، مواصلة ربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء حيث بلغ العدد 32161 مستثمرة، تم ربطها منذ 2020، بمبلغ قدره 79.7 مليار دج؛

– خامسا استرجاع العقار الفلاحي غير المستغل، بما يقارب 864 ألف هكتار، حولت منها 300000 إلى ديوان تطوير الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية والباقي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، أي ما مجموعه 564000 هكتار.

السيد الرئيس الفاضل ،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

يشكل السد الأخضر مشروعا استراتيجيا رائدا لمواجهة ظاهرة التصحر وبعث حركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، حيث سيمكن من توسعة وإعادة تأهيل 4.7 مليون هكتار موزعة على 13 ولاية تضم 183 بلدية، سيتم إنجازها في الفترة الممتدة بين 2023– 2030 بإشراك سكان المناطق المعنية.

و فيما يتعلق بتفعيل دور الغابات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ونظرا لأهميتها البالغة في توطين الساكنة وإضفاء حركية على الأنشطة الاقتصادية وخلق مكامن التشغيل للسكان المجاورين للغابات، فقد كان حيزا هاما من اهتمام الحكومة.

للتذكير، فقد أعطت نتائج استغلال الفضاءات الغابية، في سنة 2022 ما يلي:

1) تم كراء 14960 هكتارا من الفراغات الغابية لفائدة 5785 مستفيدا؛

2) إستغلال 142978 م3 من الخشب؛

3) إستغلال 28590 قنطارا من الفلين؛

4) وأخيرا، استغلال 26616 قنطارا من النباتات العطرية والطبية؛

مجمل هذه النشاطات ساهمت في خلق ما يقارب 10000 منصب شغل دائم.

وفي إطار برامج تنظيم وضبط القطاع الفلاحي، فقد تم إنشاء الشركة الجزائرية لضبط المنتجات الفلاحية، كما واصلت الحكومة تنفيذ برنامج الرفع من قدرات التخزين من أجل مضاعفتها إلى 9 ملايين طن. في هذا الشأن، تم إطلاق برنامج لإنجاز منشآت جديدة للتخزين موزعة على 44 ولاية، منها 350 مركزا جواري و30 صومعة جديدة وإعادة بعث مشروع إنجاز 16 صومعة معدنية.

قدرات التخزين هذه تضاف إلى الإنجاز الجاري لـ 30 منشأة للتخزين المبرد والمنصات اللوجستية للتبريد بسعة إجمالية قدرها 380000 م3، استلم منها 5 مستودعات بطاقة إجمالية تقدر بـ 150000م3.

أما بخصوص قطاع الصيد البحري والمنتجات الصيدية، الذي عرف ارتفاعا محسوسا في الإنتاج ببلوغ 120000 طن، بنسبة نمو تقدر بـ 23٪، مقارنة بسنة 2022، يتواصل تعزيز الأسطول برفع عدد السفن الكبيرة التي يفوق طولها 24 مترا إلى 109 سفن، مع إقامة 6 ورشات جديدة لبناء وصيانة السفن، بالإضافة إلى الترخيص باستيراد السفن الكبيرة التي يقل عمرها عن 5 سنوات والموجهة للصيد في أعالي البحار.

وفي إطار تكفل الدولة بتعويض الصيادين المتضررين جراء سوء الأحوال الجوية التي مست ولاية تيبازة في شهر ماي الماضي، فقد تم تخصيص 880 مليون دج، استفاد من خلالها الصيادون من مساعدة شهرية بمبلغ 30000 دج، بداية من الفاتح جوان، إلى غاية عودة النشاط ولمدة أقصاها 6 أشهر.

وفي مجال ترقية الإنتاج الصيدلاني، قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات، نذكر منها – لاسيما – مرافقة إطلاق سبعة (7) مشاريع استثمارية في مجال إنتاج أدوية الأورام، سيدخل بعضها حيز الاستغلال قبل نهاية سنة 2023 بإذن الله. وفيما يخص تعزيز تغطية الاحتياجات الوطنية من المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية الأساسية، فقد تم استحداث نظام ضبط ومتابعة لرصد التموين المنتظم للسوق الوطنية.

وبخصوص قطاع السياحة، هذا القطاع الاستراتيجي وأحد روافد الانعاش الاقتصادي، فقد سجل مؤشرات إيجابية، بتوافد خلال فترة 8 أشهر من سنة 2023، ما يقارب 2,4 مليون سائح من الخارج، من بينهم 1.68 مليون سائح أجنبي

مقابل ما يقارب 600000 سائح أجنبي السنة الماضية، كما زار ولايات الجنوب حوالي 26000 سائح أجنبي، من بينهم 2500 سائح استفادوا من الإجراءات الجديدة لمنح التأشيرات عبر أرضية إلكترونية مخصصة لهذا الغرض.

وانطلاقا من أهمية السياسات التجارية في تعزيز النمو الاقتصادي، وفضلا عن إنشاء المجلس الأعلى لضبط الواردات والمجلس الاستشاري لترقية الصادرات، واصلت الحكومة تطهير السجل التجاري، مما مكن من تقليص عدد المتعاملين الناشطين في استيراد البضائع الموجهة للبيع على الحالة من 43000 إلى 14858 متعاملا.

كما أسفرت عملية تطهير الفضاء التجاري، عن شطب أكثر من 1200 فضاء موازي وإدماج أكثر من 30000 تاجر في النسيج التجاري القانوني، كما تم تدعيم المجال التجاري بعدة منشآت كأسواق الجملة.

وفي إطار مكافحة المضاربة غير المشروعة، قامت مصالح الرقابة بأزيد من 211800 تدخل.

وبخصوص تعزيز قدرات التصدير وتسهيلا لولوج المنتوج الجزائري للأسواق الإفريقية، إضافة إلى التحفيزات التي تضمنتها النصوص القانونية الجديدة المذكورة آنفاً، فلقد تم مايلي:

أولا، إنشاء منصات لوجستية للتصدير، واحدة بالدبداب، وعلى وشك الانتهاء من منصة بتمنراست وأخرى بولاية تندوف؛

ثانيا، تم خلال الشهر الماضي تدشين منصة (ship loader) على مستوى ميناء جيجل لتسهيل تصدير الإسمنت (clinker)؛

ثالثا، إنشاء معارض دائمة في كل من موريتانيا والسنغال والعمل جار لإنشاء معارض في دول أخرى تستغل للترويج المنتوج الجزائري؛

رابعا، فتح خطين بحريين الجزائر- نواكشوط والجزائر- داكار؛

خامسا، الترخيص لشركة الخطوط الجوية الجزائرية بتحويل طائرتين كبيرتين إلى طائرات شحن.

السيد الرئيس الفاضل،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

وفي إطار تطوير الهياكل الأساسية لدعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال، عملت الحكومة على مايلي:

1) رفع النطاق الدولي بشكل محسوس إلى 7.8 تيرابيت، سنة 2023 وكذا رفع عدد مشتركي الأنترنت الثابت إلى 5.3 مليون مشترك وعدد المشتركين في الألياف البصرية (FTTH) إلى 900000 مشترك.

تقليص تكلفة الاشتراك الشهرية غير المحدودة في الأنترنت الثابت، حيث انتقل سعر اشتراك 100 ميغابيت من 10000 دج في سنة 2020 إلى 3000 دج في سنة 2023 أي بتقليص قدره 7000 دج.

وفي مجال المنشآت القاعدية، المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الوطنية والمحلية، أشير إلى ما يأتي:

في مجال الطرقات، عرفت سنة 2023 استلام مقاطع مهمة، كالشطر الأخير من الطريق السيار شرق – غرب على مستوى ولاية الطارف على مسافة 84 كلم، ومنفذ الطريق السيار لولاية بجاية على مسافة 16 كلم، كما رصّدت الحكومة الاعتمادات المالية اللازمة لإعادة بعث مشاريع إنجاز منفذي الطريق السيار شرق ـ غرب بكل من ولاية معسكر على مسافة 43 كم وولاية تيزي وزو على مسافة 48 كلم.

فضلا عن ذلك، فقد تم إطلاق مشاريع عصرنة العديد الطرق على المستوى الوطني، خاصة بالنسبة لولايات الجنوب.

وبخصوص المنشآت الأساسية للسكك الحديدية، فقد عرفت سنة 2023:

– أولا، إستلام 795 كلم من الخطوط الجديدة، لا سيما خط السكة الحديدية تيسمسيلت – بوغزول- المسيلة على مسافة 290 كلم وخط بوغزول – الجلفة – الأغواط على مسافة 250 كلم.

ثانيا، الانطلاق في الدراسات المتعلقة بخط عين صالح – تمنراست على مسافة 650 كلم.

ثالثا، إطلاق مشاريع إنجاز 3 مقاطع لخط السكة الحديدية المنجمي لمشروع الفوسفات المندمج، على مسافة كلية تقدر بـ 448 كلم. على أن يتم إطلاق باقي المقاطع قبل نهاية سنة 2023، والمقدرة بـ 151 كلم.

رابعا، إطلاق مقطعين من مشروع خط السكة الحديدية الجديد لمنجم الحديد لغار جبيلات وهو بشار – النقطة الكيلومترية 200 على مسافة 200 كلم وتندوف – أم لعسل على مسافة 175 كلم من أصل 950 كلم مبرمجة، وسيتم إطلاق إنجاز المقطع الباقي على مسافة 575 كلم شهر جانفي 2024، بالتوازي مع إطلاق مشروع إعادة تأهيل خط السكة الحديدية وعصرنته والذي يربط بشار بوهران على مسافة 700 كلم، وهذا لربط منجم غار جبيلات بميناء أرزيو على مسافة 1650 كلم.

ولقد تم تعبئة غلاف مالي قدره 2000 مليار دج من ميزانية الدولة لمجمل مشاريع السكك الحديدية الجديدة هذه، والتي من المتوقع أن تخلق حوالي 70000 منصب شغل مباشر خلال سنوات الإنجاز الممتدة إلى غاية 2026.

ولمكافحة ظاهرة تراكم الرمال على مستوى الموانئ الوطنية، الذي أعاق الاستغلال الأمثل لهذه الموانئ، فقد تم إطلاق برنامج وطني متعدد السنوات لتجريف وكسح الرمال في مرحلة أولى على مستوى 11 ميناء وملجأ للصيد وميناءين للنزهة والميناء التجاري للغزوات، والتي تشهد حاليا حالة من الترمل الشديد.

كما تمت المصادقة على إطلاق دراسات لجرف أربعة موانئ (مينائي بجاية ومستغانم المختلطين وميناء الصيد قورايا بتيبازة وميناء الصيد والنزهة كاب جنات ببومرداس)، وهذا لمضاعفة قدرات استيعاب الأرصفة والسماح برسو السفن ذات الحجم الكبير.

فضلا عن ذلك تم رفع أكثر من 600 هيكل لسفن كانت متواجدة على مستوى موانئ الصيد، والتي كانت تعيق الاستغلال الأمثل لهذه المرافق، مما سمح بإعطاء انسيابية أكبر على مستوى الموانئ المعنية.

أما بخصوص الهياكل القاعدية للمطارات، فقد تم إنجاز أشغال تدعيم المدرج الثانوي وملحقاته بمطاري الجزائر الدولي وإليزي والمدرج الرئيسي لمطار تندوف، كما تم إعادة فتح مطار المنيعة وكذا تكييف حظيرة الطائرات بمطار وهران وتوسيع مدرج عين صالح وإصلاح المرافق التابعة له، وهو مستغل حاليا بنجاعة كبرى.

السيد الرئيس الفاضل،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أما فيما يتعلق بتنمية الموارد المائية وتعزيز الأمن المائي وفي ظل التغيرات المناخية الراهنة والشح الكبير الذي تعرفه منطقتنا في تساقط الأمطار، فقد تم اعتماد برنامج متكامل، يرتكز

– لاسيما – على مايلي :

1) الرفع من قدرات تخزين المياه السطحية، عبر تدعيم الحضيرة الوطنية المكونة من 81 سدا، بخمسة سدود جديدة يتم إجازها بطاقة استيعاب إجمالية تقدر بـ 304 ملايين م3، بالإضافة إلى إعادة تهيئة 22 سدا، عن طريق نزع الطمي والأوحال منها، لاسترجاع حجم إجمالي يقدر بـ 150 مليون م3.

2) تعزيز استغلال المياه الباطنية، التي تمثل حاليا أزيد من 55 % من مجموع المياه الموجهة للشرب، حيث تم تسجيل دخول 100 بئر حيز الخدمة بطاقة إجمالية تقدر بـ 70000 م3 يوميا، ويرتقب أن يتم استلام 75 بئرا أخرى بطاقة استخراج تساوي 60000 م3 يوميا.

تحلية مياه البحر، فقد تم هذه السنة تجاوز إنتاج 2.17 مليون م3 يوميا، بعد تنفيذ برنامج وطني أفضى إلى دخول حيز التشغيل 12 محطة تحلية مياه البحر على طول الساحل الوطني، ونطمح للوصول إلى إنتاج 3.75 مليون م3 في اليوم خلال العامين المقبلين، وذلك بدخول حيز العمل 5 محطات كبرى هي قيد الإنجاز، بطاقة استيعاب تقدر بـ 300000 م3 يوميا للواحدة منها بغلاف مالي إجمالي قدره 290 مليار دج.

وتعمل الحكومة في آفاق سنة 2030، بإذن الله تعالى، على الرفع من نسبة المياه المنتجة عن تحلية مياه البحر والوصول بها إلى حدود 60 % من الإنتاج الإجمالي للماء الشروب، مقابل تخفيض اللجوء إلى الموارد السطحية والجوفية إلى نسبة 20 % لكل منهما.

ويجدر التذكير هنا بأن قدرة إنتاج الماء الشروب سنة 2022 وصلت ما يقارب 3.4 مليار م3 سنويا، أي ما يعادل 9 مليون م3 يوميا، وهو ما سمح برفع معدل حصة الفرد الواحد من الماء الشروب.

وبخصوص تطهير المياه المستعملة، فبلادنا تمتلك 213 وحدة للمعالجة، بلغت طاقتها الإجمالية النظرية 01 مليار م3 في السنة، وقد بلغ حجم المياه المصفاة هذه السنة 442 مليون م3، تم توجيه 10 % منها إلى الفلاحة، وستتم مضاعفة هذا الحجم خلال السنة القادمة.

وفيما يتعلق بتطوير اقتصاد المعرفة وتطوير الابتكار، تم تسجيل مناقشة ما يفوق 2400 مشروع ضمن إطار جهاز «شهادة – مؤسسة ناشئة/شهادة براءة اختراع» منها 734 مشروعا في طريق التحويل إلى مؤسسة مصغرة و854 طلبا للحصول على براءة اختراع.

أما في مجال الصحة ومن أجل تحسين نوعية العلاج وتعزيز الولوج إلى خدمات صحية بشكل عادل، فقد تم إنجاز مايلي:

1) تعزيز الإمكانيات البشرية لقطاع الصحة خلال سنة 2023 بتوظيف 1195 عاملا بين طبيب عام وطبيب أسنان وصيدلي، وكذا تكوين 10465 بين مساعد تخدير، شبه طبي وقابلات، وإعادة بعث التكوين لنيل شهادة الدراسات المتخصصة في العلوم الطبية.

تدعيم الهياكل الصحية بإنجاز مستشفيات جديدة متخصصة في الاستعجالات الطبية والجراحية في كل من باتنة، عنابة، معسكر ووهران وكذا مستشفى للحروق الكبرى بزرالدة، وإعادة تنظيم نشاطات مصالح الاستعجالات الطبية الجراحية على مستوى المؤسسات العمومية للصحة.

بالنسبة للمسرعات الخطية المخصصة للعلاج بالأشعة لمرضى السرطان، والتي كانت مجملها في حالة عطل السنة الفارطة، فيجدر التذكير بأن قطاع الصحة يمتلك حاليا 39 مسرعا خطيا، حيث تم إصلاح جميع المسرعات الـ 24 التي كانت معطلة وهي الآن تعمل بصفة عادية، بما فيها 10 مسرعات تابعة للخواص و14 مسرعاً تابع للقطاع العمومي، موزعة كالآتي:

الجزائر العاصمة: 1، البليدة :1، سطيف :2، باتنة: 1، قسنطينة: 3، سيدي بلعباس:2، تلمسان: 3 وأدرار:1.

إن استئناف عمل هذه المسرعات خفف بشكل كبير من طوابير الانتظار الطويلة لمرضى السرطان، حيث أصبحت الآجال معقولة تتراوح بين 15 و20 يوما كحد أقصى، ما عدا حالتي سرطان الثدي والبروستات التي تصل فيها الآجال إلى 3 أشهر، نظرا للعدد الكبير والمتزايد للمصابين بهذين المرضين.

تم إطلاق برنامج اقتناء 29 مسرعا خطيا جديدا، من بينها 3 مسرعات قيد الشراء، موجهة لمراكز مكافحة السرطان بالجلفة، الأغواط والشلف. فضلا عن ذلك، فقد تم مباشرة عمليات إنشاء مصالح العلاج بالأشعة في العديد من المستشفيات كـ: بسكرة، المسيلة، غرداية، تيسمسيلت وخنشلة.

وبعنوان التربية الوطنية، ومن أجل تحسين نوعية أداء المنظومة التربوية، فقد قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات، نذكر منها على الخصوص ما يلي:

1) إستلام 545 مؤسسة تربوية، مما سمح برفع حجم حظيرة المنشآت هذه السنة إلى 29300 مؤسسة تربوية، كما تم استلام 292 مطعما مدرسيا؛

2) تحيين الوثائق ومراجعة البرامج وتكوين الأساتذة والمفتشين مع انطلاق العمل بمادة التربية البدنية في الطور الابتدائي وهذا تنفيذا للإجراءات المتعلقة بإصلاح النظام البيداغوجي؛

3) ومن أجل التكفل الأمثل بأبنائنا التلاميذ، تم تعميم الوجبات الساخنة في المدارس، حيث تم رصد 61.75 مليار دج، مما سيسمح بالتكفل ب 4.8 مليون تلميذ، وكذا مبلغ 18 مليار دج لأكثر من 3.5 ملايين منحة هذا المجهود يضاف أيضا إلى اقتناء أكثر من 3300 حافلة لصالح البلديات لاستعمالها في النقل؛

4) مواصلة جهود رقمنة القطاع عن طريق تزويد 1200 مدرسة ابتدائية باللوحات الرقمية والعدد مرشح للارتفاع في قادم الأسابيع إن شاء الله؛

فتح أكثر من 17400 منصب مالي خاص بالتأطير في اللغة الإنجليزية والتربية البدنية والمساعدين، لاسيما لفائدة المصابين بطيف التوحد.

وفيما يتعلق بتحسين نوعية التعليم العالي،

فتمثلت أهم الإنجازات، فيما يلي:

1) إستلام منشآت جديدة بطاقة استيعاب 28000 مقعد بيداغوجي وتوظيف 7630 حامل دكتوراه و1909 أساتذة مساعدين استشفائيين، مما حسن من المعدل الوطني للتأطير البيداغوجي ليصل إلى 1 أستاذ لكل 22 طالبا؛

2) تحيين عروض التكوين في الليسانس والماستر والدكتوراه واعتماد اللغة الإنجليزية في التدريس خاصة في الشعب العلمية والتقنية؛

3) إستحداث 14 ملحقة للطب في العديد من الولايات؛

4) إنشاء 8 فرق و118 مركز بحث، مما مكّن من تجسيد أكثر من 480 بحثا وإطلاق أكثر من 200 مشروع جديد، كما تم أيضا التوقيع على 22 اتفاقا دوليا وأكثر من 110 اتفاقات تعاون؛

5) وبالنسبة لتحسين ظروف إقامة الطلبة، فقد بلغ عدد الغرف الفردية والمزدوجة نسبة 78٪ من إجمالي الغرف، دون إغفال دعم النشاطات الترفيهية والرياضية.

أما بخصوص التكوين المهني، فقد سجل ما يلي:

تمت برمجة ما يفوق 268400 منصب بيداغوجي جديد، فضلا عن استحداث العديد من التخصصات وكذا إنشاء معاهد جديدة كمعهد الفندقة بغرداية وزيادة عروض التكوين، لاسيما في الشعب التقنية والعلمية والتكنولوجية.

السيد الرئيس الفاضل،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

لقد نال قطاع الثقافة حيزا هاما من اهتمام الحكومة خلال هذه الفترة، حيث أطلقت برنامجا لتدعيم حماية 147 موقعا أثريا بتخصيص مبلغ إضافي يقدر بـ 781 مليون دج، ومباشرة ترميم العديد من المعالم منها 19 مسجدا تاريخيا، كما تم العمل على تسجيل العديد من مقومات الموروث الثقافي في منظمات اليونسكو، كما تم استرجاع أكثر من 3900 قطعة أثرية.

من جهتها عرفت هذه السنة عدة إجراءات خصت إعادة الاعتبار لقاعات السينما عبر منح الامتياز على 12 قاعة سينما و3 مسارح جهوية و22 مسرحا موجها.

وبخصوص دعم الكتاب والمطالعة العمومية فقد تم إصدار 41 عنوانا ونشر 18000 كتاب بتقنية البراي وإنشاء 20 مكتبة عبر 11 ولاية.

وإيمانا منها بدور الرياضة في الحفاظ على صحة المواطنين وتعزيز التضامن الاجتماعي والهوية الوطنية، واصلت الحكومة جهودها في تطوير المنشآت الرياضية، حيث تم إعادة تأهيل أزيد من 25 منشأة، منها ملاعب واستلام ملعبين جديدين وإطلاق الدراسات لإنجاز ملعبين ورفع التجميد عن الدراسات المتعلقة بإنجاز 3 ملاعب.

كما تم تأهيل أكثر من 35 ملعبا صغيرا واستلام العديد من مراكز التحضير.

وبخصوص تسهيل حركة الأشخاص عبر تحسين شبكة النقل، فقد أخذ هذا العنصر أهمية بالغة من اهتمام الحكومة حيث تم: منح 7000 رخصة للمركبات وسيارات الأجرة عبر 23 ولاية.

ومن أجل ترقية النقل الجوي تم التوقيع على عقود اقتناء 15 طائرة والشروع في إجراءات استئجار 10 طائرات، حيث تم تلقي 5 عروض من شركات متخصصة، وهي قيد نهاية الدراسة.

من جهة أخرى فقد تم إطلاق العديد من الخطوط الجوية الجديدة على غرار خطوط سان بطرسبورغ وجوهانسبورغ وأديس أبابا، كما تم فتح خطين جويين جديدين بين باريس ومطاري جانت وتيميمون. وقد تم كذلك، تدشين خط بين الجزائر ودوالا بالكاميرون خلال هذا الشهر.

من جهة أخرى، تجري حاليا دراسة الاتفاقيات المتعلقة بالرحلات بين الجزائر والعديد من عواصم الدول الأخرى.

وبخصوص النقل البحري فقد تم استئناف الرحلات في العديد من الوجهات على غرار برشلونة وسيت وجنوة وكذا اعتماد نظام إلكتروني لحجز التذاكر الذي تم إنجازه من طرف مهندسين جزائريين لفائدة مؤسسة النقل البحري بعدما كان الاعتماد على نظام أجنبي.

ومن أجل تطوير قدرات النقل البحري للمساهمة في حركة التجارة الخارجية، تم في هذه السنة الشروع في إنشاء الشركة البحرية الجديدة (CNAN El Djazair)، كما سيتم اقتناء 4 بواخر جديدة ليرتفع بذلك عدد السفن المكونة للأسطول الوطني إلى 13 باخرة، مما سيمكن من بلوغ هدف 3.1 مليون طن من الشحن البحري أي ما يعادل 9.24 % من حصة السوق بعدما كانت لا تتجاوز 3 % فقط.

وفيما يتعلق بالنقل بالسكك الحديدية والنقل الموجه، فقد عرفت هذه السنة الإنجازات التالية:

1) بداية استغلال العديد من الهياكل على غرار أول خط لترامواي مستغانم ومحطة للنقل بالسكك الحديدية بذات الولاية.

2) إستلام أشغال الهندسة المدنية للمترو الخاصة بشطر واد السمار ـ المطار؛

3) رفع التجميد عن مشروعي تيليفريك بجاية وقسنطينة.

السيد الرئيس الفاضل،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

ونظرا لدور مخطط تهيئة الإقليم في تحقيق التنمية المستدامة وإدارة الموارد بشكل فعال بما يضمن تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تعمل الحكومة على ما يلي:

1) إستكمال تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030، حيث تمت المصادقة على 40 مخططا ولائيا ومباشرة الدراسات المتعلقة بتهيئة 9 مناطق حدودية.

2) إطلاق أشغال التهيئة الأولية والثانوية للمدن الجديدة، لاسيما الطرق والشبكات، وإنجاز أقطاب الاستثمار في كل المدن الجديدة.

3) الموافقة على 1127 مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير و5471 مخطط شغل الأراضي.

واعتبارا لأهمية إزالة التلوث الحضري، لما لها من تأثيرات على نوعية معيشة المواطنين، ومساهمتها في تحسين مظهر مدننا والمناطق الحضرية، فقد تم إنجاز ما يلي:

1) إنجاز وتشغيل 25 محطة لمعالجة المياه الآسنة ومواصلة أشغال القضاء على 98 مفرغة فوضوية؛

2) إطلاق العديد من الدراسات الخاصة بمحطات تحويل النفايات ومراكز الفرز والردم مع إصدار مخطط تنظيم ورسكلة النفايات.؛

3) رصد 2,2 مليار دج من أجل تجهيز واقتناء أدوات بيداغوجية لـ 5000 نادي للبيئة عبر التراب الوطني.

وبخصوص تأهيل مناطق الظل، حيث سجلت الحكومة إلى غاية 31 ماي 2023 إتمام إنجاز 29151 مشروعا، من إجمالي الـ 29687 مشروعا المبرمجة ما يمثل 98 % من حافظة المشاريع بمبلغ إجمالي يقدر بـ350 مليار دج.

ومن أجل ضمان سياسة اجتماعية ناجعة، التزمت الحكومة، بالتوجيهات السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بتكريس المبدإ الدستوري الراسخ للدولة الجزائرية، بكونها وستضل محافظة على الطابع الاجتماعي الذي يضمن التكفل بالفئات الهشة، تحقيقا للإنصاف والعدالة الاجتماعية في المجتمع، حيث وضعت ضمن أولوياتها الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.

ونسجل في هذا الخصوص ارتفاع مبلغ التحويلات الاجتماعية المباشرة المخصصة في ميزانية الدولة من 2536 مليار دج في سنة 2022 إلى 2714 مليار دج في سنة 2023، أي بزيادة 178 مليار دج، والذي يعادل 18.45٪ من ميزانية الدولة لسنة 2023.

فعلى سبيل المثال، ارتفعت المبالغ المخصصة لدعم مواد الحليب والحبوب والزيت والسكر من 318 مليار دج سنة 2021 لتبلغ 795 مليار دج سنة 2022 جراء ارتفاع الأسعار على المستوى الدولي، كما بلغ دعم هذه المواد في أواخر سبتمبر 2023 مبلغ 546 مليار دج وهي مرشحة للارتفاع إلى آخر السنة.

للإشارة، فإن الفارق المتكفل به من قبل الدولة، برسم الحبوب قد سجل في سنة 2022 مستويات قياسية ناهزت 9000 دج للقنطار بالنسبة للقمح الصلب، و6400 دج للقنطار بالنسبة للقمح اللين.

يجدر التنويه إلى تمكننا لأول مرة من تشكيل المخزون الاستراتيجي المعياري من الحبوب، مع العلم أن الحكومة عاكفة على وضع الميكانيزمات الملائمة قصد الحفاظ على التموين المنتظم للسوق بالأسعار المناسبة، لاسيما من خلال إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يحدد هوامش الربح للمنتوجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.

وفي نفس السياق، فإن مستوى دعم السكن قد ارتفع من 273 مليار دج في سنة 2022 إلى 346 مليار دج في سنة 2023.

وفيما يخص الربط بالكهرباء والغاز والمياه، فإن الدولة ماضية في تغطية ما تبقى من المناطق النائية، وذلك بتعزيز الموارد المالية الموجهة لهذا الغرض، إذ انتقلت من 105 ملايير دج في سنة 2022، لتصل إلى 151 مليار دج في سنة 2023، أي بزيادة قدرها 44 %.

وبخصوص الإعانات غير المباشرة لأسعار

الوقود والكهرباء والغاز الطبيعي، التي ارتفعت من 2682 مليار دج في سنة 2021 إلى 5495 مليار دج في سنة 2022، ما يعادل 38.7 مليار دولار، في حين تشير توقعات سنة 2023 إلى أن مستوى هذا الدعم سيتعدى 4935 مليار دج.

ومن المرجح أن يتعدى حجم الإعانات المباشرة وغير المباشرة 7600 مليار دج في سنة 2023، أي ما يعادل 22.58 % من الناتج الداخلي الخام (سنة الأساس 1989).

وفي نفس السياق، فإن النفقات الجبائية على المواد الغذائية واسعة الاستهلاك كالحبوب والحليب والسكر والزيت، تعتبر عاملا أساسيا يساهم في ضمان وفرة المواد واستقرار أسعارها. وتشير التقديرات إلى أن النفقات الجبائية المتعلقة بالحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة تناهز مبلغ 596 مليار دج في سنة 2022.

السيد الرئيس الفاضل،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

بخصوص الانشغالات المُلحة حول الارتفاع الحاد في أسعار اللحوم، فقد تم الفتح المؤقت لاستيراد اللحوم الحمراء مع تخفيض الحقوق الجمركية من 30 % إلى 5 % ابتداء من أول مارس 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2024، مع العمل على توفير الظروف المناسبة لاسترجاع توزان السوق.

إن اتخاذ هذا الإجراء الظرفي تم بعد مُعاينة لنتائج الإحصاء الدقيق للمواشي الذي أعد في نهاية سنة 2022، خلال أشهر أكتوبر، نوفمبر وديسمبر 2022، حيث خلصت النتائج إلى تراجع حجم الثروة الحيوانية إلى 21.7 مليون رأس فقط، منها 17.3 مليون رأس غنم من بينها 13 مليون من النعاج تتعرض لاستغلال الذبح غير القانوني، مما يؤدي إلى استنزاف هذه الثروة الحيوانية، وفيما يخص الأبقار فإن عددها لا يتعدى 1.16 مليون رأس من البقر.

كما سجلت المعطيات عجزا شهريا في تموين السوق باللحوم الحمراء يقدر بحوالي 20000 طن.

دائما وفي هذا الإطار، وفضلا عن حزمة النصوص القانونية والتنظيمية التي بادرت بها الحكومة من أجل تحقيق الهدف المنشود، كمشروع قانون حماية المسنين، وتنظيم صندوق النفقة، وقواعد منح السكن الترقوي الحر؛ قامت الحكومة بجملة من الإجراءات نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1) تخصيص مبلغ سنوي قدره 340.4 مليار دج قصد التكفل بزيادة أجور أكثر من 2,8 مليون موظف وعون متعاقد؛

2) تخصيص مبلغ 129.15 مليار دج، لتثمين منح ومعاشات التقاعد، بتحديد الحد الأدنى لمنحة التقاعد بـ 75 % من الأجر الوطني الأدنى المضمون وبـ 100٪ فيما يخص معاشات التقاعد مع تثمين المعاشات المحصورة بين 20000 دج و50000 دج مع ضمان زيادة دنيا قدرها 2000 دج لجميع الفئات؛

3) تخصيص مبلغ 52.63 مليار دج من أجل استفادة 3.8 مليون متقاعد منتسب لصناديق الضمان الاجتماعي من زيادة بين 3٪ و5٪، وكذا 11 مليار دج من أجل تثمين منح معطوبي حرب التحرير وذوي الحقوق؛

4) تخصيص مبلغ 251.8 مليار دج من أجل تغطية ثمانية أشهر من سنة 2023 لمنحة البطالة، لما يفوق 2.1 مليون شاب، كما تلتزم الحكومة بإدماج ما يقارب 4100 مستفيد من أجهزة المساعدة على الإدماج المهني قبل 31 ديسمبر 2023، وبهذا تكون عملية الإدماج قد استكملت نهائيا.

5) تخصيص 41.3 مليار دج لرفع منحة ذوي الهمم بـ 2000 دج والتكفل الاجتماعي لمن لا يمارسون أي نشاط منهم؛

6) تخصيص مبلغ 93.7 مليار دج للتكفل بالمنحة الجزافية للتضامن والتي تم تثمينها من 10000 دج إلى 12000 دج شهريا، للأشخاص ذوي الهمم بدرجة 100 %، ومن 3000 دج إلى 7000 دج شهريا بالنسبة للفئات الأخرى، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ 532 مليون دج لتمويل شراء المستلزمات المدرسية لفائدة الأطفال المعوزين؛

7) رفع قيمة منحة الطلبة، تطبيقا لقرار السيد رئيس الجمهورية، بمبلغ 650 دج ابتداء من شهر أكتوبر 2023؛

8) تخصيص مبلغ إجمالي قدره 52.5 مليار دج كتعويض لدعم تعريفات شركات النقل العمومي؛

9) تخصيص 3 ملايير دج لفائدة صندوق النفقة للنساء الخاص بحضانة الأطفال وتكثيف البرامج الخاصة بتشجيع النساء الماكثات بالبيت.

دائما في إطار ترقية والحفاظ على القدرة الشرائية وترقية مستوى معيشة المواطن، وبخصوص تنفيذ مخطط عمل الحكومة في شقه المتعلق بتوفير سكن لائق للجميع، فقد تم مايلي:

1) تسليم 265108 وحدة سكنية بمختلف الصيغ وتقديم ما يفوق 74000 إعانة بين بناء ريفي وبناء ذاتي؛

2) إطلاق برنامج لإنجاز 297000 وحدة سكنية بمختلف الصيغ 181000 إعانة للبناء الذاتي والبناء الريفي والترقوي الحر؛

3) تسليم ما يفوق 10030 وحدة من السكن العمومي الإيجاري في إطار امتصاص السكن الهش؛

وقد سمحت هذه الجهود بتحقيق تحسن ملحوظ في نسبة شغل السكن، بحيث انتقل من 5.6 سنة 2000 إلى 4,25 سنة 2023، وتتطلع الحكومة إلى تخفيضه إلى أقل من 4 % في آفاق 2025؛ بإذن الله تعالى.

بالموازاة مع ذلك ومن أجل توفير الهياكل الخدماتية الأساسية، تم إنجاز 263 مرفقا مدرسيا، 10 عيادات، 22 مقرا للأمن والدرك الوطنيين، في حين تم إطلاق إنجاز 290 مرفقا مدرسيا، 57 عيادة و60 مقرا لمصالح الأمن.

وفيما يتعلق بتحسين الولوج إلى خدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، فقد تم تحسين الكثافة البريدية بـ 1 مكتب بريدي لكل 10600 ساكن وهذا بعد دخول 106 مكاتب بريدية حيز الخدمة، وهذا معدل وطني يمكن أن يكون بالزيادة أو النقصان حسب المناطق.

العربية التي احتضنتها بلادنا في غرة نوفمبر من السنة الفارطة، فضلا عن لم شمل الأشقاء الفلسطينيين بفضل مبادرة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

إنتخاب بلادنا كعضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي، للفترة 2025-2024، وأيضا عضوا في مجلس حقوق الإنسان لهيئة الأمم المتحدة، للفترة 2023-2025،

وفيما يتعلق بتعزيز الاهتمام بجاليتنا بالخارج، تم اتخاذ جملة من التدابير، نذكر منها على الخصوص:

تعزيز الشبكة القنصلية بافتتاح مراكز جديدة بفرنسا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وتمثيل جاليتنا في الهيئات الدستورية والاستشارية، فضلا عن مرافقة النسيج الجمعوي الجزائري بالخارج.

كما تم افتتاح مراكز ثقافية بعدة دول منها كندا، والسعي إلى افتتاح مراكز في بلدان أخرى من أجل تدعيم المرجعية الدينية والثقافية.

كما تم التكفل بنقل جثامين كل الرعايا الجزائريين المتوفين بالخارج، وكذا تنظيم مخيمات صيفية لفائدة أبناء جاليتنا بالخارج، حيث استفاد منها سنة 2023 أزيد من 900 فردا من أطفال جاليتنا بالخارج، كما تم تفعيل جهاز الاشتراك في صندوق التقاعد بالنسبة لأعضاء الجالية الوطنية بالخارج.

كما تم إطلاق التفكير في إنشاء هيئة وطنية تعنى بالكفاءات العليا المعترف بها عالميا ووضع بوابة إلكترونية تخصص لهذه الكفاءات وجعلها حاضنة للتنمية الوطنية.

السيد الرئيس الفاضل،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أما بعنوان الفصل الخامس والمتعلق بالدفاع الوطني يقوم الجيش الوطني الشعبي ومختلف الأجهزة الأمنية، بمهامهم الدستورية على ضوء توجيهات السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، كونه يدرك تماما أهمية التحديات والرهانات الواجب رفعها، لاسيما فيما يتعلق بالتطورات المسجلة في محيطنا الإقليمي والدولي، المعروفة تداعياتها على أمن واستقرار بلادنا.

حيث تواصل القيادة العليا بذل المجهودات اللازمة لإضفاء فعالية ومهنية أكبر على جميع مكونات قواتنا المسلحة، بغية تحقيق جاهزية عالية تليق بجيش محترف شعاره الذود عن الشعب والوطن، وطموحه الشرعي احتلال الصدارة من حيث التفوق الإقليمي.

كما يسهر الجيش الوطني الشعبي على الحفاظ على السيادة الوطنية وحماية مكونات الاقتصاد الوطني، من خلال تعزيز وتحديث أجهزة المراقبة والحماية على مستوى المناطق الحدودية البرية والمجالات البحرية والجوية.

وفي مجال مكافحة الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة السرية والإتجار بالمخدرات، توجت الجهود في هذه الفترة بما يلي:

1) تحييد 35 إرهابيا، توقيف 430 عنصر دعم للجماعات الإرهابية، وكذا توقيف 14639 شخصا في إطار التهريب والتنقيب غير المشروع عن الذهب، كما تم توقيف 2644 تاجر مخدرات و12771 مهاجرا غير شرعي من مختلف الجنسيات؛

2) إسترجاع 700 قطعة من مختلف أنواع الأسلحة وأزيد من مليون وحدة ذخيرة؛

3) تدمير 109 قنابل تقليدية الصنع و42 مخبأ للإرهابيين؛

4) حجز 90 كلغ من الكوكايين، و581 قنطارا من الكيف المعالج، وأزيد من 12 مليون قرص مهلوس؛

5) إسترجاع 2.6 مليون لتر من الوقود، و258 جهازا للكشف عن المعادن، و5086 مطرقة ضاغطة، 8837 مولدا كهربائيا، 787 طنا من خليط الحجر والذهب الخام و1430 عتادا متحركا من مختلف الأصناف.

كما يواصل الجيش الوطني الشعبي، من جهة أخرى، جهوده الرامية إلى تطوير قدراته فيما يتعلق بالدفاع السيبراني والتحسين المستمر لجهاز التكوين العسكري وتكييفه مع التطورات الجديدة، وتطوير الصناعات العسكرية الوطنية بالاستناد إلى توطين وتحويل التكنولوجيات، وتنويع مجالات الأنشطة والمنتجات المعروضة في السوق الوطنية.

السيد الرئيس الفاضل،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

تلكم، هي أهم ما أردت عرضه على مسامعكم، من جملة التفاصيل التي وردت في الملف الذي وضع بين أيديكم، وفي انتظار فتح باب النقاش الذي سيكون دون شك، بناءً ومثمرا، أجدد التأكيد على الالتزام بمواصلة الأخذ بملاحظاتكم وآرائكم البناءة واقتراحاتكم وحتى انتقاداتكم سنتقبلها برحابة صدر، لأن حجم التحديات التي تعيشها بلادنا وما نتطلع إليه جميعا في سبيل بناء الجزائر الجديدة التي وضع معالمها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تقتضي توحيد وتظافر جميع الجهود.
لنعمل معا، لنستغل النعم والموارد التي حبانا الله بها سبحانه وتعالى، نأخذ بالأسباب ونتغذى بالعزيمة ونتقوى بالتفاؤل لضمان مستقبل أفضل لبلادنا.
عاشت الجزائر، حرة قوية، عزيزة، أبية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

بعنوان الفصل الرابع والمتعلق بالسياسة الخارجية، تواصل الحكومة، تحت قيادة السيد رئيس الجمهورية، تنشيطها وتوظيفها لتسهم في مسيرة التشييد الوطني، لاسيما من خلال إضفاء حيويةٍ على أولويات العمل الدبلوماسي لبلادنا، وتركيزٍ الجهود حول حماية المصالح العليا للأمة، والمساهمة في إحلال السلم والأمن على الصعيد الإقليمي، وتوطيد الروابط مع إفريقيا والعالم العربي، فضلا عن دعم الدبلوماسية الاقتصادية وتطوير الشراكات عبر العالم وعصرنة الأداة الدبلوماسية والتكفل بجاليتنا المقيمة بالخارج.

فعلى الصعيد الإقليمي، وانطلاقا من قناعتها الراسخة بالعلاقة الوثيقة بين كل من الاستقرار والأمن والتنمية، أطلقت الجزائر مبادرات تنموية في المنطقة، لاسيما من خلال إنجاز بنى تحتية مهيكلة، كما عززت مساعيها الرامية إلى توفير الظروف الملائمة لايجاد حلول سياسية توافقية للأزمات التي تعرفها دول الجوار، بعيدا عن التدخلات الأجنبية، وحفاظا على سيادة هذه الدول ووحدتها ومصالح شعوبها.

وهنا يجدر التنويه بالنجاح الباهر الذي حققته الدورة الواحدة والثلاثون لقمة جامعة الدول

تدخلات أعضاء مجلس الأمة خلال مناقشة مخطط عمل الحكومة

أعضاء مجلس الأمة يناقشون بيان السياسة العامة للحكومة

شرع أعضاء مجلس الأمة خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم 17 أكتوبر 2023 في مناقشة مضمون بيان السياسة العامة للحكومة الذي قدمه السيد الوزير الأول حيث عرفت جلسات المناقشة تدخل 92 عضو تدخلا شفويا ثمّن من خلاله المتدخلون حصيلة الأداء الحكومي طيلة سنة كاملة من الجهد والبذل، في مختلف القطاعات والمجالات، منوّهين بالانجازات التي تجسّدت والمكاسب التي تحقّقت طيلة الأربع (4) سنوات المنصرمة، بفضل النظرة المتبصرة والمقاربة الاقتصادية الجديدة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التي تقوم على تنويع الاقتصاد وتشجيع الإنتاج الوطني وترشيد الاستيراد وتعزيز الاستقلالية السياسية والاقتصادية، والتمكين للشباب والمرأة، وتكريس الطابع الاجتماعي للدولة؛ ولافتين في ذات الوقت عناية الحكومة إلى النقائص والثغرات التي وجب معالجتها وتداركها في القريب المنظور بتضافر جهود الجميع وتنسيق عمل كافة مؤسسات الدولة خاصة فيما يتعلق بتحسين الإطار المعيشي والقدرة الشرائية وتوفير المواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع وتثمين الأجور ومنح التقاعد والبطالة، تنفيذا لتعليمات وقرارات السيد رئيس الجمهورية.

كما استغل أعضاء مجلس الأمة المتدخلون هذه السانحة لاستحضار بطولات وتضحيات وشهداء أبناء الشعب الجزائري خلال مجازر الـ 17 أكتوبر 1961 في العاصمة الفرنسية باريس؛ وللتعبير في ذات الوقت عن اعتزازهم بموقف الدولة المشرّف إزاء ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ السابع أكتوبر 2023 من العدوان.

السيد كمال خليفاتي

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة الموقرون،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
سلام الله عليكم.

أتشرف بافتتاح مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة المعروض أمام مجلس الأمة وأستهل بما انتهى إليه السيد رئيس مجلس الأمة حين قال بأن «هذا البيان عبارة عن رسالة سياسية بامتياز»، كيف لا ونحن نمر بهذه الظرفية السياسية التاريخية التي نعيشها والتي وللمفارقة تجمع بين ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق هذه الأيام من حملة إبادة وتصفية وحشية تعيد رسم مشاهد النكبة الأولى، وما تعرض له قبلكم أبناء الشعب الجزائري ذات 17 أكتوبر 1961 من مجازر وتقتيل على يد الشرطة الفرنسية في باريس فما أشبه اليوم بالبارحة.

السيد الرئيس المحترم،

إن ما أطلعنا عليه السيد الوزير الأول في عرضه وكذا من خلال وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة يدعو للفخر والتنويه لما حققته الجزائر خلال الأربع سنوات المنصرمة والتي لم يكن أفضل المتفائلين يخمن في إمكانية تحقيق ما تحقق، فلأول مرة صرنا نتحدث بكل ثقة عن اقتصاد متحرر من التبعية لتقلبات أسواق النفط، وصرنا نتحدث عن ما تبقى لنا لبلوغ الاكتفاء في أكثر من حقل ومجال وصرنا أكثر من ذلك نطرق باب التموقع والتصدير لأكثر من بلد وقارة.

ومما يدعو للاعتزاز أيضا، أن الجزائر الجديدة التي أصبحت اليوم قوة إقليمية بكل ما تحمل الكلمة من معنى إستعادت وهجها وحضورها الدولي بفضل تبني السيد رئيس الجمهورية لسياسة خارجية استباقية تراعي مصالح البلد، وتروج لمبادئ السلم والأمن الدوليين وترافع من أجل القضايا العادلة في العالم وفي مقدمتها القضيتين الفلسطينية والصحراوية.

السيد الرئيس،

إن مجرى الأحداث المتسارعة وغير المسبوقة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال الهجمة الصهيونية الوحشية على أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل وعلى مسمع ومرأى من عالم يكيل بمكيالين ويبرر للظالم المعتدي ظلمه وعدوانه.

وفي هذا المقام فإننا نعتز ونتشرف بالموقف الرسمي والشعبي للجزائر المعبر عنه في التطورات الجارية في فلسطين، ونعرب عن تمسكنا بحق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى النبي صلى الله عليه وسلم، هذا الحق الذي لن يسقط بالتقادم والتراضي فهو حق مكفول بشرائع الأرض والسماء، فالجزائر دولة وشعبا ثابتة في نصرة ومناصرة الحق الفلسطيني ولا تساوي أبدا في هكذا حالات بين الضحية والجلاد.

كما نشد على أيدي أبطال فلسطين ومجاهديها ونجدد لهم الدعوة مثلما دعاهم المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، في أكثر من لقاء ومناسبة بأن يوحدوا صفوفهم ويلموا شملهم ويثبتوا ويصابروا في طلب حقهم وسيكون النصر حليفهم بإذن الله ولو بعد حين، ولعل التوافق التاريخي في شهر أكتوبر هذا بين ذكرى 14 أكتوبر 1961 وعملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023 يعطي للأحداث رمزيتها ويؤكد أن طريق النصر واحدة والثمن ذاته.

شكرا على كرم الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وتحيا الجزائر، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد أحمد بوزيان

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة أعضاء الحكومة الأفاضل،
زميلاتي، زملائي الأكارم،
الحضور الكرام،
سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
في هذا الجو المشحون بالقلق، وما يشهده العالم من تضمر منقطع النظير فيما أحاط إخوتنا هناك في فلسطين من محن وإحن تكالب وغدر الشقيق قبل البعيد تقف الجزائر شامخة سواء في إرثها التاريخي أو في حاضرها المشهود ويكفي شاهدا تتقطع دونه الرقاب سيدي بومدين الغوث قدّس الله سرّه الذي دفنت ذراعه ليبقى لنا إرثا شاهدا وشهيدا هو حيّ المغاربة صلة وصل تربط الآن بالأمس ليبقى حائط البراق وقفا الجزائر والجزائريين، جفّت الأقلام ورفعت الصحف....

ولا أجد مدخلا إلى كلمتي الرامزة سوى مقطع مما قاله الأديب الكبير محمود درويش رحمه الله:

فماذا فعلتُ أنا يا
أبي؟ ولماذا أنا؟ أنت سميتني
يوسفا، وهمو
أوقعوني في الجبّ، واتهموا
الذئب أرحم من
إخوتي.. يا أبتي
ومع كل ذلك ها أنا

أعود والعدو أحمد لنناقش ما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة، وأقول بدءا بالقياس إلى ما يشهده العالم من تجاذبات، وصراع خفي وجلي، يخفت حينا ويظهر أحيانا أخرى، طبيعي مرة ومصطنع مرات أخرى قصد زرع البلبلة والشك بين أبناء الوطن الواحد الذين ما إن تلم جائحة إلا ولطف من الرحمن يجمع شتات أبنائها فيكونون على قلب رجل واحد، وتلك وأيم الله لا تكون إلا في الجزائري الحر.

فالمشروع على ما فيه من طموح وصدق في استنهاض الأمة ونحن لا نشكك في ذلك إلا أن من باب النقد الذاتي - وهو حق الوطن على أبناءه - جاء فيه ما يستوقفنا بيانا للتوضيح أو تفسيرا لغموض.

ومن ذلك فعلى الرغم من الزيادات في الأجور التي شهدها القطاع العمومي من خلال السنتين الماليتين 2022 - 2023 و2023 - 2024، وهي زيادات ملحوظة إلى أن ذلك غير كاف بالقياس إلى القدرة الشرائية التي أنهكت ذوي الدخل المحدود والمتوسط وخاصة ما نشهده من نقص في بعض المواد واسعة الاستهلاك التي تسبب فيها عمدا المضاربون قصد إحداث خلل وإرباك في السوق الوطنية.

أما ما لفت انتباهي وأثمنه كثيرا من هذا المنبر إعدادا مشاريع قوانين ترمي إلى تبسيط إجراءات الطعن بالنقض وإدراج أنماط بديلة لتسوية النزاعات، كما تم إحداث آليات قانونية للعدالة الالكترونية وتعزيز العقوبات البديلة، بما يسمح بتخفيف النفقات العمومية، وهذه إجراءات كلها لحساب المواطن يُشكر عليها قطاع العدالة من خلال العصرنة والرقمنة.

وفي القطاع ذاته تم استحداث ست محاكم إدارية للاستئناف واثنتا عشرة محكمة تجارية بما يستوجب توظيف مئتي طالب امتصاصا للبطالة من جهة وتوسيع المحاكم وتقريبها من المواطن من جهة أخرى وكل ذلك محمود يسعى إلى أريحية المواطن.

كما تضمن البيان مشاريع مراجعة القوانين الأساسية لكل من قطاع الصحة والتربية والتعليم العالي وهو ما يعلق عليه عمال هذه القطاعات آمالا كبيرة.

وكملاحظة نستدركها في هذا البيان هو عدم التركيز على رقمنة القطاعات جميعها لتسهيل المراقبة والمحاسبة مما يسهل على الدولة هاتين العمليتين دونما كبير جهد، كما يمكن من خلال الرقمنة معرفة الصالح من الطالح والمجتهد من الكسول، والمنتج من المثبط، كما يرتبط هذا المشروع بما يُسمى بالأمن السيبراني الذي هو مدار حديث كبريات الدول من حيث كونه يشكل صمام الأمان وخاصة أننا نملك من الكفاءات العالية جدا ما يكفل هذا الجانب.

أما بخصوص المرجعية الدينية فإنني أركز تركيزا خاصا على الأمن الأيديولوجي الذي لا يكون إلا بتوحيد المرجعية الدينية التي تضرب جذورها العميقة في هذا الوطن وقد لخصها الناظم في قوله:

في عقد الأشعري وفقه مالك
وفي طريقة الجنيد السالك

وهي عقيدة تربّى عليها جيل بعد جيل، وأي مقاربة خارج هذه الثلاثية فهي ضرب للوحدة الوطنية والشواهد على ذلك كثيرة لا تخفى على عاقل.

وفي الأخير أغتنم هذه السانحة لأتوجه بانشغالين اثنين حُملتهما:

أما الأول بخصوص السيارات المحجوزة، فقد تكفلت الدولة بتسوية بعض من هذا الانشغال، حيث منحت لأصحابها رخصا آنية ومؤقتة دون أن يحل المشكل من أساسه، لذلك فهم يأملون في تسوية ملفاتهم القاعدية نهائيا.

أما الانشغال الثاني فيتمثل في عدم توظيف الأساتذة الأجراء الحاملين لشهادة الدكتوراه وهو مطمح يطلعون إليه يبقى حقا مشروعا في حدود ما يكفله القانون.

وهناك من الآليات الممكنة ما يسّرع العملية ويحل عقدها من الأساس.

وفي ختام كلمتي هذه اسمحوا لي أن أقول في هذا الجو العصيب المتقلب الجزائر أولا والجزائر ثانيا والجزائر أخيرا.

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد حبيب دواڤي

السيد حبيب دواڤي: شكرا سيدي الرئيس.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.
قبل تدخلي، يفرض العدوان الوحشي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في غزة خلال هذه الأيام أن نسجل تضامننا المطلق مع الحق الفلسطيني خلف الموقف الرسمي للدولة الجزائرية الذي تم التعبير عنه.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

نلتقي اليوم بمناسبة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة لتقييم سنة من العمل على تنفيذ مخطط عمل الحكومة ضمن برنامج السيد رئيس الجمهورية، وهي محطة دستورية تعكس روح التعاون بين البرلمان والحكومة من خلال هذا العمل الرقابي، والقاسم المشترك بيننا هو إنجاح برنامج السيد رئيس الجمهورية والمشاركة في بناء مشروع الجزائر الجديدة الذي جاء به منذ انتخابه سنة 2019.

سيدي الوزير الأول المحترم،

إذا كانت سنة 2022 سنة اقتصادية بفضل الإنجازات الاقتصادية التي تحققت، فإن سنة 2023 هي سنة تثبيت ما تم تحقيقه خلال السنوات الأخيرة مثلما أعلن السيد رئيس الجمهورية، ولن نتوقف كثيرا على الإنجازات التي سجلتها الجزائر خلال هذه السنة اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا ودبلوماسيا لأنها تتحدث عن نفسها.

السيد الوزير الأول المحترم،

لكن بهذه المناسبة أريد تسجيل بعض الملاحظات التي يجب على الحكومة تكثيف العمل عليها واستدراك النقائص المسجلة فيها من أجل الوصول إلى النتائج التي ينتظرها الجميع حكومة وشعبا.

1 ـ في قطاع التعليم العالي: إن الحكومة مدعوة لمواصلة جهود إصلاح منظومة التعليم العالي لأن الجامعة هي القاطرة لتحقيق النمو الاقتصادي، وحين نتحدث عن إصلاح منظومة التعليم العالي فإننا نتحدث عن توفير شروط البحث العلمي والاهتمام بالأستاذ والطالب وتحسين الخدمات الجامعية ونوعية التكوين والتكوين المستمر والرقمنة.

في هذا الصدد، أود أن أثمن عاليا إعادة بعث التكوين لنيل شهادة الدراسات المتخصصة في العلوم الطبية، لكنني أتأسف هل يمكن لوزارة الصحة أن تمنح الشهادات الجامعية بدلا عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؟ ثم لماذا ألغى عميد كلية الطب بالنيابة لجامعة الجزائر شهادات الدراسات المتخصصة في أمراض الحساسية والمناعة العيادية والتي أنشئت رسميا بموجب قرار وزاري رقم 249 المؤرخ في 16 ديسمبر 2007 من هذا الإجراء دون التشاور، علما أنها حاليا هناك ما يقارب 70 طبيبا بما في ذلك العديد من الأطباء من البلدان الإفريقية الأشقاء يتابعون تكوينهم في هذا التخصص وينتظرون الحل النهائي للحصول على شهادتهم.

2 ـ في قطاع الصحة: بداية، ضرورة التركيز على مراجعة القوانين الأساسية لمنتسبي القطاع الصحي وتحسين ظروف عملهم من أجل حماية هذه الفئة من نزيف الهجرة، مع العمل على الاهتمام بالتكوين المستمر سواء الأطباء أو سلك الشبه الطبي والإسراع بمواصلة جهود الرقمنة في القطاع وإعادة النظر في تنظيم النشاطات التكميلية التي تعرف حاليا فوضى وكل هذا للوصول لهدف تقديم خدمات صحية فعالة ونوعية، وهذه واحدة من أهم توصيات ندوة الإصلاح الصحي التي أشرف عليها السيد رئيس الجمهورية شهر جانفي 2022.

وفي الأخير، وكذا إعادة النظر في عملية الصندوق الوطني لمكافحة السرطان من خلال:

1 ـ تقييم آدائه خلال الفترة الماضية.

2 ـ من خلال تحسين مخطط مكافحة هذا المرض على مستوى الهياكل والأدوية والبروتوكولات العلاجية وبكل تأكيد الرفع من تكوين ومهارات الأطباء والممرضين في هذا المجال.

كما أدعو إلى مواصلة تعزيز استقطاب وتحفيز الأطباء المتخصصين في الجنوب.

شكرا على الإصغاء.

السيد يوسف مصار

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
المجاهد صالح ڤوجيل،
السيد الوزير الأول المحترم، والطاقم الوزاري المرافق لكم،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الصحافة والإعلام،
الحضور الكريم،
سلام الله عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يفوتني قبل البدء في مداخلتي هذه، ولكوني مجاهد عضو جيش التحرير الوطني أن أجدد الترحم على شهداء مجازر 17 أكتوبر 1961 وكل شهداء الواجب الوطني، كما لا يفوتني كذلك أن أترحم على شهداء المقاومة الفلسطينية ضد همجية الكيان الصهيوني المحتل، وكعضو في هذا المجلس الموقر لا يسعني

إلا أن أعبر عن تعاطفي المطلق تجاه إخواننا الفلسطينيين قيادة وشعبا وأدعو اللّه العلي القدير أن يثبت عزيمتهم نحو النصر إن شاء اللّه..

سيدي الرئيس المحترم،

بادئ ذي بدء، نثمن ما جاء في هذه الحصيلة السنوية لعمل الحكومة وذلك بالنظر إلى عديد المؤشرات الإيجابية في مختلف القطاعات لاسيما في الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الدبلوماسية والأمن القومي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

إن بيان السياسة العامة للحكومة المعروض علينا اليوم يعكس جهود الحكومة في تجسيد مخطط عملها من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الأخ عبد المجيد تبون، ولاسيما إلتزاماته 54 التي تعهد بها للشعب الجزائري والحمد للّه والشكر له على توفيقه، حيث إن أكثر من 75٪ من هذه الالتزامات والتعهدات جسدتها الحكومة في الميدان من خلال تطبيق توجيهات وتعليمات وقرارات السيد رئيس الجمهورية.

لذلك، فإن الحصيلة جديرة بالتثمين وندعو الحكومة إلى بذل المزيد من الجهود لاستكمال تنفيذ وتجسيد ما تبقى من التزامات وتعهدات السيد رئيس الجمهورية، في إطار إرساء دعائم جزائر جديدة قوية بقيادتها وشعبها ومؤسساتها وجيشها ومزدهرة ومتطورة بفضل السياسة الاجتماعية والاقتصادية الحكيمة المنتهجة.

واسمحو لي السيد الرئيس، أن أنتهز هذه الفرصة لألفت كريم عنايتكم ـ السيد الوزير الأول المحترم ـ إلى بعض الانشغالات التي أصبحت حديث الساعة وموضوعا يشغل بال فئات واسعة من المجتمع مواطنين وتجار وغيرهم.. خاصة فيما يتعلق بنقص بعض الأدوية وكذا بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، لاسيما تلك التي لا تنتج محليا، فالمطلوب تسهيل استيرادها للقضاء على الندرة والاحتكار والمضاربة وتلبية الطلب عليها تحقيقا للأمن الغذائي المرجو، شاكرين لكم مسبقا مساعيكم في التعجيل بمعالجة هذه المسألة.

في الختام، في الأخير، نؤكد لكم ـ السيد الوزير الأول ـ دعمنا الكامل لما يقومون به في سبيل استكمال تنفيذ وتطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية، الأخ عبر المجيد تبون، ولكم منا خالص دعواتنا بالتوفيق والسداد لما فيه خير للبلاد والعباد.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر، تحيا الجزائر.

والسلام عليكم ورحمة اللّه تعالى وبركاته....

السيد بومدين لطفي شيبان

بسم اللّه الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الجلسة،
السيد الوزير الأول،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي الأعضاء،
الأسرة الإعلامية،
مساؤكم سعيد.

أولا، تحية للشعب الفلسطيني الأبي المجاهد.

العرض المقدم من طرف سيادتكم ـ السيد الوزير الأول ـ أظهر الأرقام والمؤشرات التي نرى بأنها جيدة للعديد من المؤشرات الاقتصادية، سواء المتعلقة بالميزان التجاري وميزان المدفوعات إيجابي أيضا، والتحكم في بعض المؤشرات كنسبة التضخم ونسبة النمو بصفة عامة مؤشرات إيجابية إلى حد ما، كما يجب أن نعمل في نفس المنوال في السنوات القادمة في إصلاحات الجيل الثاني.

نحن نثمن ـ معالي الوزير الأول ـ أن هذا البيان جاء بالأرقام، هذا النوع من الشفافية، لكن أمام الأرقام كيف حال الاقتصاد في الجزائر؟ ونطرح السؤال: ما هي المعيشة الحقيقية للشعب الجزائري؟ ألم يحن الوقت لإعادة النظر في القواعد التي تسير الاقتصاد؟ هل تنويع الاقتصاد من الأهداف الاستراتيجية للحكومة؟

تكلمت ـ معالي الوزير ـ في التقرير على الصندوق الوطني للاستثمار، هذا الصندوق لماذا لا يدخل في المحادثات مع المستثمرين الحقيقيين والشركات الأجنبية مباشرة؟

معالي الوزير الأول، ما هي النسبة التي يشارك بها قطاع الصناعة في الناتج القومي الخام الذي مازال تابع لقطاع المحروقات والخدمات؟

ألم تتأخر النصوص التطبيقية في العقار الصناعي؟

معالي الوزير الأول، السادة أعضاء الحكومة،

في السنوات الماضية بعض المسؤولين في الحكومات السابقة ناقمون على ولايتي، وهي ولاية الشهيد العربي بن مهيدي وهي الولاية الرابعة في الترقيم، لأسباب ربما سياسية تم معاقبة الولاية ككل لحد اقتناع سكان الولاية بمقولة: «لاحو علينا الباش» أي أنهم نسوا الولاية.

معالي الوزير الأول، سكان الولاية يطالبونك بزيارة الولاية والحمد للّه الآن تغيرت الأحوال في الجزائر الجديدة.

معالي الوزير الأول، السادة أعضاء الحكومة،

لدينا حي 300 سكن بناء جاهز شيد في الثمانينات وتحتوي هذه العمارات على مادة «الأميونت» وحتى الشرفات بدأت تتساقط منذ الشهر الماضي كونها مهددة بالسقوط، نريد منكم إيجاد حل لهؤلاء السكان يا معالي الوزير، قدر اللّه وما شاء فعل.

معالي الوزير، لدينا إطارات بالولاية ذوي كفاءة ومكونين ولهم أقدمية ولم تمنح لهم فرص في الترقية، نرجو أخذ هذا المطلب بعين الاعتبار.

هناك ولايات منذ 1962 هي ولايات نموذجية تشبعت وأصبحت تسيطر على الولايات المحيطة بها، نطلب منكم رؤية الولايات الصغيرة ومنحها مشاريع للنهوض بالولايات.

معالي الوزير، في ولاية أم البواقي لدينا مطار لكنه عسكري، كذلك لدينا محطة قطار والحمد للّه زارها السيد الوزير وهو مشكور، ولايتنا ولاية فلاحية الأمطار منعدمة «اللّه غالب» تم منح السقي، رخص الآبار موقفة، دعم حفر الآبار مجمد، حتى برنامج الهضاب يدخل ضمن 13 بلدية من أصل 29 بلدية..

نتمنى ـ معالي الوزير ـ تسجيل طريق مزدوج يربط بين بلدية عين مليلة وبلدية تلاغمة ولاية ميلة.

لدينا برنامج ـ الحمد للّه ـ في قطاع التربية للتخفيف عن أبنائنا لكن مازال حبيس الأدراج، صاحب المشروع.. من المفروض دخول التلاميذ في شهر سبتمبر للدراسة لحد الآن لا يوجد جديد سيدي الوزير..

شكرا سيدي الرئيس.

السيدة سامية العلمي

السيدة سامية العلمي: بسم اللّه الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
إخوتي وأخواني أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

أولا وقبل كل شيء، يجب علينا بكل صراحة تثمين ما تقوم به الحكومة من جهود جبارة في سبيل تحسين الإطار المعيشي للمواطن والرقي بالوطن على

جميع المستويات، وهذا في ظل ما نعرفه من ظروف داخلية وخارجية وما تتميز به المرحلة من أزمات.

إن هذا اللقاء هو فرصة لنا جميعا لمساعدة الحكومة بالنصح والاقتراح البناء كما أشار السيد الوزير الأول.

كما أود أن أركز على المناطق الداخلية وحاجتها الماسة لالتفات الحكومة لانشغالاتها والتكفل بها، وأؤكد على ضرورة رفع التجميد عن المشاريع التي من شأنها خدمة المواطن ودفع عجلة التقدم الاقتصادي وعلى ضرورة تمويل المشاريع القائمة وتسريع وتيرتها.

فعندما نتحدث عن ولاية باتنة نجد أنفسنا أمام عديد الانشغالات في مختلف القطاعات:

1 ـ قطاع الأشغال العمومية: ازدواجية الطريق الوطني رقم 78 أو ما يعرف بطريق الموت، أصبحت أمرا لا مناص منه وكذا الطريق الرابط بين تازولت وتيمقاد نحو خنشلة هو رسالة من ساكني المنطقة وكل السالكين لهذين الطريقين.

2 ـ في قطاع الموارد المائية: إنجاز نظام التصفية لحماية سد بوزينة ودراسة محطات التصفية بعين التوتة ونقاوس، ورفع التجميد عن مشروع إنجاز سدود بريش، بني فضالة ونقاوس ومشروع إنجاز محطة تصفية المياه المستعملة باتنة بما فيها المجمعات وكل هذه المشاريع مقترحة ضمن مخطط الاستثمار لسنوات 2023 ـ 2024 ـ 2025.

3 ـ قطاع الصحة: فالولاية في حاجة إلى اقتناء 60 سيارة إسعاف لفائدة المؤسسات الاستشفائية وهو مقترح ضمن مخطط الاستثمار السابق الذكر.

ـ تجهيز مستشفى رأس العيون بالطاقم البشري والعتاد المادي اللازم.

4 ـ قطاع الفلاحة: ولاية باتنة في حاجة للتكفل بالقائمة الإضافية ضمن برنامج الكهرباء الفلاحية.

ـ الأراضي ذات الطابع الغابي المجاورة للمحيطات الفلاحية، فلاحو ولاية باتنة يناشدونكم من أجل منح رخص الاستغلال في المجالات الفلاحية لهذه القطع، وأعلمكم سيادة الوزير الأول أن هذه الأراضي غير مستغلة.

ـ تحيين الرخصة الاستثنائية من طرف الوظيف العمومي من أجل توظيف خريجي مراكز التكوين والمعهد التكنولوجي للغابات سابقا، ناهيك عن رفع التجميد عن التوظيف في قطاع الغابات.

ـ منح رخصة استغلال لإنشاء مقابر في أراضي غابية وعلى سبيل المثال لا للحصر من بلدية تازولت يناشدونكم ـ السيد الوزير الأول ـ قرية ذراع عايسي.

5 ـ في قطاع السكن والعمران: نحن في حاجة لزيادة حصة ولاية باتنة من السكنات الاجتماعية والسكن الريفي كونها تحتوي على 21 دائرة و61 بلدية.

6 ـ في قطاع التربية: الولاية في حاجة ماسة لإنجاز ثانوية ببلدية سريانة ومدرسة ابتدائية ببلدية واد الطاقة وإنجاز إكمالية وثانوية ومجمع مدرسي ببلدية مدوكال وإكمالية ببلدية الڤرين.

ـ إكمالية ومجمع مدرسي وثانوية ببلدية لازرو.

ـ إكمالية ومجمع مدرسي ببلدية تازولت قرية ذراع عايسي.

7 ـ وعندما نتحدث عن قطاع الداخلية والجماعات المحلية فالولاية في حاجة لإنجاز مركز شرطة أمن حضري بأولاد بشينة، ومركز شرطة بطريق تازولت، ووحدة ثانوية للحماية المدنية بأولاد فاضل.

8 ـ في قطاع الشباب والرياضة:

ـ إنجاز ملعب رياضي في بلدية ثنية العابد.

ـ إنجاز ملعب رياضي ببلدية القيقبة قرية بسكارة.

من ناحية أخرى لا يجب أن نغفل عن أبنائنا من الجالية في الخارج فنعمل على التواصل معهم دوريا للاطلاع على انشغالاتهم وإيجاد حلول لها، ومن جهة أخرى أرى أنه من الضروري أن تجد الحكومة آليات تمكن الوطن من الاستثمار في كفاءاتهم وتسمح لهم بالمساهمة في التنمية.

ختاما لا يجب أن ننسى أن الهدف من لقائنا هذه هو المساهمة بما نستطيع في سبيل النهوض بوطننا وأننا هنا جميعا في خدمة المواطن حيثما وجد.

شكرا على كرم الإصغاء.

تحيا الجزائر، تحيا الجزائر، تحيا الجزائر، شكرا.

السيد الياس عاشور

بسم اللّه الرحمن الرحيم، الحمد للّه والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة اللّه تعالى وبركاته.

تحية إلى المقاومة الفلسطينية وعار على المجتمع الدولي أين حقوق الإنسان؟ أين حقوق الطفل؟ أين حقوق الجريح؟ أين حقوق الأسرى؟ هذا هو العار الذي يبصمه المجتمع الدولي.

اللهم إرحم شهدائنا وشهداء فلسطين والصبر والسلوان لأهلهم.

إن بيان السياسة العامة للحكومة تندرج من مرحلة مهمة في حياة الجزائر من دولة ومشروع رئيس إلى دولة اجتماعية في ظروف عالمية وإقليمية متوترة، ومازالت مستجدات الأزمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد والحرب الروسية الأكرانية التي خلقت أزمة عالمية في الطاقة وارتفاع سعرها، والجزائر لم يكن لها تأثير مباشر من خلال سياسة الدولة الداعمة للمنتوج الطاقوي ولكن هناك تأثيرات غير مباشرة من خلال المواد المستوردة وخاصة المواد الخام وارتفاع سعر الشحن والمواد الأولية. لذا ـ سيدي الوزير الأول ـ إن سياسة التطور الاقتصادي خارج مجال المحروقات يجب أن تكون مراهنة حقيقية للمستثمرين، ولا شك في نية الحكومة من خلال قانون الاستثمار وقانون المناطق الحرة وقانون العقار الصناعي أثر جميل لانطلاقة اقتصادية.

نلاحظ أن هناك إحصاء دقيق لتوفر العقار وحتى المناطق الصناعية الجديدة إلا أن هذه المناطق تصطدم في بعض الحالات بانسداد مثل نقص استراتيجية وطنية لتطوير الاقتصاد.

أليس هذا الأجدر وضع مناطق صناعية مختصة مثل ما يحصل في أكبر الاقتصادات الدولية كالكهرومنزلية ومناطق الصناعات الغذائية إلى آخره... بجانب المناطق الزراعية في صحرائنا الكبرى مثل المنيعة، أدرار، الوادي، ومرافقة المستثمرين من خلال إحصائيات دقيقة للمصانع التي تحتاجها البلاد وهذا لتفادي تشبع السوق بنفس المنتوج من خلال ما شاهدناه سابقا في شركات المطاحن الخاصة التي أغلبها لا يتعدى مستوى إنتاجها 40٪ من إمكانياتها الحقيقية وهذا لاستعمالها مواد أولية مدعمة، هذا التذبذب يؤثر مباشرة على صاحب المصنع واليد العاملة وحتى البنوك التي تعاني من تسديد الديون.

لذا يجب وضع مخطط وطني بإشراك جميع القطاعات خاصة وزارة الداخلية من خلال تهيئة الإقليم ووزارة السكن والفلاحة، التي أغلب العقار يقع بإقليمها خاصة في مجال الصناعة إذ نحتاج إلى عقار بجانب الأراضي الفلاحية الكبرى لتمكين المنتوج الجزائري من التصدير بأسعار تنافسية للدول في الخارج.

نشكر وزارة التجارة من خلال بعث الاستيراد لكبح ارتفاع الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطن، والتي سوف ينعكس إيجابيا على السوق المحلية، إن شاء اللّه، وهذا بعد الولوج لإحصاء المواد المنتجة محليا.

السيد الوزير الأول،

هذا المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يعد لمسة حقيقة في عدة مجالات مثل قطاع السياحة الذي لديه مشاريع عالقة بسبب البيروقراطية إذ أن 1200 كلم شريط ساحلي أغلبه قطاع فلاحي أو محيط بحري، إذ لا يمكن منافسة

دول الجوار بالسياحة الموسمية التي لا تلبي الطلبات الداخلية من السياحة المحلية، هناك بعض المخططات مناطق التطور السياحي التي أنجزتها وزارة السياحة تلزم صاحب المشروع بعدد محدد من الأسرة ومنطقة نشاطات مائية وهذا خطأ جسيم، كان من أحسن إلزام صاحب المشروع بإنتاج معماري يمكنه بخلق ثروة حقيقية من مذهب «رابح ـ رابح» ومردودية أحسن للمشروع من خلال الخروج من العمل الموسمي واتجاه في اتفاقيات الدولة خاصة في فترة الشتاء في الشمال وفصل الصيف في الجنوب الكبير، إذا لم نستغل هذه الثروة في بلدنا القارة سوف نندم ونتذكر المشاريع المنجزة في سبعينات القرن الفارط.

السيد الوزير الأول،

عودة الجزائر إلى الساحة الدولية من خلال الخطة الدبلوماسية بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وهذا بالدفاع على القضايا العادلة وبمبدأ المواقف الثابتة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأصبحت رائدة في إقليمها وتلعب دور الوساطة في عدة قضايا ودفاعها الدائم على القضايا العادلة مثل قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية التي هي أم القضايا، ونحن كأعضاء مجلس الأمة في الدبلوماسية البرلمانية تحت رئاسة المجاهد، صالح ڤوجيل، نعمل بالتوازي مع الدبلوماسية الحقيقية للترويج لصورة الجزائر ومواقفها والدفاع عليها وخلق تحالفات للتأثير في برلمانات الدول الأخرى.

نشكر الوزير الأول وكذلك وزير الصحة على المشاريع المقدمة لولايتنا ولاية البليدة في 2023 من منشآت ومعدات تعود بالفائدة على الوطن والمواطن خاصة أن البليدة محور جهوي لعدة ولايات، ولكن هناك جانب آخر يجب مراعاته إذ يصطدم المواطن بمواعيد بعيدة المدى وهذا لتعجرف بعض المسؤولين مثل ما يحدث في مصلحة جراحة الكلى الذي يلجأ المواطن للقطاع الخاص في عدة أحيان، إن ازدواجية المعايير من مدير الوحدة إلى جراحين يعملون بمزاجية وادعاء نفوذ من طرف مسؤولين رفيعي المستوى، على مستوى وزارة الصحة فلا مكان لهذه التصرفات في الجزائر الجديدة.

السيد الوزير الأول،

قطاع السياحة بولاية البليدة هناك مطلب للسلطات المدنية.. (والعسكرية هو اللجوء إلى مخطط استعجالي لبلدية الشريعة الذي يجب أن يكون تحت رعايتكم، دولة السيد الوزير الأول، وهذا لتقاطع عدة وزارات في هذا الملف وهذا باستحداث مرافق الإيواء كحضيرة سيارات مضامير التزلج لتمكين الولاية من استقبال ضيوفها في ارتياحية خاصة في فترة الثلوج.

قطاع الشباب والرياضة: هذه الحلقة الضعيفة المهمة للمجتمع، هذا القطاع الاستراتيجي الذي تنقصه منشأة قاعدية رياضية وشبانية وصارت أغلب الإدارات تستعمل المنشأة لأغراض أخرى، مثل الولايات المستحدثة حديثا التي استعملت مركبات الشباب لإداراتها على سبيل المثال ولاين بني عباس المنيعة... إلخ، نشكر رئيس الجمهورية لإحداث مناصب بيداغوجية لأساتذة التربية البدنية في الطور الابتدائي إن هذه الخطوة الجد إيجابية لتربية النشء تبقى ناقصة بدون منشأة قاعدية وقاعات الرياضة التي لا يمكن تطويرها بدونها، لذا نطلب منكم السماح باستغلال قاعات الثانويات للجمعيات الفعالة خاصة في المجمعات السكنية الحديثة، ونطلب قاعة 5000 متفرج لفرع كرة السلة لبلدية بوفاريك وهو الفريق المدرسة بطل الجزائر والحاصل على كأس الجمهورية لعدة مرات.

وزارة الفلاحة: هناك مصانع لإنتاج الزبدة ومشتقاتها تعاني من نقص المواد الأولية المرخصة من وزارة الفلاحة، المواد الدسمة لا تكفي لمدة شهرين ويصبح العمال في بطالة تقنية لذا يرجى تزويد هذه المصانع بالمستلزمات.

وزارة التعليم العالي..... حاملي شهادة الدكتوراه في المادة 98/54 مرسوم تنفيذي، والدكاترة والماجستير يطالبون من نصيبهم في قرار رئيس الجمهورية بتوظيفهم في مناصب جامعية حيث أن الجامعة فيها عجز كبير.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد علي طالبي

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة أعضاء الطاقم الحكومي المحترمين،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد الرئيس،

في مستهل تدخلي، أسجل تضامننا مع إخواننا في فلسطين الذين يتعرضون لأبشع عملية إبادة وتهجير قسري على مرأى ومسمع من العالم، ونُشيد بموقف الجزائر رسميا وشعبيا من القضية الفلسطينية، التي نعتبرها أم القضايا.

السيد الرئيس،

كما أشكر السيد الوزير الأول على عرضه لبيان السياسة العامة أمامنا، وهي محطة لتقييم إنجازات وآداء الحكومة خلال سنة من عملها.

السيد الرئيس،

لا أحد يستطيع أن ينكر المجهودات والإمكانيات التي وضعتها الدولة من أجل توفير حياة كريمة للمواطن والنهوض بالقطاع الاقتصادي للوصول إلى تنمية مستدامة ورفاه اقتصادي واجتماعي.

وهذا ما ترجمته قرارات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، من أجل دعم القدرة الشرائية والمحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة، في مجالات الصحة، السكن، التعليم وغيرها.

السيد الرئيس،

لقد سبق لي في السنة الماضية عند مناقشة بيان السياسة العامة أن طرحت مجموعة من الملاحظات حول بعض المشاريع الهامة على مستوى ولاية الشلف التي لم يتم الانتهاء منها وهي معطلة وتلك التي تم الشروع فيها منذ سنة 2015 رغم أهميتها في التنمية الوطنية وحياة المواطن، وأذكر على سبيل المثال:

ـ الطريق المزدوج الرابط بين ميناء تنس، وطريق السيار بالشلف، ومن الضروري استكمال هذا الشطر وربطه بطريق الهضاب في شقه بولاية تيسمسيلت، وفي حال تعذر ذلك، فالطريق الوطني رقم 23 المؤدي من الحمادنة بولاية غليزان لولاية تيارت، يعاني حالة متقدمة من الاهتراء وقدرته لا تكفي لاستيعاب كثافة العربات التي تمر عبره يوميا، وهو بحاجة ليصبح طريقا مزدوجا، أو إكمال الطريق الازدواجي من ميناء مستغانم الذي يصل إلى الحمادنة، واستكماله إلى غاية تيارت، وفي حال تجسيده فإن منافعه تتعدى ولايات تيارت، غليزان لتشمل ميناء مستغانم وميناء تنس، إلى الهضاب.

ـ وبخصوص الطريق الاجتنابي الرابع (4eme rocade) الرابط بين خميس مليانة وبرج بوعريريج، والذي ينجز منه الشطر الرابط بين الخميس والبرواقية على مسافة 67 كلم، وينتهي في أواخر 2024، وفي انتظار رصد الغلاف المالي لاستكماله إلى غاية برج بوعريريج، فإنني أقترح الحرص على استكمال أشغال الطريق الوطني رقم 18 التي تم الشروع فيها على مسافة 23 كلم في ولاية المدية الرابط بين البرواقية والبويرة في 2024، كحل لتخفيف الضغط على ولايات البليدة الجزائر والبويرة، في انتظار استكمال مشروع الطريق الاجتنابي الرابع.

لقد تم خلال هذه السنة افتتاح ملحقة كلية الطب في جامعة الشلف، وهذا شيء نشكر الحكومة عليه، وبهذه المناسبة أجد أنه من الضروري العمل على استفادة ولاية الشلف من مستشفى جامعي حتى يتمكن الطلبة من الدراسة والتدريب والتكوين والعمل، خاصة وأن هيكل المستشفى الجامعي موجود، وهو بحاجة للإسراع في إجراءات تأهيلية وتزويده بالكوادر والأطقم البشرية.

السيد الرئيس،

وفي موضوع الحوكمة، والتزام رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بمحاربة الفساد بكل أشكاله، فقد حرصت الحكومة على تنفيذ ومتابعة هذا الالتزام، إلا أن من مظاهر الفساد الإداري الذي يجب محاربته أيضا، هو ظاهرة اختباء بعض المسؤولين وراء عدم اتخاذ القرارات الواجب الفصل فيها في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يحيل إلى فساد مالي.

ومثال ذلك ما تشهده حالات تعبئة حصائل النشاط السنوي التي تقدمها مصالح الجمارك، والتي تشهد تسجيل عدة حالات مخالفات، ينتهي بها الأمر عند عرضها على العدالة إلى البراءة، وهي حالات تكلف الخزينة العمومية والمتعاملين خسائر مادية كبيرة، وما يتبع ذلك من نتائج سلبية على المواطن.

وأستشهد هنا بحالات استيراد السيارات الجديدة من «دبي»، وما يتعرضها من بيروقراطية على مستوى الجمركة، حيث يتم الحجز على السلع، رغم أن المورد الأجنبي يكون قد استلم ثمن بضاعته بالعملة الصعبة، ويبقى المواطن المستورد عالقا دون تمكنه من استلام سيارته المحجوزة، في مفارقة تجعلنا نتساءل عن آلية تعامل مصالح الجمارك مع هذه الحالات؟ وفيه آلاف السيارات خرجت على نفس الوثائق ولرفع حصيلة المخالفات حجزوا حوالي 800 سيارة، الآن هي عالقة.

وكلنا أمل في شخص السيد المدير العام للجمارك الذي تولى منصبه مؤخرا، والذي يملك الحس الاحترافي والانضباط والكفاءة، بأن يترك بصمته على هذا القطاع الحساس.

السيد الرئيس،

لقد تفضلتم ـ السيد الوزير الأول ـ بإصدار تعليمة للسادة ولاة الجمهورية وأصحاب المشاريع، بالسماح بمراجعة أسعار أو توازنها للمشاريع نتيجة تقلبات أسعار المواد الأولية، وأنتم مشكورون على ذلك.

لكن الحاصل في الواقع هو عدم تنفيذ هذه التعليمة بسبب عدم الكفاءة وعدم روح المسؤولية، لدرجة أن رؤساء اللجان يرفضون استلام طلبات المراجعة المقدمة إليهم من أصحاب المشاريع، وأصبح مدير القطاع يصدر أوامر بتوقيف الأشغال دون ضابط أو رقيب، رغم أن التعليمة تؤكد على معالجة المشكلة أو الفصل بالتراضي، والسؤال: لماذا يتم اللجوء لإيقاف المشروع لفترات تجاوزت السنة ما أدى لإتلاف المال العام، وهي مشاريع ذات منفعة عامة وموجهة للمواطن بدرجة أولى؟

شكرا للجميع... والصلاة والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد فؤاد سبوتة

شكرا، لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد وباقون على عهد الشهداء ما حيينا بإذن الله.
الفاضل رئيس مجلس الأمة،
دولة الوزير الأول،
معالي الوزراء،
الزميلات، والزملاء،
أسرة الإعلام،
سلام الله عليكم جميعا.

لا شك أن المتصفح لبيان السياسة العامة للحكومة يستشف ذلك الجهد المبذول من أجل إحداث التغيير أو تحسين الوضع العام في البلاد، وهي الإرادة التي عبر عنها في الكثير من الأحيان السيد رئيس الجمهورية رغم ـ وكما يعلم الجميع ـ التحولات والرهانات والتوترات التي يشهدها سواء العالم أو على المستوى الجهوي والإقليمي، وهذه التوترات تجعلنا مرة أخرى نقف وقفة احترام وتقدير لجهود جيشنا الوطني الشعبي وكل الأسلاك الأمنية التي تسعى جاهدة للحفاظ على أمن واستقرار الجزائر لأنه ليس لدينا بديلا عن هذه الأرض الطيبة.

قلت إن هذا الجهد المبذول والذي تعكسه هذه الأرقام التي جاءت في بيان السياسة العامة تجعلنا أيضا نتحدث عن ضرورة إيجاد مقاربات جديدة في بعض القطاعات بعينها من أجل أن نسمح لها بأن تواكب التطورات والتحولات التي تعرفها باقي القطاعات الأخرى.

وبالحديث عن المقاربات ألتمس منكم ـ دولة الوزير الأول ـ البحث عن آلية تمكننا كبرلمانيين من متابعة جل الأسئلة التي تطرح والتي في أغلبها حتى لا أقول كلها نابعة من الانشغالات التي نجلبها من الجماعات المحلية، هذه الآلية ستسمح أيضا بتقريب الجهود ما بين الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي، طلبت هذا في مرات عديدة وأطلبها وألتمس من سيادتكم أن نبحث سويا كبرلمان وكحكومة عن هذه الآلية من أجل أن نتابع هذه المشاريع بما يعود بالفائدة لنا ولكم معا.

صحيح أن السيد رئيس مجلس الأمة تحدث وقال صراحة أن بيان السياسة العامة للحكومة هو بيان سياسي بامتياز، لكن سأتطرق إلى بعض الأوجه والمشاكل التي تعاني منها ولاية جيجل، في السابق كنت أقول أن الولاية هي ولاية ظل بامتياز لكن الحمد لله هناك جهد مبذول من قبل الحكومة لحلحلة الوضع هناك، في الولاية الكثير من القطاعات التي تحتاج إلى مراجعة لكن أركز على ثلاثة مشاريع كبرى، صحيح أنها تعرف بعض الحلحلة لكنها تحتاج إلى دفع قوي وهي:

ـ نتحدث عن منفذ الطريق السيار شرق ـ غرب وأقول مرة ثانية وثالثة أن فائدة هذه الطريق ليست لولاية جيجل فقط وإنما لأغلب ولايات الجمهورية.

ـ نتحدث أيضا عن ميناء جن جن الذي يعد واحد من أكبر الموانئ الجزائرية والذي في كل مرة يتحدث عنه السيد الرئيس يحتاج إلى أيضا حلحلة مشكلة مرسى الحاويات.

معالي الوزير،

ـ المشروع الثالث الكبير للولاية هو مشروع الزيوت النباتية التي من المفروض نهاية الأشغال به هذه السنة يعرف بعض التأخر ونحتاج إلى دعمكم دولة الوزير الأول.

ـ كنا قد اقترحنا ازدواجية الطريق الرابط بين جيجل وميلة وتم تسجيل هذا المشروع منذ سنوات ونحتاج منكم دولة الوزير الأول أن يتم تسجيله في قانون المالية للسنة المقبلة حتى نفك العزلة عن الولاية في انتظار الانتهاء من منفذ الطريق السيار شرق ـ غرب الذي يربط بين العلمة وجن جن.

في الأخير شكرا لكم، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

والسلام عليكم..

السيد جلول حروشي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الجمع الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أقف أمامكم اليوم وأنا مثقل بهذه الأمانة التي حملني إياها سيادة الرئيس ـ حفظه الله ـ وأنا أتطلع لأكون في مستواها، ومستوى ثقته الغالية التي وشحني بها، ومستوى طموحات وآمال أهلنا في ولايتي، وآمال أبناء وطننا الغالي في هذه المؤسسة الدستورية الممثلة للشعب في أعلى درجات التمثيل والتي يرأسها المجاهد صالح ڤوجيل.

أقف أمامكم سيادة الوزير الأول محييا ومقدرا جهدكم وتفهمكم لتلكم الانشغالات التي حملناها لكم، وقد شرفتمونا بحسن الاستماع، وتجاوبتم مع مطالبنا وحققتموها لنا وكلها مرتبطة بتنمية ولايتنا، فشكرا لكم ولطاقمكم الحكومي، ومن هنا فإنني أثمن عاليا بيان السياسة العامة للحكومة الذي يعد تقديمه كل سنة جرأة سياسية وثقة في النفس، فهنيئا لكم وهنيئا بكم، وبكل الرجال الذين اختارهم السيد الرئيس، رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ليكونوا من حوله في هذه المعركة الكبرى معركة بناء الجزائر الجديدة.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

فيما يخص قطاع التربية: إن عملية الرقمنة التي شهدها قطاع التربية لا ينكرها جاحد حيث أظهرت معالم الحداثة تماشيا مع مسعى رئيس الجمهورية لرقمنة كل القطاعات غير أن هذه العملية أثارت إشكالات خاصة في ولايات الجنوب الكبير التي تتميز بشساعتها وتباعد قصورها، نوردها على النحو التالي:

- تسجيل في أقسام التربية التحضيرية لا يمكن تسجيل أكثر من 25 تلميذ هذا يؤدي حتما إلى حرمان أطفال من حقهم في التربية التحضيرية لعدم توفر مقاعد بيداغوجية خاصة في القصور ذات الكثافة السكانية العالية.

- التسجيل الاستثنائي في السنة الأولى بقدر ما يسهل العملية ويضمن تكافؤ الفرص إلا أنه يؤدي إلى عدم المساواة بين الذين كان لهم الحظ في التربية التحضيرية وبين الذين لم تسمح لهم الرقمنة في التربية التحضيرية، وأضحى قبولهم في السنة الأولى ابتدائي إجباري، وعلى هذا نرجو إعطاء هامش من التصرف للسادة مدراء التربية على المستوى المحلي.

كل هذا لا يمنع من تدارك النقص المسجل في المناهج والبرامج، فمن أجل تربية النشئ وجب تعزيز مكانة التربية الإسلامية في الوسط المدرسي كمادة أساسية بزيادة الحجم الساعي لها في كل الأطوار وبمعامل معتبر، ومن خلال إعطائها الأهمية اللائقة، باعتبارها تساعد على غرس القيم ومبادئ الدين الإسلامي وللقضاء على الآفات الاجتماعية التي تنخر المجتمع.

قطاع الشؤون الدينية: إن تسجيل مليون طالب في المدارس القرآنية لدليل على دور ومكانة الزاوية في المجتمع، لذا وجب إعطائها عناية من خلال استحداث نصوص تنظيمية لتسييرها ودعمها ماديا، لما له من أثر في المحافظة على المرجعية الدينية ولتقوية روابط المجتمع الجزائري، فأقول: «علموا أولادكم القرآن فالقرآن يعلمهم كل شيء» أما على صعيد الدبلوماسية الخارجية فإن الجزائر راوحت مكانتها على الساحة الدولية من خلال المواقف الثابتة تجاه القضايا العادلة، وما موقف الجزائر من القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية دليل على تمسكها بمواقفها التاريخية.

وبالنظر لما يقوم به الجيش الوطني الشعبي من مجهودات في تأمين الحدود وحماية الاقتصاد الوطني ومكافحة الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة لدلالة على جاهزيته واحترافيته.

وعليه نثمن ما جاء به بيان السياسة العامة للحكومة من خلال الجهود المبذولة من أجل الإنعاش والاقلاع الاقتصادي وتشجيع مبادرات الشباب وإعطاء الأهمية الكبرى للمجال الفلاحي خاصة شعبة الحبوب لتقليص فاتورة الاستيراد للوصول إلى بر الأمان، ومن خلال المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة بغية تعزيز التماسك الاجتماعي.

وفي نهاية المطاف، لا يسعني إلا أن أشد على أيديكم بحرارة وأدعوكم بقلب منطقة هي بالنسبة للأمة خزان أحلامها، وبالنسبة للدولة محرك عجلة تنميتها، في تأمين الغذاء وربط الجزائر بعمقها الإفريقي، واستغلال مواردها الطاقوية، وربطها بشمال البلاد بالسكة الحديدية، وهي لعمري من كبريات أهداف الرئيس والتزاماته، ولعل من خطوات معالمها استجاباتكم لتلك المطالب التي عرضناها عليكم، واستمع لها طاقمكم الحكومي.

وفقكم الله وسدد خطاكم، وجعلكم سندا للسيد الرئيس وعونا على تحمل أعباء هذه المهام الجسام التي حملها الشعب إياه، وكله ثقة في إمكانياته ووطنيته ونزاهته وحبه لأبناء شعبه.

حفظ الله الجزائر وأهلها، رئيسا، حكومة وشعبا، بلدا ووطنا، أرضا وسماءا، دامت الجزائر حرة مستقلة، شكرا على كرم إصغائكم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد محمد بوبكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الصحافة،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله.

نترحم اليوم على شهدائنا الأبرار الذين تم قتلهم بكل وحشية من طرف فرنسا في مثل هذا اليوم أمام نهر السين بباريس.

أما بالنسبة لشهداء فلسطين، اللهم إجعل أرواحهم في جنة النعيم يا رب العالمين، وللمجاهدين اللهم أنصرهم كما نصرت أهل بدر، «كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله».

نحن اليوم أمام محطة لتقييم مدى رضا المواطنين على أداء الحكومة خلال سنة كاملة، وسأركز في تدخلي على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع الصحة وفي الأخير سؤال للسيد الوزير الأول.

يعتبر التحول الاقتصادي واحد من أهداف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لبناء الجزائر الجديدة، ولا يمكن الحديث عن التحول الاقتصادي دون الحديث عن دور الجامعة في تحقيقه.

وهنا يجب الإشارة لبعض الأساسيات:

1 - تحقيق الانتقال الرقمي في كل القطاعات، إدارة، بنوك، مؤسسات، هيئات، لأن الرقمنة أصبحت عصب الاقتصاد الحديث، والجامعة هي القاطرة التي تقود هذا الانتقال، أليس هكذا يا سيدي وزير التعليم العالي؟ مع إشراك المؤسسات الناشئة في تحقيق هذا الهدف.

2 - دور المنتجات المبتكرة في تحريك عجلة الاقتصاد، مثل السيارات الكهربائية، والدرون، التي أصبحت رهان الاقتصاد الحديث، وهنا يظهر دور مراكز البحث في تطوير هذه المنتجات، وهذا يقودنا للحديث عن أهمية انخراط الشركاء الاقتصاديين والتجاريين في تجسيد هذه المنتجات وتسويقها بشكل تجاري.

3 - لقد كان الدخول الجامعي لهذه السنة مميز وناجح على كل المستويات نظرا للتسجيلات على المستوى الرقمي، ونهنئ القطاع على هذا النجاح، وما ميزه هو اعتماد عدد كبير من التخصصات الجديدة، وفتح عدد كبير من ملحقات كليات الطب في عدد من الولايات، مؤخرا زرت ولاية أم البواقي وشاهدت 250 طالب بالولاية، هذا ما يتماشى مع سياسة الحكومة وسياسة رئيس الجمهورية.. ومن مختلف كليات الطب.

وهنا أود طرح سؤال للسيد وزير التعليم العالي أقول فيه، هل وفرنا ما يكفي من الاساتذة من أجل تكوين نوعي؟ وإذا لزم الأمر التعاقد مع الأساتذة المتعاقدين.

أما في قطاع الصحة:

- بالنسبة للتكوين: تسجيل افتتاح 12 مركز للتكوين الشبه الطبي، وهذا ما ستستفيد منه الهضاب العليا والجنوب وخاصة الولايات الجديدة.

- كما استفاد القطاع من استحداث 19.000 منصب من مختلف الأسلاك الطبية والإدارية والشبه الطبي وهو ما يستفيد منه الولايات الجنوبية والهضاب العليا.

وأسجل بارتياح التزام الحكومة بالإفراج عن القوانين الأساسية لمنتسبي قطاع الصحة وقبل نهاية السنة.

كما لابد من تسطير برنامج خاص لإعادة تأهيل وترميم مراكز الصحة الجوارية خاصة في مناطق الظل، وكنت قد أجريت حديث مع وزير الصحة المحترم وهو يسير على هذا النهج.

في الختام أركز على نقطتين هامتين:

1 - في إطار ترقية وتحسين الخدمات الصحية، أركز على ملف زرع الأعضاء وزرع الكبد، منذ 10 سنوات كنا نقوم بزراعة الكبد بمستشفى مصطفى باشا ثم في باتنة أما اليوم فلا يوجد إلا في المستشفى العسكري بقسنطينة وهم في 15 حالة، نحن نقوم بزراعة الكلى لابد من القيام بزراعة الكبد ونحن مسؤولون عنه.

- كذلك ما نلاحظه من خلال عملية الرقمنة والتي طورت وحينت ملفات المواطنين.

الوقت يزاحمني.. وأخيرا، من أجل تثمين وتحسين نوعية الخدمات الصحية لابد من تعميم وتوسيع نظام التعاقد بين المؤسسات الاستشفائية وصناديق الضمان الاجتماعي.

السيد الوزير الأول، كنت قد تحدثت حول هذه النقطة في ولاية وهران، وأشكر السيد والي ولاية وهران والذي كان حاضرا معنا وقلنا لابد من دراسة هذا الملف.

2 - بناء المستشفيات الحديثة: عين مليلة 240 سرير، وهران أكثر من 800 سرير.. مستشفى الحرائق 140 سرير، معهد السرطان والذي يتوفر على مركز بحث.

السيد وزير الصحة، لابد من عيادة جراحة خارجية، وكذا وحدات استشفائية منزلية، وأنت تسير على هذا الطريق.

النقطة الأخيرة والتي أردت ذكرها، السيد وزير الصحة الذكاء الاصطناعي يجب أن يجد مكانا ضمن قطاع الصحة.

في الأخير، نطالب ببناء مستشفى 60 سرير ببوتليليس.

اليوم المنصة التقنية هي أكبر من عدد الأسرة، نحن نبني مستشفيات لكن المنصة التقنية بها كل المعدات والتجهيزات التي تقوم بالكشف المبكر لمرض سرطان الثدي والذي يمثل مشاكل كبيرة في الوطن، وكذا سرطان البروستات وكذا سرطان المستقيم، وكما قلت العمل على التوعية بضرورة الكشف المبكر والوقاية، ودون الكشف المبكر لا يمكن شفاء المرضى، والمريض يكون في حالة سيئة والمستشفى يخصص له ميزانية كبيرة..

شكرا للجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته....

السيد مهدي براهيمي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الأب المجاهد صالح ڤوجيل،
رئيس مجلس الأمة،
سيدي الوزير الأول،
معالي الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الإطارات،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

اسمحوا لي في البداية أن أنحني أمام أرواح شهداء المجزرة التي ارتكبها موريس بابون في حق جزائريين تظاهروا بكل سلمية في 17 أكتوبر 1971 فقوبلوا بكل أنواع الهمجية حيث تم رميهم في نهر السان وهي جريمة من سلسلة الجرائم التي دامت 130 سنة.

ولأننا شعب يعرف قيمة الحرية ووجع الاحتلال نندد بالقصف الهمجي المتواصل على إخواننا الفلسطينيين في قطاع غزة، القصف الذي لا يفرق بين عسكري ومدني هي بمثابة عقاب جماعي لا يتوان فيه المجرمون من قتل النساء والأطفال بكل دموية، ونندد بالصمت الدولي المتواطئ مع هذه الجريمة الشنعاء التي ستبقى وصمة عار على جبين المرافعين عن حقوق الإنسان، أمام قصف المسالمين العزل وتجويع شعب كامل والزج به في حفرة من نار، ليناشد العقلاء من كل الأطياف والأديان أن يتحركوا وبشكل عاجل لوقف العدوان الغاشم على شعبنا في قطاع غزة والسماح بفتح ممرات آمنة لإدخال المساعدات الإنسانية من غذاء ودواء وإسعاف المصابين وذوي الاحتياجات...

«نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة».

سيدي الوزير الأول،

إن بيان السياسة العامة للحكومة يشدد على الطابع الاجتماعي للدولة تعزيزا للتماسك الاجتماعي، وهذا من خلال تحسين المنظومة التربوية والجامعية وتعزيز التكفل الصحي والذي لازال يحتاج إلى استمرار الجهود، كما نثمن كل الإجراءات التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية لتصحيح الكثير من الاختلالات التي عرفتها عديد القطاعات ولأننا نقول المحسن أحسنت فإنني أثمن عاليا وباسم سكان رأس العين بولاية وهران القرار الشجاع لوالي الولاية في ترحيل أصحاب السكنات الفوضوية المتواجدة منذ 1970.

سيدي الوزير الأول، هذا الحي معروف منذ سنة 1970 وكان نقطة سوداء في ولاية وهران، مر ولاة سابقون ولا أحد أخذ قرار شجاع لذا، اسمح لي السيد الوزير الأول أن أقول كلمة حق في حق هذا الوالي سعيد سعيود، هذا الرجل المحترم الفاضل، من خلال ما يقوم به للدفع بالتنمية الاقتصادية ورفع القيود للاستثمار في هذه الولاية باتخاذه قرارات صارمة وشجاعة والسهر على تطبيق قرارات رئيس الجمهورية.

كما نرفع إليكم سؤالنا في عدم استغلال الأوعية العقارية المتواجدة في وهران والتي تم ترحيل سكانها منذ أكثر من 20 سنة، ولازالت البنايات القديمة قائمة لحد الآن ويمكنها أن تقدم إضافة كبيرة لترقية الاستثمار في منطقة وهران.

سيدي الوزير، هذه البنايات تابعة لأملاك الدولة منذ 20 سنة تقريبا رحل ساكنوها والعمارات باقية دون استغلال سواء من طرف الدولة... ولم يتم الاستفادة منها في الاستثمار في إطار البناء الترقوي أو أي شيء آخر.. الأموال مجمدة ولا تستفيد منها الدولة أو الخواص.

ورغم أن أزمة السكن عرفت انفراج في الصيغ المختلفة وتم إنشاء مجمعات سكنية كبيرة مثل المتواجدة ببلدية مسرغين «عدل» والتي يفوق عددها 80 ألف، إلا أنها تفتقر لمراكز الأمن بسبب عدم توفير مناصب مالية من طرف الوظيف العمومي، وأنتم أدرى بأهمية الأمن في هذا الوقت الذي كثرت فيه الجرائم والآفات الاجتماعية التي تهدد السكينة والهدوء في الأحياء الكبرى، ولعلمكم فإن تكلفة تأمين الأحياء السكنية أقل بكثير من محاربة الجرائم.

سيدي الوزير الأول،

إن سياسة الدولة تتجه نحو إقلاع اقتصادي بأبعاد دولية وإقليمية ووهران قد فرضت بصمتها الاقتصادية واصبحت قطبا مهما للتصنيع وأيضا للتصدير، وهنا أرفع لكم مشكل الطريق الرابط بين المنطقة الصناعية طفراوي وميناء وهران الذي توقفت به الأشغال منذ سنتين لعدم توفر الغلاف المالي، وهذا مكلف للدولة ومعطل للتنمية التي تحتاج لمناخ متكامل.

سيدي الوزير، هذه المنطقة بها مصنع «فيات» والدولة تسعى السنة المقبلة لتصدير السيارات نحو الخارج، الاشغال بين منفذ الميناء والطريق الاجتنابي الخامس متوقفة سيدي الوزير، البنية التحتية موجودة مازال المنفذ فقط ويجب الإسراع فيها لتفادي دخول الشاحنات إلى وسط المدينة والتي تعرقل حركة السير في وسط ولاية وهران.. والتي تحتاج لمناخ متكامل يقوم على الاستغلال الجيد للموارد البشرية والتسيير الناجح.

مؤسسة الخطوط الجوية لها منطق آخر في التسيير بالكيل بمكيالين في ترقية الإطارات واستعمال الجهوية بدون وجه حق في الممارسات، نطلب - السيد الوزير - منكم التحقيق معها وردعها لتعزيز دولة القانون والعدل والمساواة.

السيد الوزير، الخطوط الجوية الجزائرية في نظري لابد من فتح تحقيق.. مخطط العمل التجاري لا يقدم لنا، نسمع بفتح خطوط جديدة مثل «جوهانسبرغ»، «دوالا بالكاميرون» لكن لا أحد سمع أو يعلم بهاته الخطوط حتى المؤسسات الأجنبية لا تعلم بوجود خطوط جوية وافتتاح خطوط خارجية، بالمقارنة مع خطوط جوية أجنبية تقوم بوضع المخطط والتخفيضات قبل ست أو سبع أشهر للإشهار ولتوعية الساكنة وحتى لتوعية المؤسسات الأجنبية ليكون لها رؤيا في هذا الخط.

سياسة الدولة تتجه نحو اقتصاد بأبعاد دولية وإقليمية بوهران قد فرضت بصمتها الاقتصادية.

سيدي الوزير الأول،

الدولة قوية بمؤسساتها ولقد قالها السيد رئيس الجمهورية في عديد المرات أن الدولة تدعم وتحافظ على مؤسساتها.. (لكن فرع من المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية المتخصصة في اللوجستيك والتي توظف 655 موظف من عمال وإطارات مهددة بالتوقيف رغم أن التدقيق أثبت أن الشركة غير عاجزة، نحن نرفع لكم هذا الانشغال لمنع هذه الكارثة التي عرفتها عديد الشركات في وقت سابق وكان لها آثار سلبية اجتماعيا واقتصاديا.

سيدي الوزير الأول،

نثمن خفض الضريبة الجمركية على مادة الصويا من 30٪ إلى 5٪ ونحن نطمح أن يمس الإجراء علف الماشية والكتكوت حتى يستعيد السوق توازنه وتستقر الأسعار.

ونطلب من الحكومة بذل جهد أكبر في تحسين الإطار المعيشي وتصحيح الاختلالات كلما تطلب الأمر، ولا يفوتني أن أثمن قرار استئناف أشغال وتجهيز مستشفيات كل من تليلات، قديل، الكرمة ومستشفى الحروق دون أن ننسى الحرص على الحفاظ على أطبائنا بتوفير مناخ العمل المناسب لخدمة أبناء وطنهم.

كما نطلب أيضا منكم طلب إدراج قضية توظيف حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير الأجراء المقصيين في التوظيف في المناصب الجامعية.

وفي الأخير، سيدي الوزير الأول، نطلب منكم استحداث لجنة لمتابعة كل الانشغالات التي رفعها أعضاء مجلس الأمة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وتحيا الجزائر.

السيد أحمد دزيري

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، اسمحو لي أن أنحني إكراما وإجلالا مترحما على شهدائنا في فلسطين ودعما لأبطال مقاومتها البواسل، ومنددا بأشد العبارات على الجرائم التي يقوم بها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني الشقيق.

سيدي الوزير الأول، قبل عام ومن هذا المنبر كنا قد سمعنا وناقشنا واقترحنا وباركنا بيان السياسة العامة للسيد الوزير الأول التي انتهجها في مساره الحكومي، وهذا ما تجلى في النقلة النوعية التي مست جميع القطاعات والتي من خلالها ساهمت في رفع إيرادات الخزينة العمومية بعدما كانت محصورة على مداخيل النفط، وهذا التغيير الذي لمسه العدو قبل الصديق وما هو إلا سياسة حكيمة وعهد قطعه السيد رئيس الجمهورية على نفسه للشعب الجزائري في تعهداته 54 والتي أصبح يقطف ثمارها من خلال الجزائر الجديدة فألف شكر وعرفان له.

الملاحظ من خلال السياسة العامة للحكومة أخذت منحنى تصاعدي إيجابي يجعلنا دائما نبارك ونساند السيد الوزير الأول وحكومته الراشدة، إلا أن هناك بعض النقاط نطرحها من باب الاقتراح حول قطاعات لازالت تراوح مكانها وخاصة التي لم تشملها الرقمنة، والتي تؤرق المواطن البسيط مما تجعله فريسة سهلة للمضاربين في استنزاف جيبه وحرمانه من قوته اليومي وهذا ما يؤرق كاهل الحكومة، فواجب علينا جميعا إيجاد الكاريزما الحقيقية والفعالة لحمايته وجعله يعيش عيشا كريما، لذلك نحن نطالب ونلح بالتعجيل بها.

ومن جانب آخر ننوه بالمجهودات التي يقوم بها الطاقم الحكومي من قرارات وخرجات ميدانية لجميع الولايات ومنها ولاية تيارت والتي تشرفت بزيارة كل من السيد وزير العدل، حافظ الأختام، السيد وزير الصحة، السيد وزير العمل، السيد وزير التربية الوطنية والتي كانت ثمارها واضحة للعيان واستبشروا بها ساكنة الولاية خيرا ويجعلنا نثمن دور مساعدة وزير المالية والسيد وزير الأشغال العمومية فشكرا لكم جميعا أيها السادة الأفاضل ونحن نقر بتفانيكم عملا وبمرافقتكم وبوجودكم كرما.

استسمح الحضور الكرام، لأتوجه صوب معالي وزير الأشغال العمومية ونحن على يقين بأنك لن تدعنا نعود خائبين في هذا الطلب، وهو موضوع الطريق القديم الجديد والذي يربط بين زمالة الأمير عبد القادر وبلدية عين الذهب وبالضبط محطة الضخ رقم 6 والتي تقدر مسافتها 30 كلم، وهي تعتبر همزة وصل بين عاصمة الهضاب العليا.

السيد وزير التعليم العالي، حاملي الماجستير والدكتوراه الأجراء ينتظرون نصيبهم من قرار رئيس الجمهورية بتوظيفهم بالجامعة.

لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في بناء الجمهورية الجديدة بتفاني وإخلاص من أعلى هرم السلطة إلى المواطن البسيط، والشكر موصول إلى السلطة الرابعة لما تنقله وتقدمه بكل شفافية وصدق للمواطن.

شكرا على كرم الإصغاء وبارك الله فيكم....

السيد الطاهر غزيل

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة على التزامه للمادة 111 من الدستور، أنتم مشكورون على الإنجازات والالتزامات التي قمتم بتجسيدها في الجزائر الجديدة، لكن لدي نقطتين أريد الحديث بشأنهما.

- النقطة الأولى: تتمثل في الصيرفة الإسلامية، أنتم معالي الوزير الأول ورئيس الجمهورية (إن شاء الله يكون جزاء الصيرفة الإسلامية عند الله).

- النقطة الثانية: الأمر الذي أسديتموه للولاة بخصوص لقاء النواب مرة كل شهر، جزاكم الله كل خير، نحن نلتقي في الولاية..

هناك شيء آخر، معالي الوزير الأول، هناك بعض الوزراء لا يستقبلوننا إلى غاية الآن، وهناك مديرين نأتي كأعضاء ونواب لطرح انشغالات المواطنين ولا يتم استقبالنا إلا بعد أسبوع أو اسبوعين، على الأقل لدينا انشغالات مواطنين نريد إيصالها وليست لمصالحنا الشخصية على الأقل يكون تسهيل من الوزارات.

معالي الوزير الأول، لدي نقطة بما أنك تحدثت عنها والمتمثلة في النقد والصرف، تمنيت عندما تم فتح بنكين في الخارج - والحمد لله - لو الشركات الوطنية والشركات الخاصة تلج إلى إفريقيا كما قال رئيس الجمهورية، على الأقل يجب أن تكون لأن كل الشركات الوطنية حبيسة الجزائر، لا توجد من ذهبت إلى إفريقيا.. ونتمنى إعادة النظر في القانون وهذا ما نطلبه منك.

لدي انشغالات بالنسبة لولاية غرداية والتي مرت بنكبات ومحن، منها

فيضانات 2008 ومحنة غرداية مما أدى إلى التأخر الكبير في التنمية، والله سيدي معالي الوزير الأول، غرداية متأخرة نتمنى منكم وضع برنامج خاص لها، كما لدي بعض النقاط:

فيما يخص وزارة الأشغال العمومية: لدينا الطريق الذي يربط بين: ضاية بن ضحوة - حاسي الرمل - متليلي تربط بين ولاية وولاية أخرى تفصل بينهما 10 كلم لم نستطع استغلالها للدمج بين الولايتين، كذلك الطريق المزدوج بين زلفانة وغرداية، الطريق المزدوج بين المنصورة وغرداية.

بالنسبة لقطاع الري: سد الشمقومة في متليلي الشعانبة منذ سنة 2014 تم رصد ميزانية له بـ 107 مليار - إن شاء الله - ونطلب من رئيس الجمهورية أن تبقى هذه الميزانية ولا تنقص، تمنينا ذلك لأن الساكنة الذين انتظروا بناء السد ماتوا كلهم، على الأقل ونطمح أن هذا السد يرى النور، كذلك محطة التصفية بمتليلي الشعانبة.

لدينا كذلك في ولاية غرداية المطار الدولي، ونتمنى من وزير النقل أن ينظر إلينا كون كل المطارات لديها رحلات للحج ونحن ننتقل 200 كلم.. ولدينا مطار دولي، مطار عبور وكان من قبل الطائرات تتجه إلى باريس وغيرها، الآن نرى أن المطار حبيس نفسه.

شيء آخر أريد أن أقوله لوزير النقل، الخطوط الجوية غير قادرة على تلبية الطلبات في الجزائر، هناك ضغط كبير، هناك من يشتري تذكرة موعدها بعد شهر للركوب وخاصة الإطارات المتواجدة بالحدود وهم ينتظرون بالأشهر للحصول على حجز، يجب وضع حل؟ إذا كانت الخطوط الجوية غير قادرة يجب وضع شركة أخرى للتخفيف عن الأعباء.. ذهبنا إلى تمنراست، تندوف وإليزي كلهم يطالبوننا بتبليغ رسالتهم وها قد بلغناها.

بالنسبة لوزير الفلاحة، سيدي الوزير الأول، السنة الماضية عندما تكلمت عن القمح وكنت أمامنا وسكت وعيناك غرورقة، وهناك من كان في القاعة بكى في ذلك الوقت لما الحبوب نأتي بها من الخارج، رئيس الجمهورية في اجتماعه قال لا نرضى في الجنوب أن يكون معدل القمح أقل من 40 إلى 80 قنطار في الهكتار، لست أدري هذه السنة حدثت نكبة كل الافلاحين الذي كان مردودهم بين 80 و90 قنطار كان 15 و20، 25 و30 قنطار، لم نرى أي شيء، ولم نرى أي تدخل من وزير الفلاحة، لدينا عشرات المعاهد، لم نرى ولا معهد بحث في أسباب هذا أو يتساءل عن صلاحية البذور؟ ولماذا المنتوج ضعيف؟ سواء في ولاية غرداية أو ولاية المنيعة، قمنا بجولة للفلاحين قالوا لنا أن البذور مغشوشة ولا يوجد شيء..

السيد مومن الغالي

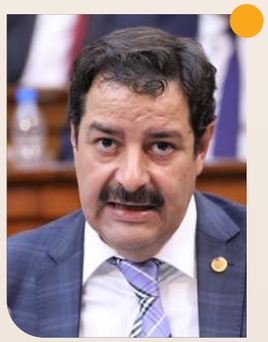

بسم الله الرحمن الرحيم على الله نتوكل وبه نستعين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم،
الطاقم الحكومي كل باسمه ومقامه،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الافاضل،
أسرة الإعلام،
سلام من إبن ولاية تبسة المجاهدة.

تزامنا وعرض بيان السياسة العامة في هذا اليوم المشهود، مظاهرات 17 أكتوبر 1961 أحد فصول بطولات شعبنا في سبيل نيل الحرية، وكذا أترحم على قوافل شهداء فلسطين في هذه الأيام الخالدة التي سطرت أحرفها بدماء الشهداء الزكية.

السيد الوزير الأول الفاضل، مداخلتي هذه بخصوص بيان السياسة العامة تحاكي ثلاثة محاور: التنمية المحلية، القدرة الشرائية والسياسة الخارجية.

أما بالنسبة للتنمية المحلية: بالنسبة للتنمية المحلية أدعوكم - سيدي الوزير - إلى برمجة لقاء مجلس حكومي بولاية تبسة وذلك من أجل إعطاء ديناميكية للبرامج التنموية والوقوف على النقص الفادح في بعض القطاعات وإيجاد الحلول المناسبة، وكذا تسجيل مشاريع عدة قطاعات تفتقد إلى الاعتمادات المالية.

سيدي الوزير الأول الفاضل، رغم كل الجهود التي تبذلها الدولة ولا ينكرها إلى جاحد في المقابل تبقى هذه النتائج غير كافية لتطلعات المواطن.

تبسة بحاجة إلى مستشفى جامعي ينهي معاناة الساكنة فيقلل من تنقل المرضى إلى ولايات بعيدة أو خارج التراب الوطني.

تبسة تحتاج إلى تفعيل مطار الشيخ العربي تبسي وزيادة الرحلات الداخلية وكذا برمجة رحلات خارجية فهذا مطلب ساكنة تبسة.

تبسة بها نقص في مياه الشروب المطالبة بربطها بسد بني هارون الذي وصل إلى أم البواقي وخنشلة المجاورتين للولاية.

وكذا النقص المسجل في شبكة الطرقات وخاصة المزدوجة منها على غرار الطريق الوطني رقم 16 الرابط بين تبسة - بئر العاتر وتبسة - شريعة وتبسة - الونزة جنوب الولاية - سيدي الوزير الأول - منتج لمادة القمح ووسطها منتج للزيتون وجب الاعتناء أكثر وترشيد هذين الشعبتين.

في مجال السياحة نشيد بالالتفاتة الأخيرة - سيدي الوزير الأول - من قبلكم وندعو من خلالكم سيد الوزير الأول ووزير السياحة إلى زيارة ميدانية لتفعيل ما اتخذته من قرارات.

وأخيرا فيما يخص هذا المحور، وجب النظر في الشعاع الجمركي وفق ما يتماشى وقوانين الجمهورية.

المحور الثاني القدرة الشرائية: إن سهر الدولة الجزائرية وحرصها على الاستجابة لمتطلبات المواطن وتحسين التكفل بالفئات محدودة الدخل، حيث تم إقرار زيادات مالية معتبرة مست شريحة واسعة من قطاع الوظيفة العمومية، وكذا المنح منها منحة البطالة التي تعلي أيدي كثير من الشباب الذين لم يحن دورهم في الحصول على منصب عمل، إذ أن الأشهر القليلة المنصرمة شهدت توظيف آلاف من حملة الماجستير والدكتوراه وهو ما مكن من تعزيز ثقتهم في الدولة.

سيدي الوزير الأول، ورغم الارتفاع المحسوس في الكثير من المواد ذات الاستهلاك الواسع على مستوى البوصات العالمية إلا أن مجهودات الدولة واضحة للعيان تبقى هناك اختلالات في التخزين والتوزيع لابد من وضع حلول جذرية لها.

سؤال - سيدي الوزير الأول - إن أمكن الإجابة عنه، ما هو الراتب الذي تراه مناسبا لضمان حياة كريمة؟

فيما يخص السياسة الخارجية: على المستوى الخارجي فنحن نشيد بمواقف السيد رئيس الجمهورية في أمهات القضايا وكذا السياسة المنتهجة لمعالجتها، إذ أن مسار العلاقات الاستراتيجية للجزائر في ضوء استعادة بلادنا دورها المحوري، وحرصها على الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع كافة القوى الفاعلة على الساحة الدولية.

مع مراعاة الندية والتوازن في العلاقات الدولية من أجل إبراز عالم يحكمه القانون الدولي قائم على التعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض استعمال القوة أو التهديد لحل الأزمات والنزاعات الدولية.

وسيشهد التاريخ أن مواقف السيد الرئيس عبد المجيد تبون مواقف ثابتة لا تشوبها أية شائبة في قضايا التحرر وعلى رأسها قضية فلسطين وكذا الصحراء الغربية.

ففعلا الجزائر قبلت الأحرار.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

شكرا جزيلا لكم.

السيد عبد الجليل بن جراد

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة الوزراء أعضاء الحكومة المحترمين،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر المحترمين،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.

حسب بيان السياسة العامة للحكومة الذي بين أيدينا فإن الأرقام المحققة في جميع القطاعات تبشر بالخير، لهذا نشكر كل الطاقم الحكومي الذي تشرفون عليه ـ سيدي ـ وكذا العمل الجبار الذي تقومون به من أجل أن تبقى الجزائر دائما شامخة.

إلا أنكم ـ سيدي ـ مطالبون ببذل المزيد من أجل ازدهار الجزائر أكثر، وبالمقابل بعد مرور سنة منذ أول تدخل لنا في هذا المجلس الموقر نجد أنفسنا نحن أهل ولاية بني عباس في نفس المكان الذي كنا فيه، بل مازلنا نراوح مكاننا وكأن عجلة التنمية توقفت عندنا في هذه الولاية الفتية، لا انطلاق لأي مشروع، لا تنمية ولا برنامج سكني والأدهى والأمر عجز الإدارة على اتمام إنجاز بعض المشاريع التي استفادت منها الولاية المنتدبة في وقت مضى كالمسبح البلدي بكرزاز، المدينة التاريخية للساورة ومشروع تزويد بعض بلديات الولاية بغاز المدينة بسبب تماطل المقاول في الإنجاز لأكثر من خمس سنوات.

يحدث هذا ـ سيدي ـ في حين أن الدولة الجزائرية قد صرفت أموال كبيرة على باقي الوطن وبقيت بني عباس تنتظر تجسيد الوعود الكثيرة، وكما نقول في منطقتنا «اللي يستنا خير من لقاطع لياس» ودولتنا لن تنسانا إن شاء الله.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول،

والله لا ندري ما نقوله لأهالينا في ولاية بني عباس المنكوبة دون نكبة، لا ندري ما نقول لأهلنا في تبلبالة الذين مازال سكانها يقطعون 450 كلم عوض 180 كلم والمرور بولاية أخرى للوصول لمقر ولايتهم، لا ندري ما نقول للموظفين والأطباء وكافة العمال وكذا المستثمرين المحرومين من امتيازات الجنوب الكبرى، علما بأن ولاية بني عباس تدخل ضمن تجارة المقايضة وهذا لمجاورتها لثلاث ولايات من الجنوب الكبير وهي تندوف، أدرار وتيميمون، وهنا نذكر شهادة بعض الوزراء جزاهم الله خيرا الذين أكدوا لنا أحقية ولاية بني عباس مع المنيعة الدخول ضمن الجنوب الكبير.

سيدي الوزير الأول المحترم، الرجل الفاضل، مازلنا نترقب وننتظر زيارتكم لولايتنا للاطلاع شخصيا على صحة ما نقول، أو على الأقل زيارة السيد وزير السكن الذي وعدنا بذلك منذ سنة وهذا من أجل انطلاق مشروع المدينة الجديدة الذي تكلمنا معه عنها ببني عباس قرب الطريق الوطني رقم 6.

سيدي، إن سكان ولاية بني عباس كبيرا وصغيرا يناديكم ويستغيث بكم ويترجى التفاتة كريمة من سيادتكم، من جهة أخرى، وتنفيذا لتعليمات وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في محاربة الفساد، وبما أنني كنت إطارا سابقا في شركة سوناطراك، وعملا بأحكام الدستور قمنا بالإبلاغ عن فساد بعض المسؤولين في هذه الشركة والذي عايشته شخصيا، المهم شهادة لله وللتاريخ أنني قمت بواجبي وبما يمليه علي ضميري وهمي الوحيد هو همنا جميعا هو الوطن وما أدراك ما الوطن.

بهذه المناسبة، أهنئ السيد المدير العام الجديد لشركة سوناطراك على الثقة التي وضعها فيه السيد رئيس الجمهورية ونتمنى أن يقوم بإصلاح شامل وعميق في هذه الشركة، علما أنها المورد الأول والأساسي لميزانية الدولة.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول،

إن تصريحات وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية في واد وما نراه في الواقع في واد آخر، ومن هنا أوجه رسالة للسيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي كان لي الشرف أن التقيت به شخصيا مرات عديدة في سنوات التسعينات حينما كنت مديرا مساعدا بالبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار (250BNA) ومن تواضعه تناقشنا مع سيادته أوضاع البلاد أيام العشرية السوداء وعرفناه عن قرب بأنه رجل وطني حتى النخاع ولديه غيرة كبيرة على البلاد، وكان يقول لي دوما «بلادنا بخير عليها لا ينقصها إلا الرجال المخلصون».

ها أنت اليوم سيدي الرئيس المسؤول الأول للبلاد والجزائر أمانة بين يديك وليس لدينا أدنى شك بأنك ستقود البلاد لبر الأمان وتصون الأمانة، بل أكثر من ذلك ستعرف بلادنا في عهدك ـ إن شاء الله ـ قفزة نوعية من الازدهار والرقي.

وعليه، أقول لسيادتكم ـ سيدي الرئيس ـ إن الجزائر الجديدة لا تبنى بمثل هؤلاء المسؤولين الفاسدين الذين مازالوا يعبثون بمستقبل البلاد، ولا بمجتمع مدني انتهازي وعميل، ولا بأشباه الأعيان ممن يدعمون الفاسدين لأجل بقاء مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة.
إن بناء الجزائر الجديدة يتطلب:
1 ـ الاهتمام بالجيل الصاعد وتربيته أحسن تربية بأصلح المنظومات التربوية وإعطاء المعلم والأستاذ مكانته الحقيقية.
2 ـ استعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة وخاصة قطاع العدالة.
3 ـ تقريب الإدارة من المواطن والتكفل بانشغالاته.

السيد حمزة بوحفص

بسم الله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وبعد.
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
المجاهد صالح ڤوجيل،
السيد الوزير الأول المحترم، ومن خلاله
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
إطارات مجلسنا الموقر،
أسرة الإعلام،
أحييكم بتحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، تحية وإجلال واعتزاز للجزائر حكومة وشعبا على تأكيد موقفها الشامخ الداعم للقضية الفلسطينية رغم خيانة الكثيرين لها، وذلك أقل واجب يفرضه علينا ديننا وتاريخنا وبعد، فإن كان بيان سياستكم العامة يعكس ضميركم ومهنيتكم العالية فهو وبأسف شديد لا يعكس اطلاقا في بعض أجزائه الواقع المرير الذي تسبب فيه من يمثلونكم ويمثلون الدولة والذين يسيرون بخطى معاكسة لخططكم وتعليماتكم، فينتج واقعا لا علاقة له بالأرقام التي تقدمونها والتي تبنى في الغالب على تقاريرهم وبياناتهم الرسمية.

ومن قبيل واجبنا اتجاه شعبنا الجزائري عامة والمواطن بعين صالح خاصة، يؤسفنا أن نكرر بعض المآسي على أمل أن تقف عندها أيادي نظيفة مثلكم فتنهيها ومن ثمة تنهي حقبا من الذل.

ولأن الشغل هو القطاع الهام والذي بتحسينه تتحسن أمور عدة على مستوى الفرد والمجتمع فلابد من البدء به، وللتذكير فإنه لا يعقل في ولاية تعرف احتياطي الغاز بترتيب عالمي متقدم جدا أن يبقى شبابها يعانون من شبح البطالة، بمن فيهم الذين يشتغلون بعقود قصيرة المدى أو محددة المدة فهؤلاء أيضا لا يفرقهم عن البطالة شيء كثير.

لذلك سيتعين على مفتشي العمل القيام بأدوارهم المنوطة بهم قانونا والتي أساسها المراقبة الدورية لأماكن العمل وفحص عقود العمل، ومن أجل فحص احتوائها لما يقرره القانون من حقوق العمال، ناهيك عن التأكد من توجيه جميع العروض إلى الوكالات المحلية للتشغيل والحرص على بعث عروض جديدة على الدوام لأن ذلك قرره الدستور حقا خالصا للفرد، ولكن للأسف بقي بعيدا عن ذلك الوصف.

في قطاع الصحة، لا زلنا ـ سيدي ـ ننادي بإنهاء مشاريع مستشفى 120 سريرا بجواليل ووضعه حيز الخدمة في أسرع وقت، وكذا العيادات المتعددة الخدمات بفقارة الزوى، ومستشفى 60 سريرا ببإينغر التاريخية الذي لم ير النور إلى الآن، تمكين مجموع هياكل الصحة من إضافات بشرية للأطباء الأخصائيين حسب ما تحتاجه المنطقة وليس إرسالا عشوائيا لاختصاصات لا حاجة مستعجلة لهم، فلا يعقل أن يخلو أكبر هيكل صحي في الولاية على اختصاص في طب القلب والعيون والأنف والأذن والحنجرة وغيرها..

ليس منطقيا أن تخلو الولاية من مؤسسة صحية متخصصة في الأمومة والطفولة، وليس منطقيا أيضا أن نرسل أطباء ونحرم الهياكل الصحية من الأجهزة الطبية الهامة التي يحتاجونها للقيام بعملهم على أكمل وجه، ليس معقولا أيضا أن تخلو الهياكل العمومية وحتى الخاصة من المواد الأساسية كالتخدير مثلا فيحول ذلك دون نزع ضرس أو سن بحجة عدم وجود البنج، ومن غير المعقول ـ سيدي ـ أن ننتظر تحسين في المؤسسات الصحية ونحن لا نلتفت لظروف إقامة الأطباء عامة والأخصائيين خاصة.

وفي ظل الحديث الرسمي واللامتناهي عن بدائل المحروقات تماما كما انتهجته الكثير من الدول، يبقى فلاحو المنطقة يكابدون عناء التكاليف الباهظة تماما كما يكابدون عناء صعوبة الوصول إلى محيطاتهم الفلاحية بما فيها القديمة، ومن ثمة وجب فتحها وتسهيل العبور لها.

أيعقل الحديث عن محاصيل فلاحية والمدينة لم تحصل على أبسط هيكل ضروري لذلك وهو غرفة تبريد، لذلك الرجاء الاستجابة لمشاكل الفلاحين المشروعة وتسوية أيضا عقود محيطاتهم المنشأة عن طريق الامتياز.

أما ولأن المدرسة أساس كل مجتمع فلا يعقل أن نبقى نعاني من قلة الهياكل التعليمية ووسائل النقل المؤدية لها، ولا يعقل أيضا والمنطقة تعيش نصف سنة من حرارة الجو أن جل مؤسساتها التعليمية دون تكييف أو أنها تحتويه ولكنه عاطل أو أشبه لذلك، فإلى متى نبقى حابسي اللغة الفرنسية المحاصرة عالميا؟ هل يعقل أن نزاوج بين لغتين أجنبيتين لتلميذ لم يتعد عمره 10 سنوات؟ إلى متى يبقى موظفات وموظفي على الخصوص عقود الإدماج دون ترسيم؟ وماذا ينتظر منهم من عطاء في ظل عدم الاستقرار النفسي الذي يعانون منه؟

هل يعقل ونحن نتحدث عن بدائل للطاقة أن نتحدث عن السياحة وكل الطرق المؤدية إلى عين صالح مهترئة كليا وتسمى طرق الموت، إلى متى تغيب الرقابة العمومية لحد إنجاز تجار الموت فبعض مقاولي الأشغال العمومية عديمي الضمير ينجزون طرقا بمفهوم (جوتابل) تحت رعاية موظفين عديمي الضمير الذين يصادقون على مطابقة الأشغال للمعايير والواقع، مطابقة معايير الغش والخداع.

إلى متى نتغنى بقطاع.

السيد صالح رقيق:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

تحية نضالية عطرة نزفها من أرض الشهداء وقبلة الأحرار إلى الشعب الفلسطيني المرابط وإلى غزة الأبية التي تتعرض لإبادة جماعية على مرأى ومسمع العالم.
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
دولة الوزير الأول المحترم،
معالي الوزراء كل باسمه ومقامه،
زملائي الأعضاء الأفاضل،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم وحمة الله.

السيد الرئيس، معالي الوزير الأول،
عندما نستقرئ بيان السياسة للحكومة ونستنطق لغة الأرقام فيها ونغوص في مضامينها ونتذكر بأننا قد رصدنا أكبر ميزانية عرفتها بلادنا منذ الاستقلال، ونسقط كل ما سبق على الواقع اليومي المعاش للمواطن نجد أنه قد تحقق الكثير الذي لا يمكن نكرانه وبقي الأكثر الذي نرجو تحقيقه، لذا أود الخوض في نقطة أراها من الأهمية بما كان وهي الارتفاع المتزايد في أسعار المواد الغذائية والذي أصبح هاجس المواطن الأول حيث لا ضبط ولا رقابة لهذه الأسعار، الأمر الذي ضرب القدرة الشرائية للمواطن إلى الحضيض فبالرغم من الزيادات التي أقرها السيد رئيس الجمهورية وهو مشكور على ذلك ونذكر منها: منحة البطالة، المنحة الجزافية، زيادة في الأجور، المنحة الجامعية وغيرها.. لم تتركها هذه الزيادات اليومية في الأسعار أن تأتي أكلها كما ينبغي لذا نطالب بضبط هذه الأسعار ومراقبتها وتسقيفها والآن اسمحوا لي أن ألفت انتباهكم إلى بعض الانشغالات المحلية لولاية تندوف:

1 ـ سوق العمل:

لقد حظيت ولايتنا ولله الحمد والمنة بعدة مشاريع استراتيجية منها: منجم غار جبيلات، المعبر الحدودي، السكة الحديدية إلا أن توظيف أبناء الولاية لا يزال محتشما ولا يتلاءم البتة مع حجم هذه المشاريع، حيث كان من الأجدر قبل انطلاق هذه المشاريع أن يكون تنسيق بين وزارة التكوين المهني ومختلف الوزارات لفتح تخصصات تتلاءم مع هذه المشاريع الضخمة لتفادي تحجج مؤسسات الإنجاز بعدم وجود الاختصاص المطلوب لدى أبناء الولاية، لذا نطالب بضبط سوق العمل وإلغاء الشروط التعجيزية لعروض العمل وفتح تخصصات في التكوين المهني والمركز الجامعي لهذا الغرض.

2 ـ الجانب الصحي:

ـ هناك تأخر كبير في انطلاق المشاريع الصحية مثل مستشفى 120 سرير، مستشفى الأمومة والطفولة 60 سرير، عيادة تصفية الدم مع المعاناة الكبيرة في إجراءات الإجلاء من الولاية إلى الشمال.

ـ نقص الأطباء الأخصائيين، لذا أقترح أن تمنح الامتيازات التالية: لكل طبيب مختص يريد فتح عيادة بالجنوب، أولها، منح قطعة أرض لإنشاء مشروعه، ثانيا، دعم مالي لا يقل عن 40 في المائة من قيمة المشروع، ثالثا، الإعفاء الكلي للضريبة علّ هذه التحفيزات تشفع لسكان الجنوب.

3 ـ الإسراع في استكمال الدراسة الخاصة لتحويل المياه جنوب ـ جنوب إلى ولاية تندوف وتوسيع محطة تحلية المياه بما يتناسب والاحتياج اليومي للمواطن.

إنجاز محطة التصفية «Station de langage» وألح ـ معالي الوزير الأول ـ على هذه النقطة وهي إنجاز محطة تصفية المياه المستعملة الجديدة والتي انتهت بها الدراسة منذ ثلاثة سنوات حيث أصبحت المحطة القديمة تؤثر سلبا على صحة السكان.

4 ـ خلال التقسيم الإداري لسنة 1984 تم ترقية تندوف إلى ولاية بدائرة واحدة وبلديتين واليوم بعد مرور 38 سنة لاتزال بنفس الدائرة والبلديتين، لذا نرجو ترقية بلدية أم العسل إلى مصاف الدوائر وقرية حاسي خبي إلى بلدية.

5 ـ في مجال النقل الجوي: بالنسبة لرحلات الخطوط الجوية من وإلى ولاية تندوف كلها رحلات ليلية متعبة ولعلي البارحة كنت أحد الشاهدين عليها، لذا أطلب على الأقل أن تكون نصف هذه الرحلات نهارية مع ترقية الوكالة التجارية للخطوط الجوية وفتح مناصب عمل بمطار تندوف خاصة بعمال الأمتعة لأنه في الوضع الحالي ينتظر المسافر قرابة الساعة لاستخراج أمتعته.

6 ـ خلق محيطات فلاحية جديدة نظرا للطلبات الكبيرة للشباب للولوج إلى عالم الفلاحة مع تسوية المحيطات السابقة.

7 ـ تسوية وضعية العقود المنتهية فلاهم استفادوا من منحة البطالة ولا هم أجراء.

8 ـ تطوير شعبة الإبل وإنقاذها من شبح الجفاف الذي طالها لذا نطالب ببرنامج خاص بولاية تندوف كونها تعتمد على 90 بالمائة على الإبل في تزويدها باللحوم الحمراء.

9 ـ بالنسبة لقطاع التربية: بالنسبة لتلاميذ المتوسط والثانوي الذين تم رفض إعادتهم للسنة وقد سجلوا في المنصة الرقمية ورفضوا أيضا «ما دام هناك مناصب أو مقاعد شاغرة ماذابينا ندمجوهم وما نتركوهمش للتسرب المدرسي».

10 ـ رصد ميزانية خاصة لتسيير المسجد القطب تندوف باعتباره صرح ديني

مهم لاحتوائه على عديد المرافق ولا يمكن تسييره دون ميزانية خاصة.

سيدي معالي الوزير الأول، تندوف تزخر بكفاءات شابة قادرة على تحمل المسؤولية لذا نرجو منكم الالتفاتة لترقيتهم إلى مناصب عليا.

وفي الأخير، أشيد بالمجهودات الجبارة التي يقوم بها أفراد الجيش الوطني الشعبي جندا وقادة وكل الأسلاك الأمنية الساهرة على تأمين الوطن والمواطن.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

والسلام عليكم.

السيد محفوظ بوصبع:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم، والطاقم الوزاري المرافق له،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الصحافة والإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، نثمن تكريس هذه الآلية الرقابية التي خوّلها الدستور للبرلمان في رقابته على عمل الحكومة إعمالا لأحكام المادة 111 من الدستور، التي تفرض على الحكومة تقديم حصيلة أدائها السنوي أمام غرفتي البرلمان؛ وهي في العموم حصيلة إيجابية بحكم أن جل المؤشرات لاسيما الاجتماعية والاقتصادية منها تسير نحو الأخضر، والأرقام والمنجزات في الميدان خير دليل وتبشر بالخير لعموم الساكنة بفضل النظرة المُتبصرة والسياسة الاقتصادية والمقاربة المنتهجة من قبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التي تقوم أساسا على تنويع الاقتصاد والبعد عن الاقتصاد الريعي «الذي يجمّد الأدمغة والابتكار».

ومن هنا جاءت القرارات والإجراءات والتدابير التي من شأنها تطوير القطاعات الاستراتيجية الواعدة بالنمو، مثل قطاع المناجم والتعدين، وتثمين الإنتاج الوطني، وتطوير المنشآت القاعدية والبنى التحتية، وتعزيز اقتصاد المعرفة وتسريع وتيرة التحول الطاقوي والرقمي.

ويعد مشروع الحدبة ببئر العاتر جنوب ولاية تبسة لإنتاج وتحويل الفوسفات أحد أهم معالم سياسة التعدين الواعدة التي بادر بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، باعتباره استثمارا ضخما بهذه الولاية الحدودية، على غرار منجم الحديد لغار جبيلات في ولاية تندوف وكذا منجم الزنك والرصاص لوادي أميزور في ولاية بجاية؛ حيث تقدر تكلفة الاستثمار بهذا المنجز بستة (6) ملايير دولار، لاستغلال احتياطي يقدر بـ 2.1 مليار طن من الفوسفات، ما سيسمح لبلادنا بدخول مجال تصدير الفوسفات من أوسع الأبواب وتحصيل عائدات وموارد مالية بالعملة الصعبة لفائدة الخزينة العمومية.

إننا نبارك وندعم هذا الخيار الاستراتيجي للسيد رئيس الجمهورية، في إيلاء عناية خاصة وأولوية قصوى لقطاع المناجم والتعدين، لاستخراج وتحويل المعادن الضرورية وتطويرها.

كما نثمن القرارات الهامة المتخذة في اجتماع مجلس الوزراء لاسيما القرار القاضي باستحداث ولايات منتدبة جديدة في الجنوب والهضاب العليا، وفي مرحلة لاحقة، ولايات جديدة في شمال الوطن، وهذا من شأنه خلق فضاءات اقتصادية جديدة وتوسيع وتعزيز التنمية المحلية، ونتمنى أن تكون دوائرنا الكبيرة في ولاية تبسة كبئر العاتر والشريعة والونزة من بين هاته الولايات المنتدبة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول الفاضل،

إسمحوا لي في هذه العجالة من الوقت أن أنقل إليكم بعض الانشغالات، حمّلني إياها ساكنة ولاية تبسة الحدودية، التي لم تأخذ حظها من التنمية؛ وبالمناسبة أجدد ومواطني تبسة لكم ـ السيد الوزير الأول المحترم ـ الدعوة لزيارة ولايتنا الحدودية التي تشهد تأخرا كبيرا من حيث مقومات الإقلاع الاقتصادي الحقيقي والتنمية الاجتماعية، فهي بحاجة إلى برنامج خاص وأخص بالذكر:

ـ السكن: نقص حاد في توفير الماء الشروب والكهرباء والبنية التحتية.

ـ المطالبة بازدواجية الطريق بين بئر العاتر وتبسة الذي يشهد حركية كبيرة وحوادث يومية.

ـ ضرورة إنجاز مصفاة بمنجم الفوسفات بجبل العنق بسبب الأضرار التي يسببها للإنسان والبيئة من أمراض خطيرة كالسرطان والربو والحساسية.

ـ المطالبة بإنشاء مستشفى للأم والطفل والأرض موجودة.

ـ تخصيص طائرة كبيرة للنقل الجوي بالنسبة للخط الداخلي تبسة ـ الجزائر بالنظر إلى العدد الهائل للمسافرين على هذا الخط؛ وفتح خط خارجي لولايتنا، منذ زمن ونحن نطالب بهذا السيد الوزير المحترم وزير النقل.

في الأخير، لا يفوتني أن أضم صوتي إلى أصوات كل الأحرار في العالم مندّدا بالعدوان الهمجي الصهيوني على إخوتنا في غزة العزة الباسلة والصامدة، ونعتز بالموقف المشرف لبلادنا، الثابت والداعم للقضية الفلسطينية، مثلما أكد عليه بيان اجتماع المجلس الأعلى للأمن، بالأمس، بقيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني.

قال سبحانه وتعالى: «الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل»، ويقول الشاعر في حق المطبعين الذين هم موالون قول الله فمن والاهم فهو منهم.

ومن يرضى الهوان يعش ذليلا ولو يمشي على ريش النعام
ومن يأباه مثل النسر يبقى عزيزا شامخا بين الأنام

فكن كالنسر في دنياك حرا ولا تخشى السهام من اللئام.

فهؤلاء الأبطال هم من يدكون حصون اليهود الجبناء العلوج ويخرجونهم ومهم يبكون ويتبولون عند أسرهم، الله أنصرهم، اللهم أنصرهم فالقدس قدسنا، وغزة غزتنا والله ينصرهم في طوفان الأقصى.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد محمد عمرون

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم، والطاقم الوزاري المرافق،
الزميلات والزملاء أعضاء مجلسنا الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم.

بالموازاة مع استذكارنا اليوم لمجازر فرنسا الاستيطانية بحق المهاجرين الجزائريين في «نهر السين»، نقف اليوم مصدومين من آلة الدمار الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، ومصدومون أكثر من موت الضمير الإنساني وصمت عرابي حقوق الإنسان من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية، وعزاؤنا يبقى في صمود شعب الجبارين وفي المواقف الباقية المتبقية من الأصوات الحرة والعادلة في هذا العالم.

وإنه لفخر لنا كجزائريين أن نكون من هذه الأصوات التي عبر عنها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن خلال بيانات وزارة الخارجية، فلا مجال للمساواة بين الضحية والجلاد ولا مجال لشرعنة الاحتلال.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول،

إن مناقشة بين السياسة العامة بقدر ما هو لحظة تقييم وتقويم ووقفة مساءلة للحكومة فإنه يعبر أنه مظهر من مظاهر الجزائر الجديدة المحترمة لمؤسساتها والملتزمة بواجباتها، وعلى هذا الأساس ما بين التثمين والتصويب والتنبيه تكون مداخلتي في ست نقاط أساسية:

1 ـ الحكومة: نلمس تحسنا واضحا في مجال التنسيق بين البرلمان والحكومة وقد شكلت عبارة «من أجل علاقة تكاملية بين السلطتين» في بيان السياسة العامة في صفحتها 14 إدراكا سليما من الحكومة لأهمية التعاون بين مؤسسات الدولة، فليس شرطا التطابق المطلق بيننا لكن من المهم التعاون والوقوف عند صلاحيات كل أحد بما يضمن بناء مؤسسات قوية لجزائر جديدة.

2 ـ الرقمنة: فبعد تلكؤ خلال السنوات الماضية كانت هذه السنة بحق سنة استدراك في هذا المجال وشهدنا تسارعا لوتيرة الرقمنة في القطاعات والمؤسسات، وندعو لتكون سنة 2024 خاتمة لهذا الملف برقمنة شاملة تكون مدخلا آخر للحكومة الإلكترونية.

3 ـ السياسة الاتصالية: إن الاهتمام الكبير بالسياسة الاتصالية للحكومة ضرورة ملحة اليوم، فكثيرة هي إنجازات الدولة في السنوات الأخيرة في عديد المجالات، لكن غياب حركة المعلومة تبقي هذه الإنجازات في الظل، لذلك ندعو إلى تبني سياسة اتصالية مؤسساتية وجماهيرية أكثر فعالية، وهنا نثمن مبادرة وزارة الاتصال بعقد يوم إعلامي خصص لسياسة التوظيف وجمع عديد الوزارات ذات الصلة ما سمح بإعطاء تفاصيل مهمة معبرة عن جهود الدولة في هذا المجال.

4 ـ القدرة الشرائية للمواطن: إن حجم الدعم المقدم وكل الإجراءات الهامة المتخذة في هذا الشأن، واعتبار السيد رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء الأخير بأن القدرة الشرائية للمواطن خط أحمر هي رسالة طمأنة حقيقية للمواطن بتكفل الدولة المستمر بهذا الموضوع واحتلاله الأولوية في السياسة العامة للبلد.

إلا أن العديد من العوامل الخارجية الضاغطة وأخرى داخلية معرقلة قد تجعل من كل هذا الجهد قليل الأثر ما يحتم علينا التفكير بجد خارج العلبة في سياسة دعم جديدة تكون نتائجها أكبر وأثرها أعمق قادرة على امتصاص صدمات الخارج ومحيدة لعراقيل الداخل وهنا نتائج الإحصاء العام للسكان المنتظر ستكون منطلقا هاما لهذا العمل.

5 ـ ترقية التشغيل ومحاربة البطالة: لاشك أن المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل مهم للاقتصادات العالمية اليوم لتخفيض البطالة والدفع بالتنمية المستدامة، ونلمس اليوم نتائج طيبة عند شبابنا وطلبتنا في هذا الميدان، إلا أن تجميد استقبال مشاريع الشباب على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لمدة عام وإقصاء خريجي التكوين المهني من الاستفادة من هذا الجهاز قد يكبح مستقبلا ديناميكية هذا القطاع.

لذا ندعو إلى الإسراع في فتح المنصة الرقمية لبدء استقبال حاملي المشاريع ورواد الأعمال من الشباب وإدماج وزارة التكوين المهني والتمهين في الاتفاقية المشتركة الموقعة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

6 ـ سياسة خارجية نشطة واستباقية: ندعم بقوة التوجه الإفريقي المتنامي للدولة الجزائرية ومضاعفة الجهد في حل مشاكل دول الجوار سواء في مالي والنيجر وتكثيف التعاون الاقتصادي مع موريتانيا وتونس، كما أنه من المهم بدء عمل الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية وبداية تجسيدها لمشاريع عملية في دول الساحل ما يجعل الجزائر بحق قوة سلام وتنمية في المنطقة والقارة الإفريقية.

ولا يمكن أن ننسى في اليوم الوطني للهجرة جاليتنا بالخارج، فبعد نشر القرار الوزاري المشترك الذي يحدد نظام التقاعد، فإننا ندعو للتعاون.

السيد عصام نشمة

بسم الله الواحد الأحد الذي هيأ لنا من أمرنا رشدا والصلاة والسلام على الرحمة المهداة للناس أجمعين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم وأعضاؤه الأفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم وكل إطارات الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
الصوت الصادق لأبناء جزائرنا الغالية المجاهدة الصامدة،
السيدات والسادة من الأسرة الإعلامية،
الضمير الحي المعبر عن الآراء والمواقف بنزاهة وحياد.

لزاما علي في بداية كلمتي أن أقف مترحما على شهداء بلادنا فلسطين، داعيا بالشفاء لكل المصابين وبالصبر الجميل للأرامل والأيامى والثكالى متذرعا لخالق الناس أن ينصر عباده المستضعفين في غزة ويعينهم عن الظالمين الصهاينة الأنجاس المناكيد وكل من يعينهم من المجرمين والأنظمة المهرولة للتطبيع مع هذا الكيان الدخيل، ومن هنا يصبح على قادة جزائرنا أن يستغلوا منصبنا في مجلس الأمن لتكون بلادنا ذرع أمتنا وصوت الحق الذي لا يقهر، وفي سياق شؤوننا الداخلية فإنني أثني وأثمن مكسب استقرار الجزائر بفضل دور الجيش الشعبي الوطني سليل قائد التحرير الفعال وأناشد بأهمية تقوية الجبهة الداخلية بالتحاور والتلاحم الوطني وتعزيز التنمية البشرية، وذلك بعدم غلق الأبواب في وجه المجتمع المدني والجمعيات الكبرى ذات الانتشار الوطني، التي لها امتدادا مع الجمعيات غير الحكومية العربية والدولية وتشجيعها ماليا ومعنويا لاستغلال دورها لمصلحة الوطن، كما أرفع تحية تقدير واحترام للسيد الوزير الأول وأثمن ورشة الإصلاح من خلال برنامج مخطط الحكومة وبيان السياسة العامة المفصل طبقا لأحكام الدستور والتزامات السيد رئيس الجمهورية والشكر موصول لكل الدوائر الوزارية والمجهودات المبذولة من أجل المقاربة البناءة بين الجهاز التنفيذي والتشريعي لأن الوزير في خدمة الشعب والبرلماني انتخب من الشعب ولأجل الشعب، وتجدر الإشارة أن التنمية الحقيقية، تبدأ بتفعيل الديمقراطية التشاركية لإيصال مجهودات الدولة لكل شرائح المجتمع وإعطاء الصورة والمفاهيم الحقيقية للجزائر الجديدة والمستقبلية، بعيدا عن تلك الذهنيات والأطراف التي لا تملك ثقافة الدولة وروح التحدي وهنا أرفع تحية شكر وتقدير لوزير الداخلية، من خلاله لمعظم الولاة للتواصل الجيد مع نواب الشعب علما وأن حجم التحديات والنقائص التي يستوجب استدراكها كثيرة، لكن لا يجب أن نكون جاحدين للجهد الذي تقوم به الحكومة ولسنا بالمقابل مطبلين لأن الفعالية لم ترق بعد للإرادة السياسية والمجهودات المبذولة والأموال المنفقة.

أما بخصوص بيان السياسة العامة للحكومة لدي ملاحظات واقتراحات كثيرة أذكر منها البعض نظرا لضيق الوقت.

فحول تعزيز الانتعاش الاقتصادي فالإقلاع الحقيقي يبدأ بالمرافقة الفعلية على المستوى المحلي للمستثمرين لدراسة مدى آثار البيروقراطية على العامل الزمني ويكمن أيضا في تدعيم ثقافة الصناعة التحويلية للثروات والمنتوجات الجزائرية التي تعتبر موادا أولية في الصناعات الأخرى بدلا من تصديرها على حالها الخام، أيضا تفعيل مكاتب الصرف وكل الآليات العملية البنكية لاستقطاب الكتلة النقدية في السوق الموازية وتفعيل دور الجالية لأنها إرث كبير وكفاءات قيّمة وهي أفضل سفير لترويج المنتوج الجزائري، من جهة أخرى، نثمن كل الإصلاحات الاجتماعية وكل الإجراءات المتخذة، كالتحول الرقمي طبقا لأهداف مخطط التنمية المستدامة، لكن آن الأوان لإعادة النظر في سياسة الدعم المباشر في ظل توفر كل البيانات في المنظومة البيومترية.

السيد الوزير الأول، أقف أخيرا عند ولاية عنابة التي تكلمت عنها كثيرا في جلسات سابقة، هاهي تكلمني الآن، تخاطبني بحزن وغضب قائلة أليست عنابة من كانت تعرف بالقطب الصناعي والسياحي في الساحة الإفريقية؟ صارت تفتقر اليوم للبنية التحتية لهذا فهي بحاجة إلى اهتمام أكثر لتدعيم وتثمين مؤهلاتها وبنيتها اللوجستية واسترجاع مكانتها الحقيقية لتكون فعالة على

المستوى الوطني، لؤلؤة الشرق وجوهرة المتوسط كما تعرفون فقد صارت في مجال السياحة بفعل اللامبالاة منطقة ظل إذا أخذ بعين الاعتبار المؤهلات المتوفرة التي تجعلها منطقة أو محطة سياحية بامتياز، وعليه أناشدكم وأطلب منكم بعث مشروع «سطيحة الميناء» (La Terrasse du Port) المبرمج من طرف شركة الاستثمار الفندقية (SIH) ومشروع «مارينا» (Marina) عنابة بخليج سرايدي وفي مجال الصحة بعث المشروع النموذجي 350 سريرا.

النقطة الأبرز والتي أشدد عليها هي إعطاء أهمية بالغة للبعد الاستراتيجي والنظرة الاستشرافية للبعد السياحي لجعل عنابة أكثر استقطابا للزوار وذلك بتجسيد برنامج خاص للقضاء على البناء الفوضوي والهش الذي يعطي انطباعا سيئا لدى الزوار ولتثمين استثمارات الدولة الأخيرة وبعد تسجيل توسعة ميناء (Le Port minéralier)، أين الهياكل الطرقية كمنفذ للطريق السيار الرابط بالميناء وازدواجية الطريق رقم 21 بشطريه؟ هذان المشروعان من الأولويات لتدعيم البنية اللوجستية لربط الطريق السيار بالمنطقة الصناعية والميناء والمطار وغيرها، ولفك الاختناق المروري أين مشروع تراموي المجمد منذ سبع سنوات ومشروع ميناء الصيد البحري؟

أما في مجال النقل الجوي نطالب بزيادة عدد الوجهات الأوروبية والأجنبية وعدد الرحلات الداخلية، كما نطالب بتسجيل دراسة محطة المطار (l'aéro-gare) وأخيرا في مجال الاستثمار، ننتظر منكم تسجيل عملية تهيئة العقار الوحيد المتوفر والمتمثل في توسعة المنطقة الصناعية في برحال، كما نطالب بتسجيل دراسة مشروع قصر المعارض.

السيد مراد لكحل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد الوزير الأول والوفد الحكومي المرافق له المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.

بداية، نترحم على أرواح شهدائنا الأبرار ضحايا مجزرة 17 أكتوبر 1961، ومنه نترحم على أرواح إخواننا شهداء فلسطين الصامدة في وجه انتهاكات بني صهيون التي لم تسلم منها لا مدارس ولا مساجد ولا مستشفيات ولا أم ثكلى ولا شيوخ ولاقصر ولا أطفال عزل في خرق صارخ للقانون الدولي، والأعراف الإنسانية وسط صمت عالمي مطبق مشين، وليس هناك صورة أكثر تعبيرا من ذلك الذي وصف الحال بعد قصف مستشفى غزة إذ يقول «كان هناك أمل صغير هذا ما أخبرني به الطبيب عن طفلي ذهبت وعدت لم أجد طفلي ولا الطبيب ولا المستشفى»، وأقول باسمي وباسم الشعب الجزائري الوفي للقضية حتى وإن أبادوهم جميعا سنبحث عن شهيد في قماط نبايعه قائدا للركب وربانا للسفينة.

ونعود إلى بيان السياسة العامة للحكومة إذ ننوه بأهمية أن يكون عرض بيان السياسة العامة للحكومة فضاء للحوار الهادف إلى توحيد الرؤى وإيجاد الحلول لكل المشاكل المطروحة، في ظل توافق مسؤول، لتبقى خدمة المصلحة العليا للوطن ورفاهية المواطن هو الهدف الأسمى للحكومة والبرلمان على حد سواء.

وما لاحظناه على بيان السياسة العامة الذي بين أيدينا هو تلك العناوين التي تضمنها والتي تتطابق مع برنامج عمل الحكومة، مما يثبت أن الحكومة ماضية في التزاماتها وبرنامجها، غير أننا يجب أن نعترف بأن بعض القطاعات تسير بوتيرة ضعيفة حالت دون مواكبة البرنامج الزمني، لذا كان من المفترض أن يتضمن البيان مجموعة المبررات لحالة التأخر، والأسباب التي حالت دون تجسيد بعض المشاريع في بعض القطاعات.

ومن النقاط التي ارتأينا التعريج عليها بمناسبة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة ما يلي:

أولا – على الصعيد الخارجي: نشيد بالدبلوماسية الجزائرية التي استعادت بريقها والمواقف الثابتة الداعمة للقضية الفلسطينية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ونثمن من هذا المنبر جهود السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بهذه القضايا المحورية التي لا تقبل المساومة والمتاجرة.

ثانيا – الواقع المأمول المنشود: ونثمن من خلال ذلك القرارات المتخذة من طرف رئيس الجمهورية في سبيل تجسيد برنامجه الواعد والطموح الذي باشره والمزكى من طرف إرادة شعبية، على غرار مراجعة القانون الأساسي لعدة قطاعات، وكذا زيادة الأجور، وعملية الإدماج الأخيرة، ومراجعة قيمة المنحة الجزافية وعمليات الترقية في مختلف القطاعات التابعة للوظيفة العمومية، بالإضافة إلى رفع التجميد عن العديد من المشاريع، وكذا التدابير المتخذة مؤخرا على مستوى قطاع التجارة، كل هذا وتتجه الدولة إلى استحداث ولايات منتدبة جديدة في الجنوب والهضاب العليا، وكلها قرارات شجاعة في ظل اقتصاد عالمي متدهور.

ثالثا – نحو اقتصاد تنافسي: إذ ندعو إلى اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، لاسيما في ظل السياق الدولي الحالي، والذي من شأنه أن يشكل فرصة للجزائر لدفع شراكاتها الدولية.

رابعا – الرقمنة من أجل خلق فضاء شفاف: فمن الضرورة بمكان الإسراع في وتيرة تعميم رقمنة مختلف القطاعات بغية خلق فضاء شفاف من شأنه القضاء على بعض الممارسات السلبية وتحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي، على أننا نتطلع لأن تكون نهاية سنة 2024 خاتمة لمشروع رقمنة شاملة لكل القطاعات.

خامسا – تجسيد مصداقية الدولة من خلال تحسين الإطار المعيشي للمواطن: وفي هذا السياق نثمن المجهودات المبذولة لاسيما ما يتعلق بالطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية والاهتمام بالطبقات الهشة، كما ندعو الحكومة إلى مجابهة مسألة المعيشة وارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية، إذ يبدو أننا في حرب ضد عصابات المضاربة والإشاعات التشاؤمية التي تسعى إلى ضرب مصداقية الدولة من خلال المساس بالمواطن البسيط.

سادسا – نحو توفير خدمات صحية أرقى: فبالنسبة للقطاع الصحي ندعو إلى تعزيز المستشفيات بالأطر الطبية وصيانة المعدات الصحية، والتوجه نحو تدعيم بعض المناطق بمستشفيات جديدة لتخفيف الضغط على المستشفيات الحالية.

سابعا – من أجل مناخ تعليمي مثالي: وفي هذا السياق ندعو إلى إيجاد حل نهائي لمشكل الاكتظاظ في الأطوار التعليمية، ومنه التوجه إلى إعداد خارطة مبنية على أسس ومعطيات واقعية وميدانية، وكذا ضرورة إعادة النظر في المناهج الدراسية بما يبعث على غرس القيّم والروح الوطنية والحفاظ على الهوية، كما ننبه إلى ضرورة موازنة القطاع بين الرقمنة المركزية والحفاظ على صلاحيات مدراء التربية على مستوى ولايتهم.

ثامنا – وأخيرا البدائل المتاحة والمجالات الواعدة: إذ بات من الضروري التوجه صوب القطاعات التي نرى فيها بديلا ومجالا خصبا للرقي والنهوض بالاقتصاد وهي قطاع السياحة والصناعة والطاقات المتجددة، وقطاع الفلاحة باعتباره قطاعا منتجا وله علاقة مباشرة بالأمن الغذائي خاصة شعبة الحبوب.

وفي الختام، ندعو إلى تعزيز آليات التنسيق بين القطاعات لإتمام المشاريع التي كلفت الخزينة العمومية أموالا طائلة.

شكرا وبارك الله فيكم والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد عبد الرحمن مداني

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد الاطلاع على بيان السياسة العامة للسنة الجارية 2023، نثمن مجهودات الدولة المبذولة في جميع الميادين حسب ما جاءت به الأرقام والبرامج، وهو جهد يحسب للحكومة، رغم أن بعض القطاعات الوزارية لم تحقق النتائج المرجوة منها رغم الإمكانيات الهائلة التي رصدت لها، ما يحتّم عليها الإسراع في تدراك النقائص والاستجابة إلى ما يتطلع إليه المواطن وما يهدف إليه السيد رئيس الجمهورية من تحقيق الرفاهية والعيش الكريم للمواطنات والمواطنين.

عندما نتكلم عن وجود نقائص في بعض القطاعات الوزارية، فهذا واقع نلتمسه في ولاية سعيدة حيث أنه في:

قطاع الفلاحة:

– معالجة ملف المستثمرات النموذجية التي تعاني من الإهمال وهدر للقدرات الفلاحية وعدم احترام دفاتر الشروط التي ينظم تسييرها.

– وتسوية وضعية المستثمرات التي توفي أصحابها وبقيت المشاكل عالقة لدى الورثة وأدى إلى إهمال ، هنا، السيد الوزير الأول، يطلب منهم القيام «بفريضة» أو «وكالة» ولا يستطيع أن يستثمر الوارث في أرض أخوته.

– بالنسبة للموالين فإنهم لم يستفيدوا من مادة العلف حسب ما صرح به مسؤولي القطاع.

أما قطاع الري:

قنوات تحويل المياه من منطقة عين السخونة تعرف اهتراء وتدهورا كبيرا وهو ما عبرنا عنه في كثير من المناسبات، كما يستدعي التدخل الفوري لمسؤولي القطاع للحد من هذا التدهور وتفادي عطش سكان المنطقة ككل هناك مشروع –السيد الوزير – يبعد عن الولاية الأم بحوالي 90كلم حولنا الماء من عين السخونة إلى سعيدة وقمنا بتدشينه سنة 2002 وهو يعرف عطبا كبيرا، نطلب منكم سيدي الوزير إيجاد حلا له.

بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية: فإن مشروع ازدواجية الطريق الوطني رقم 6 يراوح مكانه بالرغم من إسناده إلى الشركة العمومية (COSIDER).

كما تعرف الولاية إجحافا كبيرا في هذا المجال لعدم تسجيل عمليات تخص الولاية والبلدية.

وبالمناسبة تنبيه للسيد وزير السكن والعمران ضرورة رفع التجميد عن التجزئات العقارية في الولاية والمقدر عددها بـ 7000 قطعة، وإضافة برامج سكنية جديدة نظرا لحاجة الولاية لذلك.

قطاع الصحة:

فإن وضعية القطاع بالولاية يستدعي التدخل الفوري لمراجعة الخريطة الصحية ونؤكد على ضرورة تجهيز المستشفى الذي عرف إعادة ترميم بميزانية معتبرة وبقي دون تجهيز لدخوله حيز الخدمة، كما نسجل منح دراسة لمستشفى الأم والطفل ولم يدخل حيز الإنجاز، السيد الوزير، يوجد مستشفى قديم قمنا بترميمه وهو الآن مكتمل ويفتقر إلى التجهيزات.

قطاع التربية:

تعرف المؤسسات التربوية اكتظاظا في الأقسام لعدم مواكبة الوزارة في فتح وتجهيز المؤسسات بما يتلاءم مع نمو السكان وتزايد عدد التلاميذ المتمدرسين في مختلف البلديات.

أنا أنقل لكم انشغال بعض التلاميذ – سيدي الوزير – الذين تم طردهم إلى الشارع بعد قرار المجالس التابعة للمؤسسة هم في طور السنة الثالثة ويبلغون من العمر 17سنة، كيف نطردهم إلى الشارع!! نطلب منكم إمكانية إرجاعهم إلى المدارس، من لا يشكر الناس لا يشكر الله، نشكر السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وإطارات الوزارة على فتح تخصصات جديدة بجامعة سعيدة واستحداث منصة إلكترونية للتسجيل عن بعد وتخفيف العبء على الطلبة، نثمن هذه المجهودات الكبيرة.

قطاع الاتصالات:

رغم وتيرة التنمية في مختلف مناطق الولاية إلا أن هذا القطاع يعرف عجزا في تغطية شبكة الهاتف النقال مما جعل الاتصال غير ممكن والكثير من البلديات تعيش في عزلة، السيد الوزير، منحت الدولة المواطن صيغة البناء الريفي فأدخلت الماء والغاز لم تبق إلا تغطية الهاتف النقال الذي أصبح ضروري، فالطفل الصغير يصبر على الأكل ولا يصبر على التغطية.

السيد الوزير الأول،

إن عدم استقرار الولاة في الولاية لأكثر من سنة جعل وتيرة التنمية تعرف ركودا وعدم استمرار في تطبيق ومتابعة المشاريع الخاصة بالولاية.

وفي الأخير المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، شكرا على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عيسى نايلي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول والسادة الوزراء،
السادة الأعضاء،
أسرة الإعلام.

كل الإشادة والعرفان للمقاومين من أبناء فلسطين ضد همجية المحتل وداعمية المتشددين بحقوق الإنسان والديمقراطية والمقترفين لأبشع الجرائم، لقد سقط القناع ومهما طال الظلم والطغيان سيأتي اليوم الذي تحتفي الشعوب بانتصاراتها نظير تضحياتها كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

بخصوص بيان السياسة العامة، إنه لمن دواعي الارتياح والتثمين أن ترسخ مبادئ علاقة السلطات ببعضها البعض في أجواء بناءة تحتفظ كل سلطة بصلاحياتها مستعملة الآليات الدستورية للتفاني في خدمة الجزائر بلدا وعبادا.

السيد الوزير الأول، في ظل المحاور الخمسة المستوحاة من برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، المعروضة اليوم في نطاق بيان السياسة العامة للحكومة، خصص الفصل الخامس لتعزيز الأمن والدفاع الوطني.

ومهما استوفيتموه من ثناء مستحق لقواتنا المسلحة في جهدها المتواصل والشعور الرفيع بالمسؤولية الدفاعية والتحضير لجاهزية الأداء المتميز للدفاع عن السيادة الوطنية من خلال التمارين الناجحة والتطور للصناعة العسكرية والاستغلال الأمثل لمواكبة التكنولوجيات والعلوم العسكرية مع الإنجازات المتتالية في مجال محاربة الجريمة المنظمة والمساندة والدعم لدى الحاجة لمتطلبات المواطنين لدى الشدائد بمختلف أشكالها حرائق غابات، فيضانات، زلازل أو أحداث طارئة، يبقى المزيد من الدعم اللامشروط مطلوبا، لاسيما وأن الوضع الحالي يفرض علينا ألا ننشغل إلا بما يجري حول حدودنا ومقتضيات الأزمات القديمة – الجديدة والمستجدات ذات الصلة.

بهذا الصدد، بات من الطبيعي توفير التغطية السياسية والإعلامية لتعرية الأبواق المتحاملة على هذه المؤسسة العريقة ورجالها الأوفياء للروح النوفمبرية الخالدة، إذ أن التحرك الأخير لجهات خارجية والمدعومة من بقايا تجار الفتنة في الداخل لدليل على أن اليقظة مطلوبة ومستوجبة على كل الهيئات السيادية للبلاد بهدف التصدي بصفة آلية وقوية لتعزيز اللحمة الوطنية، من جهة أخرى ينبغي في إطار ما ورد في الفصل الأول تحت عنوان دولة القانون وتجديد الحوكمة يتضح جليا أن ثمة قفزة نوعية في التكفل بالعديد من الإشكالات التي كانت تحول دون الرقي بالحقوق والواجبات لمستوى الرضى الجماعي غير أنه وفي مجالي أمن الأشخاص والممتلكات والنظام العام والأمن العموميين استوجب النظر وبجيدة في توفير المتطلبات الرامية لتحقيق الأهداف المرجوة وفي المقام الأول التعداد البشري المؤهل لإنجاز المهام المتصلة بصلاحيات القوات الأمنية رديفة الجيش الشعبي الوطني.

إن إقرار 2000 منصب مالي لصالح المصالح الأمنية لسنة 2023 مكسب نثمنه، غير أنه لا يلبي العجز المسجل والمعتبر بالنظر لحاجيات وضع حيز العمل لمنشآت أمنية في الأحياء الجديدة المأهولة أو تقليص العجز بصفة عامة للمصالح والفرق العملياتية، فعلى سبيل المثال تم اقتفاء تعداد أمن الولايات العشر الجديدة من الولايات المجاورة دون تعويض مما أخلّ بمعيار القدرة على السيطرة والتحكم عند نشوب أي حدث.

نأمل أن تستكمل العناوين الواردة في الفصل الثاني وعلى أهميتها بالوسائل البشرية والمادية التي تمكن من تجسيدها، لاسيما وأنها ترتبط بصفة تكاملية؛ حوكمة فعدل فأمن لضمان الأمن والاستقرار.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الابرار.

السيد نور الدين حبيب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله.

إننا نجتمع اليوم ونحن نحيي ذكرى تاريخية هامة في حياة الشعب الجزائري وهي يوم 17 أكتوبر من كل سنة؛ الشيء الذي يجعل كل جزائري حر يعتز بتاريخه وثورته.

السيد الرئيس،

في هاته اللحظات ونحن هنا فإن الشعب الفلسطيني عامة وقطاع غزة خاصة يتعرض إلى قصف همجي واعتداء وحشي غير مسبوق مخلفا الآلاف من الشهداء والجرحى أغلبهم أطفال ونساء ومدنيين عزل وأبرياء.

إن غزة الأبية تشهد إبادة جماعية وتهجير ممنهج ضمن مخطط صهيوني وفي ظل تواطؤ غربي وسكوت عربي وإسلامي مخزي اللهم إلا بعض الأصوات هنا وهناك، إن ما يتعرض له سكان غزة من دمار وقصف خالف ويخالف كل الأعراف والمعاهدات الدولية والقوانين الإنسانية لذلك أدعو من هذا المنبر إلى حشد موقف عربي وإسلامي نخاطب من خلاله أصحاب الضمائر الحية لرفع الحصار الجائر والقاتل وإلى وقف العدوان الغاشم، كما على المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية إدخال المساعدات الضرورية كالغذاء والدواء فرحم الله شهدائنا في عزة والشفاء العاجل لجميع المرضى والمصابين.

السيد الرئيس،

بادئ ذي بدء يجب أن نقول كلمة حق وننصف المسؤول الصادق وهنا أود أن أشكر السيد وزير الصحة المحترم، على موافقته بمنح مشروع إنجاز مستشفى 60 سريرا بدائرة الزبوجة ولاية الشلف.

السيد الرئيس،

في سياق المستجدات العنيفة الواردة من فلسطين والحروب الحالية والقادمة قد تبين لنا أن الاستعمال المقتصد والعقلاني للطاقة واجب حتمي في خضم الأزمات الاقتصادية المتتالية والتي ستؤدي إلى تقليل مفروض للاستثمارات العالمية في الطاقة وعلى الجزائر توخي الحذر من السقوط في خطأ الكبرياء والعودة إلى استعمال داخلي عقلاني للطاقة وخلق ميكانيزمات تحذير علمية وعملية لكي تستطيع الدولة أخذ القرارات المناسبة في الأوقات العصيبة.

سيدي الرئيس،

إن بيان السياسة العامة المعروض علينا اليوم فيه العديد من المؤشرات والمعطيات والأرقام عن البرامج المنجزة والمشاريع المحققة وكذا المأمول إنجازها مستقبلا ولا أحد ينكر أن الدولة الجزائرية، خاصة، في المرحلة الأخيرة أقرت جملة من الإجراءات وأصدرت العديد من القوانين ورصدت الكثير من الإمكانيات المالية والمادية من أجل تحقيق الوثبة التنموية والإقلاع الاقتصادي المنتظر كما إنها اتخذت العديد من القرارات الهامة والشجاعة من أجل تحسين الإطار المعيشي للمواطن وحماية قدرته الشرائية وهي القرارات التي كثيرا ما يقف عليها ويدعمها السيد الرئيس.

وفي هذا العدد نثمن مجهودات قطاع التجارة وترقية الصادرات ونحن على دراية كاملة واطلاع على المقاربة المنتهجة لحماية الإنتاج الوطني والرشادة في الاستيراد المنبثقة من ضمن التعليمات الصارمة للسيد الرئيس، لكن ومن دون تجميل للحقائق وتغطية الواقع المعاش ومن دون مزايدة ولا شعبوية فإن المواطن قد اكتوى بالارتفاع الجنوني للأسعار غير المفهومة خاصة في المواد الضرورية والأساسية ذات الاستهلاك الواسع، وعليه نلتمس منكم ومن حكومتكم معالجة هذه الظاهرة بحكمة وصرامة لإعادة الثقة للمواطن الكريم خاصة ونحن قادمون على شهر رمضان الكريم.

السيد الرئيس،

لقد سطرت الجزائر العديد من البرامج السكنية بمختلف الصيغ السكنية من أجل حياة كريمة للمواطنين وإخراجهم من أزمة السكن الخانقة وقد كانت برامج عدل ضمن البرامج الهامة التي قضت بنسبة كبيرة على أزمة السكن وعليه فإنني ألتمس منكم إطلاق وفتح برنامج عدل 3 حتى يتسنى القضاء نهائيا على الأزمة خاصة لأصحاب الدخل المتوسط والموظفين.

السيد الرئيس،

لقد أشرت في مداخلتي السنة الماضية حول برنامج السياسة العامة وزميلي السيد طالبي علي وزملائي بالمجلس الشعبي الوطني عن ولاية الشلف، والتي هي ولاية محورية وهامة نظرا لموقعها الاستراتيجي البالغ الأهمية وأشرنا إلى عدة نقاط ومشاريع منها الطريق رقم 19 الرابط بين شلف وتنس ولم نعرف المشكلة أو الخلل سيدي الوزير؟ في طريق الإنجاز ومنها المتوقفة ومنها المبرمجة ولكن للأسف ولأسباب نجهلها بقيت دار لقمان على حالها ولا شيء تغير لحد الساعة، فمثلا الطريق الوطني رقم 19 الرابط بين عاصمة الولاية وتنس مازال متوقفا والأموال الخاصة به موجودة حسب علمنا رغم أهميته القصوى في تنمية الولاية والولايات المجاورة لها.

السيد الوزير الأول، لقد تفضلتم بإصدار تعليمة لحل المشاكل الخاصة بتوازن الأسعار أوالفسخ بالتراضي فالكل يتهرب من المسؤولية والمشروع متوقف منذ نهاية 2022 بالرغم من الإرسالية المؤرخة في 30أفريل 2023 والتي قمتم بالرد عليها في 24سبتمبر من نفس العام، غير أن الوزارة المعنية والإدارة المحلية تتحجج بعدم وجود حل في الوقت الذي ينتظر فيه ساكنة ولاية الجلفة والأغواط والجنوب بإعادة الأشغال للطريق المزدوج الجلفة، سيدي مخلوف الذي يسمى بطريق الموت لما يعرفه على مدار السنة من حوادث مرورية قاتلة.

السيد الرئيس،

ونحن على أبواب الدخول الجامعي فإن جامعة الشلف مازالت تعرف بعض النقائص والمشاكل وبلا شك أنها ستؤثر على التحصيل العلمي للطلبة فكليتي الهندسة المدنية والاقتصاد بدون تأطير بيداغوجي ونقص الأساتذة الأمر الذي أدى إلى احتجاج الطلبة أمام الولاية والمجلس الشعبي الولائي؛ والذي مازال مستمرا.

كما أن أساتذة الكليتين يعيشون أوضاعا مزرية لنقص التأطير مما كثف من مقاساتهم ناهيك عن انعدام قاعات وحجرات التدريس، ناهيك أن الأساتذة الجامعيين الذين وظفوا مؤخرا لم تحترم معايير توجيههم على مستوى الجامعة، مع الإشارة هنا أن... منصب رئيس الجامعة المركزية للشلف شاغر منذ جوان 2023 وهذا غير معقول خاصة وأن الجامعة بها العديد من الإطارات والدكاترة.

ولا يسعني في الختام وعقولنا موثوقة ببلد العزة والكرامة فلسطين.. لا يستقر لنا وقلوبنا تئن مما يجري في هذه الساعات من اضطهاد وقتل للأطفال إلا أن نندد بشدة وأن نقف من هذا المكان العالي ضد الظلم والجبروت فلتعش فلسطين حرة كريمة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وشهداء فلسطين الأبية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد دحان عامري

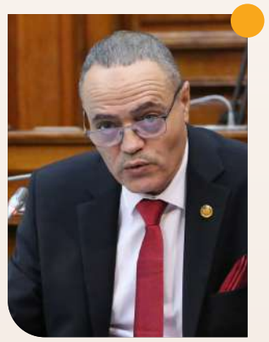

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر المجاهد صالح ڤوجيل،
السيد الوزير الأول المحترم ومن خلاله السيدات والسادة الوزراء،
زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
إطارات مجلسنا الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية نترحم على أرواح شهدائنا الأبرار ضحايا أحداث 17أكتوبر 1961 وكذا شهداء فلسطين الصامدة.

نحضر اليوم لمناقشة بيان السياسة العامة للحكومة تحت إشرافكم دولة الوزير الأول وللمرة الثانية وبقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي يحرص على هذا التقليد الحميد طبقا للمادة 111 من الدستور، وإذ نثمن ما جاء في هذا البيان وإنجازات تترجم مجهودات الدولة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، حيث شمل البيان أرقام ومؤشرات إيجابية غير أنه تبقى عدة قطاعات للأسف لم تواكب السرعة والديناميكية التي تفرضها المرحلة ويلح السيد الرئيس عليها في كل مناسبة.

في مجال السياسة الاجتماعية:

لقد أقر السيد الرئيس زيادة في الأجور تدعيما للقدرة الشرائية للمواطنين وستطبق على مرحلتين كما تم تثمين منحة البطالة ورفع منحة التقاعد لذوي الدخل الضعيف ولم تستثن أي فئة هشة إلا وأقر السيد الرئيس زيادات لها (آخرها طلبة الجامعات).

وهنا وجب التذكير وحتى لا ننسى دولة الوزير الأول وبتاريخ ليس ببعيد قيل للشعب «الموس لحق العظم» و«ماعندناش باه نخلصو الخدامين» هذا الكلام لم نسمعه في عهد الرئيس عبد المجيد تبون، الرئيس تبون في عهده من يعمل يأخذ أجرة ومن لا يعمل يمنح له منحة، الرئيس تبون في عز وباء كورونا بينما كان كل العالم متوقفا كان يقدم الدعم لشعبه.

في مجال التنمية على المستوى المحلي:

رغم مجهودات الدولة لتحسين ظروف المواطنين في جميع المجالات (السكن، التعليم، الصحة...) غير أنه مازالت تسجل نقائص كثيرة ناجمة عن سوء التسيير والبيروقراطية أكثر من أي شي آخر وسنسرد أمثلة توضح ذلك:

المثال ١: سيدي الوزير الأول، عندما نشرع في بناء هياكل تربوية مدارس أو متوسطات أو ثانويات ونجد المقاول أو المقاولين قد شارفوا على إتمام الأشغال ولكنهم لم يتقاضوا أي سنتيم من مستحقاتهم بسبب عدم وجود الأغلفة المالية (CP) أو بسبب تماطل الهيئة المسددة (Trésor Public) مما يرهن تمدرس أبنائنا في الوقت المناسب وهي ممارسات بيروقراطية وجب القضاء عليها.

المثال ٢: في مجال الصحة العمومية، عندما نجد ولاية كولاية النعامة تتوفر على ثلاث مؤسسات عمومية استشفائية (EPH) مزودة كلها بأجهزة سكانير غير أنه لا يوجد طبيب مختص من أجل تشغيلها مما أثار استياء المواطنين وهذا يدل على مشكل في التسيير!!

المثال ٣: عندما ترتفع أسعار اللحوم إلى مستويات قياسية ولا تبادر الحكومة إلى حلول فورية لكسر الأسعار وحتى المحاولة التي قامت بها وزارة الفلاحة بمعية وزارة التجارة من أجل توفير لحوم بسعر 1200دج/كلغ في رمضان الفارط كانت فاشلة أليس هذا فشل في تسيير الأزمة؟؟

وسيادتكم قد ذكرتم في ردكم على الأعضاء بأنه سيتم اللجوء إلى الاستيراد ونتمنى ألا يكون مصير هذه العملية مثل سابقتها كما نتمنى أن توازيها عملية أخرى من أجل مضاعفة الإنتاج الوطني.

سيادة الوزير الأول، ذكرتم في الرد أنه سيتم تعويض الفلاحين وحتى الصيادين، فما مصير الموالين من الإعراب!!

سيادة الوزير الأول، إن صغار الموالين بولاية النعامة قد أثر عليهم الجفاف وغلاء الأعلاف أقول الموالين وليس التجار يعني الذين يملكون النعاج مما دفعهم إلى إفلاس تام ولهذا وجب اتخاذ إجراءات ملموسة وهنا لدينا اقتراح.

المثال 4: في مجال النقل الجوي،

عندما لا يضمن مطار المشرية وهو المطار الوحيد الموجود بولاية النعامة وهو هيكل صرفت عليه الدولة الملايير إلا رحلة واحدة أسبوعيا بحجة عدم وجود طائرات فهذا هو سوء التسيير بعينه، يعني، يوجد شقين وهما (عدم استغلال هيكل من هياكل الدولة صرفت عليه الدولة الملايير بالإضافة إلى عدم تقديم خدمات للمواطن هو في أمس الحاجة إليها).

سيادة الوزير الأول، إن ولاية النعامة هي ولاية حدودية أصبح شبابها معرضون لسموم المخدرات القادمة من الجارة المغربية بسبب البطالة والتهميش وغياب المشاريع الاستثمارية وهي ولاية تتوفر على كل مقومات الاستثمارات الكبرى (ماء، طاقة، منطقة صناعية مهجرة) ولهذا نطلب من سيادتكم وبإلحاح برمجة أحد المصانع الناتجة عن استغلال منجم غار جبيلات بولايتنا النعامة.

شكرا جزيلا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد مبروك دريدي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس مجلس الأمة المجاهد صالح ڤوجيل الموقر،
سيدي معالي الوزير الأول والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله.

يقول تعالى: (الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) والحمد لله بلدنا آمن، مستقر وهو ما نرجوه لكل شعوب العالم والبشرية جمعاء وخاصة أشقاءنا في فلسطين الذين لا يحس بهم شعب مثلما نحس بهم لأننا نبتنا من استعمار أنزل بنا الوحشية كما يفعل الصهيونيون اليوم.

سيدي معالي الوزير؛ نظام الدولة الذي صممه الشعب وصاغ هيكله يكمن في بنيتها التي تستمر بالشعب وله فعلى مدى تاريخ طويل عامر بالتضحيات ومكتوب بدماء الجزائريين والجزائريات صنعنا هذا البلد وباقون فيه.

أيتها السيدات، أيها السادة، إنكم تحملون إرثا عظيما وتتحملون مسؤوليات جسام، لا تتعلق فقط بأداء الوظائف وتسيير شؤون المواطنين بل أكبر من ذلك بكثير ولنتذكر أن الجزائر بمعاني الوطن لا تعني الحكومة ولا تعني السلطة بمعناها التنفيذي وحدها أو السلطة التشريعية أو أية مؤسسة مهما كانت، إن معنى الوطن يشمل كل شيء وأي شيء وجد أو كان أو عاش. مما بذله إنسان هذه البلاد عبر دروب زمن تدفق ولم ينقطع من دم مقدس.

أيها السادة إن خدمة الوطن مهمة نبيلة وتكليف عظيم تتم مساءلته في موازين متدرجة من أدنى مطالب المواطنين والمواطنات وحاجاتهم إلى أعلى ما يكتبه رب العالمين في صحائفنا، وفي ذلك فإن كل جهد مهما كان فهو خيط في نسيج خدمة الوطن والحفاظ عليه.

سيدي الرئيس المحترم، معالي السيد الوزير الأول،

إن تقديمكم لبيان السياسة العامة للحكومة لا نراه مساءلة ولا جرد حساب أو تقديم حصيلة بقدر ما نراه التزام منكم ومن حكومتكم بثقافة الدولة وحرصا منكم على ملء ثقة السيد الرئيس بالعمل والبذل والالتزام ونذكركم أن السيد رئيس الجمهورية قد التزم وتعهد أمام الجزائريات والجزائريين بخدمتهم وصون كرامتهم ومواطنتهم في ميزان الحقوق والواجبات، وقد عمل ويعمل على ذلك وبشهادة أصحاب الحق تسمو رتب أصحاب الواجب.

إن الشعب الجزائري يعبر بفخر في هذا المنعرج التاريخي الحساس والخطير عن ثقته العميقة وتطلعاته الواسعة، مما يؤكد أنه قد استرجع القسط الأوفر والأهم من ثقة كان قد أفقده إياها المفسدون.

إن ما اجتهد فيه رئيس الجزائريين والجزائريات في سبيل خدمة الوطن والمواطن عكست صورة الجزائر المشرقة في مواقفها ومواقعها الدولية في عالم تتسارع انحرافاته، لقد قبلت وساطتنا من أجل السلام في النيجر وانتخبنا في مجلس الأمن وبذلك شهدنا شهادة من العالم بأننا جديرون بذلك، كما انعكس ذلك في سياسة الدولة ورعايتها الاجتماعية لمواطنيها ومواكبة حاجاتهم واحتياجاتهم وإنفاذ الحلول للمشكلات مهما كانت وقد قطعت الجزائر شوطها في أنساق وسياقات التنمية والاستثمار بالمعنى المنهجي، كما تقوله التشريعات الموضوعة لذلك وبدون الخوض في الأرقام والتفاصيل فإن عنوان الاتجاه الصحيح تقوله جملة واحدة «جزائر بلا مديونية وإصرار على عدم الذهاب إليها بل وتحريمها»، إننا نرى هذا محور الفعل والعمل والذي هو معيار يميز بين مؤمن به وللأسف بين بعض من لا يؤمن به، إن جهازكم التنفيذي معالي الوزير، إن جهازكم التنفيذي ضمن ذلك كفيل بمعرفة الكفاءات القادرة على تحقيق مخطط عملكم وإسناد المهام إلى من يحولون الطموح إلى واقع ويقتضي ذلك منع كل من لاينخرط في خدمة الوطن من أية مسؤولية كانت، فعلى الحكومة وعلينا جميعا رصد الخلل وتصحيحه أينما كان وإذا شئتم سيدي الرئيس، معالي الوزير أن أذكر بعض الانشغالات في نقاط موجزة.

وطنيا، ندعوا إلى إتمام مشروع الرقمنة لما له من تحقيق الشفافية والموضوعية واستكمال القوانين الخاصة في جميع القطاعات واستكمال القوانين التنظيمية، التطبيقية ولم لا إشراكنا فيها.

في الانشغالات المحلية، طريق جن جن – العلمة مازال عالقا نرجوا فكه لما له من أثر طيب على الاقتصاد.

رفع التجميد وأستغل هذه الفرصة بوجود السيد وزير المالية رفع التجميد عن مركز الردم التقني (CET) في العلمة بولاية سطيف، كارثة بيئية، سيدي الوزير.

ازدواجية طريق بوقاعة بقيت 12كلم يجب أن يستكمل، سد ذراع الديس الذي له أيضا أهمية استراتيجية.

كل التحية والتقدير لكم جميعا وخاصة أفراد الجيش الوطني الشعبي والأسلاك...

السيد محمد بوكرو

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله.

بداية، من هذا المنبر أتقدم بتعازي الخالصة لشهداء غزة الذين ضحوا بحياتهم من أجل تحرير فلسطين، طالبا من الله أن يرحمهم ويسكنهم فسيح جنانه ويجبر قلوب أهلهم ويرزقهم الصبر والسلوان.

السيد الوزير الأول المحترم،

من خلال البيان السياسي للحكومة نسجل بارتياح النتائج المحققة في جميع الميادين تجسيدا للالتزامات التي قدمها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية أساسا إلى تدعيم دولة القانون وتفعيل مؤسسات الدولة وتعزيز الطابع الاجتماعي علاوة على تفعيل النشاط الدبلوماسي والحفاظ على الأمن الوطني.

كما نثمن المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية، خاصة فيما يخص الحوار والتشاور مع جل الشركاء الاجتماعيين وتعزيز بروز مجتمع مدني كما وصفته الوثيقة يتميز بالحيوية والالتزام بقضايا الوطن.

كما تعد مسألة تدعيم التنمية البشرية وترقية سياسة اجتماعية عادلة وفعالة، من أولويات السلطات العمومية، حيث وضعت الحكومة رفاهية المواطن في الصدارة، لاسيما من خلال تعزيز النظام الصحي وتحسين المنظومة التربوية باستمرار.

سيدي الوزير الأول المحترم،

إلى جانب ذلك، يشدد بيان السياسة العامة للحكومة على أن الطابع الاجتماعي للدولة سيظل «مبدأ مهيكلا» لعمل الحكومة، وهذا تعزيزا للتماسك الاجتماعي.

ولهذا الغرض، تمحورت السياسة الاجتماعية للحكومة حول التركيز على رفع القدرة الشرائية للمواطن والرفع من مستوى التكفل بالفئات الهشة وتدعيم أنظمة الضمان الاجتماعي وإعادة تثمين منح التقاعد والتحسين من إمكانية الاستفادة من السكن والخدمات العمومية الأساسية.

بخصوص انشغالات المواطنين مازلنا نسجل بعض النقائص التي يمكن استدراكها مادامت إرادة السلطات العمومية المحلية تريد تداركها.

سيدي الوزير الأول المحترم،

وفي هذا الإطار نرى قسنطينة رغم أنها عاصمة الشرق الجزائري إلا أنها تعاني الحقرة والتهميش ولم تنل حظها من البرامج التنموية التي ينتظرها المواطن القسنطيني.

سيدي الوزير الأول المتحرم،

إن قسنطينة بلاد ابن باديس هي معزولة، لدينا السيد والي الولاية شخص نشط، نرافقه ونساعده لكي ترفع هذه المدينة، مدينة العلم والعلماء من مستواها، إن شاء الله.

قدموا له المساعدة وإن شاء الله، وسندعوكم للمجيء إلى قسنطينة.

السيد الوزير الأول،

لهذا نطالب بوضع برنامج شامل وخاص لولاية قسنطينة كما استفادت منه ولاية وهران.

إن الأمن الصحي للدولة هو مؤشر على قدرة الدولة على توفير العيش الرغيد، ولهذا عززت الصناعة الصيدلانية التي نثمنها ونؤكد على ضرورة تنويعها من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، وضرورة توفير الهياكل الاستشفائية وتعزيزها بالمعدات اللازمة لتوفير العلاج بالداخل بدل اللجوء إلى الخارج الذي يكلف الدولة أعباء إضافية يمكن تجنبها.

ورغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية والمحلية في تحسين ظروف معيشة المواطن ورغم الاعتمادات المالية التي خصصتها الدولة للتكفل ومن بين النقائص الموجودة:

أبدأ بالصحة:

نظرا للكثافة السكانية للولاية المنتدبة علي منجلي البالغة لأكثر من 500ألف نسمة وعدم قدرة مستشفى 120 سريرا على الاستيعاب، ولتخفيف الضغط عليه قامت السلطات المحلية بدراسة تحويل هيكل يضم محلات تجارية مهملة إلى مستشفى بـ 200 سرير ومنه نطلب بتخصيص غلاف مالي يقدر بأكثر من 165 مليارا لإنجازه.

الطرقات:

تعاني قسنطينة عجزا كبيرا في مجال الطرقات، خاصة، ازدواجية الطرق بمداخل الولاية كون قسنطينة تضم 4 جامعات ومستشفى جامعي ومطار دولي كما أنها مقصودة من طرف مواطني الولايات المجاورة.

التربية:

نظرا للاكتظاظ الذي تعرفه المؤسسات التربوية على مستوى الولاية وللقضاء على هذه الظاهرة نطلب منح اعتمادات مالية خاصة بإنجاز توسيعات للمدارس ربحا للوقت بدلا من إنجاز مؤسسات جديدة.

نشكركم على كرم الإصغاء.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد عبد الله مسك

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.
سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد المحترم صالح ڤوجيل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترم،
أسرة الإعلام الكريمة،

هانحن مرة أخرى نلتقي في الموعد السنوي الدستوري بيننا وبين الحكومة نتدارس بيان السياسة العامة فنثمن ما تم إنجازه ونقوي ما تعطل منه ونقترح بعض الحلول لبعض الاختلالات سيما المحلية منها.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

يأتي بيان السياسة العامة اليوم متزامنا مع وضع دولي معقد ومؤثر، أكثر ماهو الوضع في فلسطين المحتلة وما يرتكبه الكيان الصهيوني من جرائم ضد الإنسانية، يبقى وللأسف معظم المجتمع الدولي مكتفيا حيالها بدور المتفرج وأحيانا يتضامن البعض مع الجلاد لا مع القضية.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

إن المتصفح والمطلع على مضمون بيان السياسة العامة للحكومة كما نص عليه بيانها يقتنع يقينا أن الجزائر الجديدة كما رسمها برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أصبحت حقيقة لا ضباب عليها، فالجزائر ورشة متعددة الأبعاد منها الاقتصادي والاجتماعي والإصلاح السياسي الناجح.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

نثمن عاليا المنجزات المؤكدة بالأرقام في بيانكم للسياسة العامة تطبيقا منكم لتوجيهات رئيس الجمهورية وتنفيذا لبرنامجه لكن اسمحوا لي أن أطرح بعض الاقتراحات:

من المشاكل التنموية والمحلية التي تعيشها ولاية تمنراست والولايات المجاورة لها:

1 – الطريق الوطني رقم 1 والمعروف بطريق الوحدة الإفريقية في شطره من بلدية عين امڤل إلى مقر الولاية وهو طريق يعرف ضحايا حوادث المرور، تقريبا، بشكل يومي، فلماذا لا تتم دراسة جدوى وإنجاز ازدواجية هذا الطريق سيما وأنه شريان التواصل مع عمقنا الإفريقي؟

2 – الطريق الوطني رقم 55 الذي يربط ولاية تمنراست بولايتي إليزي وجانت من هناك إلى الحدود الليبية ومن خروجه من الطريق الوطني رقم 1 إلى مسافة 50كلم باتجاه بلدية إدكس طريق مهترئ ويحتاج منكم إلى التكفل به وإعادة تأهيل المقطع المذكور، وتكملة ما تبقى منه في الآجال القريبة، إن شاء الله.

تعرف منطقة الهڤار دوريا تهاطلات مطرية هامة لكنها وللأسف تذهب سدى، لماذا لايتم إنجاز سد بالمنطقة تستفيد منه بلديات ولاية تمنراست في فترة الجفاف؟ ودراسة تساهم في حماية الأراضي الفلاحية من الانجراف بفعل السيول الجارفة.

يعرف الجميع أن الاستعمار الفرنسي قد قام بإجراء تجارب نووية في منطقة إينكر ببلدية عين امڤل وجراء ذلك لازال مواطنو المنطقة يعانون من سرطانات مرتبطة بتلك التجارب اللعينة والتنقل لمسافة مئات الكيلومترات، فلماذا لا ينجز مستشفى اختصاصي لأمراض السرطان بولاية تمنراست تستفيد منه كل الولايات المجاورة بل وحتى الدول الإفريقية المجاورة في إطار السياسة التضامنية للدولة الجزائرية مع عمقها الإفريقي؟

تشجيعا للاستثمار بولاية تمنراست والولايات المجاورة لها مثلا لدينا مقالع للرخام والڤرانيت بالولاية، لكن للأسف كل الصناعات التحويلية لهذه المادة الخام تتم خارج الولاية فلا تستفيد الولاية من المداخيل الضريبية ولا يستفيد الشباب من مناصب الشغل فرجاؤنا أن يتم معالجة هذا الأمر نظرا لتداعياته.

تحويل المرضى من مختلف البلديات إلى مستشفى تمنراست وبالنظر إلى اهتراء بعض الطرق غير المعبدة وبالنظر إلى شساعة المنطقة وتباعد البلديات عن أقرب مستشفى إنه لايمكن تصور نقل مريض في ظرف طبي مستعجل بواسطة سيارة الإسعاف لمئات الكيلومترات إلى المستشفى؛ ألم يحن الوقت للتفكير في طائرات إسعاف؟ تنقل المرضى من المناطق البعيدة المختلفة إلى مستشفى تمنراست.

وفي الأخير، هناك مشاريع استراتيجية تدخل في إطار تحسين ظروف معيشة المواطن إلا أنها مسها التجميد، نرجو من مقامكم رفع التجميد عنها حتى يستفيد منها المواطن في الآجال القريبة.

وفي الأخير، أشكر دولة الوزير الأول وكل طاقمه الوزار.

السيد ميهوب دغة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الفاضل، الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نترحم على شهداء الجزائر أجمعين، الذين علّقوا لنا الوطن وسام عز وشرف ودين في أعناقنا، كما نعطف ذلك بالمبدإ والتاريخ على ما ينزله الاستدمار الصهيوني، بإخواننا في فلسطين من جرائم وحشية ستبقى وصمة عار في جبين البشرية كلها ونسجل عهد الجزائر دولة وشعبا أن مبدأ نصرة المظلوم ومقارعة الظالم، باق راسخ إلى أن يكتب الله نصره.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

بعد اطلاعنا على عرضكم المقدم حول بيان السياسة العامة للحكومة الذي دأبت حكومتكم الموقرة على تقديمه للسنة الثانية على التوالي أشيد وأقدر التزامكم الدستوري والأخلاقي الذي يظهر نية الحكومة الصادقة بالتعاون والتكامل بين المؤسسات الدستورية، وما جاء في محتوى بيان السياسة العامة للحكومة من حيث المنجزات أو توظيف الأرقام هي إنجازات ومجهودات كبيرة تبذلها الحكومة لا ينكرها إلا جاحد.

السيد الوزير الأول،

إن ما تضمنه البيان من قرارات مهمة وتدابير استعجالية ورفع الحصص المالية لكثير من القطاعات سيسهم لامحالة في تحقيق دعائم النمو الاقتصادي وتثمين الإنتاج الوطني كما يسهم في تطوير وتحسين العديد من القطاعات الاستراتيجية، كذلك نثمن جهود الدولة وعزمها على الحفاظ على القدرة الشرائية في إطار توفير المواد واسعة الاستهلاك لاسيما المدعمة منها وحماية المستهلك من صلب اهتمامات الدولة، حيث جاء قانون المضاربة ليضع حدا لكل من يسعى لزعزعة استقرار المجتمع ومؤسسات الدولة ورغم كل هذه الإيجابيات فهذه بعض الانشغالات التي نعتبرها هامة ويجب التذكير بها:

السيد الوزير الأول،

نشهد اليوم وبكل أسف تدني القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية مما أنهك كاهل المواطن الجزائري الذي يتطلع إلى حياة كريمة أفضل في جزائر جديدة.

نثمن قرارات رئيس الجمهورية برفع منحة المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة لكن في مقابل ذلك يجب توفير المناصب الكافية.

كما يجب مراجعة شروط الاستفادة من منحة البطالة خاصة فيما يخص المستفيدين الذين شطبوا على أساس انتمائهم سابقا إلى هيئة الضمان الاجتماعي ولو ليوم واحد أو يومين.

السيد الوزير الأول،

إن التحكم الموضوعي في ملف الاستيراد وتسييره بشكل منهجي وموضوعي يجب أن يستمر وفق رؤية واضحة تحقق حماية الاقتصاد الوطني وتفاعله الإيجابي كما شدد عليه السيد رئيس الجمهورية.

السيد الوزير الأول،

إن عملية التوظيف الكبيرة التي عرفها قطاع التربية وخصوصا قطاع التعليم العالي تعكس الاهتمام البالغ والمجهودات الكبيرة للدولة الجزائرية بهذه الفئة من النخب العلمية وتجدر الإشارة أن زملائهم من حاملي شهادة الدكتوراه والماجيستير الأجراء هم الأخيرين ينتظرون دورهم في التوظيف ولعلمكم، سيدي الوزير الأول، أن أغلبهم حتمت عليهم الظروف العمل في مناصب وراتب أجر لا يليق بمستواهم ولا شهاداتهم العلمية.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
أغتنم هذه السانحة لأعرض عليكم بعض انشغالات ولاية المسيلة.
فيما يخص قطاع التربية، رغم مجهودات الدولة الكبيرة في تشييد المرافق والمؤسسات التربوية إلا أن ولاية المسيلة تبقى بحاجة ماسة إلى منشآت جديدة ولعلمكم، السيد الوزير، أن ولايتنا لم تستفد من الهياكل التربوية في الأحياء السكنية المدمجة لسنتين على التوالي سنة 2023/2022 على غرار باقي ولايات الوطن مما أدى إلى حدوث ضغط واكتظاظ كبيرين.

سيدي الوزير الأول،

ونشير إلى بعض التأخر في ولايتنا سيما ما تعلق بالبنيات التحتية وخاصة الطرقات والمنشآت الطرقية وذلك لأهميتها القصوى في حركة التنمية ومردودها، وكذلك الحاجة الملحة إلى استدراك النقائص في قطاع الموارد المائية كما نرجو عناية أكبر بقطاع الشباب والرياضة والمرافق الصحية لما تمثله من عامل فعال في استقرار الساكنة وتحسين معيشتهم.

سيدي الوزير الأول، نطلب منكم تخصيص برنامج خاص تكميلي لولاية المسيلة ليتسنى لها النهوض وتحقيق تنمية شاملة.

شكرا على كرم الإصغاء المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عمر دادي عدون

شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
دولة الوزير الأول الفاضل،
السيدات والسادة الوزراء، كل باسمه وجميل اسمه،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

حقيقة، إن العين لتدمع وإن القلب ليحزن وإنا على فراقكم يا شهداء فلسطين لمحزونون والمواقف المخزية لدعاة حقوق الإنسان لمستاؤون ولا نقول إلا ما يرضي ربنا (إنا لله وإنا إليه راجعون)، نعزي أنفسنا ونعزي إخواننا في فلسطين على ضحايا مجزرة مشفى «المعمداني» الأهلي بغزة، وعليه ندين بكل شدة وحشية وهمجية بني صهيون، كما نفتخر في نفس الوقت بالمواقف الثابتة للجزائر تجاه القضية المركزية، فتحية إجلال وإكبار.

السيد الرئيس المحترم،

دولة الوزير الأول،

ليس لنا بد في بداية الحديث إلا أن نثمن عاليا الحصيلة التي وردت في بيان السياسة العامة للحكومة والمشفوعة بالبيانات والأرقام والتي تعتبر محفزة ومؤشرا إيجابيا للمسار الذي انتهجته الجزائر الجديدة، ندعم هذه الحصيلة لأنها منبثقة عن برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وجهوده الجبارة والقرارات الشجاعة التي اتخذها ويتخذها في كل مرة في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والدبلوماسي، خاصة أنه ليس من السهل على أي دولة المواصلة بثبات في دعم السياسات الاجتماعية مع هذه التحديات الموجودة.

إن ما يدفعنا للتفاؤل، دولة الوزير الأول، بمستقبل واعد لبلدنا هو ما جاء على لسانكم وأنتم تردون على زملائنا في المجلس الشعبي الوطني. وإشارتكم الصادقة والواضحة بأن ما تحقق من إنجازات ونتائج تظل غير كافية بالنظر إلى الطموحات والتطلعات التي يصبو إليها المواطنون والتي هي في تزايد مستمر.

إن هذا الموقف المتميز بالصدق والموضوعية من شأنه تفويت الفرصة على كل متاجر بمعاناة المواطنين وعلى كل من تعود على تشويه الحقائق بالافتراءات.

السيد رئيس مجلس الأمة،
دولة الوزير الأول الفاضل،
اسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة،

أولا، أن أبلغكم معالي الوزير تحيات وسلام سكان ولاية غرداية عامة، ودائرة بريان خاصة، والذين يرجون منكم الموافقة على تسجيل عملية إنجاز طريق اجتنابي يربط بين الطريق الولائي رقم ٣٣ والطريق الوطني رقم واحد بطول 16 كلم خاصة وأن الدراسة جاهزة، وهذا معالي الوزير للحد من دخول الشاحنات ذات المقطورات إلى وسط المدينة والتي تسببت في عدة مرات في حوادث مرور مميتة وذلك لوجود منحدر خطير في مدخل المدينة من الجهة الشمالية.

ثانيا، وهذه أمانة، دولة الوزير الأول، من أولياء التلاميذ ذوي الهمم الذين يدعون لكم بكل خير ويلتمسون منكم تسجيل مركز بيداغوجي، لهم في بلدية القرارة للتكفل بهم خاصة وأنها تفتقر لهكذا مرفق.

ثالثا، وأخيرا، معالي الوزير مناطق النشاطات التي أنشئت منذ سنة 2015 في ولاية غرداية تستغيث، فهي خالية على عرشوها وأصبحت أطلال والأسباب تكمن في عراقيل بيروقراطية إدارية رغم المبالغ الضخمة التي صرفت على تهيئتها فنرجو من سيادتكم التدخل لحلحلة هذا الإشكال من أجل الاستفادة من تلك المناطق من طرف السكان.

وفقكم الله وسدد خطاكم خدمة للبلاد والعباد، شكرا على حسن المتابعة وكرم الإصغاء.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد غازي جابري

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
الزميلات، والزملاء أعضاء مجلس الأمة،
الصحافيات والصحافيون،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في محطة التقييم هذه بمناسبة مناقشة بيان السياسة العامة، نجد أنفسنا أمام فرصة قياس أداء الحكومة خلال سنة مقارنة بما تحقق بأرض الواقع، ومدى رضا المواطنين بذلك.

وإنه من مجافاة الحقيقة أن لا نثمن ما تم تحقيقه في مختلف مجالات عمل الحكومة خلال سنة من عملها، وهذا بفضل الحرص والمتابعة الحثيثة من طرف السيد الوزير الأول، الذي يستحق منا كل التقدير، والتقدير موصول أيضا للطاقم الحكومي، على حرصهم في تنفيذ تعليمات وتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

وسأركز في مداخلتي على بعض النقاط التي تمثل جانبا من مرتكزات التحول الاقتصادي الذي دعا إليه السيد الرئيس.

أولا، الأمن المائي:

فلا يمكن الحديث عن تحقيق الأمن الغذائي بدونه، وبنظرته الاستباقية، جعل السيد الرئيس من هذا الملف واحدا من أولويات عمل الحكومة، من خلال التوجه نحو خيار تحلية مياه البحر الذي قطعت فيه الجزائر شوطا كبيرا، وأصبحت من الدول الرائدة في استعمال هذه التقنية.

ماساهم بشكل محسوس في تخفيف الضغط الكبير على مخزون مياه السدود التي تخصص أساسا لتلبية حاجيات أكثر من 70 ٪ من المياه المخصصة للشرب.

وهنا أتوجه بالتقدير والعرفان لمقام رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أصالة عن نفسي ونيابة عن ساكنة ولاية بشار، على حرصه الشخصي في معالجة مشكلة التذبذب وعدم انتظام تزود ولاية بشار بالماء الشروب خلال السنوات الماضية، حيث استفادت الولاية من الشطر الأول من مشروع استجلاب المياه من منطقة بوسير، في انتظار استكمال الشطر الثاني، الذي سيؤمن للولاية حاجتها من الماء الشروب، ويفتح آفاقا رحبية لتطوير نشاط قطاعات أخرى على غرار قطاع الصناعة.

أما في قطاع التعدين:

فبعد نحو 80 عاما من الحلم، أصبح استغلال أحد أكبر ٣ مناجم للحديد في العالم من حيث الاحتياطي جاهزا، بمباشرة استغلال منجم غار جبيلات بولاية تندوف، الذي يعتبر مكسبا استراتيجيا للبلاد، وما يترتب عنه من عوائد اقتصادية واجتماعية ولوجستية للمنطقة، وأخص منها إطلاق خطوط السكك الحديدية التي تربط عديد ولايات الجنوب الغربي وصولا إلى وهران، وكذا إنجاز مصنع إنتاج قضبان السكك الحديدية بولاية بشار، والذي يعد مكسبا ومفخرة نعتز بها ونثمن للسيد الرئيس على قراره بهذا الشأن.

السيد الرئيس،

وقبل الختام، أستهل وقفة عند ملف الصحة بولاية بشار، وأسأل السيد الوزير الأول، ألم يحن الوقت بعد لرفع التجميد عن مشروع المستشفى الجامعي بالولاية؟ وهي الولاية المليونية بتعداد سكانها، التي تضم كلية للطب، وهي ولاية تعد مقصدا ومركز ثقل في جهة الجنوب الغربي للبلاد.

وأخيرا، في قطاع التشغيل:

فرغم تأكيد وحرص السيد رئيس الجمهورية، على طي ملف الإدماج في مناصب العمل عبر مختلف المؤسسات، وعلى غرار باقي شباب الجزائر استبشر شباب بشار خيرا، بقرارات الرئيس في هذا الشأن، إلا أن هذا الملف الحساس يعرف تماطلا حتى لا أقول عرقلة من طرف المسؤول الأول على التوظيف العمومي بالولاية، فهل يعقل أن يكون أعوان الدولة معرقلين لقرارات رئيس الجمهورية؟ هذا سؤال يبقى يرسم الإجابة.

شكرا على كرم الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم.

السيد ميلود ضربان

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم.

في البداية، لا تفوتنا هذه السانحة أن نذكر بالموقف الأزلي للجزائر شعبا وحكومة تجاه القضية الفلسطينية وموقفنا الواضح والدائم والثابت لنحيي جنود المقاومة ونترحم على شهداء الاقصى. تجسيدا لمبدإ ممارسة الرقابة المتبادلة بين مختلف السلطات يأتي عرض بيان السياسة العامة للحكومة كخطوة مهمة وتقليد سياسي لا بد للجزائر أن تفتخر به.

السيد الوزير الأول،

إن الحكومة الجزائرية كممثل للسلطة التنفيذية عمدت إلى وضع برنامج عمل يحمل استراتيجيات تطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية.

إن المتمعن في الخطوات المهمة التي قطعتها الحكومة، خلال سنة كاملة، لا يمكننا أن نتجاهل ما تم فعلا تجسيده على أرض الواقع، والبلاد تخرج من وضع اقتصادي لا نحسد عليه كانت للظروف الدولية، وأثار الجائحة تبعات أعاقت مجرى الإصلاحات الكبرى، التي تبناها برنامج السيد الرئيس مخطط عمل الحكومة.

وبناء عليه، يمكننا أن ننوه بالشوط الكبير الذي قطعته الحكومة في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن على الرغم من الارتفاعات الرهيبة للأسعار عالميا، إذ يسجل للحكومة الرفع التدريجي للأجور أو إلغاء الضريبة على الدخل الإجمالي للموظف في سياق يهدف إلى تحقيق التوازن بين معطيات السوق وقدرة المواطن على تلبية احتياجاته.

إن توجه الحكومة إلى العناية اللازمة بالاستثمار في رأس المال البشري تجد ترجمتها في الخطوات التي قطعتها في مجال الاعتناء بقطاعي التربية الوطنية، والتعليم العالي والبحث العلمي، حيث سجلنا التفاتة غير مسبوقة في إطار إدماج الأساتذة المتعاقدين، لدى مختلف مؤسسات وزارة التربية ووزارة التعليم العالي بإدماج أكثر من ٨٠٠٠ دكتور وحامل ماجستير بطال،إلا الأساتذة الأجراء لم تطالهم العملية لأسباب نجهلها.

السيد الوزير الأول الفاضل،

لا يتسع المقام للتوقف عند كل الإنجازات التي نراها وإن لم تكن كافية ومرضية ولكنها تعد من قبيل الإنجازات الكبرى، بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والسياسية، التي يعرفها المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة.

لكن هذا لا يمنع، من القول بأن هنالك نقائص، كنا نتمنى استدراكها في القريب العاجل، ونخص بالذكر هنا:

– تحقيق الأمن المائي من خلال تزويد ولاية تيارت بمحطات تحلية، مياه البحر والتوجه إلى استحداث سدود.

– البرامج السكنية التي لا تزال غير كافية لسد الاحتياجات المتزايدة.

– تنظيم أطر الاستثمار، والقضاء على البيروقراطية الإدارية والتي نأمل أن نتخلص منها، بموجب القوانين المصادق عليها مؤخرا والمتعلقة، بتنظيم العقار الاقتصادي وحماية الأملاك العقارية التابعة للدولة.

– توسعة شبكة المواصلات بالطرق البرية والسكك الحديدية التي سجلنا عليها تأخرا كبيرا.

وفي نفس السياق فإننا نشيد، بالقرار الذي تم اتخاذه، مؤخرا بتسجيل عملية تخص ازدواجية الطريق الرابط بين تيارت وغليزان، والذي سيساهم حتما في فك العزلة وبعث حركية النقل مما يساعد على تحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية المحلية.

وأخيرا، سيادة الوزير الأول،

وفي عهدتنا الوطنية التمثيلية، يطيب لنا أن نتذكر ولاية تيارت فإننا نعيد تذكيركم بأن عاصمة الولاية لا تزال تعاني من مشكل السكن القصديري بحي كارمان الذي يفوق عدد سكانه ١٠٠٠ساكن، كما أن الربط بالسكك الحديدية متوقف بين تيسمسيلت – تيارت وبين تيارت – غليزان، وغير مكتمل بين تيارت وسعيدة، ويبقى الأمل الكبير الذي ينتظره ساكنة تيارت منذ أكثر من ١٠ سنوات أو يفوقها وهو المستشفى الجامعي الذي سيساهم في تحسين أداء قطاع الصحة العمومية ويرفع من نسبة تحقيق الأمن الصحي محليا وجهويا، خاصة وأن جامعة تيارت قد استفادت من ملحقة لكلية الطب في ميدان العلوم الطبية.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد مبارك مولود فلوتي

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
أما بعد،

قال تعالى في محكم تنزيله: (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل).

نحيي من هذا المقام ومن جزائر الشهداء، تضحيات أبناء شعبنا الفلسطيني البطل ورجال المقاومة الفلسطينية البواسل، الذين يقدمون هذه الأيام للعالم أجمع وبشجاعة خارقة، أسمى صور التضحية والاستشهاد، في سبيل الحرية والكرامة والشرف، ملقنين قوى الطغيان والجبروت بما أبانوه من عزيمة، دروسا قاسية لن تنسى، وخطوا بدمائهم صفحات ناصعة في سجل التاريخ على درب النصر المؤزر، وإقامة الدولة الفلسطينية، كاملة الأركان وعاصمتها القدس الشريف، رغم حرب الإبادة الجماعية وآخرها مجزرة أمس التي قام بها الكيان الصهيوني العنصري الهمجي وبتغطية وتواطؤ المفضوح من الغرب المنافق لكن إرادة الشعوب لن تقهر وتنتصر دائما وتنكسر عليها كل المؤامرات ومحاولات الترحيل والتشريد، وإن الحق عائد لأصحابه طال الزمن أم قصر.

سيدي الرئيس،
السيد الوزير الأول،
يندرج عرض بيان السياسة العامة للحكومة على البرلمان في إطار أحكام المادة 111 من الدستور ونشيد هنا بالتزام السيد الوزير الأول بهذا الإجراء للمرة الثانية على التوالي وتقديمه في الآجال الدستورية، تكريسا للرقابة البرلمانية وترسيخا للديمقراطية داخل مؤسساتنا وضمانا للتكامل بين مختلف المؤسسات.

رغم الصعوبات الاقتصادية والمالية التي عرفها العالم والتي انعكست سلبا على غالبية الدول، وتمثلت خصوصا في تباطؤ النمو وانخفاض الإنتاج وارتفاع نسب التضخم وتراجع حركية التجارة العالمية، فإن المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني عرفت استقرارا وتحسنا نسبيا، بدءا بنسبة النمو ٪5.3 وتراجع معدل التضخم إلى ٪7.5.

وكذلك تحسن احتياطات الصرف لتصل إلى 73 مليار دولار وغيرها.

وسمحت هذه الوضعية للحكومة من اتخاذ جملة من الإجراءات لصالح الجبهة الاجتماعية، خصوصا في مجال التوظيف والأجور والسكن ومواصلة دعم المواد الأساسية تكريسا لمبدإ اجتماعية الدولة. وتمكنت كذلك من تنشيط القطاع الاقتصادي بإطلاق مشاريع واستثمارات ضخمة في قطاعات حيوية كالمناجم، المحروقات، النقل، الصناعة، والفلاحة وغيرها، وستعطي القوانين ذات الطابع الاقتصادي كقانون الاستثمار والنصوص التنظيمية المرتبطة به انطلاقة فعلية وواعدة للاقتصاد الوطني بفضل التدابير والتحفيزات التشريعية الجديدة.

إن ما تحقق على مستوى العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية خلال الفترة الماضية جدير بالتنويه، فبعد القمة العربية الناجحة توالت الإنجازات الدبلوماسية وأصبحت الجزائر محجا للوفود الدولية وممثلي القوى الكبرى، وتكلل هذا الحراك والنشاط الدبلوماسي بانتزاع الجزائر لمنصب غير دائم في مجلس الأمن الأممي للفترة (2024 – 2025) وعضوية مجلس حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة للفترة (2023 – 2025).

كما لم تغفل الجزائر بُعدها الإفريقي، حيث أولت أهمية كبيرة لتعاونها الإفريقي ومساعيها ومبادرتها، لاسيما بعد إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن في إفريقيا.

سيدي الرئيس،

في مجال تعزيز الأمن والدفاع الوطني، حقق الجيش الوطني الشعبي خلال المرحلة السابقة إنجازات كبيرة في مجالات تكوين الأفراد وتدريبهم وتجهيز الوحدات ومختلف القوات بأحدث الأسلحة والأنظمة الدفاعية، بهدف البقاء في جاهزية عالية ودائمة تعزز مكانته وتفوقه الجهوي والإقليمي، كما أن مساهمته الفعالة في محاربة التهديدات السيبرانية الموجهة ضد مؤسسات الدولة في إطار الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني باتت من المهام التي توليها القيادة العسكرية الأهمية القصوى، زيادة على دوره الفعال في تحويل التكنولوجيا وترقية المنتوج المحلي بفضل الصناعات العسكرية التي قطع فيها أشواطا مهمة.

إضافة إلى المهام الأخرى للجيش الشعبي الوطني في محاربة الجريمة المنظمة والتهريب والمخدرات وغيرها.

سيدي الرئيس،

كما قطع مسار الرقمنة أشواطا كبيرة كما هو الحال في قطاعات التعليم العالي والبحث العلمي، التربية، الداخلية والعدالة، لكن نسجل بطئا غير مبرر في قطاعات ذات أهمية كبيرة واستراتيجية، كقطاع المالية الذي ينتظر منه استدراك هذا التأخر في أقرب الآجال، لاسيما وأن هناك ملفات شائكة لها علاقة مباشرة بهذا القطاع وتنتظر المعالجة وأعني بها السوق الموازية، التهرب الضريبي التحويلات الاجتماعية.

سيدي الرئيس،
السيد الوزير الأول،
أنتهز هذه السانحة كي أطرح عليكم ثلاثة انشغالات ذات طابع محلي لكن ببعد جهوي ويكاد يكون وطني.

أولا، مشروع منفذ الطريق السيار اتجاه ميناء سكيكدة على مسافة لا تتعدى 31 كلم، التي تعطلت بها الأشغال، وهي متوقفة في حدود ٣٨٪ وهذا التوقف نعتبره غير مبرر بعد انسحاب الشركة البرتغالية التي كلفت بالإنجاز أزيد من سنة كنا ننتظر من القطاع....

ورغم الوعود التي أطلقها وزير الأشغال العمومية في هذه القاعة منذ حوالي سنة، بأن إجراءات منح صفقة إتمام المشروع لمتعامل جديد لن يتعدى أجل ثلاثة أشهر لكن ذلك لم يتحقق رغم الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا المشروع.

ثانيا، مشروع إنجاز المستشفى الجهوي للحروق الكبرى 120 سريرا ببلدية فلفلة الذي تم تسجيله سنة ٢٠٠٦ بعد سلسلة الحرائق التي شهدتها المنطقة الصناعية البتروكيماوية بسكيكدة خلال السنوات السابقة لاسيما سنة 2004 والتي راح ضحيتها ٢٧ عاملا، بلغت نسبة الإنجاز بهذا المشروع ٤٠٪ والأشغال متوقفة منذ سنة 2018.

ثالثا، مشروع المحطة البرية متعددة الأنماط بمدينة سكيكدة التي انطلقت بها الأشغال سنة 2008 وبرمج للاستلام سنة 2011 لكن المشروع توقف عند نسبة إنجاز ٪50 منذ أزيد من عشر سنوات.

سيدي الرئيس،

كانت هذه مساهمتي بمناسبة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، شكرا للجميع على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد عبد الرحمن بلهيبة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
زميلاتي، زملائي المحترمين،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد الأحداث الأخيرة للقصف الصهيوني للمستشفى مساء يوم الأمس الثلاثاء في قطاع غزة، والذي أسفر عن سقوط مئات الضحايا الأبرياء والجرحى والمصابين من المواطنين الفلسطينيين، ندين بأشد العبارات، هذا القصف المتعمد الذي يعتبر انتهاكا صريحا للقانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية والإنسانية.

مؤكدا موقف الجزائر دولة وشعبا رفضها لاستمرار هذه الممارسات ضد المدنيين، ولا يسعني إلا الترحم على شهداء فلسطين والتضامن مع الأشقاء الفلسطينيين الذين ذكرونا بثوار نوفمبر وبسالتهم، فكل التضامن مع الشعب الفلسطيني لاسترجاع أرضه وحقوقه وكل الفخر لدبلوماسيتنا التي عودتنا على ثبات الموقف وقوة الطرح وشجاعة المبادرة في ظل التحديات التي نعيشها.

وبهذا الخصوص لطالما ذكّر السيد المجاهد صالح ڤوجيل، بحق هذا الشعب المظلوم ومحذرا من تجاهل حقوقه.

السيد الوزير الأول، إن مضمون بيان السياسة العامة للحكومة المعروض أمامنا يجعلنا نقف على حقيقة وأحقية التقدم المحقق، لبرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ونشهد على هذا العمل الجبار الذي انتهجته السلطات العليا لتحسين وتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولا يسعني هنا إلا أن أشيد بالدور الذي يلعبه وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي للحد من البطالة ومعالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع.

ونحن نناقش هذا البيان، والمواطن الجزائري يعيش منذ أسابيع على موجة غلاء السلع والمنتجات، التي تهدد القدرة الشرائية إذ ما استمر الوضع على ما هو عليه.

هذا الارتفاع الملحوظ في الأسعار محسوس من جميع شرائح المجتمع وقد غطى على الكثير من الإنجازات من رفع للأجور ورفع منحة البطالة وعدد الحاصلين عليها وعملية توظيف كبيرة في قطاعات التربية والتعليم العالي وغيرها.

ومن كل هذا نعتقد السيد الوزير الأول الفاضل، أن هناك مشكلة تواصل بحيث تركنا الوضع لمنصات التواصل الاجتماعي لتهويل من كل شيء، والمواطن يتساءل إلى أين...؟

السيد الوزير الأول الفاضل،

أغتنم هذه الفرصة ونحن نناقش بيان السياسة العامة للحكومة لطرح جملة من الانشغالات:

أولا، في مجال الأمن المائي ومواجهة الصعوبات المرتبطة بالجفاف والشح المائي نثمن نسبة زيادة تحلية مياه البحر والتحويلات الكبرى بين السدود، لكن تبقى ولاية عين صالح تعاني من الارتفاع العالي لدرجة الملوحة للمياه الجوفية، بحيث انعكس هذا على صحة المواطنين بارتفاع نسبة المصابين بضغط الدم، لذا نلتمس منكم السيد الوزير الأول الفاضل بتسجيل محطة تحلية المياه بقدرة 60000 متر مكعب يوميا.

ثانيا، في مجال النقل يشهد مطار عين صالح الجديد الذي تم التكفل به من طرفكم، شاكرين لكم مجهودكم بالوقوف اليومي على سرعة إتمام المشروع وإعادة مدرج المطار في مدة قياسية بـ 8 أشهر، لكن لم تكتمل فرحتنا، السيد الوزير الأول، بحيث تفاجأنا ببرمجة رحلتين فقط بطائرة صغيرة من طراز

(ATR) للجزائر العاصمة وحرماننا من الطائرات الكبيرة طراز (Buing) مع إضافة رحلات لكل من ولاية تمنراست وولاية واد سوف وغرداية ووهران مرورا بولاية أدرار، وأبرر طلبي هذا بالحاجة المتزايدة لتنقل مواطني عين صالح لهذه الولايات للعلاج لاسيما الذي تشهده حالة الطرقات التي تربط ولايتنا بباقي الولايات.

ثالثا، في مجال الصحة، نشهد تأخرا كبيرا في إنجاز مستشفى 120 سريرا بجواليل وبطء في الأشغال بنسبة 78٪ منذ 9 أفريل 2019، ونطلب التسجيل في البطاقة الصحية لسنة 2024 لمستشفى 60 سريرا بدائرة إينغر المنتهي من الدراسة إلى حد الآن، والانطلاق الفعلي لمشروع العيادة المتعددة الخدمات ببلدية فقارة الزوى.

ولهذا نطلب من السيد وزير الصحة المحترم ببرمجة زيارة مستعجلة للوقوف على واقع القطاع بالولاية.

رابعا، في مجال الشباب والرياضة،

السيد الوزير الأول الفاضل، نقترح تدعيم النوادي الرياضية من طرف الوزارة لكون الصندوق الولائي لدعم نشاطات الشباب والممارسات الرياضية ضعيف ولا يلبي حاجيات النوادي التي تلعب في مختلف الأقسام مع عدم وجود شركات وطنية أو خاصة تدعم هذه النوادي خاصة بالجنوب الكبير.

– التعجيل باستحداث دواوين مؤسسات الشباب والمركبات الرياضية بالولايات الجديدة.

– تدعيم مديريات الجنوب الكبير بميزانية خاصة للنقل للمشاركة في مختلف التظاهرات الوطنية سواء الشبانية أو الرياضة وذلك لبعد المسافات.

خامسا، في المجال الفلاحي، بحيث تعرف ولاية عين صالح تأخرا كبيرا في قطاع الفلاحة وفي زمن ليس بالبعيد كانت الرائدة في إنتاج القمح والطماطم لكن بسبب مشكلة إبداء الرأي السلبي لوزارة الري والطاقة في اختيار المحيطات الفلاحية ولم نفهم السيد الوزير الأول الفاضل، عين صالح هل هي فلاحية أم غازية؟ نطلب تدخلكم لحل هذا الإشكال الذي تسبب في حرمان الولاية من تقديم أراضي للمستثمرين الفلاحيين.

السيد وزير الفلاحة المحترم أعلمكم أن شركة GGR التابعة لمصالحكم تشهد تأخرا كبيرا منذ سنة 2019 إلى يومنا هذا في فتح مسالك فلاحية وعملية تشجير السد الأخضر ومشروع مصدات الرياح التقليدية وكل هذه المشاريع نحن في حاجة لها في ظل زحف كبير للرمال خلال هذه السنوات يهدد الطرقات والتجمعات السكنية.

السيد الوزير الأول، إننا نأمن أن الجزائر تحتاج في هذه الظروف إلى كل أبنائها ونحن لن ندخر جهدا للوقوف إلى جانبكم من أجل إحداث التغيير المنسوب خدمة لشعبنا الأبي.

المجد والخلود لشهدائنا الابرار وشكرا.

السيد ابراهيم أكادي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد الفاضل رئيس مجلس الأمة صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

أعضاء مجلس الأمة المحترمين،

أسرة الإعلام،

(كلام باللهجة التارقية ولاية برج باجي مختار).

أولا، تحية للشعب الفلسطيني المجاهد، اللهم النصر والنصر القريب إن شاء الله ولا نقول إلا ما يرضي ربنا (إنا لله وإنا إليه راجعون).

بداية، أشكر السيد الوزير الأول على عرضه المفصل والمستبين لبيان السياسة العامة للحكومة ومن خلال هذا العرض نثمن مجهودات الدولة في مختلف القطاعات التي التزمت ومازالت تلتزم بها في مختلف القطاعات بدفع كل مؤشرات التنمية حسب الاحتياجات والإمكانيات المتاحة.

إن مطالعتنا لنص هذا البيان أتاح لنا مواكبة عمل جهازكم التنفيذي وقراءة حصيلته وبياناته التي تكشف عن جهد تبذلونه تحقيقا لتعهدات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، وعلاقته ونيته الصادقة مع مواطنيه وقد انعكس ذلك في وفاء السيد الرئيس ومؤسسات الدولة للسياسة الاجتماعية ورعاية جميع فئات المجتمع.

سيدي الوزير الأول، نعيد التأكيد مرة أخرى على الشراكة الوثيقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في جوهر بناء الدولة ووظيفتها، وفي هذا نرجو أن ترتفع درجات التفاعل إلى أقصى ما نستطيعه، وهو ما تعبر عنه تطلعات وطموحات المواطنات والمواطنين، وقد بلغنا حدا كبيرا من استعادة الثقة واسترجاعها مما يفتح آفاق أوسع في الذهاب ببلادنا إلى مقامها المستحق بين الأمم. وبناء على ذلك يطيب لنا أن نشير إلى النقاط الخاصة بولاية برج باجي مختار الآتية:

– الطريق الوطني رقم 6 «الطريق الحلم»، نثمن المجهودات الجبارة التي تقوم بها الوزارة المعنية في إنجاز هذا الحلم ولهذا نلتمس منكم السيد الوزير الأول، ومن خلالكم الوزارة المعنية الحرص على إلزام الشركات المنجزة على ضرورة احترام آجال مدة الإنجاز وكذا نوعية الخدمة من جهة ومن جهة أخرى نلتمس من سيادتكم تزويد طريق برج باجي مختار – عين صالح كبديل آخر لربط الولاية الفتية بالولايات الأخرى. ومما سيفتح خط مهم للتبادلات التجارية بين الولايتين.

بالنسبة لقطاع الصحة، لا ينكر أحد مجهوداتكم في توفير الصحة العمومية في كل ربوع الوطن إلا أننا في ولاية برج باجي مختار لايزال مواطني برج باجي مختار يعانون من المستوى الذي وصلت إليه الخدمات الصحية ولعلى ما قلناه وما نقوله إلى حد الآن يستوجب إن سمحتم منكم زيارة رسمية لوزير القطاع للولاية من أجل الوقوف على حل هذه الحالة شخصيا.

بالنسبة لقطاع التربية: إن العجز المسجل لهذا العام في ولايتنا حيث بلغ عدد التلاميذ في الطور الابتدائي 4496 تلميذا والمتوسط 2164 تلميذا مع العلم أن كل هذا العدد تستقبله ثانوية واحدة ووحيدة، نقترح ونطالب ونلتمس منكم إيجاد حل لهذا المشكل باستحداث ثانوية ببلدية «تيمياوين»، إن تزايد النمو الديمغرافي وكذا ميلاد الولاية كولاية فتية جديدة يجعلنا أمام مطلب إنشاء دائرة ببلدية تيمياوين، وكما أننا نلتمس من السيد الوزير الأول إعطاء فرصة لأبناء الجنوب والذين يملكون إمكانيات تعطيهم الحق في المشاركة في مناصب عليا.

كما أننا في تمام القناعة على الأهمية التي يوليها السيد رئيس الجمهورية للجنوب والجنوب الكبير.

السيد الوزير، إن تعليماتكم الأخيرة لولاة الجمهورية أمكنتنا من التحاور وإيجاد حلول محلية لبعض المشاكل، إلا أننا نطلب منكم سيادة الوزير إصدار تعليمة أخرى خاصة لبعض المسؤولين والمدراء بحيث يصعب علينا التواصل معهم خاصة بالهاتف مثلا لدينا رئيس دائرة في بلدية برج باجي مختار لا يجيب على الهاتف سيدي الوزير الأول يجب أن تتوجه إلى بلدية برج باجي مختار لكي تتواصل معه.

بالنسبة لقطاع السكن: إن الدولة تبذل مجهودات حقيقية في قطاع السكن ولكن ولايتنا مازالت تحتاج إلى الكثير ومن بين احتياجاتها ضرورة الإسراع في تقسيم السكن الريفي الذي طال انتظاره وضرورة الإسراع في تنفيذ المشاريع السكنية، وضرورة رفع حصة الولاية في مختلف صيغ السكن.

بالنسبة للثقافة: تقع بلدية تيمياوين ضمن النطاق الجغرافي للديوان الوطني للحظيرة الثقافية لأهقار ولهذا استبشرنا خيرا لإنشاء مراكز المراقبة والعبور في كل من تيمياوين، تينزاواتين، عين فزام، عين أمڤل وإنغر إلا أن هذه المباني بقيت هياكل دون روح وذلك لعدم توفر مناصب عمل، نلتمس من السيد الوزير النظر في هذا وخاصة أن منطقة تيمياوين، منطقة سياحية بامتياز وعلى ما تحتويه من مكتسبات ثقافية متميزة جدا.

بالنسبة للسياسة الخارجية اسمحوا لي، السيد الوزير الأول، أن أبدي بفخر واعتزاز فيما تبديه الدبلوماسية الجزائرية من بلاغ مشرف يدعونا إلى الفخر جميعا، وما قبول المبادرة الجزائرية في النيجر إلا أحد الأدلة على ذلك، وعطفا عليه فإننا نتطلع إلى استكمال حضورنا المشرف في مساندة القضايا العادلة، حيث نتطلع من حكومتنا أن تضاعف من جهودها خاصة في قضية النزاع القائم بين دولة مالي والحركات الأزوادية في الشمال ولما يتطلبه

التدخل من استقرار لهذا البلد الجار، الأمر الذي لا يقدر على إنجازه سوى الجزائر التي نجحت قبل هذا بأشواط عديدة ومن هنا نلتمس من دولتنا محاولة التدخل للرجوع إلى طاولة المفاوضات.

وفي الأخير، نثمن ونقدر بأعلى صوت مجهودات الجيش الشعبي المرابط بحدودنا الجنوبية الشاسعة ونقول نحن مستعدون ومجندون للتعاون مع جيشنا في كل ماله علاقة بالأمن...

السيد الحاج عبد القادر ڤرينيك

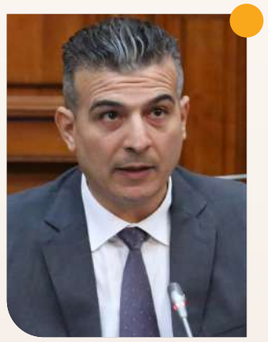

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الموقر المجاهد، رئيس مجلس الأمة،

الفاضل السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم.

السيد الرئيس،

وبينما كنت أعد تدخلي لمناقشة هاته الوثيقة أضجع تفكيري صرخات أطفال غزة ومشاهدا تؤكد على التجرد من الإنسانية والأخلاق آلة إرهاب تدك المباني فوق ساكنيها وتقتل الأبرياء من الأطفال الرضع والشيوخ والنساء في انتهاك صارخ للقوانين والمواثيق الدولية حتى في حالات الحروب على مرأى «مجتمع «دولي لا طالما تغنى بالحرية وحقوق الإنسان واحترام المواثيق» فصم آذانه وأعمى بصره ليعطي الغطاء للكيان لإبادة وتهجير الشعب الفلسطيني الأبي، وليس بذلك ببعيد عن الغرب إذ التاريخ يعيد نفسه لنستذكر اليوم مجازر فرنسا الاستعمارية في حق المهاجرين العزل ليلقي بهم أحياء وأمواتا في نهر السين.

وحفاظا على رسالة الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار.

أستهل مناقشتي مثمنا ومعقبا على دور الدبلوماسية الجزائرية التي ضلت تدافع على القضايا العادلة في العالم وهو الأمر الذي عبر عليه الشعب الجزائري والموقف الرسمي الذي ترجمه السيد الرئيس في كلمته التي ألقاها خلال الدورة 78 للأمم المتحدة والتي أكد بهذه المناسبة على التزام الجزائر الثابت بمبادئ وقيم وعقيدة سياستها الخارجية القائمة على مبدإ التدخل في الشؤون الداخلية للدول والثبات على المسلكية المنتهجة في المرافعة على الحلول السلمية التفاوضية في فض النزاعات وتعزيز احترام الشرعية الدولية، كما ألح السيد الرئيس على المجموعة الدولية إلى القيام بواجبها الأخلاقي والسياسي تجاه الشعب الفلسطيني المقهور وأكد على حقه غير القابل للتصرف في إقامة دولته السيدة والمستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس،

نؤكد على أهمية تحديث وعصرنة المنظومة المصرفية ومواصلة الإصلاحات الجبائية وتشجيع الصيرفة الإسلامية، وتكريس مفهوم الشمول المالي لابتغاء احتواء الاقتصاد الموازي لما يشكله من خطر يهدد كيان الدولة وينسف كل السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والمالية، ووجوب العمل الجاد من أجل تطوير وترقية الصناعات التحويلية والبتروكيماوية وكل القطاعات المساهمة في التنمية المستدامة المحلية منها والوطنية، وتفعيل الانتقال الطاقوي نحو الطاقات المتجددة وكذا عصرنة قطاعي الفلاحة (بجميع شعبها)، بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي في إطار ضمان الأمن القومي للبلاد، كما يجب مواصلة انتهاج خيار عصرنة الإدارة ومكافحة الممارسات البيروقراطية والفساد وتطهير مناخ الاستثمار من خلال تسهيل وتبسيط الإجراءات في إطار القانون الحالي والشفافية والمساواة، ولا يتأتى ذلك إلا بتسريع وتيرة الرقمنة في جميع المجالات وبأخلقة الحياة العامة.

كما نثمن ما جاء في بند استرجاع الأموال المنهوبة ونطلب، السيد الوزير، من سيادتكم تسريع تفعيل الإجراءات القانونية وإيجاد الآليات والميكانيزمات لاسترداد الأموال المنهوبة والأملاك غير المشروعة والمختلسة والأرصدة المتأتية من جرائم الفساد.

السيد الرئيس المحترم، دولة الوزير الأول،

كما نثمن ما جاء في هاته الوثيقة بخصوص دور الجيش الشعبي الوطني وعليه، اسمحولي سيدي الرئيس، أن أوجه من خلالكم أسمى عبارات التقدير والاحترام والإكبار والعرفان للجيش الشعبي الوطني سليل جيش التحرير الوطني ومختلف أسلاك الأمن كفاءة جهوده المضنية في إطار المهام التي خولها إياه الدستور بقيادة السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني في الحفاظ على أمن الأفراد والممتلكات والمقدرات الوطنية ومواصلة محاربة فلول الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات والتهريب والهجرة غير الشرعية وتعزيز تأمين حدودنا البرية. وفي هذا الباب لا يسعني إلا تقديم الشكر للحكومة بدعمها الكامل والمتواصل للجيش الوطني الشعبي وتمكينه من امتلاك أسباب القوة والتفوق والجاهزية، وذلك من خلال مواصلة جهود العصرنة وتعزيز الاحترافية وتطوير الصناعة العسكرية وتنمية قدراته في مجال الدفاع السيبراني.

ورغم كل ما جاء في هاته الوثيقة الأمر الذي يؤكد سعي الحكومة الحثيث والسيد الوزير الأول، الذي يستحق كل التقدير والتشجيع للمحافظة على الطابع الاجتماعي والقدرة الشرائية للمواطن وبأمر من السيد الرئيس في مخرجات مجلس الوزراء الأخير، إن القدرة الشرائية للمواطن خط أحمر تبقى المعادلة صعبة لوجود أسباب خارجية تتعلق بتضخم عالمي انعكس على ارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الاستهلاكية الغذائية منها والصناعية وزيادة تكاليف النقل والأمر الداخلي الذي يمكن حصره، أولا، في المضاربة غير المشروعة لبعض المواد واسعة الاستهلاك، ثانيا، نقص الإنتاج الوطني وعدم مواكبته لاحتياجات السوق الداخلية من هاته المواد الأمر الذي أنتج اختلال في ميزان العرض والطلب من ناحية ومن ناحية أخرى التضييق في استيراد لبعض المواد الأساسية والأدوية الأمر الذي دعا إلى تدخل السيد الرئيس شخصيا والذي أعطى أمرا بفتح الاستيراد العقلاني لخلق التوازن في السوق الوطنية وهو الأمر الذي نأمل أن يكون له أثرا في انخفاض الأسعار لتصبح في متناول المواطن.

شكرا على كرم الإصغاء المجد والخلود على أرواح شهدائنا الأبرار، وشكرا..

السيد لزهاري نعيمي

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

بعد اطلاعي على بيان السياسة العامة للحكومة أرى أنه جاء لخدمة المواطن والتكفل به على أحسن وجه لتلبية متطلباته وحاجياته من خلال تجسيد برامج تنموية وإنجاز مشاريع ترمي إلى تحسين مستواه المعيشي والاجتماعي لولايات ذات قدرات وكفاءات على عكس ولاية البيض التي تفتقر لكل شيء الأمر الذي اضطر أعضاء البرلمان بغرفتيه عن ولاية البيض إلا مراسلتكم السيد الوزير الأول، هنا أترحم على النائب لخداري العيد، اللهم ارحمه واغفر له وأسكنه الفردوس الأعلى، هذا النائب كان معنا حين كنا نحضر لهذه المداخلة، بتاريخ 14ماي 2023 حول واقع التنمية الذي يشهد تأخرا كبيرا في كل القطاعات دون استثناء وهو الحال الذي جعل السلطات العليا للبلاد لتصنيفها ضمن الولايات المتأخرة تنمويا ووعدت بمنحها برنامجا تكميليا يهدف لتحسين وضعيتها وإلحاقها بالمستوى التنموي لبقية ولايات الوطن، إلا أن الأمر تأخر كثيرا، تأخر هذه الولاية رغم تحديدها كأولوية في التكفل.

والغريب السيد الوزير الأول، أن الاعتمادات المالية للسنوات الماضية لا

تصرف، وفي أحسن الأحوال يصرف منها القليل وعلى سبيل المثال نسبة استهلاك ميزانية التجهيز غير الممركزة لسنة 2022 بلغت ٪34 أما ميزانية التجهيز الممركز بلغت ٪32. إن هذه النسب غير قادرة لتنمية الولاية، ويرجع هذا التدني لضعف المديريات المكلفة بالإنجاز وهنا أعطي مثال:

1 – مديرية الأشغال العمومية: نسبة الاستهلاك من ميزانية التجهيز غير الممركزة ٪43 والممركزة ٪14، بينما شبكة الطرقات الوطنية والولائية مهترئة وبعضها لا وجود لها.

2 – مديرية الإدارة المحلية: نسبة الاستهلاك ٪20 من ميزانية التجهيز في حين الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) نسبة الاستهلاك ٪29 إلى غاية مارس 2023 أي 15 شهرا مع العلم أن هذا الصندوق جاء لتغطية العجز في ميزانية الجماعات المحلية والمساهمة في تنمية جميع بلديات الولاية.

3 –مديرية الموارد المائية: نسبة الاستهلاك ٪33 غير الممركزة من ميزانية التجهيز في حين تسجل الولاية عجزا في منشآت التخزين وآبار الماء الصالح للشرب.

4 – قطاع الصحة: لا أجد سوى أن أكرر ما راسلنا به السيد الوزير الأول وهي عبارة كارثي ومريض أقل وصف له.

ومن الأولويات المستعجلة ضرورة إنجاز مستشفى جديد وعصري بعاصمة الولاية لتغطية العجز الفادح وتلبية احتياجات المواطنين الصحية لتجنيبهم نقل مرضاهم إلى مستشفيات الشمال ومستشفيات على الأقل بدوائر الولاية.

5 – قطاع الفلاحة: إفتقار الولاية لإنجازات جديدة دفعت بالسيد وزير الفلاحة إلى زيارة المركب الجهوي للحوم الحمراء ببوقطب الذي تمت زيارته العام الماضي، للعلم هذا المركب يشتغل بنسبة استغلال ٪2 التعجيل بتجسيد مشروع الاستثمار الفلاحي لمؤسسة سوناطراك والتعجيل بربط الاستثمارات الفلاحية بالكهرباء.

6 – قطاع التربية: إن الدخول المدرسي 2023 – 2024 افتقر إلى هياكل تربوية جديدة وهذا الضعف راجع إلى المديرية المكلفة بالإنجاز وأظن أن وزير التربية على دراية لافتتاحه السنة الدراسية لولاية البيض.

7 – قطاع السكن: على الدولة تدعيم الولاية بحصص معتبرة للسكن بمختلف الصيغ لتلبية الطلبات الكثيرة للمواطنين ودليل النقص الفادح هو تسجيل 11000 طلب للتجزئات الاجتماعية بعد أن يئس المواطنون في الحصول على سكن اجتماعي وحتى التجزئات معطلة بسبب التأخر في إنجاز المخططات.

السيد الوزير الأول، عندما تخلو المناسبات الوطنية من التدشين والتوزيع فهذا أكبر دليل على ركود هذا القطاع.

لضيق الوقت اعتمدت الاختصار لكن جميع الانشغالات هي بحوزتكم السيد الوزير الأول وجميع الدوائر الوزارية المعنية.

إن آمال ساكنة البيض معلقة في بعث البرنامج التكميلي التنموي المخصص لولايتهم، ولاية المقاومة والجهاد ومعقل الوطنيين، وهم يناشدونكم لرفع الغبن عنهم لاسيما وهم يتابعون ويقارنون الإنجازات في ولاية أخرى نالت حظها المستحق من خيرات الوطن.

في الأخير، المجد والخلود لشهدائنا الابرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد نور الدين تاج

بسم الله الرحمن والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجميع.
السيد مجلس الأمة المحترم،
المجاهد صالح ڤوجيل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة إطارات الدولة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يقتضي جدول أعمالنا اليوم مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، طبقا لمقتضيات المادة 111 من الدستور: وهي كما تعلمون ستشكل فرصة سانحة لعرض إنجازات الحكومة خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 2022 وأوت 2023 في إطار تنفيذ مخطط عملها، المستمد طبعا من التزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ونحن نبارك لمثل هاته المبادرات والتي تنم، بلا أدنى شك، عن مسؤولية رفيعة، من لدن الحكومة، وعن تقدير كبير لممثلي الشعب في التعبير عن انشغالات المواطنات والمواطنين، والعمل على إيصال صوتهم من هذا المنبر الموقر.

وبهذا الصدد، ارتأيت تقديم ملاحظات عامة، دون الخوض في تفاصيل البيان الذي تفضل به السيد الوزير الأول بعرض محاوره مشكورا، حيث تناول جوانب هامة تتعلق، لاسيما بتكريس دولة الحق والقانون وتجديد الحوكمة، من أجل إنعاش الاقتصاد وتجديده، من أجل تنمية بشرية وسياسة اجتماعية معززة، من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية، وكذا تعزيز الأمن والدفاع الوطني.

وهي كلها محاور جديرة بالتمحيص والدراسة والمناقشة والإثراء، كونها تصب ضمن اهتماماتنا اليومية، سواء على صعيد الجبهة الداخلية أو الخارجية، وإن كنت سأركز مداخلتي، في هذا المقام، على الجوانب الاقتصادية.

وأقول بهذا الشأن إن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، قد وضع على كاهله مسألة تطوير الاقتصاد الوطني، وجعلها في صلب اهتماماته؛ إدراكا منه بأن التحدي الحقيقي الذي نقف أمامه، اليوم، يكمن في إحراز الاستقلال الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، والذي بدونهما لن يكون للاستقلال السياسي أي معنى.

ومن أجل ذلك، أطلق رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ورشة إصلاحات شاملة وعميقة، طالت مختلف الجوانب الاقتصادية والمالية، بإرادة صادقة ومصممة على تدارك التأخر المسجل ووضع حد لسلوكيات أقل ما يقال عنها أنها كادت تؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها.

وقد ترجمت هاته الإرادة بأعمال ملموسة شملت مراجعة المنظومة القانونية التي تحكم سير دواليب اقتصادنا، حيث درسنا وناقشنا وصادقنا على العديد من النصوص القانونية من أجل معالجة الاختلالات، من جهة، ووضع الأمور في نصابها، من جهة أخرى، وهذا من أجل تحرير المبادرات ومرافقة الدولة للمتعاملين الاقتصاديين الجادين، الذين تحذوهم المنافسة العادلة والشريفة وخدمة الاقتصاد الوطني.

بالفعل، لايمكن إلا لجاحد إنكار الجهد الكبير الذي ما فتئت تبذله الدولة في سبيل ترقية الاقتصاد الوطني والعمل على تنويعه، وتطهيره من ممارسات طفيلية سادت لسنوات، لقد أخطأ إن قلت بأن التركة كانت ثقيلة جدا؛ وأن فهم رسالة التغيير لم يكن متقبلا لدى البعض وربما لحد الساعة.

ولله الحمد، هنا نحن نقطف، اليوم، ثمار هاته الجهود، نعم إننا نقطف اليوم ثمار هاته الجهود – أكررها – رغم محاولات التشكيك التي تصدر بين الفينة والأخرى من أولئك الذين لا يريدون إدراك الحقيقة الجلية، والتي مفادها أن الجزائر قد تغيرت، وأنها لن تخطو، من الآن فصاعدا، خطوة إلى الوراء عن ضرب الرقي والازدهار والرفاه.

بالفعل، لقد خطى اقتصادنا خطوات كبيرة في سبيل تعزيز توازناته الداخلية والخارجية، بعدما تنبأ العديد ببوادر الانهيار عقب تدني أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وانكماش الموارد المالية واللجوء إلى طبع العملة كملاذ أخير. أما الآن فهو يشهد تحسنا ملحوظا بفضل التدابير المتخذة في مجال التحكم في الإنفاق العمومي، وضبط التجارة الخارجية، وترقية الإنتاج الوطني.

وفي هذا الإطار، يجب التنويه بالمجهود الخاص الذي تبذله الدولة من أجل المحافظة على المكتسبات الاجتماعية للمواطنين، رغم الضغوطات المالية الكبيرة التي عشناها على إثر تفشي أزمة الكوفيد 19، من جهة، وعلى إثر النزاعات الجيوسياسية التي عرفتها الساحة الدولية، من جهة أخرى، جراء النزاع الروسي – الأوكراني، فرغم ذلك، لم تتخل الدولة عن حماية أصحاب الدخل الضعيف أو الذين لا دخل لهم.

ونستذكر ها هنا – وبكل فخر – القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من أجل رفع الغبن على هؤلاء والتخفيف من وطأة الأزمة عليهم من إعفاء ضريبي عن الدخل، وتأسيس لمنحة البطالة، وتثمين المرتبات في قطاع الوظيفة العمومية، والإبقاء على دعم المواد الأساسية، ومؤخرا تحرير الترقيات لصالح الموظفين، والتي بقيت مجمدة لقرابة عشر سنوات.

وفي ختام مداخلتي، أوصي نفسي وإياكم على ضرورة الاستمرار بنفس الوتيرة والحزم والعزم – حكومة وبرلمانا – من أجل استكمال المسيرة التي انطلقنا فيها منذ 12 ديسمبر 2020، ودعوني أتقدم بالشكر الجزيل إلى معالي الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمن، على تقديمه لبيان السياسة العامة للحكومة، أمام مجلسنا الموقر، متمنيا له ولطاقمه المزيد من التوفيق والسداد في تأدية مهامهم، خدمة لوطننا المفدى وخدمة لشعبنا الكريم والذي ينتظر الكثير منا.

كما لا أختم كلامي دون تقديم التحية والشكر والعرفان لأفراد الجيش الوطني الشعبي، سلسل جيش التحرير الوطني، على ما بذلوه وما يبذلونه من تضحيات وتفاني، من أجل حماية بلادنا وصون حدودنا ومقدراتنا من مكر الماكرين وحقد الحاقدين وتربص المتربصين.

وشكرا على كرم الإصغاء والمتابعة.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد أحمد بدة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية ونحن نشهد العدوان الوحشي الصهيوني الجبان بتواطؤ غربي مفضوح نترحم على الشهداء الأبرار ونحيي بطولات وصمود أبناء غزة خصوصا وأبناء فلسطين عموما وسيجعل الله بعد الصبر نصرا، وسيجعل الله بعد الصبر نصرا، إن شاء الله، وبالعودة إلى بيان السياسة العامة للحكومة والذي كان في مجمله حصيلة إيجابية لعمل وإنجازات سنة من الأداء الحكومي في سبيل تنفيذ برنامج السيد الرئيس في معظم المجالات باستثناء بعض القطاعات التي تحتاج لبذل المزيد من الجهود لتلبية تطلعات مواطنينا، خاصة ما تعلق بحماية القدرة الشرائية وضبط السوق الوطنية، لاسيما من ناحية الوفرة سواء ما تعلق بالمواد الاستهلاكية والأدوية ومحاربة المضاربة في قوت الجزائريين.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

لقد كانت ميزانية الدولة لسنة 2023 الأضخم في تاريخ الجزائر ما جعل البلاد تتحول إلى ورشة مفتوحة في مختلف القطاعات تماشيا وتوجيهات السيد الرئيس لتحقيق التحول الاقتصادي المنشود والذي نصبو إليه، ولأن التنمية المحلية هي أساس التنمية الوطنية نشير في هذا الشأن إلى المجهودات الجبارة التي تبذلها وزارة الداخلية في سبيل تحسين الأداء وترقية الخدمة العمومية على المستوى المحلي وهذا ما أكده وزير الداخلية في زياراته الميدانية في العديد من ولايات الوطن.

وفيما يخص قطاع الري، فرغم الجهود المبذولة من طرف الوزراء إلا أن ولاية المدية تعاني من حالة إجهاد مائي ما أثر سلبا على احتياجات المواطن من هذا المورد الحيوي من جهة وعلى العديد من الشُعب الفلاحية من جهة أخرى، مما يستدعي تدخلا سريعا حيث بناء السدود المائية، سد بوكموري وسد سيدي علي وإمكانية الربط بمحطة التحلية بمياه كاب جنات عن طريق نظام كدية أسردون أو بمحطة فوكة 2 شفة.

أما فيما يخص قطاع السكن وبالنظر إلى الطبيعة الريفية للولاية ورغم استفادتها في إطار برنامج رئيس الجمهورية من عديد الصيغ السكنية وكذا الإشادة بجهود السيد وزير السكن في دعم مختلف الصيغ على مستوى الولاية، إلا أن حاجتها للسكن الريفي لاتزال بعدة عن تغطية الطلب الهائل ولعل في رفع الحكومة من حصة الولاية في هذه الصيغة هو المخرج لتغطية النقص المسجل في هذا الشأن.

أما فيما يتعلق بالنقل والمنشآت القاعدية ونظرا لموقع ولاية المدية الاستراتيجي كحلقة وصل بين العديد من ولايات الوسط فإن أهمية استكمال الطريق الاجتنابي الرابط بين خميس مليانة وبرج بوعريريج أصبح ضرورة ملحة رغم تكاليفه الباهظة ونفس الضرورة تنطبق على مشروع مد السكة الحديدية الرابط بين بوڤزول والبليدة ودوره في إنعاش حركة نقل المسافرين والبضائع وتخفيف الضغط على الطرق البرية بين الولايتين، وبالتالي مساهمته في إنعاش الديناميكية الاقتصادية وهذا ما يتطلب رفع التجميد عن هذا المشروع.

وبالحديث عن قطاع الصناعة، ألتمس من سيادتكم الإسراع في الانطلاق في تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاطات في كل من دائرة قصر البخاري، وبوڤزول الشهبونية وكذلك لدورهم الحيوي في الدفع بعجلة التنمية.

وفي الختام، أود التنويه بجهود قوات الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة ومختلف الأسلاك الأمنية التي تسعى دوما إلى الحفاظ على أمن واستقرار وطننا المفدى فلكم كل الاحترام والتقدير.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد يوسف لعراب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن بيان السياسة العامة المعروض أمامنا اليوم، تضمن العديد من الأمور الإيجابية التي يجب الترحيب بها ودعمها وتثمينها، بل وجب علينا اليوم كبرلمانيين أن ننظر إلى الجزء المملوء من الكأس وهو الجزء الأكبر، وأن نكون اليوم قبل الغد شركاء لا فرقاء في مسيرة البناء والتشييد.

كما نسجل بارتياح جهود الحكومة في سبيل استعادة التوازنات الاقتصادية،

عودة منحنى النمو لمساره التصاعدي، توازن الميزانية، كما نثمن وندعم الخطوات والإجراءات المتخذة من طرف السيد رئيس الجمهورية ومن خلال الحكومة المتعلقة بالحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة تماشيا مع مبادئ ثورتنا ورسالة نوفمبر الخالدة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،

بالرغم من أن بيان السياسة العامة تضمن العديد من الأمور الإيجابية، فإن هذا لا يمكن أن يخفي علينا بعض النقاط أو الملاحظات التي استوقفتنا، والتي يجب التذكير بها ومناقشتها ليس إنقاصا من مجهودات الحكومة ونيتها في الدفع بالأمور نحو الأفضل، ولكن بنية المساهمة في تحسين جودة ومصداقية وشفافية عملها باعتبارنا شركاء، بعيدا عن الشعبوية والنظرة السياسوية الضيقة، وكذلك ليس بمنطلق طرح المشاكل فقط ولكن بمقاربة وطرح واقتراح الحلول الممكنة، على أن يبقى رأيكم هو الفاصل وأهم هذه النقاط:

احتراما لمبدإ المساواة في الحقوق والواجبات والذي نصت عليه المادة 32 من الدستور الجزائري، وعملا بنص المادة 74 من قانون الوظيفة العمومية والتي تؤكد على مبدإ المساواة في الالتحاق بالوظيفة العمومية نناشد السيد الوزير الأول احتواء الاحتقان والفتة عن طريق فتح مناصب مخصصة للتكفل بالدكاترة الأجراء المقصيين وإلحاقهم ببيئتهم الطبيعية وهي الجامعة.

الشعاع الجمركي: ولاية الطارف بحدودها الأربعة يشملها الشعاع الجمركي مما أدى إلى تعطيل التنمية وهنا نناشد سيادتكم باختصاره في البلديات الحدودية فقط.

في مجال الري:

وبالنظر إلى الطابع الفيضي للولاية وارتفاع منسوب تساقط الأمطار بولاية الطارف ولأهمية الموارد المائية فإننا نلتمس تسجيل دراسة إنشاء سدود جديدة، خاصة، بإقليم دائرة بوحجار دائرة الذرعان نظرا للطبيعة المساعدة على ذلك وكثرة تساقط الأمطار بالمنطقة.

الأشغال العمومية:

نطالب السيد الوزير الأول،

- ازدواجية الطريق الوطني رقم 84 أ بين القالة والشط (السياحي).
- ازدواجية الطريق الوطني رقم 82 الطارف بوحجار سوق أهراس.

الصحة:

فيما يخص مساعدي التمريض: وضعية المتخرجين من المدارس الخاصة المعتمدة من طرف الدولة ولحد الساعة لم يتم فتح أي منصب لولاية الطارف منذ أكثر من 04 سنوات.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

إننا ندرك جميعا الإمكانيات السياحية الهائلة لولاية الطارف لما تتوفر عليه من قدرات سياحية طائلة وهائلة، إلا أنها لا تزال غير مستغلة وما زاد من عدم تطور السياحة بالولاية.
جميل أن نحافظ على جمال ولاية الطارف والحظيرة الوطنية للقالة لكن بقائها عذراء في ظل أهمية تنويع الاقتصاد ودور الصناعة السياحية في ذلك يتطلب على الأقل إعادة النظر في بعث إنشاء منتجعات ومرافق فندقية وسياحية في المناطق المتاخمة للشواطئ الجملية، يوجد خمس مناطق للتوسع السياحي لولاية الطارف وهي: ميسيدا، كاب روزا، البطاح 1 و2 والحنايا. لحد الساعة لم يتم تهيئتها أو منحها للمستثمرين الذين سيحولون ولاية الطارف إلى قطب سياحي عالمي.

الاستثمار:

عدم تزويد منطقة النشاط الصناعي بالمطروحة بلدية الطارف بالكهرباء بالرغم من أن هناك العديد من المستثمرين قد أنهوا مشاريعهم.

الرياضة:

- رفع التجميد عن المسبح نصف أولمبي ببوحجار ونصف الأولمبي بالطارف.
- رفع التجميد على توسعة ملعب الطارف، القالة، وتوسعة ملعب البسباس والذرعان.

النقل:

في إطار أشغال عصرنة خط السكة الحديدية المنجمي الرابط بين مدينة بئر العاتر بتبسة ومدينة عنابة، والذي يعد شريان الحياة وقاطرة دافعة لتطوير الاقتصاد والتنمية المحلية، ونظرا لانشغالات مواطني مدينة الذرعان وشبيطة مختار وكذا الحجار، بولاية عنابة، وبالنظر للتوسع العمراني واستغلال ازدواجية وعصرنة الخط القديم وتأثيراته على ساكنة هذه المناطق، وهنا أتساءل عن مدى إمكانية تصحيح المسار، لاسيما في محور دوران شاوي حدة بشبيطة مختار إلى مصنع الحجار، وبالتالي تحويله إلى الطريق السريع عند محطة الحافلات وذلك حفاظا على المناطق العمرانية وعلى العقار؟

الصيد البحري:

كثرة النشاط السمكي بالجهة الغربية لولاية الطارف يتطلب إنشاء ميناء صيد بحري جديد كون الميناء المتواجد بالقالة لم يعد يلبي متطلبات الصيادين بالمنطقة الغربية مثلا منطقة الشط والبطاح.

التشغيل:

خريجي الجامعات المستفيدين من التعاقد للسنة 2022 / 2023 في قطاع التربية الذين... لم يتم إدماجهم ولا تجديد عقودهم بإنصافهم وإعطائهم أولوية في المناصب الشاغرة.

إن أهم المعطيات التي أدت إلى إقصائهم يرجع إلى معايير الإنتقاء في منصة المعالجة الرقمية وترتكز على:

- الشهادة.
- مكان الإقامة.
- السن.

ويلغي معايير أخرى لا تقل أهمية مثل عدم تثمين الخبرة.

سيدي الوزير الأول، إن هذه الآلية قد أدت إلى حرمان شريحة من الشباب والذين حرموا من الحصول على الامتيازات، لاسيما منحة البطالة وكذا الإدماج الذي أمر به رئيس الجمهورية والمتعلق بالمتعاقدين في قطاع التربية.

نشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رابح بغالي

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم.
سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،
سيدي الوزير الأول الفاضل،
أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

«لا نبارك أو نشارك في الهرولة نحو التطبيع، إن القضية الفلسطينية بالنسبة للدولة والشعب الجزائري قضية مقدسة وأم القضايا».

كلمة قالها السيد عبد المجيد تبون رئيس الجزائر الطاهرة التي ارتوت بالدماء الزكية للملايين من الشهداء.

يجب الشعور بالفخر والاعتزاز لموقف الدولة الجزائرية الذي لم يحد عن أصله أبدا تجاه القضية الفلسطينية وكل القضايا العادلة في العالم.

إن ما يجري في أرض فلسطين الحبيبة، ليست معركة شعب سلبت منه أرضه

فقط، بل هي نضال ومعركة الحرية والكرامة الإنسانية ضد وحشية القوى المتغطرسة التي تريد فرض سلطتها على العالم بالقوة خارج إطار الشرعية الدولية.

نترحم على أرواح شهدائنا الأبرار وشهداء فلسطين الجريحة.

سيدي رئيس المجلس،
سيدي الوزير الأول،

بعد الاطلاع المتأني لبيان السياسة العامة بعنوان 2023 نشهد اتجاهات إيجابية في مؤشرات الاقتصاد الكلي (Les indicateurs macro éco-nomiques) وكذا إنجاز منظومة قانونية متكاملة، خلقت أرضية ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ أعمال في تحسن واضح مما يسمح بغد اقتصادي ناجح.

وبالنظر لحصيلة الإنجازات التي تحققت في مختلف القطاعات والتي نلتمسها على أرض الواقع، لايسعنا إلا تثمين النتائج التي حققتها الحكومة في إطار برنامج رئيس الجمهورية.

لم يحدث في تاريخ الجزائر وأن شهدنا أمل يزرع كما هو الحال في هذه الفترة ولن ينكر القفزات الحقيقية المسجلة إلا جاحد.

صحيح أن هناك صعوبات وعقبات أو حتى اختلالات على سبيل المثال تدهور القدرة الشرائية للمواطن وهشاشة المنظومة الصحية، والتي أصبحت أمور مستعجلة لابد على الحكومة الإسراع في تصحيحها.

سيدي الوزير الأول الفاضل، أستسمحكم عندما أشير لكم أن الحكومة لازالت تفتقر لسياسة تواصلية مع المواطنين، حيث لاحظنا أن بعد كل لقاء دوري لرئيس الجمهورية مع ممثلي وسائل الإعلام الوطنية نلتمس رشاقات من الأمل تضخ في نفوس المواطنين وكذا الشعور بجو من الارتياح والطمأنينة، لكن في الفترة مابين لقاءين دوريين لرئيس الجمهورية مع الصحافة نعيش فراغ تواصلي بين المواطنين والحكومة، فراغ يفتح المجال لكل من يريد إدخال الشك في نفوس المواطنين وزرع اليأس في أوساطهم، وهذا سيدي الوزير الأول المحترم، يضر بثقة الشعب في مؤسساته وبتماسك الجبهة الداخلية وبشعبية الرئيس.

نطلب من سيادتكم الفاضلة إعطاء هذا الجانب الأهمية القصوى لأنه أصبح ضرورة مستعجلة، وفي هذا الإطار وليس من باب المجاملة نرى في الأستاذ محمد لعقاب، وزير الاتصال الرجل المناسب في المكان المناسب والذي جاء في الوقت المناسب، خاصة أن الإعلام أصبح سلاحا حيويا في حربنا ضد جميع أعدائنا من أجل جبهة داخلية واحدة تتعاون على وحدة الوطن.

وفي الأخير، وأمام التحديات الكبيرة التي تعيشها الجزائر وسط التحولات التي يعيشها العالم، أستسمحكم سيدي رئيس المجلس المحترم أن أخاطب من هذا المنبر ولاة أمرنا وعلى رأسهم رئيس الجمهورية، السيد عبد لمجيد تبون، لنقول لهم أن أبناء الغالية ليسوا كذلك القوم الذي قال لنبي الله عليه السلام، (اذهب أنت وربك فقاتلا، إنا هاهنا قاعدون) ولكن يقولون لكم توكلوا على الله لما فيه خير البلاد والعباد وستجدوننا دوما بجانبكم بكل عزم ووفاء وإخلاص.

تحيا الجزائر، بشعبها وجيشها الوطني ورئيسها عبد المجيد تبون.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد يوسف رضا بن هدية

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

واجب أن نحيي كفاح الشعب الفلسطيني ضد المحتل الغاشم، من أرض الجهاد نبعث لهم كل التأييد والنصرة، كما لا يفوتني أن أشكر السيد رئيس الجمهورية على مساعيه في توحيد صف الفلسطينيين ونصرة إخوانه فمواقف الجزائر ثابتة على مر التاريخ في الوقوف إلى جانب فلسطين ومع جميع قضايا التحرر في العالم.

سيدي الوزير، لعلى مايهم ساكنة ولاية تقرت هو ملف السكن فهل يعقل في الولاية التي تبلغ 12 نسمة في اكلم2 الواحد أي نسبة الكثافة السكانية منعدمة ويعاني سكانها من قلة التجزئات الاجتماعية في ولاية تعداد سكانها قرابة نصف مليون ساكن.

بالنسبة للتشغيل، السيد الوزير، والذي يحتاج إلى إعادة النظر وتفعيل سياسة تشغيل وطنية تتيح الفرص للجميع الفلاحة، السيد الوزير، تعتبر ولاية تقرت الفتية ولاية فلاحية بامتياز وأساس إنتاجها جميع أصناف التمور، فهل يعقل السيد الوزير الأول، جميع الدول تتنافس وتتباهى في إعداد ثروات النخيل والتي تعدت الملايين ونحن نحرم فلاحينا من الدعم المخصص لغرس النخيل..

وفي الختام، ننوه لضرورة التكفل بحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه ممن ينتظرون نصيبهم من قرار رئيس الجمهورية وذلك بتوظيفهم بالجامعات خاصة في ظل النقص في التأطير.

نشكركم على كرم الإصغاء والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد محمد أخاموك

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
رئيس مجلس الأمة، المجاهد الكبير صالح ڤوجيل المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

بداية وفي مستهل هذا التدخل وعملا بما يقتضيه الواجب تجاه الأشقاء نجدد تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني الشقيق إثر العدوان الغاشم للكيان الصهيوني الظالم، وإننا نتابع بقلق شديد تطور الاعتداءات الإسرائيلية المستبدة على قطاع غزة التي أودت بحياة العشرات من أبناء وبنات الشعب الفلسطيني الأبرياء الذين سقطوا في ظل تمادي الاحتلال الصهيوني في

سياسة التهجير والاضطهاد التي يفرضها فرضا على الشعب الفلسطيني الباسل، ندين هذا الاعتداء ونترحم مرة أخرى على الشهداء ونتضامن مع إخواننا الفلسطينيين في محنتهم ونناشد الهيئات الدولية لرفع الظلم وتطبيق القرارات الشرعية الدولية وتمكين هذا الشعب من تحقيق حريته والاستجابة لحقوقه الوطنية المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

سيدي الرئيس،

يسعدني أن أتوجه إليكم بخالص التشكرات على العرض المفصل للسياسة العامة الذي عبر على الالتزام الدستوري للحكومة أمام البرلمان مرة أخرى، إن عرض ومناقشة بيان السياسة العامة للحكومة لموعد هام وهو مظهر للرقابة البرلمانية على عمل الحكومة، طبقا للمادة 111 من الدستور، وهنا نحيي السيد الوزير الأول على التزامه الشخصي بتقديم هذا البيان أمام أعضاء مجلس الأمة وذلك تكريسا للعمل المشترك بين الحكومة والمؤسسات التشريعية.

سيدي الرئيس،

إن بيان السياسة العام يتضمن معطيات رقمية وزمنية وقيمة بالغة الأهمية تستدعي منا التخمين والإشراف والمتابعة الحقيقية والموضوعية للأخذ بالتوصيات والتوجيهات والتنبيهات التي تمكننا من تحقيق القفزة التي ينتظرها الجميع وسط عاصفة جيوسياسية واقتصادية استثنائية يعيشها العالم، نأمل أن يكون قاعدة لانطلاقة اقتصادية قوية بمقومات دافعة ومحفزة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

ندرك تماما استراتيجيتكم التي تستهدف استكمال تلك المراحل الإيجابية لبيان السياسة العامة للسنة الماضية، فهذا البيان أخذ محور تصاعدي لحل المشاكل ووضع الإجراءات لتنفيذ البرنامج المسطر من طرف السيد الرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، والتجسيد الفعلي للوعود الـ 54 التي التزم بها في حملته الانتخابية والتي شملت كل القطاعات والمجالات.

ونثمن ما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة وفي مختلف المجالات ولعل فصولها الخمسة أصبحت واقعا ملموسا من خلال الأرقام التي حققها الاقتصاد الجزائري وفي كل المجالات ومن ذلك:

- تحسين جودة القضاء.
- حرية الصحافة ووسائل الإعلام.
- تطوير القطاع الفلاحي والصيد البحري من أجل تعزيز الأمن الغذائي.
- تطوير الصناعة الصيدلانية.
- ترقية التشغيل ومحاربة البطالة.
- تحسين جودة الرعاية الصحية.
- رفع وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين.
- تحسين المنظومة التربوية.
- منحة البطالة.
- الزيادة في الأجور وتعزيز الأمن والدفاع الوطني،

وغيرها من القطاعات الحساسة وكلها عوامل تسمح من تلمس نية الحكومة وفق توجيهات رئيس الجمهورية في الحفاظ على الطابع والبعد الاجتماعي للدولة وترسيخ قيم التكافل رغم كل التقلبات التي يشهدها العالم في هذه الظروف الحرجة والصعبة.

السيد الرئيس،
السيد الوزير،
نعم هي معطيات وأخرى أصبحت تقدم للمواطن بكل شفافية، لأثمن هنا القرارات الأخيرة المنبثقة ذات الصلة بالزيادة في الأجور، والتي كان لها الأثر الإيجابي والتقليل من حدة غلاء المعيشة إلا أن الارتفاع المتواصل في المواد الاستهلاكية بقي يشكل ثقلا على المواطن، مما يستدعي العمل على تشخيص الوضع من خلال الحفاظ على مناصب الشغل والرعاية الاجتماعية وحماية القدرة الشرائية التي تبقى من بين أولويات الدولة لضمان الاستقرار الاجتماعي.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

لذا نطلب من الحكومة إيجاد حل «عاجل» للغلاء واتخاذ المزيد من الإجراءات لحماية القدرة الشرائية للمواطن، في ظل ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية من خلال توجيه الدعم لوضع سياسة «استشرافية» لتجنب الوقوع في مثل هذه الوضعيات مستقبلا، ومواصلة الجهود لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من الاستيراد لا سيما في مجال الزراعات الاستراتيجية، لتحقيق الأمن الغذائي.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

بالنسبة للقطاع الفلاحي:

إننا نثمن كل قرارات السيد رئيس الجمهورية الأخيرة لاهتمامه الكبير بقطاع الفلاحة وتعويضا للفلاحين المتضررين من الكوارث الطبيعية والحرائق وأثر الجفاف بفعل التحول المناخي، فإننا نطالب في المجال إعفاءهم... من الضرائب أو على الأقل تخفيفها مع الإسراع في وضع التنظيمات والإجراءات العاجلة للسماح للفلاحين من استيراد العتاد الفلاحي لأقل من 5 سنوات.

وفيما يخص القطاع الصحي:

ونحن نجسد وإياكم الجزائر الجديدة فإننا ندعوكم إلى اتخاذ تدابير تسد كل الثغرات والنقائص التي يعرفها قطاع الصحة في بعض الولايات فيما يتعلق بنقص الأدوية والأجهزة والأطباء المتخصصين في المستشفيات مما يجعل المواطنين يتكبدون عناء التنقل خاصة سكان ولايات الجنوب إلى الولايات الشمالية البعيدة بحثا عن تلقي العلاج.

أما قطاع الصناعة:

وفيما يخص مشكلة ندرة وغلاء السيارات فإن المواطن ينتظر وبأمل كبير في الحصول على سيارة ذلك أن سعر السيارات القديمة مرتفع جدا، والجديدة أكثر منها ارتفاعا وغير متاحة.

وفي الأخير، لايفوتني أن أنوّه بالمجهودات التي تقوم بها الأسلاك الأمنية وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي حارس الحدود وحامي الاقتصاد من التهريب والإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها.

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، اللهم احفظ بلادنا الجزائر.

السيد عبد القادر علي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
سيدي الرئيس، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة أعضاء الحكومة المحترمون،
السادة الزملاء الموقرون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، ما كنا نسمعه بالأمس في قول الشاعر محمود درويش نراه اليوم بأعيننا: «شهيد يسعفه شهيد ويصوره شهيد ويودعه شهيد ويصلي عليه شهيد».

سيدي الرئيس، أنت مجاهد وتعرف الجهاد جيدا، بالأمس كان ممثل وزير الداخلية في غزة يناشد العرب حتى الماء لم يجدوه من أجل الصلاة وللشرب، للأسف، وعلم العدو أن سقفنا هو التنديد والشجب بينما الغرب جاء بتعبيره إلى أرض فلسطين المحتلة وهناك هدد وندد وجاء بحاملة الطائرات، للأسف.

نحن سيدي الرئيس، شغلتنا أموالنا وأهلينا عن إخواننا في فلسطين بينما هم شغلهم تحضيرهم للحرب الدينية علينا حتى أصبحنا نهجى من طرف الشعراء، وعلى سبيل المثال الشاعر فايز أبو جيش عندما قال:

من يشتري الأعراب مني والعروبة والعرب
من يشتريهم كلهم جمعا بحمل من حطب

سيدي الرئيس،

بالرجوع إلى بيان السياسة العامة للحكومة، نشكر السيد الوزير الأول على المعهد الإسلامي لولاية أدرار وهذا ما يبقى للإنسان إلا عمله. نشكرك كل الشكر ونطالب ونلتمس بالإسراع في تجسيده، كما نطالب بإدماج حاملي شهادتي المجاستير والدكتوراه، كما قال السيد رئيس الجمهورية، بينما سيدي الوزير في بيان السياسة العامة للحكومة نشكر كل المجهودات التي قمتم بها وأعضاء الحكومة ونثمنها ونطالب بالمزيد وأنتم قادرون على ذلك، إن شاء الله.

سأعرج على بعض مطالب النشاطات مثل قطاع الفلاحة؛ السيد الوزير إذا أردنا تطوير الفلاحة لدينا بعض المطالب نتمنى أن تتم الاستجابة لها، بالأمس تحدثت معك على المحولات الكهربائية ونشكرك لأنك قد استجبت لهذا الطلب.

كذلك اليوم، سيدي الوزير، إذا أردنا أن نوسع في المساحة المزروعة على سبيل المثال في ولاية أدرار، نطالب بالدعم والتحفيزات للفلاحين سيدي الوزير الأول المطالب اليوم تتجلى خاصة في الآبار والمرشات المحورية، الطلب في ولاية أدرار يفوق 150 مليار سنتيم، بينما الدعم الذي خصص للولاية هو 30 مليار سنتيم، حتى المشكل المطروح في مديرية الفلاحة هو لم يقدم الدعم لها؟ هي تطالب بـ 150 مليار سنتيم أو 200 مليار سنتيم والمبلغ المخصص لدعم قطاع الفلاحة بالولاية هو 30 مليار سنتيم فقط كذلك في الأرضي الفلاحية لا توجد تغطية لشبكة الهاتف، أي الفلاح إذا أراد الاتصال بشخص ما يجب عليه قطع مسافة 30 كيلومترا في طريق غير معبد.

بالنسبة لقطاع التجارة: نستغل تواجد السيد وزير المالية، السيد الوزير، لقد راسلنا السيد وزير التجارة بخصوص ديون التجار منذ 2014 و2015 إلى غاية اليوم لم يتم تسديد هذه الديون، راسلنا وزير التجارة وهو بدوره راسل كذلك وزير المالية، ووزير المالية راسل السيد الوزير لأن هذه الديون قديمة لكن إلى يومنا هذا لم يتم تسديدها.

كذلك، نلاحظ السيد الوزير الأول، أن ارتفاع الأسعار خاصة أسعار المواد الأساسية خاصة لدينا مناطق الجنوب يتم نقلها بالشاحنات والوقود ارتفع سعره، وبالتالي تكلفة النقل قد ارتفعت لكن تعويض أعباء النقل منذ سنة 2008 إلى يومنا هذا بقي على حاله ولم يتغير وهو 3 دنانير للكيلومتر الواحد، بينما أسعار الوقود تغيرت، لذا نطلب منكم مراجعة هامش هذا المبلغ أو هذه القيمة.

كذلك تقدمنا لوزير الطاقة بشأن توقيت الذروة، دائما أكررها الفلاحين الذين يطالبون بتغيير توقيت الذروة المحدد من الخامسة مساء إلى التاسعة مساء.

فيما يتعلق بقطاع الصحة، لدينا دائرة زاوية كنتة تحتوي على كل الإمكانيات بحيث تصبح مقاطعة للصحة.

وفي الأخير، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد محمد العيد بلاع

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.
السيد المجاهد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
معالي الوزير الأول الفاضل،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
سلام الله عليكم.

ما من شك، معالي الوزير الأول، بأن بيان السياسة العامة للحكومة قد جاء مترجما لبرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، فلا أظن بأن هناك من يمكنه نكران العديد من الإنجازات في مختلف الميادين خلال الفترة الماضية، وهذا رغم الظروف الاقتصادية والمالية التي يعرفها العالم وخاصة الدول المتطورة ومدى تأثيرها على اقتصاديات باقي الدول ومن بينها الجزائر، إلا أن هذه المكاسب والتي وردت في تقريركم بإفاضة لا داعي لإعادة سردها وسأقتصر على إبداء بعض الملاحظات بخصوص بعض القطاعات وهذا لن ينقص من المجهودات المبذولة بل بالعكس فنحن جميعا نسعى لتعزيزها أكثر وحتى استدراكها في البرامج المقبلة.

فقد جاء في عرضكم السيد الوزير الأول بأن مجهودات بذلت من أجل تعديل الإطار القانوني للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وتسهيل الحصول على العقار الاقتصادي مما أفضى إلى إنشاء الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، وسجلتم نتائج مشجعة للغاية، أستسمح معاليكم، لأذكر بأن هذا القطاع لطالما شكل نقطة سوداء في تاريخ كل الحكومات السابقة ونحن في هذا المقام لم نلاحظ أي تحسن إلى غاية اللحظة وأملي أن تكونوا على صواب وأكون مخطئا لأن الأمور حتى وإن كانت حديثة فإننا نراها لازالت في وضع لم يفك بعد هذه العقدة.

كما جاء أيضا على لسانكم بأنه لمواجهة نسبة التضخم التي بلغت في الأشهر الأخيرة نسبة 9.5٪ ومرد ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية أكثر من 13.2٪ وهذا بغرض الحفاظ على الفترة الشرائية للمواطنين.

تم إقرار الزيادة في الأجور لفائدة طبقة واسعة تتمثل في الموظفين العموميين والمتقاعدين والبطالين، فحتى وإن كانت كلها إجراءات تحسب لحكومتكم إلا أنها تبقى بعيدة عن تحقيق الأطراف – المنشودة لأن هناك خلل واضح وعدم تناسب جلي بين الزيادة في هذه الأجور وارتفاع نسبة التضخم وغلاء الأسعار فأستغل هذه السانحة سيدي الوزير الأول بأن أذكركم بأن عمال القطاع العمومي لا يزالون يعانون من زهد الرواتب مقارنة بباقي نظرائهم في الدول الأخرى وحتى بباقي عمال القطاعات الأخرى، وهي أيضا مناسبة لأذكر معاليكم بأن هناك فئة لا تقل أهمية وهي ضحايا الإرهاب والذين رغم إقرار الزيادة في منحهم منذ سنة 2018 إلا أن التعليمة الوزارية المشتركة التي نصت على ذلك بقيت مجمدة إلى غاية الساعة دون أسباب موضوعية مقنعة؛ هذه الفئة تخص ضحايا الأضرار الجسدية لكل من المدنيين والحرس البلدي والدفاع الذاتي والشرطة والتي لازالت تتقاضى مبلغ 18000دج عوضا 30000 دج كما نصت عليه التعليمة السالفة الذكر، رغم ما قدموه – كما تعلمون – هؤلاء من تضحيات من أجل الجزائر التي ننعم الآن فيها بالأمن والأمان والاستقرار.

إن تصفح محتوى هذا البيان يؤكد تكريس الطابع الاجتماعي للدولة وذلك من خلال العديد من الإجراءات الاستثنائية التي قامت بها حكومتكم وهي لا غبار عليها وتدخل في صميم تعهدات رئيس الجمهورية، كان التوفيق في تجسيدها واضحا ولعل من أهمها عملية الإدماج وترسيم عشرات الآلاف من العمال والموظفين بعد انتظار طويل ويبقى أن تولوا فئة العمال المهنيين بالتوقيت الجزئي في قطاع التضامن العناية اللازمة للاستفادة أيضا من نفس عملية الإدماج بعد انتظار قارب العشرين سنة هي الفئة الأكثر عوزا كما تعلمون.

أما بالعودة إلى قطاع التعليم العالي، لقد خلق قرار حرمان شهادة حملة الدكتوراه والماجستير الأجراء استياءا كبيرا لأن توظيفهم بالجامعات كان سيحقق لا محالة إضافة نوعية للتعليم العالي بضخ رصيد هائل من الكفاءات سواء في التكوين أو البحث العلمي.

في النهائة، سأعرج قليلا على ولاية خنشلة لأقول لقد وعد الرئيس، السيد عبد المجيد تبون ووفى وهو مشكور وترأستم السيد معالي الوزير الأول، أول اجتماع لحكومتكم خارج العاصمة كان ذلك حدثا استثنائيا بالنسبة لولاية خنشلة وأبناء المنطقة واستفادت الولاية ببرنامج تكميلي معتبر، كان سيكون له أثر إيجابي كبير لو وجد تكفلا أحسن على المستوى المحلي ولو تحلى مسؤولو هذه الولاية بروح مسؤولية أكثر ووفقكم...

السيدة فيروز بوحويتة ڤرمش

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم.
حضرة رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد المحترم الوزير الأول،
أعضاء الحكومة كل باسمه ومقامه،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

سيدي الرئيس في البداية، اسمحوا لي أن أعرب لكم نيابة عن حزبنا عن خالص تشكراتنا على المواقف المشرفة لدولتنا تجاه نصرة القضايا العادلة والثبات على دعمها وعلى رأسها القضيتين الفلسطينية والصحراوية. ولأن التاريخ يذكر تضحيات ومواقف الدول والأفراد... فتأكدوا جليا أنه سيذكر الجزائر قيادة وشعبا، بأنها لم تفرط قط في نصرة قضايا الأمة العربية العادلة، ففي الوقت الذي يشهد فيه قطاع غزة أعتى هجوم على المدنيين من قبل الكيان الصهيوني الغاشم سارعت بعض الدول للهرولة نحو التطبيع، في حين بقت بلادنا ثابتة على موقفها الرافض لكل أشكال التطبيع والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهذا موقف مشرف يستحق الاعتزاز، نسأل الله العلي القدير أن يرحم شهداء غزة الأبرار وأن يتغمدهم بواسع رحمته.

وفي إطار مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، والتي تعكس توجه مسار التنمية الوطنية في مختلف القطاعات، يجب علينا أن ننظر في هذا البيان بعيون تطلعات شعبنا وأولوياته. فعلى قدر اجتهاد نواب البرلمان بغرفتيه لنقل انشغالات المواطنين للحكومة تكون النتيجة ولاشك أن هذه المساعي تؤسس لعمل رقابي أكثر فاعلية، والذي بدوره سيرفع، لا محالة، من مستوى عمل وأداء الحكومة، ولهذا لابد من العمل بصدق وثبات من أجل استراتيجية واعدة ذلك أن الجزائر تمتلك مقومات النجاح بامتياز.

ومن هذا المنطلق أنقل لكم عدة نقاط وطنية مهمة:

أولا، الملاحظ لدى العام والخاص أن الاستراتيجية الاقتصادية التي تبنتها الحكومة طيلة السنوات الماضية لم تحقق الغايات المطلوبة لأننا اليوم نحصد قرارات تم اتخاذها بسبب غياب الاستشراف ومحدودية الرؤية، ومن ضمن أخطاء السياسة الاقتصادية التضييق على الواردات على الرغم من تأكيد الحكومة أن الأمر لا يتعلق بالتقييد ولكن بضبط الواردات لكن في الواقع حدث العكس. لقد تم منع استيراد العديد من المواد بدعوى أنها متوفرة ويمكن إنتاجها محليا غير أن الواقع أثبت أننا غير قادرين على إنتاجها من جهة كما أننا لا نستطيع إنتاج أخرى دون استيراد مواد أولية تدخل في إنتاجها، إن هذا المثال لا يعدو أن يكون إلا قطرة في بحر من الأخطاء التي تقع فيها الحكومة عند إعداد هذه السياسات.

ثاني نقطة أعرج عليها وهي ملف الرقمنة الذي تحدثنا عنه وفي كل اجتماع لمجلس الوزراء نجد أن السيد رئيس الجمهورية يؤكد على تسريع تطبيقه لكننا اليوم نقف على تباين واضح في مستوى أداء الوزارات وتعاملها مع هذا الملف، فمثلا نجد وزارات مضت في عملية عصرنة الإدارة عبر الرقمنتة بصفر ورقة. وأخرى لازالت حبيسة.

ومن غير المعقول أنه لازالت عملية الدفع الإلكتروني غير متاحة على مستوى المحلات الكبرى والمؤسسات وحتى المرافق العامة والخاصة، فمن غير المعقول أن معظم الجزائريين يملكون بطاقات تعريف برقاقات إلكترونية وفي الملفات الإدارية يطلب منهم (صورة طبق الأصل ورقية) وهنالك من يستخرج الجنسية عبر الخط ثم يذهب للمحكمة للمصادقة عليها.

سيدي الوزير الأمثلة كثيرة، فالسؤال المطروح هل عجزنا أن نمضي في رقمنة القطاعات والقضاء على ممارسات تكرس التخلف الإداري؟

من بين النقاط التي يجب الوقوف عليها أنه على الحكومة توفير رعاية صحية عالية الجودة للمواطنين.

السيد الوزير الأول،

ماهو ردكم عن ندرة بعض الأدوية المهمة للمرضى وهذه بعض شكاوى المرضى مثل مضادات التخثر وأدوية مرضى القلب والسرطان وكذا مسكنات الألم وحتى مادة التخدير في معظم عيادات طب الأسنان العمومية غير موجود مما يحتم على المرضى التوجه إلى الخواص، رغم ارتفاع الميزانية الموجهة لدعم القطاع، ناهيك عن المواعيد المقدمة للمرضى.

أهم قطاع أرى أنه تم إهماله بطريقة غير مباشرة حقيقة هو قطاع البيئة، فطيلة سنوات لم نر استراتيجية واعدة لمجابهة التغيرات المناخية وانعكاساتها والتي أصبحت واضحة لنا جليا نظرا للحرائق التي مست بوطننا الحبيب في السنوات الأخيرة لم نر ماعدا مبادرات قليلة، لماذا لم يتم تعميمها على المستوى الوطني؟ وهنا نتساءل أين هي آثار البرامج التي أعدتها الوزارة لحماية البيئة؟

فماذا نحن فاعلون تجاه ظاهرة الاحتباس الحراري.

كل عام أصبحنا نعيد ونذكر بمعاناة بعض الفئات لننقلها لكم، نطلب منكم السيد الوزير المكلف بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بضرورة النظر فيها لإيجاد حل لإقصاء حاملي الشهادات المقصيين من منحة البطالة وبإيجاد حل لما تبقى من عقود ما قبل التشغيل المنتهية عقودهم وبفتح التوظيف وتدعيم الفئات الهشة.

يتوجب علينا مشاريع البنية التحتية لتعزيز التنمية المحلية خاصة مناطق الظل وهنا أقول لكم وباعتباري منتخبة عن ولاية سكيكدة أن هذه الولاية جسدت في ماضيها تنمية أكثر من حاضرها في حين لا تزال بعض بلديات فيها تعاني من ضعف التنمية إن لم أقل كلها، فرغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات المحلية لكننا نطالبكم معالي السيد الوزير بغلاف مالي خاص تنموي يكون ذا طابع استعجالي لتدارك التأخر الكبير وتجميد العديد من المشاريع لتدارك التأخير الكبير وتجميد العديد من المشاريع كالطرقات المهترئة وغياب المنشآت الحيوية كالمستشفى الجامعي، وإتمام مشروع مستشفى الحروق الكبير الذي تجاوزت مدة أشغال إنجازه عشر سنوات وكذلك المحطة المتعددة الأنماط والترامواي لربط بعض البلديات بعاصمة الولاية.

كما تبقى ولاية سكيكدة تواقة إلى إنجاز مركز تحضير الفرق الرياضية بأولاد حبابة الذي أنجزت كل الدراسات المتعلقة بهذا المشروع.

وفي الأخير، ربما نختلف في الرؤى لكن لا نخلف في حب الوطن والسعي لخدمته، وحفظ الله الجزائر وأدام عز وطننا الحبيب والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار. شكرا لكم على حسن الإصغاء والمتابعة.

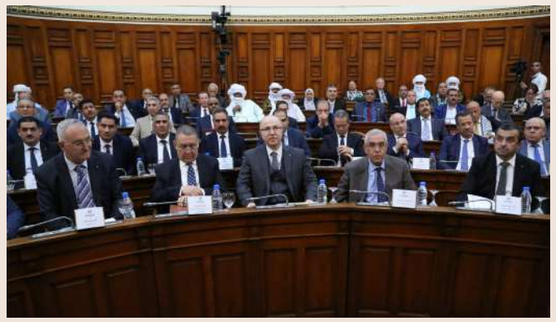

السيد عبد النور درڤيني

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول والطاقم المرافق لكم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم، أزول فلاون.

إرتأيت أن أبدأ مداخلتي بهذه الكلمات النابعة من القلب والتي أوجهها إلى الشعب الفلسطيني الصامد ضد الاحتلال الصهيوني.

المجد والخلود لشهداء فلسطين.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،

مناقشتنا لبيان السياسة العامة للحكومة هو فرصة للتأكيد على مواقفنا الصادقة الصريحة والمسؤولة حول الظروف التي تمر بها البلاد في مختلف المجالات.

إن الوضع الداخلي السائد في البلاد يتسم بالضبابية والانسداد وغياب مشروع وطني واضح المعالم يعيد الأمل ويضع حدا للانتكاسات المتجددة التي نعيشها.

المقاربة الضرورية والحتمية لإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها البلاد داخليا ومواجهة التحديات والمخاطر الخارجية التي تكمن في ضرورة فتح ونقاش وطني بناء ومسؤول وإشراك كل الفاعلين الوطنيين في إيجاد حلول لمشاكل البلاد وليس بفرض منطق الإقصاء والتسيير الأحادي لشؤون البلاد، وضرورة البحث من جهة عن توافقات ومن جهة أخرى تقديم تنازلات والابتعاد عن المواقف المتطرفة والتعنت، ونقول «فلا يمكن بناء المستقبل ولا تنمية البلاد وتحصينها بتغنانت».

بناء الدولة الوطنية التي نسعى إليها وحمايتها لن يكون بالدوس على الحريات الفردية والجماعية والحقوق والمكاسب الديمقراطية التي كرسها الدستور.

ونحن بصدد مناقشة هذا البيان، لابد من الإشارة إلى حالة المرض المزمن الذي يمس اقتصادنا، فمختلف السياسات المنتجهة وكل الإصلاحات التي انتهجت فشلت إلى حد بعيد في الوصول إلى بناء اقتصاد متنوع متنافس يضع البلاد في سكة الدول الرائدة رغم الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها بلادنا، لم نتمكن من الخروج من اقتصاد الريع والسكوار والسوق الموازية، عدم فتح نقاش حقيقي وتشخيص دقيق للوضع الاقتصادي للبلاد يجعلنا ندور في حلقة مفرغة تحول دون الانطلاقة الحقيقية ودون تحقيق الأهداف المنتظرة.

عدم وجود التخطيط وعدم استغلال الدراسات المنجزة بمئات الملايير على عاتق الخزينة العمومية، فهذا يؤدي إلى انعدام النظرة المستقبلية للتنمية على المدى القريب والبعيد.

وعلى سبيل المثال فيما يخص قطاع التعمير ما الغاية من صرف أموال باهضة في الدراسات والمخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير مابين البلديات والمخططات الولائية للتهيئة وتبقى حبرا على ورق وفي كثير من الأحيان يستغنى عنها في تجسيد البرامج التنموية للبلديات والولايات؟

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،

وهنا أقول السيد الوزير الأول، يجب الأخذ بعين الاعتبار هذه المخططات المصادق عليها فيما يخص اقتطاع الأراضي الفلاحية لتشييد التجهيزات العمومية والمشاريع التنموية ويجب أن يكون الاقتطاع وإلغاء التصنيف بصفة ضمنية وتلقائية.

وفي شق التنمية لولاية بجاية،
فيما يخص قطاع الموارد المائية:

في بجاية نلح للمرة الألف على تهيئة واد الصومام وواد أڤريون اللذان هما عرضة للتلوث ونهب ضفافها من طرف مافيا العقار ونطلب أيضا تهيئة الوديان الموجودة داخل مدينة بجاية بصفة استعجالية، السيد الوزير الأول، بجاية غارقة في فيضانات الصرف الصحي، فالسكان القاطنين على ضفافها في وسط المدينة هم عرضة للأوبئة والأمراض المعدية ويعانون من انبعاث الروائح الكريهة، ونطالب كذلك بتسجيل محطة تصفية المياه بتازمالت ووضع حيز الخدمة محطة سيدي عيش.

فيما يخص قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

نطلب وضع حيز الخدمة ميناء الصيد في بني كسيلة، والإسراع في إنهاء أشغال منفذ طريق بجاية إلى الطريق السيار وتسجيل مشروع الميناء السياحي بمالبو، وكذا توسعة ميناء بجاية ومطار عبان رمضان وازدواجية الطريق الوطني رقم 9 من سوق الإثنين إلى حدود ولاية سطيف، وكذا تجسيد مشروع الواجهة البحرية (frant de mer) بسوق الإثنين.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

السلطات اليوم مطالبة بإيجاد الحلول ووضع سياسات عمومية فعالة لوضع حد للوضع المتدني والمقلق، وأنتم اليوم مطالبون على انتهاج سياسات تضمن الأمن القومي للمواطن بضمان أمنه واستقراره، وضمان أمنه الغذائي... الطاقوي المائي وحتى الثقافي والفكري.

رغم هذا التشخيص الواقعي والموضوعي للوضع، إلا أننا لسنا من مؤيدي العدمية والمغامرين والمتطرفين فنحن لهم بالمرصاد، نحن نعمل ونسعى إلى غرس الأمل وبعثه رغم الصعاب يجب أن نعيد الأمل وننير درب الجزائريات والجزائريين بتعبئتهم وتحسيسهم وتجنيدهم من أجل الانخراط والمشاركة في حماية الدولة الوطنية وتجسيد الدولة الديمقراطية الاجتماعية وحمايتها والدفاع عنها.

أشكركم على كرم الإصغاء، تحيا الجزائر حرة سيدة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد عبد المجيد مختار

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد اطلاعنا على وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة لسنة 2023 واستماعنا باهتمام للعرض الوافي الذي تفضل به السيد الوزير الأول المحترم مشكورا.

نثمن بداية ما جاء به هذا البيان من إنجازات وأرقام تدعو على الارتياح والتفاؤل بتحقيق تنمية متوازنة يعمها النماء والرخاء في كل المجالات.

لكن، وبالرغم من توفر الإرادة السياسية للسيد رئيس الجمهورية الذي ما فتئ يؤكد حرصه على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية ودعمه الكامل للطبقات الهشة والحفاظ على المستوى المعيشي للطبقة المتوسطة، فإننا نسجل هنا ما يستشعره المواطن من مفارقة غريبة في حياته اليومية بين ميزانية مرصودة لهذا الغرض والتي تعتبر الأكبر منذ الاستقلال والواقع المعيشي الذي يعيشه المواطن في يومياته من استمرار في ضعف القدرة الشرائية وتدني الخدمات العامة التي تشكل انشغاله اليومي، لذا ندعو إلى ضرورة تكثيف الإجراءات الكفيلة بدعم القدرة الشرائية وحماية المواطن من لوبيات المضاربة والمتلاعبين بقوته اليومي.

ونظرا لضيق الوقت أمر مباشرة إلى ذكر بعض انشغالات ساكنة ولاية باتنة:
حيث نثمن تقدم أشغال مشروع تحويل مياه سد بن هارون لتزويد الولاية بمياه

الشرب وسقي المحيطات الفلاحية التي تتربع عليها الولاية.
ونأمل بإضافة رواق جديد موجه إلى بلديات شمال الولاية – الـ 21 – والممتدة عبر دوائر: عين ياقوت – سريانة – عين جاسر – مروانة – رأس العيون – أولاد سي سليمان – ونقواس، وذلك لضمان استراتيجية الأمن المائي للولاية في الأجل المنظور وتوفير مياه الري الفلاحي لسهل بلزمة الذي يعاني فلاحوه من شبح الجفاف وانخفاض مستوى الآبار.

كما نلح مرة أخرى على المطالب التقليدية التي ما فتئنا نذكر بها من على هذا المنبر وخاصة:

1 – مشروعي التراموي والمستشفى الجامعي اللذان أصبحا الشغل الشاغل للمواطن الباتني الذي يتساءل عن سبب تجميدهما رغم أن هذه الولاية المليونية تستوفي كل الشروط الموضوعية لتسجيل هاذين المشروعين.

2 – كما نطلب تجديد تجهيزات مستشفى أمراض السرطان بباتنة بعد مرور عشر سنوات من استعمالها واهتلاك هذه التجهيزات.

3 – إفراد برنامج تنموي خاص لدعم التنمية بالبلديات الـ 61 التي تعيش عجزا كبيرا في مواجهة المتطلبات التنموية للمواطنين وصيانة المؤسسات التربوية وتأهيل شبكة الطرقات التي تعاني من الاهتراء خصوصا ما عرفته الولاية في السنوات الأخيرة من نقص في صيانتها وعدم تسجيل مشاريع جديدة.

4 – وكذا حل معضلة الاختناق المروري الذي تعرفه المدينة في المدخل الجنوبي مدخل طريق بسكرة الرابط بين المدينة وبين الأقطاب السكنية الجديدة لكل من حملة –1 حملة 2 وحملة 3.

أملنا كبير في أن تلقى هذه الانشغالات الاهتمام الكافي من سيادتكم، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الهاشمي دبابش

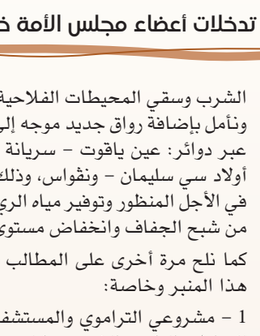

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام والصحافة،
السلام عليكم.

في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، كما هو منصوص عليه في الدستور والذي يحمل العديد من المؤشرات الإيجابية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يصادف ذكرى عزيزة من تاريخ وطننا المفدى وهي ذكرى مجازر 17 أكتوبر 1961، والتي دفع فيها الشعب الجزائري من خلال أبنائه بالمهجر ضريبة الدم لإبلاغ صوت الثورة للعالم من قلب باريس. وبهذه المناسبة الأليمة نترحم على أرواح شهدائنا الأبرار وندعو لمجاهدينا بدوام الصحة والعافية، كما لا يفوتني أن أذكر في هذه الأيام ما جرى بأرض فلسطين الشقيقة من مجازر وإبادة جماعية ضد المدنيين بغزة، وإذ ندين هذه الجرائم ومعاقبة مرتكبيها، ونترحم على شهداء غزة ونعلن تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره.

ورجوعا إلى موضوعنا، فإن الهدف الذي نصبو إليه جميعا هو تحقيق انتعاش اقتصادي ينهض بالبلاد لتحقيق الأمن الغذائي والصحي ويحقق الوثبة المطلوبة في كل المجالات بعيدا عن الحلول الظرفية.

أولا: نشيد بالمجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية، ونثمن ما تحقق خاصة في مجال الرقمنة والجانب الاجتماعي وقطاع التربية والتعليم العالي والطاقة وغيرها.

وفي هذا الصدد، فإننا نحث الحكومة على الاعتماد على تطوير التحول نحو الطاقات المتجددة في كل القطاعات وهذا للرفع من الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف والحفاظ على البيئة من مختلف أنواع التلوث، خاصة في قطاع الفلاحة الذي هو قطاع استراتيجي يجب الاهتمام به لأنه المفتاح نحو تطور الاقتصاد والرخاء الاجتماعي وكذا مجال الري وهو بمثابة شريان الحياة، سواء في مجال الفلاحة، الري، الصناعة وغيرها.

وبالتأكيد عندما تتوفر الطاقة لهذه القطاعات وبتوفر الماء، سينعكس ذلك على الإنتاج كما ونوعا وعلى الأسعار، سواء المنتجات الفلاحية أو اللحوم وغيرها، كما أنه يجب تعزيز دعائم الانتعاش الاقتصادي وذلك من خلال:

1 – عصرنة النظام المصرفي والمالي.
2 – إصلاح القطاع العمومي التجاري وحوكمة المؤسسات العمومية.
3 – مواصلة الجهود لتحسين جاذبية مناخ الاستثمار وترقية إطار تطوير المؤسسات والمقاولاتية.
4 – تعزيز إندماج القطاع الموازي ضمن القنوات المشروعة.
5 – ضرورة انتهاج عملية إصلاح واسعة لمنظومة الوظيفة العمومية (للأمانة السيد الوزير الأول، عمال بلديات ولاية بسكرة المتعاقدين يناشدون معاليكم بتوفير مناصب مالية دائمة).
6 – ضرورة مواصلة التسريع في رقمنة الخدمات ذات الصلة المباشرة بالمواطنين.

أما عن ولايتي الحبيبة بسكرة، عروس الزيبان، نشكر السيد رئيس الجمهورية على تجديد الثقة في السيد الوالي، كما نطلب أن تحظى هذه الولاية المجاهدة ببرنامج خاص لانعاشها، خاصة أنها لا تملك مشاريع مجمدة:

1 – في قطاع الري، نثمن الجهود المبذولة من طرف الدولة، فبعد زيارة السيد الوزير ووقوفه مع السيد الوالي على احتياجات الولاية من الأنقاب ومحطات تصفية وحالة السدين وتجديد مختلف شبكات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب، وخاصة مياه السقي في مختلف بلديات الولاية من الخنقة إلى القنطرة ومن لغروس إلى جمورة، حيث خصص غلاف مالي يقدر بـ 40 مليار دينار لإنعاش القطاع، إلا أنه ما زال يحتاج إلى غلاف مالي يقدر بـ 80 مليار دينار للنهوض به.

2 – تسجيل عمليات تخص تكملة ازدواجية الطرق الوطنية رقم 83 ورقم 03 ورقم 46 ورقم 78، وكذلك ربط ولاية بسكرة بطريق الهضاب.

3 – أما عن الفلاحة فلابد من مواصلة فتح المسالك الفلاحية وتوفير الأدوية لحماية ثروة التمور ومختلف المنتجات الفلاحية والزراعية.

– الرفع من حصة الدعم المخصص لولاية بسكرة الفلاحية بامتياز (في إطار الصندوق الوطني لتطوير الفلاحة FNDA)، لاستفادة أكبر عدد من الفلاحين من الدعم والمساهمة في توفير المنتوج.

4 – نشكر جهود الدولة المبذولة في قطاع الصحة وخاصة بعد زيارة معالي وزير الصحة للولاية ووضعه مع السيد الوالي حجر أساس مستشفى 240 سرير وانطلاق كل من مستشفى القلب والشرايين ومستشفى الأمومة والطفولة، إلا أننا نطلب من معاليكم السيد الوزير الأول، إعادة التقييم لهذه المشاريع وكذا توفير الأجهزة اللازمة التي تخص القطاع وتسجيل مستشفى 120 سرير في كل من دائرة طولقة، جمورة وأورلال.

5 – أما قطاع السكن: فنطلب من معاليكم حصص إضافية من مختلف الصيغ، سواء الاجتماعي أو الريفي والتساهمي المدعم والحر ونشير بنجاح القطاع والمجهودات الجبارة المبذولة من طرف السيد الوزير.

6 – أما قطاع النقل: فإن مطار محمد خيضر الدولي التاريخي يناشدكم بفتح خطوط جوية دولية ومحلية جديدة، وخاصة الحج والعمرة وإضافة خط نحو العاصمة، إضافة إلى تسريع وتيرة الانتهاء من أشغال تحويل خط السكة الحديدية إلى خارج النسيج العمراني للمدينة، واستغلال الخط القديم في مشروع ترامواي الذي أصبح أكثر من ضرورة لحل مشكلة النقل في المدينة وتقليل العبء على المواطن البسكري.

7 – أما قطاع الشباب والرياضة: فنشكر السيد الوالي والسلطات المحلية على الدعم المطلق للقطاع ومرافقة مختلف نشاطات الشباب.

إلا أن فريق اتحاد بسكرة الذي ينشط في القسم المحترم الأول لخمس مواسم على التوالي، بالرغم من الدعم المحلي من طرف السلطات المحلية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية، إلا أنه عاجز عن تسيير موسمه الكروي بأريحية. ومن هذا المنبر أنصار ومحبي الفريق يناشدون معاليكم، والسيد رئيس الجمهورية بتخصيص ودعم الفريق بشركة وطنية.

ختاما، نشيد بالدور الفعّال الذي يقوم به الجيش الوطني الشعبي حامي الوطن سليل جيش التحرير.. كما نفتخر بنجاح دبلوماسيتنا بداية بالقمة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، وافتكاك مقعد بمجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان للفترة 2024 / 2025.

المجد والخلود للشهداء الأبرار، عاشت الجزائر... حرة، عزيزة، شامخة.

السيد يونس حسان

شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد المحترم صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بودي أن أتكلم أولا عن ميناء سكيكدة، لقد تقدمنا بطلب إلى السيد وزير النقل لإنجاز محطة بحرية لنقل المسافرين وكذلك بتوسيع ميناء سكيكدة. رد وزارة النقل كان إيجابي مبدئيا وهي مشكورة عن ذلك.

مشروع المحطة لنقل المسافرين بتطلب أربعة (04) ملايير دج.
مشروع توسيع ميناء سكيكدة يتطلب غلاف مالي بمبلغ واحد وتسعين (91) مليار دج.
نرجو من وزارة المالية أن تعتني بهذين المشروعين وأن تخصص لهما المبالغ المذكورة أعلاه.
ميناء سكيكدة الذي يمكن البلاد بأربعين بالمائة 40٪ من مدخول العملة الصعبة يستحق كل التشجيع من طرف الدولة.
شكرا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عمار بن معمر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد الكبير، صالح ڤوجيل المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

– رغم أن الإنفاق الحكومي هذه السنة كان أضخم ميزانية في تاريخ الجزائر، ورغم الكثير من البرامج، المشاريع والمنجزات... لكن الأثر المباشر على المواطن ما زال ناقص...

ما زال المواطن يعيش الغلاء الفاحش في المواد الرئيسية، والتي تدخل في السلة الغذائية الخاصة به ومقتنياته اليومية...

ما زال المواطن الآن حتى يحصل على سكن ينتظر ربما 15 أو 20 سنة وهذا إن حصل عليه.

ما زال المواطن اليوم إذا أراد أن يحجز موعدا طبيا عند طبيب متخصص يحتاج للوساطات، ويحتاج ربما شهور حتى يحصل على هذا الموعد، وحتى عندما يحصل عليه، الخدمات الصحية ما تزال بعيدة عن المستوى للأسف الشديد.

– حصيلة تبدو في الظاهر أنها مؤشرات اقتصادية إيجابية، المطلوب اليوم الانتقال إلى نظام معلوماتي عصري ينقلنا إلى مستوى الحكومة الإلكترونية والعمل على رفع الأداء الحكومي، أمن البلاد ومستقبل الأجيال مرهون بجنود الغذاء والمؤسسات الاقتصادية... ما يزيد عن خمس ملايين قنطار من اللحوم البيضاء هي كمية الإنتاج لسنة 2023، حسب بيان السياسة العامة للحكومة، هو رقم أثار حفيظتنا على أساس أنه لا يعكس الواقع، السؤال المطروح في غياب الرقمنة وآليات حساب المنتوج، أتساءل كيف تمكنت وزارة الفلاحة من تحديد هذه الأرقام؟! إذا السعر مرتفع لا يدل على أننا لبينا حاجيات المواطنين، حتى المهنيون يؤكدون أن تغطية احتياجاتنا من اللحوم البيضاء أمر مستبعد بالمعايير المعتمدة.

سيادة الوزير الأول: ولاية ميلة بحجمها الثقافي، الحضاري والتاريخي، لم تأخذ حقها المطلوب لحد اليوم، ذاكرتنا المكتوبة سجلت 5 آلاف و69 شهيد، سالت دماؤهم أمس حتى لا تسيل دموع أبنائهم اليوم وهذه حقيقة يجب أن تسمعها حكومتكم الموقرة، فإن عرجنا على قطاع السكن نقول أن ولاية ميلة تحتل ذيل الترتيب من الاستفادة من الحصص السكنية، والحكومة غير مهتمة بها نهائيا، كنا نتمنى من الوزير برمجة زيارة حتى يثبت لنا العكس «وما يجيش بيديه فارغين» على غرار ما حصل من قبل بعض الوزراء.

قطاع الصحة:

السلطات المحلية في ولاية ميلة، رفعت إليكم عدة مشاريع للهياكل الصحية وأجهزة سكانير، وكم نحن بحاجة إليها وهو مطلب كل سكان الولاية، حتى يصبح قطاع الصحة بخير.

فأين وصل مشروع 60 سريرا بالتلاغمة ومشروع 60 سريرا بتاجنانت؟ ونعلم أن الإجراءات الخاصة بها بلغت نهايتها حتى يطمئن قلبي في انتظار استكمال باقي المشاريع الصحية.

قطاع الأشغال العمومية:

قطاع الأشغال العمومية في ولاية ميلة انطلق... وهو ما ترجم في عدة ورشات نوعية والحمد لله... إذا نطالب من الحكومة أن تكمل معنا المسار في تجسيد مشاريع ازدواجية الطريق الوطني رقم 100 بين بلديتي التلاغمة وواد العثمانية، سيدي الوزير، ازدواجية هذه الطريق بها مشاكل كبيرة وخاصة حوادث المرور، توجد أكبر ثكنة عسكرية بها 14 ثكنة عسكرية و14 حمام وسوق الخضر والفواكه –ماڤرون– الطريق تحصد حوالي 2 إلى 3 أرواح كل أسبوع على الأقل... ازدواجية الطريق بين بلديتي تاجنانت وشلغوم العيد، ومشروع ازدواجية الطريق بين ميلة وفرجيوة، إلى جانب مشروع ازدواجية الطريق بين ميلة وجيجل، وبالأخص ازدواجية الطريق بين التلاغمة وعين مليلة؛ توجد مسافة 18 كلم.

قطاع الصناعة:

في الجهة الجنوبية نطالب بتفعيل مناطق النشاطات وإعادة بعثها من جديد أو سحبها من المستثمرين غير الجادين، وخلق مناطق صناعية حقيقية بالجهة الشمالية للولاية، مع العلم أن الأوعية العقارية موجودة حتى تحتوي الشباب البطال وتساهم في رفع اقتصاد البلاد.

قطاع الموارد المائية:

ندعي أن ولاية ميلة ولاية فلاحية بامتياز ونفتخر بها، ولكن لدينا مشكل كبير في الري الفلاحي، لهذا نطلب مشاريع لخلق محيطات سقي جديدة وتوسعة ما هو موجود منها، مع العلم أننا نملك أكبر سد في الجزائر ولكن هذا لم يشفع حتى في المياه الصالحة للشرب وكما تعلمون أن 16 بلدية لحد اليوم لا تشرب من هذا السد ومشاريعها تسير سير السلحفاة.

طبيعة الولاية الجغرافية تجبرنا على تجسيد مشاريع حماية المدن من الفيضانات خاصة بلدية تاجنانت وعاصمة الولاية.

السياحة:

ولايتي تملك من المقومات السياحية ما يجعلها في المراتب الريادية، ولكن واقعنا عكس ذلك، سيدي الوزير، نطلب مشاريع سياحية حقيقية، خاصة السياحة الحموية بالتلاغمة، إلى جانب السياحة الثقافية والسياحة الغابية دون أن ننسى جزئية تجسيد مشاريع المناطق السياحية.

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

اللهم احفظ بلادنا الجزائر.

السيد سالك سكوني

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، نستنكر ونجرم ما يحدث اليوم في فلسطين من جرائم العدو الصهيوني الإبادية، ومن هذا المنبر نناشد كل الضمائر الحية وأخص بالذكر المسلمين، لأن قضية فلسطين هي قضية إسلامية ودينية وأناشد العرب لأقول لهم أين أنتم مما يحدث في العالم -إنا لله وإنا إليه راجعون- (فمن رآى منكم منكرا فليغيره بيده أو بلسانه أو بقلبه وذلك أضعف الإيمان).

السيد الوزير، نحن اليوم نناقش بيان السياسة العامة للحكومة، أثمن ما جاء فيه ومن حيث اطلاعنا عليه ومراقبتنا الميدانية لبرنامج الحكومة، توجد إصلاحات جبارة وإنجازات رغما عن الوقت وما يمر به العالم من تضاربات ونكسات اقتصادية وسياسية، أمر جعل بعض الدول العظمى تعجز فهي تعاني من عجز مالي، إلا أن الدولة الجزائرية أبت أن تتخلى عن واجباتها نحو المواطنين لدعمه ودعم البطالة ودعم قطاع الشغل وكذا دعم جميع الميادين وهي مشكورة على كل ذلك ونطلب من الله سبحانه وتعالى التوفيق للجميع، إلا أنه من بين الإصلاحات التي مست بعض الولايات الجديدة وأخص بالذكر ولاية برج باجي مختار، نطلب من سيادة الوزير وبما أنها ولاية فتية وبحكم مكانتها الجغرافية وبعدها أن تخصص لها دراسة وميزانية خاصة وبالأخص الطريق الوطني رقم 06 الذي يعتبر شريان الحياة، نطلب متابعة ومرافقة حقيقية لها لكي ترى النور. والنقطة الثانية نطلب أن يدرج إسم برج باجي مختار ضمن السكة الحديدية لفك العزلة وبما أنها بوابة إفريقيا نحبذ أن تدخل ضمن السكة الحديدية للجنوب الكبير.

فيما يخص قطاع الصحة؛ رغم المجهودات المبذولة به من طرف الدولة نتمنى أن يحظى بمتابعة خاصة لما له من أهمية لأنه قطاع مهم هو يعاني من بعض النقائص.

فيما يخص قطاع التعليم العالي، بما أن قطاع التعليم حاليا يعاني من نظام الدوامين فإن لم تتخذ الدولة إجراءات سريعة سنمارس العام المقبل النظام الثلاثي، لذا نطلب أن يؤخذ القطاع بعين الاعتبار قبل فوات الأوان.

بناء من أن المنطقة تعيش من مصدرين وقطاعين هما التجارة وتربية المواشي، فتقدمت بعدة مداخلات بخصوص هذا المجال وخصت عدة بعثات برلمانية كل هذا إلا أنه ما يزال يعاني من نفس المشاكل ولا تغيير يلاحظ.

سيدي الوزير، برنامج رخص التنقيب عن الذهب؛ بما أن ولايتنا بها مناجم للذهب نتمنى أن يفتح برنامج للتنقيب يخصص للشباب كباقي الولايات، لكي يمتص نسبة من البطالة. تتعدم ولايتنا على الشركات نتمنى أن ترافق وتأخذ أوضاعها بعين الاعتبار.

فيما يخص المشاريع الموجهة لولايتنا سنة 2020 – 2022 هي مجرد دراسات نتمنى أن تصبح إنجازات؛ لأن الدراسات لا يلمسها المواطن في أرض الواقع، نتمنى أن تدرج من قبل السيد وزير المالية في ميزانية 2024.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار،

عاشت الجزائر حرة مستقلة،

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد العيد ماضوي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام والصحافة،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
اللهم إرحم إخواننا في غزة وفلسطين.
اللهم كن لهم ولا تكن عليهم.
اللهم إنتقم من أعدائهم وأقذف الرعب في قلوبهم ورد كيدهم في نحورهم.

أما بالنسبة لعرض السياسة العامة للحكومة؛

سيدي الوزير الأول،
الحكومة مشكورة لتقديم هذه الحصيلة من إنجازات السنة الماضية والتي كانت كثيفة من حيث مشاريع القوانين أو الإنجازات ومرافقة المواطن، خاصة للحفاظ على القدرة الشرائية وتخفيض العبء، بعد الأزمات العالمية السابقة واللاحقة في ظل ارتفاع السلع ودعم ومرافقة السلطات العمومية للمواطن الجزائري والدليل أن قيمة الدعم وصلت إلى أكثر من 20 مليار دولار والتي تمثل عبء على الخزينة العمومية.

ويذهب الدعم للفقراء والمحتاجين وذوي الدخل الضعيف، إلا أنه يحصل الغني والضعيف على نفس الدعم. وحسب الخبراء فإن الغني يستفيد 12 مرة من دعم المواطن الضعيف.

سؤالي، سيدي الوزير الأول، أين وصلتم وماذا قدمتم من عمليات لتفعيل الدعم الحقيقي وتخفيض العبء على الميزانية، لأننا لم نر عمل كبير في الواقع لإنجازه؟

سيدي الوزير الأول،

تطرقتم إلى عنوان المالية المحلية في الصفحة 19، أين نحن من قانون البلدية والولاية وخاصة أن القانون الحالي لا يعطي فرصة للبلدية في مراقبة ومتابعة المؤسسات المحلية والمشاريع وحرية المبادرة لاستقطاب استثمار محلي والشراكة بين القطاع الخاص والعام لتحصل البلدية على مداخيل وخاصة في ظل عجز 1300 بلدية.

فأين الحوكمة التي يتطرق لها المحور الأول في منح حرية ومبادرة وخلق التشاركية وخلق الثروة؟

يجب إعطاء أهمية كبيرة للبلديات وخاصة الجنوبية الحدودية وتفعيل المناطق الحرة.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول،

تطرقتم في الفصل الثاني إلى الإنعاش والتجديد الاقتصادي وتطرقتم إلى قوانين مهمة تمت المصادقة عليها، القانون النقدي والمصرفي، قانون الصفقات العمومية، قانون الاستثمارات، فأين تفعيلها في الواقع؟ كما توقفت نشاطات خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بداعي إصلاح خلل في ميكانيزمات التمويلات، علما أن سيادة الرئيس يطلب التعجيل والتسريع للوصول إلى مليوني مؤسسة ولكن نسمع من خلال الشباك الوحيد المركزي عن 3700 مؤسسة مسجلة فقط.

أما المحور المتعلق بتعزيز التنمية البشرية:

الحكومة مشكورة في عملية تسوية مشكل عقود ما قبل التشغيل ونطلب أيضا منكم إعطاء نفس الأهمية لأصحاب الشبكة الاجتماعية والحكومة مشكورة أيضا على التوظيف في قطاع التربية والتعليم العالي ورقمنة عدة قطاعات وزارية مثل التربية والعدالة والتعليم العالي.

إلا أننا نتساءل بالنسبة لقطاع التعليم العالي عن قرار إقصاء فئة حاملي شهادة الدكتوراه والماجستير الموظفين وهذا يتعارض مع مصلحة الجامعة ونطلب إعادة النظر في هذا القرار ومنح الفرصة لهاته الشريحة.

كما نثمن قرار السيد رئيس الجمهورية من خلال اجتماع الوزراء الأخير إلى ترقية مناطق الجنوب والهضاب العليا إلى مصاف ولايات منتدبة لتقريب الإدارة من المواطن وتنشيط الحركة الاقتصادية، إلا أن الولاية المنتدبة الدبداب التي تم ترقيتها في 2019 لا زالت تفتقر إلى أدنى الخدمات، مع العلم أن الوالي المنتدب ليس له مدير ديوان ولا مدير إدارة محلية ولا مقرات إدارية إلى يومنا هذا. ونرجو من سيادتكم أن نتدارك هذا الموقف وإضافة ميزانية خاصة في 2024.

كذلك يتساءل المتعاملين الاقتصاديين والتجار والمواطنين عن سبب غلق المنفذ الحدودي الدبداب -غدامس، إلى يومنا هذا لتعزيز التجارة بين ليبيا والجزائر.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى التي تخص ولاية إليزي فقد بلغنا بها كل الوزارات المعنية ونحن في انتظار تدشين مستشفى إن أمناس وبرج عمر إدريس.

شكرا سيدي الوزير الأول، أنتم مشكورون على جهدكم ونحن من واجبنا نقل انشغالات المواطن وتقديم الموعظة، التقويم والتقييم.

السيد عمر خمایاس

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
المجاهد صالح ڤوجيل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين،
أسرة الإعلام ،
(عبارة ترفية).

بالرجوع إلى بيان السياسة العامة للحكومة، نحن اليوم بصدد مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، الذي يعتبر محصلة لنشاط الحكومة خلال سنة، ومن خلال هذا البيان نسجل ملاحظات ونرفع انشغالات في الكثير من القطاعات، حيث نلاحظ نضج وتحقيق أهداف في بعض القطاعات من خلال بيان السياسة العامة للحكومة لهذه السنة، عكس بيان السياسة العامة للحكومة للسنة الماضية، حيث سجلنا وجود تعقيدات في بعض القطاعات التي لها علاقة مباشرة بالمواطن، وبالتالي لم تحقق آمال المواطنين وبالتالي نرى أن هذه القطاعات لم تتخرط في الديناميكية التي يسعى إليها الوزير الأول لإضفائها على الفريق الحكومي.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول،

تعتبر ميزانية 2023 أضخم ميزانية في تاريخ الجزائر، لكن نسجل على مستوى ولايتي، ولاية جانت الفتية رغم الأغلفة المالية الضخمة المرصودة من طرف الدولة، إلا أن الواقع يحاكي عكس ذلك وكيف لا والولاية تعيش ركود في المجال التنموي ووتيرة إنجاز المشاريع التي لها علاقة بالمواطن تسير ببطء، إن لم نقل تراوح مكانها. من هنا السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، نتساءل أين يكمن الخلل؟ بعد تشخيص عميق للواقع؛ يكمن الخلل في الكفاءات والتعيينات لمسؤولين غير متمرسين ومبتدئين وليس لهم باع في التسيير. وهذا يظهر في مختلف المشاريع المتواجدة على أرض الولاية، مستشفى 120 سرير بجانت.

حلم الساكنة يسير بوتيرة بطيئة جدا، عيادة متعددة الخدمات ببلدية برج الحواس تراوح مكانها منذ زمن، أحياء عاصمة الولاية جانت تعيش تذبذب وندرة حادة للماء الصالح للشرب إفري تين، خاتمة بني وسكن إنغر ونفس الشيء في القرى النائية (تيني تادانت تين الكم تاست تبكات)، وجب وضع استراتيجية مدروسة من أجل توفير الماء للساكنة.

ومن خلال هذا نطلب من السيد الوزير الأول، أن يبرمج زيارة السيد وزير الري إلى الولاية للوقوف على واقع القطاع لحلحلة كل الملفات العالقة.

قطاع الأشغال العمومية:

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، حان الوقت لتجسيد طريق المقيد الحيوي الذي يربط ولاية ورڤلة -جانت -عين صالح -تمنراست لسهولة تضاريسه وسيكون بديل عن طريق الموقت رقم 03 ورڤلة -إليزي -جانت الذي يشهد الكثير من الحوادث يوميا.

قطاع التجارة:

في ولاية جانت لا حسيب ولا رقيب وهذا ما يظهر جليا في الأسعار المرتفعة وعرض السلع في الأرصفة وتحت أشعة الشمس وغياب تام لمفتشية الرقابة، خاصة على مستوى بلدية برج الحواس التي سجلنا فيها الكثير من التجاوزات.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول،

نحن نطالب يوميا بفتح أو تشكيل مفتشية على مستوى بلدية برج الحواس، إلى غاية اليوم لم تفتح.. يباع بـ 130 ألف نعم إنها... فوضى عارمة بالمنطقة خاصة من جانب التجارة.

قطاع التشغيل:

شباب ولايتي جانت وإليزي يطالبون بحصصهم في التوظيف في مؤسسة سوناطراك وكيف لا وولاية إليزي وحدها فيها أكثر من خمس جهويات لسوناطراك، التي بإمكانهم العمل فيها. ومن هنا نطالب بإعادة النظر في سياسة التوظيف بالجنوب الكبير.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول،

نلتمس منكم السيد الوزير الأول، التدخل لرد الاعتبار وإنصاف إطارات مظلومة من ولاية جانت حتىتقلدت مناصب حساسة وهم اليوم مظلومين ومهمشين جراء تقارير مغلوطة، لدي قائمة إسمية لهؤلاء الإطارات التي بإمكانها المساهمة في تسيير إشتراك، في بناء الجزائر الجديدة.

قطاع الفلاحة:

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، مربي الماشية والموالين بولاية جانت يطالبون بالزيادة في حصة الشعير المقدمة لهم وتسهيل الإجراءات للحصول عليها وتوفيرها وتنظيم توزيعها.

- ضرورة كهربة المحيطات الفلاحية في كل بلديات ولاية جانت وفتح المسالك بها.

- حفر آبار إرتوازية بكل من مناطق تافساست، سرسوف، تادانت للاستثمار الفلاحي وللرعاة.

أما فيما يخص قطاع السياحة:

ولاية جانت وجهة سياحية بامتياز، حيث نثمن قرارات السلطات العليا في البلاد بفتح خط جوي باريس -جانت، وإضافة خط جوي مارسيليا -جانت -تمنراست، التي تساهم في إعطاء حركية لقطاع السياحة. كما نثمن قرار تأشيرة التسوية التي تقدم الكثير من التسهيلات لأصحاب الوكالات السياحية والسواح. نأمل إعطاء تحفيزات وتقديم تسهيلات للمستثمرين في قطاع السياحة من أجل إنجاز فنادق ومركبات سياحية بالمنطقة.

- توسيع مطار جانت حتى يتسنى استقبال الرحلات الجوية من وإلى ولاية جانت.

- قطاع الصحة بولاية جانت، قطاع مشلول يعيش فوضى في التسيير، حيث سجلنا عدم تدعيم قاعات العلاج المحضرة من طرف البلديات بالعنصر البشري المطلوب.

في الأخير، نشكر السيد الوزير الأول، على التجاوب الجدي في مختلف القضايا المطروحة على مستواه والسعي من أجل حلها، جزائر لنا لا لغيرنا. عاشت الجزائر حرة لنا ودامت أرضها لنا، تحيا الجزائر والسلام عليكم.

السيد محمد بادي

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
«ربي اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي».
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد معالي الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نجدد الترحيب بالسيد معالي الوزير الأول والطاقم المرافق له بمناسبة عرض بيان السياسة العامة لنشاط الحكومة، وهذا عملا بأحكام المادة 111 (الفقرة الخامسة) من الدستور.

السيد معالي الوزير الأول المحترم،

إن البيان المعروض على مجلسنا الموقر، حمل في مضمونه العديد من المنجزات التي إلتزمتم بها في مخطط عمل حكومتكم والمستمدة أساسا من برنامج السيد رئيس الجمهورية.

هذا البرنامج الذي إرتكز على تجسيد إصلاحات عديدة وعميقة تجلت في مراجعة وإستصدار العديد من النصوص القانونية، لأنه لا يمكن إجراء أي إصلاح دون وجود مرجع قانوني سليم وموضوعي. لقد تناولتم في الفصل الأول تعزيز دولة القانون وتجديد الحكومة وهذا ما تسعى إليه جميع الدول. وهنا إسمحوا لي معالي الوزير الأول، أن ننوه بمجهودات الدولة في قطاع العدالة، هذا الأخير الذي قطع أشواط كبيرة في مجال الرقمنة، الأمر الذي خفف على المواطنين، والمتقاضين –على حد سواء– الكثير من العناء في سبيل الحصول على مختلف الخدمات المقدمة.

أما بخصوص الإنعاش الاقتصادي وتجديده نسجل بارتياح ما ورد في البيان، إلا أننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة إعطاء الأهمية اللازمة للتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص وفتح المجال أكثر لهذا الأخير حتى يساهم بشكل أكبر في خلق الثروة ورفع مستوى الناتج المحلي الخام، خصوصا في قطاع الخدمات، لاسيما في مجالات (النقل الجوي –البنوك –التعليم العالي).

كما أننا ننوه بضرورة الإسراع في إصلاح منظومتنا البنكية التي لا يتماشى نشاطها مع حجم وأهمية الإصلاحات الاقتصادية المسجلة، كما أن نجاعة ونجاح أي برنامج مرهون بفعالية وعصرنة عمل المؤسسات البنكية والمصرفية.

وبالمناسبة، نبارك توجهكم بفتح بنوك جزائرية في كل من الجمهورية الإسلامية الموريتانية ودولة السينغال، ما سيساهم في تنشيط التبادل التجاري بين بلادنا ومحيطها القاري.

أما بخصوص الفصل الثالث من البيان والذي تطرقتم فيه للتنمية البشرية والسياسة الاجتماعية، إسمحوا لي معالي السيد الوزير الأول، هنا أن ألفت انتباهكم إلى ضرورة استحداث منح وعلاوات تحفيزية للموظفين في الولايات الحدودية بالجنوب (إن فڤزام –برج باجي مختار –جانت)، وهذا حتى تتمكن هاته الأخيرة من استقطاب كفاءات مهنية تساهم في إنشاء وتأطير الهياكل الإدارية على المستوى المحلي. خصوصا كونها ولايات حديثة النشأة من جهة وتفتقر للمرافق الضرورية لاستقرار الكفاءات المؤهلة من جهة أخرى بالمقارنة بباقي الولايات.

أما فيما يخص الفصل الرابع لبيان السياسة العامة للحكومة، نسجل بكل فخر واعتزاز النشاط الدبلوماسي لبلادنا على الصعيدين الدولي والإقليمي، والذي تجلى باستعادة الجزائر لمكانتها في عديد الهيئات والمنظمات الدولية، وحفاظها على المواقف الثابتة والمبدئية في مختلف القضايا ومساهمتها الفعالة في حل العديد من النزاعات.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد معالي الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

إسمحوا لي في نهاية مداخلتي أن أنقل لكم جملة من انشغالات ساكنة ولاية إن فڤزام، هاته الولاية التي تمثل واجهة بلادنا على القارة الإفريقية، والتي تم استحداثها ضمن الولايات العشرة بالجنوب.

في قطاع الأشغال العمومية:

– الإسراع في عملية عصرنة الطريق الوطني رقم 01 في شقه الرابط بين ولاية تمنراست وولاية إن فڤزام من النقطة الكيلومترية 175 في اتجاه ولاية إن فڤزام.

قطاع الري والموارد المائية:

– تسجيل عملية إنجاز مشروع تزويد مدينة تين زاوتين بالمياه الصالحة للشرب التي يعاني سكانها من أزمة خانقة –المياه الصالحة للشرب– خصوصا مع تزايد عدد السكان بالمنطقة، خصوصا وأن الجزء المتعلق بدراسة المشروع تم الانتهاء منه.

– نسجل تأخر كبير في إنجاز مشروع حماية مدينة إن فڤزام من الفيضانات والذي تم تسجيله منذ سنة 2018 ولا تزال نسبة تقدم الأشغال فيه جد ضعيفة.

قطاع المالية:

– الإسراع في وضع حيز الخدمة الوكالات البنكية وإنشاء مفتشية أملاك الدولة وقباضة الضرائب والمحافظة العقارية، حتى تتمكن المديريات المستحدثة من القيام بمهامها وتجنيب المواطنين عناء التنقل إلى ولاية تمنراست (على بعد 400 كلم).

قطاع الصحة:

– الإسراع في تسجيل عملية التجهيز لمستشفى 60 سريرا بإن فڤزام وهذا بالتزامن مع الإنتهاء من المشروع، حتى يتسنى للسلطات المحلية وضعه حيز الخدمة في الآجال المحددة، خصوصا وأن الولاية تعاني نقص في الهياكل الصحية.

– تسجيل تأخر كبير في وتيرة الأشغال بمستشفى 60 سريرا بمدينة تين زاوتين.

قطاع النقل:

– زيادة في برمجة عدد الرحلات من مطار إن فڤزام إلى مطار تمنراست وهذا بمعدل ثلاثة رحلات أسبوعيا على الأقل.

– زيادة في برمجة عدد الرحلات بين مطار تمنراست والجزائر العاصمة وهذا نظرا لتسجيل الانشغالات المستمرة من قبل المواطنين المتوجهين من وإلى الجزائر العاصمة.

قطاع السكن والعمران:

– تسجيل برامج سكنية بمختلف الصيغ من شأنها أن تقلص في العجز التراكمي المسجل بالولاية منذ سنوات عديدة.

قطاع البريد والمواصلات:

– تأخر كبير في استغلال مكتبين بريديين ببلدية تين زواتين و(توندارت 80 كلم) تم إنجازهما واستلامهما منذ سنة كاملة، إلا أن المواطنين لا يزالون يتكبدون عناء التنقل إلى المكتب الوحيد المتواجد بمقر البلدية.
– النقص الفادح في العنصر البشري بالقباضة الرئيسية ومكتب البريد ببلدية مقر الولاية أين عاينا تواجد موظف وحيد مكلف بالزبائن بالقباضة الرئيسية وكذا مكتب البريد الوحيد بمدينة فاق عدد سكانها 30 ألف نسمة.
قطاع الداخلية والجماعات المحلية:
– المطالبة بضرورة ترقية الفرع الإداري توندارت إلى بلدية وهذا عملا بمبدإ تقريب الإدارة من المواطنين نظرا لبعده عن مقر بلدية تين زاوتين بأكثر من 80 كلم، من جهة وكذا التزايد في عدد السكان (أكثر من 5 آلاف نسمة) من جهة أخرى، علما أنه تم استحداثه في التقسيم الإداري لسنة 1984.
وفي الأخير نشكركم مرة أخرى السيد معالي الوزير الأول المحترم، متمنين لكم مزيدا من التوفيق والنجاح أنتم والطاقم الحكومي المرافق لكم.

السيد بوزيان زكراوي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل، والطاقم الحكومي المرافق له،
الزميلات والزملاء، أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد الترحم على شهدائنا في فلسطين، شهداء القدس ونعلن تضامننا مع فلسطين ظالمة أو مظلومة، ولا ننسى ذكرى أمس 17 أكتوبر فهي ذكرى متشابهة والجرح جرح واحد، ندعو الله النصر، إن شاء الله.

أستهل مداخلتي برفع انشغالات وطنية وأخرى تخص ولاية خنشلة.

1 – ففي قطاع الداخلية:

– نطالب بترقية إطارات المنطقة.

– خلق ميكانيزمات بدل البلدية لنظافة المحيط والاهتمام به مثل الإنارة وغيرها.

2 – وزارة العمل والضمان الاجتماعي:

– إمكانية إنجاز مركز صحي وكذا مركز دفع لبلدية بابار خاص بشريحة العمال، وخاصة أن البلدية عرضت قطعة أرض تفي بالغرض.

– المطالبة بتوظيف خريجي المعاهد البترولية بسوناطراك.

4 – الري:

– الإسراع في إنجاز سد واد لزرق.

– إمكانية تسجيل السدود التي تم دراسة بعضها، مثل الراخوش، الولجة وبودخان وملاقو بتامزة.

– تسهيل إجراءات استصدار رخص حفر الأبار الفلاحية للفلاحين.

– إمكانية إعادة النظر في مؤسسة (ADE) على المستوى الوطني وتطويرها.

– السيد الوزير مشكور على زيارته الأخيرة وخاصة على القرارات التي اتخذت في عين المكان، ونبارك بالمناسبة تقدم الأشغال لقنوات إيصال المياه إلى باتنة وخنشلة من بني هارون.

5 – الفلاحة:

– فتح باب تسوية الملفات للعقارات الفلاحية العالقة منذ زمن وخاصة بالجنوب.

6 – الأشغال العمومية:

– رفع التجميد على الطريق السيار للهضاب العليا تبسة مرورا بخنشلة إلى تونس.

– إمكانية تسجيل عملية إنجاز طريق يربط بين بلدية ششار وصحراء خنشلة لفك العزلة على الوزن الثقيل التي تمت دراستها كذلك.

– الحرص على وتيرة إنجاز مشروع القرن، مشروع السكة الحديدية حسب برنامج الرئيس، بين عين البيضاء وخنشلة.

7 – الصحة:

– تسجيل مستشفى تعويضي بقايس كون البناية قديمة تم إنشاؤها سنة 1989، من نوع البناء الجاهز، باتت تشكل خطرا كونها منتهية الصلاحية افتراضيا، مثل مستشفى عين امليلة –المعوض.

– إمكانية إرسال أخصائيين خاصة في مجال التشخيص والأشعة هناك جهاز راديو التصوير بالرنين المغناطيسي (IRM) في خنشلة غير مستغل.

تجدر الإشارة أن عيادة طب وجراحة الأسنان –وهذا الأمر يهم أبناءنا الطلبة– بعنابة تستنجد بوزير الصحة من أجل التزود من مادة مخذر الأسنان وتصليح أو التزويد بالكراسي الطبية المقدر عددها بـ 15 من 16 كرسي يعني 15 كرسي معطل، غير صالح للاستعمال، ليتسنى للطلبة مزاولة تربصهم الخبروية في أقرب وقت.

8 – التربية:

– إمكانية تسجيل مؤسسات جديدة لمجابهة ظاهرة الاكتظاظ التي باتت تغزو كل الولايات.

– تخصيص ميزانية لإعادة تأهيل المؤسسات المهترئة.

– تسجيل عملية تعويض كذلك لبعض المؤسسات القديمة مثل ثانوية شيحاني بشير التي تخرج منها أجيال خاصة لم يستفد هذا القطاع من برنامج السيد رئيس الجمهورية.

9 – السكن والعمران:

– تسجيل ميزانية الأشغال، التهيئة الأولية والثانوية للبرنامج التكميلي للسكن المنجز حسب تعليمة السيد رئيس الجمهورية.

– إمكانية تسجيل حصة سكن إيجاري عمومي للولاية نظرا لشح الحصص الماضية وخاصة في برنامج السيد رئيس الجمهورية، استفادت ولاية خنشلة من 1000 سكن لكل الصيغ منها 300 سكن إيجاري عمومي فقط، وذلك حسب الجدول المرسل لكم سابقا وفحواه سكان ولاية خنشلة 515000 نسمة تمثل حوالي 125 ألف عائلة والطلبات الحقيقية تمثل حاليا 68000 طلب بنسبة احتياج اجتماعي يعادل 54 بالمائة.

– إمكانية تسجيل ميزانية للتحسين الحضري.

ملاحظة:

– لم يستفد هذا المحور من برنامج السيد رئيس الجمهورية، نظرا لوجود أشغال كثيرة والحمد لله وأنتم مشكورون وكذا السيد الرئيس، توجد أشغال تهيئة كثيرة لكن لابد من نسيج حضري.

10 – قطاع الشباب والرياضة:

– إمكانية تسجيل إنجاز مسبح شبه أولمبي وآخر أولمبي ببلدية خنشلة مقر الولاية.

– وقاعات متعددة الرياضات لكل من بوحمامة وعين الطويلة وأولاد رشاش وششار والمحمل وبابار مقر كل دائرة.

– إمكانية تسجيل زيادة مدرجات بملعب أول نوفمبر بخنشلة وخاصة تقدم خنشلة في الرياضة.

11 – الثقافة:

– رفع التجميع على المسرح الجهوي في خنشلة.

12 – المالية:

– تبعا للإنجازات الكبرى الأخيرة لفرقة الجمارك بخنشلة وهي مشكورة ونحييها من هنا، نطالب بتسجيل مديرية للجمارك بخنشلة، وهم مشكورون.

. إتمام مركز للضرائب المتوقف حاليا.

– إعادة النظر في التسعيرة الكهربائية بالنسبة لفلاحي الجنوب.. المحاذية لولاية بسكرة.

– إعفاء المطعم المدرسي من الضريبة على القيمة المضافة فيصبح من 40 دج إلى 75 دج.

السيد محمد روماني

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد نبينا عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

سيدي المجاهد المحترم، رئيس مجلس الأمة الموقر،

سيدي رئيس حكومة دولتنا الموقر،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرين،

أسرة الإعلام المحترمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية وقبل كل شيء نستنكر واحدة من أبشع جرائم الكيان الصهيوني الغاشم، ونترحم على أرواح شهدائنا بمستشفى المعمداني بغزة، رحم الله الشهداء وشفى الجرحى وإن نصر الله لقريب.

نحيي السيد رئيس الحكومة الممتثل للمادة 111 من الدستور في عرضه أمام غرفتي البرلمان لبيان السياسة العامة للحكومة وهي حصيلة أداء حكومته طيلة سنة كاملة التي نعتبر أنفسنا جزء لا يتجزأ منها، لذا نرجو أخذ ملاحظاتنا بعين الاعتبار.

ومن نافلة القول إن عرض بيان السياسة العامة للحكومة هو أهم عمل رقابي يقوم به البرلمان بغرفتيه، رغم أن هذا العرض لا يحمل دستوريا طابع الإلزامية للغرفة العليا.

وبعد التحية، استسمح سيدي رئيس الحكومة، في تسليمه بعد الجلسة رسالتين بهما بعض انشغالات ولاية تيميمون، معتمدا على تواضعكم الكبير، لكي لا نخرج على موضوع المناقشة لبيان السياسة العامة للحكومة.

أثمن الكم الكبير من القوانين التي تم مناقشتها خلال الدورة البرلمانية السابقة وكل القرارات المنبثقة عن مجلس الوزراء وسعي أعضائه أو أعضاء الحكومة إلى تنفيذها.

وكي لا أكرر ما قاله الإخوة النواب في البرلمان ومجلسنا الموقر هذا، عندي ملاحظتين واقتراحين، وكلي أمل أن يلقى كلامي قبولا حسنا عند الجميع (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب).

أيها السادة أما الملاحظتين فهما:

– الأولى: يلاحظ الكثير من المراقبين أن الرئيس يسير بوتيرة أسرع من حكومته، وأن ذلك جعله غير راض عن الكثير من أداء المسؤولين ولا أدل على ذلك من كثرة تغييره وإقالته للمسؤولين، وفي رأيي أن السبب يكمن في الذهنيات التي لم تتغير، الذهنيات التي تركز على الكم وتهمل النوع، وتركز على التقاط الصور والأكشن في الفيديوهات على حساب العمل الجاد الذي ينفذ ويقيم ويقوم، الذهنيات التي يعجبها المدح والتطبيل والشيتة، ويضيق صدرها بالنقد البناء، (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم).

– أما الملاحظة الثانية: سأختصرها في أربعة تساؤلات جد مهمة موجهة للحكومة وأرجو أن تتسع لها صدوركم:

أولها: هل نملك منظومة معلوماتية شفافة وفاعلة ومحينة وملزمة للمؤسسات العمومية والخاصة، بحيث ننتقل إلى مستوى الحكومة الالكترونية؟ مع الإشادة والشكر لبعض القطاعات التي قطعت شوطا لا بأس به في الرقمنة على غرار قطاع التكوين والعدل والتعليم العالي والتربية.

ثانيا: ما مدى تناسب المؤشرات الاقتصادية الإيجابية حسب بيان السياسة العامة للحكومة، مع مستوى المعيشة التي لا تزال آخذة في التدهور، بما لا يمكن إنكاره مطلقا؟

ولو كانت لدينا مؤسسات سبر آراء جادة ونزيهة لأمكن كشف الحقيقة بسؤال طبقة العمال كيف هي حياتهم وكيف باتت مرتباتهم لا يبقى منها شيء قبل نهاية الشهر، وبالنسبة للبعض قبل نهاية نصف الشهر رغم الإقرار بأن ظاهرة غلاء الأسعار أخذت طابعا عالميا لم تسلم منه أي دولة؟.

ثالثا: هل يحق لنا أن نفرح بالتطور الإيجابي للميزان التجاري وميزان المدفوعات ونحن نعلم أن سبب ذلك التطور ليس إقلاع اقتصادي أو تنوع اقتصادي المنشود إليه ولكن سببه الأساسي هو التقليص الحاد للواردات وارتفاع أسعار المحروقات.

وإذا كانت الزيادة في الأجور ومنح البطالة وغيرها من الزيادات الإيجابية مرتبطة فقط بارتفاع أسعار البترول، فهل يجب أن نصارح الشعب بأنه إذا انخفضت أسعار البترول فانتظروا تخفيض الأجور؟

إن هذه التساؤلات وغيرها تحتاج عقلية منفتحة تستوعب الأصوات الناقدة لتصحيح المسار وتجاوز الأخطاء الكارثية.

أما الاقتراحات فهما:

الأول: هو تمني أشاركه معكم، وهو موجه لرئيس دولتنا السيد عبد المجيد تبون، حفظه الله وسدد خطاه، أدعوه أن يستعيد تقليدا سياسيا غاب عنا طويلا هو تشريفه لنا داخل قبة البرلمان كما يفعل في الكثير من الدول، وكلي أمل أن يتحقق هذا التمني.

الاقتراح الثاني: فهو موجه لسيدي المحترم، رئيس مجلسنا هذا، المجاهد ڤوجيل والسيد المحترم رئيس الغرفة الثانية السيد بوغالي، لعقد لقاء جامع نقيم فيه أداء الغرفتين خلال كل هذه المدة، ليبقى ما صنعناه تاريخا للذين سيأتون لهذا البرلمان بعدنا.

ختاما، سيدي رئيس الحكومة، من القلب جئتم لأخذ ثقة المجلس وستأخذونها يقينا، ولكن أقول لك من أعماق قلبي أطلب الثقة من الله، أطلب الثقة من الله، فاليوم معك وزراء كثر ولكن تذكر وأنت مسلم (وكلهم آتيه يوم القيامة فردا).

والله إن كل مغبون في وطن الشهداء سيطالبك ويطالبنا بحقه يوم القيامة، والله لا تحسد على الموقف الذي أنت فيه، وإني مع ذلك أسأل الله أن يوفقك ويأخذ بيدك لكل خير، عاشت الجزائر حرة مستقلة مسلمة أبية، ورحم الله شهداءنا وشهداء القدس وغزة وحفظ الله مجاهدينا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد مهني حدادو

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول والطاقم المرافق لكم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
أزول فلاون، السلام عليكم.

في كل مرة يقدم لنا بيان السياسة العامة للحكومة، أحس بأنني كمن يرقص أمام الأعمى، نأتي لنناقش ولنطرح أسئلة ولكن بدون رد ولا نجد أي تغيير في الميدان، وكما قالت السلحفاة «هكذا منذ أن ولدنا».

في ظل التقلبات الجيو سياسية التي تعرفها منطقتنا وفي ظل المخاطر التي تمس بلادنا، ونحن نناقش بيان السياسة العامة للحكومة، فلا بد من البحث عن حلول وتوافقات لتحصين بلادنا.

التحدي المطروح علينا اليوم هو كيفية التوفيق بين الحفاظ على الدولة وكيفية حماية وضمان ممارسة الحقوق والحريات، وهنا نندد باللجوء إلى القمع باستعمال القوة في فض التجمع السلمي لنقابة الكناباست ببجاية فهذا لدليل آخر على مضي السلطة في مقاربتها الأمنية لتسيير الشأن العام للبلاد.

تقييد العمل السياسي والنشاط النقابي والعمل الجمعوي، في توجه عكس ما جاء في التزامات الحكومة أثناء تقديم خطة عمل الحكومة خاصة في الشق المتعلق ببناء دولة القانون وتعزيز إصلاح القضاء واستقلاليته.

في هذا الإطار، نجدد مطلبنا في إلغاء القوانين المقيدة للنشاط السياسي والنقابي والحقوقي، نطالب بإلغاء المادة 87 مكرر من قانون العقوبات، كما أنه لا يمكن من هذا المنبر أن لا نتناول التراجع الرهيب للقدرة الشرائية لغالبية الشعب الجزائري، إذ نسجل ارتفاعا جنونيا للمواد واسعة الاستهلاك، فلابد على الدولة أن تتدارك الوضع وتتخذ إجراءات استعجالية لتحسين الظروف المعيشية.

لقد فتحنا بنوك في بلدان أجنبية ولكن لم نتمكن من غلق البنك الكبير بنك السكوار المتواجد خلف أصوار هذا المبنى، وهذا ما يدل على عجز السلطة في مكافحة الاقتصاد الموازي.

سيدي الوزير الأول، اغتنم هذه الفرصة لإعطاء الأولوية في المناصب القادمة للأساتذة المتعاقدين في قطاع التربية.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول،

لقد استقبل سكان ولاية بجاية قرار رفع التجميد مؤخرا عن ملعب كرة القدم والتلفريك بارتياح، وبهذا الصدد نطلب الإسراع في الإجراءات الإدارية ورفع القيود لتجسيد هذين المشروعين وأقصد بها التحفظات غير المبررة التي أبدتها مصالح الغابات حول الأرضية التي تستقبل ملعب كرة القدم في بلدية القصر، وكذا إسراع الإجراءات حول مشروع التلفريك، حيث أن ملف الدراسة قيد المعالجة من طرف اللجنة الوطنية للصفقات العمومية.

وفي الجهة المقابلة، ينتظر سكان الولاية بفارغ الصبر، رفع التجميد عن (CHU) المستشفى الجامعي، ونعلمكم أن اللجنة الوزارية قد أعطت موافقتها منذ 2015 على الأرضية التي ستستقبل هذا المشروع، ونعلمكم السيد الوزير الأول... أفتح هنا قوس لكي أعلمكم... ولوضع حد للمضاربة والتلاعبات أوافيكم بنسخة من محضر اللجنة الوزارية المشتركة مؤرخ بتاريخ 16 سبتمبر 2015.

ونعلمكم السيد الوزير الأول أن البناية التي تأوي اليوم ما يسمى بـ (CHU) ما هي إلا بتحويل للمستشفى المحلي لمدينة بجاية، الشيء الذي حرم ساكنة هذه الأخيرة من خدمات الصحة العمومية، فأصبحوا يتنافسون مع المواطنين الذين يتطلبون الخدمات الاستشفائية الجامعية، يجب أن نفرق بين النشاط أو سير الصحة العمومية وسير المستشفيات العمومية وكذلك يجب تحسين وضع القطاع الصحي ببجاية.

سيدي الوزير الأول، لقد عانت بجاية الكثير من السياسات الاقصائية، سياسة التهميش، سياسة التقشف وتجميد المشاريع، سياسة عدم ترشيد النفقات وكذا التماطل غير المبرر في إنجاز المشاريع.

فعلى سبيل المثال، مشروع مستشفى تازمالت 60 سريرا، 12 سنة لم تنته به الأشغال إلى يومنا هذا، ضف إلى ذلك جسر تسفرت «منعرجات خراطة».

وبمناسبة الحديث عن هذا المشروع، نتساءل عن عدم البدء في الأشغال وإعادة الاعتبار لأنفاق خراطة، علما أن هذا الملف كان سببا لإيداع مدير سابق للأشغال العمومية السجن، رغم ذلك فإن جذور الفساد ما زالت متغلغلة في إدارة هذه المديرية القطاعية الهامة، ولقد راسلنا والي الولاية بشأن كل التلاعبات التي تحدث في هذه المديرية، إلا أن الإدارة لم تحرك ساكنا أمام هذه التجاوزات، لذا نطلب منكم السيد الوزير الأول، فتح تحقيق حول هذه التجاوزات والتلاعبات وكذا نطلب منكم تعيين مدير ولائي كامل الصلاحيات على رأس هذه المديرية لوضع حد لتسييرها بالنيابة.

بدون أن ننسى ربط مشروع آيت سماعل والعديد من المناطق بالغاز الطبيعي والذين سيعيشون مرة أخرى شتاء بدون تدفئة، فهذا التماطل غير مقبول والتنمية في بجاية تجسد في الميدان وليس في الفايسبوك أو في اجتماعات بقاعات مغلقة.

وكذلك نطلب رفع التجميد عن المشاريع الهيكلية في مجال الثقافة والشبيبة والرياضة التي نعتبرها جد مهمة لمجابهة الآفات كالمخدرات والمهلوسات التي أضحت مألوفة...

السيد خافي أخمادو

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

السيد الرئيس المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم،

الزميلات والزملاء أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(أيتما أذشتما ما يقان دون متولام).

اللهم أحفظ فلسطين وشعبها وكن لهم نصرا وعونا على الاستعمار الإسرائيلي الغاشم، وانصر الجزائر القوية بتأييدها الدائم للقضية الفلسطينية وانصر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي جمع الفصائل الفلسطينية كاملة بالجزائر في ساحة واحدة لتوحيد صفوفها وكلمتها والنتيجة كانت خلق الرعب في نفوس اليهود والانتصار على القوات الإسرائيلية الظالمة.

كما نستنكر وننديد بالمجازر التي يقوم بها الجيش المالي ضد البدو الرحل في المراعي في شمال مالي وتسميم الآبار والمراعي للقضاء على كل ما يتنفس على الأرض في تلك المناطق، ونناشد السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، للسعي بتوقيف هذه المجازر ضد المواطنين العزل.

كما ندعو الحكومة بمرافقة دولة النيجر في استعادة إنعاش اقتصادها والعمل على إجراء شراكة بين الدولتين الجزائر والنيجر بحكم اشتراك الحدود وبحكم سياسة حسن الجوار التي تنتهجها الجزائر مع النيجر منذ القدم.

تذكيرا ببيان السياسة العامة للحكومة 2023، فإني أثمن هذا البرنامج، كما أثمن مجهودات الوزير الأول، الذي نتمنى له التوفيق والنجاح لتركيزه على محاور هامة تفتح أبواب الحضارة والإنعاش الاقتصادي أمام المجتمع للخروج إلى بر الأمان، إن شاء الله، ومن أهم هذه المحاور هي:

– تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة،
– عدالة عصرية ومستقلة وفعالة،
– تعزيز الإنعاش الاقتصادي،
– تعزيز الأمن الغذائي،
– جودة الرعاية الصحية،
– تحسين نوعية أداء المنظومة التربوية والبحث العلمي.

ومن حيث الانشغالات فإني أسجل ما يلي:

1 – تصليح الطريق المنيعة –تمنغست –إن ڤزام، أي طريق الوحدة الافريقية الذي حصد أرواح كثيرة وكثيرة جدا من المواطنين بسبب إنجراف طبقات كاملة والحفر العميقة.

أما المسافات الفاسدة والغلاف المالي، يستحسن الاتصال بالسادة الولاة لتقدير ذلك مع اختيار شركات قوية ونوعية –سيدي الوزير الأول– وتطبق السرعة في الإنجاز. أقف عند هذه النقطة، تكلم الكثير عن طريق الوحدة الافريقية لعدة سنوات ماضية ولكن الوتيرة الحالية التي يعيشها هذا الطريق... نمد 20 كلم كل سنة، لكنه لا ينجز ولا تتطلق به الأشغال إلا بعد مرور سنة كاملة هذا ما يجعل الطريق سوءا.

2 – إستغلال المساحات الخصبة والتي تتوفر على المياه الجوفية لاستغلالها كمناطق فلاحية في أقصى الجنوب ودعوة المستثمرين على المستوى الوطني والدولي لخدمتها للاكتفاء الفلاحي وتشغيل عدد كبير من شبابنا في كافة أنحاء الوطن.

المساكن الوظيفية:

السيد الوزير الأول، يجب التكفل بوضعية المعلمين في القرى والبلديات في ولايتي تمنراست، المترامية الأطراف، أثناء القيام ببناء أقسام توسعية بدون بناء مساكن وظيفية للمعلمين مع طلب مصالح الولاية بالغلاف المالي لإنجاز هذه السكنات، لكن لم يتم ذلك إلى حد الساعة، رغم مرور سنة على ذلك الطلب.

ونظرا لأهمية الموضوع، السيد الوزير الأول، نطلب منكم التدخل قصد تسوية هذه الوضعية.

3 – إعادة تجهيز جميع العيادات الصحية لولاية تمنغست وولاية إن ڤزام بتجهيزات عصرية وتوفير تجهيزات الاختصاص، لدينا عيادات قديمة وينعدم بها العتاد أو قديم، نطلب منكم السيد الوزير، اقتناء وتوفير تجهيزات جديدة حتى وإن قدم الأطباء المتطوعين إلينا وجدوها جديدة.

4 – السيد الوزير الأول، تشجيع تأطير أبناء المنطقة وترقيتهم بولايتي تمنغست وإن ڤزام، منذ 40 سنة ونحن نلاحظ أي منذ القدم إلى يومنا الحالي نسبة ترقية أبناءنا منخفضة جدا بالرغم من تحصلهم على شهادات تعليم عالية، ما شاء الله، والتحاقهم بجميع المؤسسات والإدارات حتى....

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد يحيى شارف

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.
السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى.

بالأمس قمنا بإحياء الذكرى 62 لليوم الوطني للهجرة، تخليدا لشهدائنا الأبرار الذين تعرضوا للقتل الهمجي من طرف المستعمر الغاصب، وهذا ما يتعرض إليه اليوم إخواننا في فلسطين، من طرف الكيان الصيهوني الغاشم، في ظل سكوت المجتمع الدولي، ومن جهة أخرى نشعر بالفخر بالإنتماء إلى الدولة الجزائرية التي لطالما أعلنت في موقفها الثابت اتجاه القضية المحورية للأمة العربية، ولا سوف تنتصر فلسطين بدعم الرجال والحكومات العادلة كالجزائر شعبا ودولة على رأسها السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

نناقش اليوم بيان السياسة العامة للحكومة ونثمن ما جاء في طياته هذا ما يدل على المجهودات الجبارة التي تقوم بها الحكومة على رأسها السيد الوزير الأول.

نناقش اليوم هذا البيان والشعب أصبح يعاني من مشكل تذبذب القدرة الشرائية، رغم المجهودات الكبيرة التي تقوم بها الحكومة لمواجهة هذا المشكل، وما زاد الطين بلة ندرة بعض المواد الاستهلاكية الأساسية التي يحتاجها المواطن البسيط في وجبته اليومية التي أصبحت شبه منعدمة في الأسواق.

السؤال المطروح، سيدي الوزير، ما هي التدابير والإجراءات التي اتخذتها وسوف تتخذها الحكومة لمحاربة مشكل احتكار المواد الاستهلاكية من طرف بعض اللوبيات، مما أدى إلى ندرتها؟

السيد الوزير،

في قطاع الصحة:

نثمن مجهودات الوزارة الوصية في دعم القطاع عبر ربوع الوطن، إلا أنه سيدي الوزير، نحيطكم علما أن ولاية سيدي بلعباس، عرفت منذ أشهر زيارة لجنة الصحة لمجلس الأمة وفي مهمة استعلامية لمعاينة الحالة المزرية التي آلت إليها عدة مستشفيات عبر ربوع الولاية، قامت اللجنة بإعداد تقرير مفصل للحكومة والتي بدورها شكلت لجنة وزارية مشتركة في مهمة استعجالية لمعاينة حالة القطاع والبحث عن سبل لمعالجة الإختلالات وذلك بأخذ المقترحات الضرورية، ولكن للأسف، لحد الساعة لم تظهر أي مؤشرات لمعالجة هذه الإختلالات.

ولعّل أبرزها ما تعاني منه دائرة سفيزف التي عانت من ويلات الإرهاب في العشرية السوداء، بالأمس القريب قمنا بإحياء ذكرى استشهاد 11 معلمة ومعلم على أيادي الإرهاب الوحشي بمنطقة عين أدن التابعة لدائرة سفيزف.

سيدي الوزير، للعلم، أن عدد سكان دائرة سفيزف يتجاوز 50 ألف نسمة، رغم هذا التعداد السكاني الكبير ما زالت الدائرة تحوز فقط على عيادة استشفائية وفي حالة مزرية، لهذا طلبنا بصفة استعجالية لإنجاز مستشفى 240 سرير، يلبي حاجيات ساكنة المنطقة.

كما نلتمس من سيادتكم بصفة استعجالية توفير جهاز سكانير للدائرة الذي يعتبر ضرورة ملحة نتيجة لبعد المسافة التي تربطها بمقر الولاية.

ومن بين الاقتراحات كذلك:

– إنجاز مؤسسة متخصصة للأم والطفل لولاية سيدي بلعباس.

– مؤسسة استشفائية مختصة للاستعجالات الطبية والجراحية وكذا توفير العتاد اللازم للقطاع بالولاية خاصة مع النقص الفادح لعدد سيارات الإسعاف.

أما في قطاع الأشغال العمومية:

السيد الوزير، نثمن مجهودات الوزارة الوصية في بعث وتعزيز شبكة الطرقات عبر ربوع الوطن للربط بين مختلف المناطق وفك العزلة والحفاظ على الأرواح للتقليل من حوادث وأخطار الطرقات.

ومن أهم المقترحات:

– إنجاز الطريق الاجتنابي لمدينة سيدي بلعباس، نظرا لتوافد شاحنات الوزن الثقيل، مما يصعب حركة السير داخل الولاية، ويؤدي في أغلب الأحيان إلى حوادث المرور.

كما نطالب بإنجاز الطريق المزدوج الرابط بين ولاية سيدي بلعباس وولاية عين تيموشنت للقضاء على حوادث المرور وخاصة في موسم الاصطياف.

كما نطالب بإنجاز الطريق المزدوج بين بلدية ابن باديس والولاية الأم.

سيدي الوزير،

فيما يخص قطاع المالية:

– نثمن مجهودات ما تقوم به وزارة المالية ونخصها بالشكر والدعم نتيجة الإنجازات التي حققتها لمعالجة الإختلالات بالميزانية وتوفير الأظرفة المالية لإنجاز عدة مشاريع حيوية –من بينها– حيث تم إنجاز مشروع البنك الخارجي الجزائري بمعايير وجودة عالمية بمدينة سيدي بلعباس.

لهذا نقترح على سيادتكم تصنيف هذا البنك كبنك جهوي للمنطقة باعتبارها همزة وصل لولايات الغرب وكذا لتثمين المال العام الذي أنفق لإنجاز هذا المكسب المهم جدا.

كما نلتمس من سيادتكم، معالي الوزير، التسريع في المصادقة على مقترحات القوانين الأساسية لمختلف القطاعات العمومية لبعث روح جديدة لهذه القطاعات وحل مشكل التصنيفات والترقيات وعدة مشاكل أخرى لموظفي هذه القطاعات الحيوية.

رحم الله شهدائنا الأبرار وتحيا الجزائر والسلام عليكم.

السيد محمد رضا أوسهلة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.
سيدي رئيس مجلس الأمة، صالح ڤوجيل المحترم،
الفاضل السيد الوزير الأول،
الفاضلة والأفاضل الوزراء،
الكريمات والأكارم أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام الحاضرة معنا اليوم.

اليوم وللمرة الثانية، نلتقي في هذا الموعد الدستوري الذي يأتي في ظرف يأبى قلب أية جزائرية وجزائري أن تتصدر له إلا القضية الفلسطينية لتتراجع لصالحها كل الأولويات. قضية إنسانية وإن تنكر لها الإنسان وهي قضية إسلامية وإن تغاضى عنها المسلم، فهي قضية عربية وإن تغافل عنها العرب فهي قضية جزائرية. كنا وسنبقى مع فلسطين ظالمة أو مظلومة، لا بل نحن مع فلسطين ظالمة أو ظالمة.

قضية تتقاطع في كل شيء مع القضية الصحراوية الغربية الجارة من كفاح ونضال الشعبين الفلسطيني والصحراوي، بل وحتى أنه الاحتلال الصهيوني والمغربي تحالفا فيما يشبه التوأمة الاحتلالية فسبحان الله الذي يجمع الخبث مع الخبث.

سيدي الرئيس المحترم، السيد الوزير الأول،

إن الموقف الجزائري المبدئي من القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية الغربية وكل القضايا العادلة في العالم والذي يمليه علينا رصيدنا التاريخي النضالي ويمليه علينا دستورنا في المادة 32 منه ويمليه علينا شعبنا الأبي لهو الموقف المبدئي الدؤوب الذي عبر عنه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، منذ اعتلائه سلطة الحكم، استبق الأحداث ببصيرة وتبصر حين تحدث عن تطبيع البعض كخنجر في ظهر القضية الفلسطينية، ثم بأن حمل على عاتقه، حمل لم الشمل الفلسطيني المعبر عنه في إعلان الجزائر.

السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير الأول،

إن ثورتنا المجيدة كانت ولا زالت منهلا لنضال الكثير من شعوب العالم ونحن في الجزائر بعد النفط والغاز، بل قبل النفط والغاز ثروتنا الأساسية هي تاريخنا وتاريخ هذه الأرض الضارب في جذور التاريخ وما قبل التاريخ فتساؤلي لماذا يتوقف تدريس التاريخ عند عتبات الجامعات في الجزائر؟

لماذا لا يلجها؟ أليس طالب الطب من حقه الاطلاع على تاريخ بلده في الطب الحربي خلال ثورة التحرير! أليس لطالب الحقوق الاطلاع على تاريخ بلده في القضاء الثوري والمحاكم الثورية وهكذا مع مختلف الشعب والاختصاصات، ثم لا يتم رفع معامل مادة التاريخ في كل الأطوار الابتدائي والمتوسط والثانوي؟ هناك من دول العالم التي لا تملك تاريخا، إنما اصطنعته لنفسها ورفعت معامل التاريخ لدى طلبتها وتلاميذها تحفيزا لهم لدراسة التاريخ، لماذا لا نفعل نحن ونحن كلنا تاريخ؟

سيدي الرئيس المحترم، السيد الوزير الأول،

لقد اطلعت على بيان السياسة العامة للحكومة واستمعت لعرضكم المستفيض القيم والوافي والكافي زوال البارحة وأنا أثمن عاليا كل ما جئتم به لتنفيذا لمخطط عمل الحكومة وتجسيدا للتعهدات الـ 54 لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

لذلك، سيدي الوزير الأول، أهنئكم شخصيا على العمل المنجز في الظروف الصعبة المعقدة المحيطة بالعمل الحكومي وطنيا ودوليا وفي صعوبة ترتيب الأولويات أعلي فيكم الرزانة والتبصر والتريث في إنجاز الملفات وأتمنى لكم المزيد من التوفيق في تنفيذ القليل مما تبقى، القليل مما تبقى تنفيذه من تعهدات السيد رئيس الجمهورية الـ 54، وأعتقد أنه قد بات من الضروري قبل اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يعي ويدرك الجميع أن اصطفاف ووحدة الجبهة الداخلية أصبح حتمية بالنظر للمكائد والدسائس التي تحاك لنا في مخابر القريب والبعيد، وهذا لأن الجزائر كنموذج لا تروق لهم، لا تروق لهم الجزائر الرافضة للإستدانة من الخارج، لا تروق لهم الجزائر المتضامنة مع كل القضايا العادلة، لا تروق لهم الجزائر ذات الدور الدبلوماسي المحوري في المنطقة، لا تروق لهم الجزائر العضو في مجلس الأمن، العضو في مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، لا تروق لهم الجزائر ذات أقوى جيش في المنطقة، الجيش الوطني سليل جيش التحرير الوطني، عن جدارة واستحقاق ولذا نحييه ونحيي تفاني قيادته في إعلاء شأن قواتنا المسلحة وأدائها.

ختاما، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الوزير الأول، أتلو على مسامعكم الفقرة الثانية من ديباجة الدستور وهو جزء لا يتجزأ من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

لقد عرفت الجزائر في أعز اللحظات الحاسمة التي عاشها حوض البحر الأبيض المتوسط كيف تجد في أبنائها العهد النوميدي والفتح الإسلامي حتى الحروب التاريخية من الاستعمار روادا للحرية والوحدة والرقي وبناة دول ديمقراطية مزدهرة طوال فترات المجد والسلام.

ذلك دأب شعب هذه الأرض، ذلك دأب الشعب الجزائري ودأبه على الدرب سائرون، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار نفنى نحن ونحيا الجزائر.

السيد نبيل خوالدية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول والطاقم الحكومي المحترمون،
السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.

قال عز وجل في محكم تنزيله «ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم»، الآية 120 من سورة البقرة.

من بلاد الشهداء نقول لإخواننا في غزة قد صغرنا أمامكم ألف قرن وكبرتم خلال شهر قرونا، فألف تحية وألف سلام ورحم الله شهداء غزة وأفتخر لانتمائي لبلد لم يطبع ولم يساوم وظل حكومة وشعبا مع فلسطين ظالمة أو مظلومة.

السيد الوزير الأول، لقد أثرت على نفسي الجلوس خلفكم حتى تكون كلماتي إلى آذانكم أقرب، نعي جيدا حجم التحديات وتنوعها ونعي كذلك حجم الإرث الذي على عاتق رئيس الجمهورية وعلى عاتقكم، خاصة مع تزامن عهدة الرئيس بظرف اقتصادي دولي مشهور ولن ننكر أبدا النية الطيبة ولا الجهد المبذول للدولة الجزائرية من أجل المحافظة على الطابع الاجتماعي.

السيد الوزير الأول، لقد جاء بيان السياسة العامة للحكومة الذي بين أيدينا في شكل 5 محاور أساسية أبرزت من خلالها جهود الدولة الرامية إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن بلغة الأرقام وأنتم مشكورين على ذلك.

مداخلتي السيد الوزير الأول، ستتمحور كذلك في خمسة محاور أو قطاعات على الصعيد المحلي باعتباره ممثل ساكنة ولاية ڤالمة.

قبل ذلك أود أن أتطرق إلى بعض الملفات التي تخص فئات معينة من المجتمع الجزائري. والملف الأول يتعلق بالعقود المنتهية.... التابعة لوزارة التضامن، نناشدكم السيد الوزير الأول، ومن خلالكم السيد رئيس الجمهورية، إيجاد حل نهائي وجذري لهذا الملف.

الملف الثاني، يتعلق بحاملي شهادة الماجستير والدكتوراه والذين ينطبق عليهم المثل القائل: «جاء يسعى ودر تسعة».

السيد الوزير الأول، إن تجسيد مبدأ المساواة وعدم التمييز وكذا مبدأ تكافؤ الفرص مكفولين دستوريا من شأنه بسط القناعة لهؤلاء والرضا.

ثالثا: عقود العمل لدى القطاع الاقتصادي أو ما يعرف بعقود (CTA) إن عملية الإدماج لم ترق إلى المستوى المطلوب خاصة في القطاع الاقتصادي لذا نرجو وضع ميكانيزمات جديدة من أجل إمتصاص هذه الفئة غير المدمجة.

الملف الرابع يخص القائمين بالإمامة في مناصب عمل دائمة أو مراجعة منحتهم الشهرية. كذلك لا أنسى ملف الأساتذة المتعاقدين بعد الإدماج وعقودهم للسنة الدراسية 2022 2023– بتجديد عقودهم أو إعطائهم الأولوية في التوظيف.

السيد الوزير الأول، ولاية ڤالمة مسها التجميد فيما يقارب 120 مشروع تنموي في شتى القطاعات ولكم أن تتصوروا لو أن هذه المشاريع قد تجسدت على أرض الواقع، لكن والحال ليس كذلك، اليوم أنا أحمل قائمة تضم 18 مشروعا، أي ما يمثل نسبة 10٪ كانت محل مراسلات من قبل السلطات المحلية. أملنا فيكم كبير في رفع التجميد عنها خاصة في قطاع الري.

المحور الأول الذي سوف أتحدث فيه اليوم هو قطاع السكن؛ سيادة الوزير في حقيقة الأمر نحن بحاجة إلى برنامج هام في ڤالمة لصيغة السكن الإيجاري العمومي، طيلة ثلاثة سنوات لم يتم توزيع إلا ثلاثة وحدات سكنية أمام ما يفوق 25 ألف طلب في السكن العمومي في عاصمة الولاية ولحد اليوم ما زالت الوقفات الإحتجاجية أمام مقر الولاية والدائرة؛ وفي نفس السياق فيما يخص السكن الريفي، فإن ولاية ڤالمة ببلدياتها الـ 34 تعاني من نقص حاد في الوعاء

العقاري، وعليه السيد الوزير الأول، فإن تجسيد برنامج السكن الريفي مرهون بتوفر الوعاء العقاري، وعليه نرى بأنه بات من الضروري مراجعة التعليمة المتعلقة بالتعليمة وتحرير الجيوب العقارية خاصة في البلديات ذات الكثافة السكانية الصغيرة.

2 – قطاع الري:

سيدي الوزير الأول، كنا قد رافعنا سابقا على ضرورة وحتمية تمكين الولاية من سد ثاني، كون السد الوحيد على مستوى الولاية لم يعد كافيا لتغطية حاجيات الشرب والسقي، خاصة وأن الولاية فلاحية بامتياز أو على الأقل ربطها بسد بني هارون بولاية أم البواقي، الولاية المجاورة وتسهيل عملية منح رخص حفر الآبار لأن الوضع أصبح حقيقة مقلق.

3 – قطاع الأشغال العمومية:

ولاية قالمة، السيد الوزير الأول، هي ولاية محورية تتوسط العديد من الولايات إلا أن مداخيلها ومخارجها ظلت على حالها، حيث إلى حد الساعة، لا يوجد طريق مزدوج يربطها بباقي الولايات أو الطريق السيار شرق –غرب، ويبقى الطريق المزدوج قالمة –عنابة، الملف اللغز بالنسبة لساكنة قالمة. كذلك السيد الوزير الأول، هناك نقطة تتعلق بمحطة الخدمات المتعلقة بالشطر الأخير للطريق السيار شرق –غرب، الموجودة في إقليم ولاية قالمة إلا أن تسميتها كان باسم ولاية أخرى وهذا ما يحوز في نفوسنا فلا نحن تم ربطنا بالطريق السيار ولا تم تسمية المحطة باسم كلاما لذلك نطالب السيد الوزير الأول، بفتح تحقيق استعجالي ومستعجل في هذا الأمر وانصاف الولاية المجاهدة.

4 – قطاع الصناعة:

لدينا كل من مصنع السوناكوم ومصنع الخزف يستغيثون؛ فعمالهم لم يتقاضون....

السيدة مختارية شنتوف:

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح فوجيل المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم، والوفد الوزاري المرافق له،
أعضاء المجلس المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.
سيدي الوزير الأول المحترم،

لعل ما قدمتموه في مداخلتكم من دلائل وأرقام لنشاط عمل الحكومة خلال هذه السنة، يعد مؤشرا إيجابيا بشتى المقاييس، ويبعث فينا أمل بتحقيق أهداف الجزائر الجديدة التي جاء بمبادئها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

فبخصوص مجال العدالة:

لقد سجلنا التحسن في أداء المنظومة القانونية، وهذا بفضل اللجوء إلى تبسيط إجراءات الطعن بالنقض وإدراج أنماط بديلة لتسوية النزاعات وآليات قانونية للعدالة الإلكترونية وتعزيز العقوبات البديلة بما يسمح بتخفيف النفقات العمومية، لكن حبذا لو تسرع الحكومة في وتيرة التعامل بها في باقي الولايات والمجالس القضائية، خصوصا في مجال إدخال الرقمنة.

أما فيما ورد بخصوص السياسة الاجتماعية للحكومة، فلابد من الإشادة والتنويه بها، لأنها فعلا،جسدت أبرز عناوين الدولة آلا وهي دولة جزائرية اجتماعية متضامنة مع شعبها.. وهو ما وقفنا عليه من خلال الارتفاع المحسوس للأجور، في قطاع الوظيفة العمومية الذي خضع لعدة زيادات خلال السنتين الماليتين 2022 و2023، على أن تشهد زيادة أخرى خلال السنة المالية 2024. وهو أمر إيجابي للغاية من شأنه خلق الاستقرار للموظف الجزائري، وزيادة الانتاجية.

السيد الوزير الأول المحترم،

نود التأكيد على التوجه الجديد الذي تنتهجه الدولة في مجال الطاقة، وهو ما تؤكده الأرقام الإيجابية، التي بلغتها قيمة الصادرات الوطنية للمحروقات، فضلا عن تلبية الطلب الوطني على المنتجات البترولية.

السيد الوزير الأول،

نود أن نسجل وبافتخار الجهود الدبلوماسية الجزائرية، والتي باتت ترسم لمعالم واضحة للسياسة الخارجية الحكيمة، وهو ما وقفنا عليه خلال أزمة النيجر ومنطقة الساحل عموما... فضلا عن مواصلة المساعي الحثيثة لتوحيد الصفوف بين العرب وإعادة التأسيس للعمل المشترك ونتمنى بالمناسبة أن تحقق أهدافها في استقلال فلسطين والانعتاق من نيران الاحتلال والظلم الصهيوني.

السيد الوزير الأول،

لا بأس أن أطرح أمامكم بعض الانشغالات لا تزال ترهق كاهل ساكنة ولاية الأمير عبد القادر، رغم أنني قدمتها للحكومة في مناسبات سابقة، لكن قبل ذلك أود أن أشكر وأبارك اهتمام رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، توجيهاته الأخيرة بخصوص ولاية معسكر، فقد تنفس الصعداء سكان الولاية بقراره ضرورة ربط الولاية بالطريق السيار شرق –غرب.

بالنسبة لقطاع الصحة:

حالة القطاع الصحي بالولاية كارثي وفي تدهور مستمر. كيف لا! وولاية بحجم ولاية معسكر، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من واحد مليون نسمة، رغم كثرة بلدياتها لا تتوفر على مركز استشفائي جامعي؟!.

مع التذكير السيد الوزير الأول المحترم، أن هنالك مستشفيات بالولاية (تغنيف، غريس، معسكر، المحمدية) شيدت بنمط البنايات الجاهزة وهي مضرة بالصحة (مسببة لمرض السرطان) لا تزال حيز الخدمة فما بالكم مع تقادمها وتآكلها؟!.

السيد الوزير الأول، هناك نقص فادح في عدد الأطباء الأخصائيين بولايتنا، خاصة وبمعظم ولايات الوطن، رغم هذا يبقى عدد مناصب التخصص في مجالات الطب ضئيلة جدا. لذا، نطلب فتح فرص أكثر للطلبة من أجل تمكينهم من التخصص.

– نطلب أيضا بالمناسبة إعادة النظر في المعدل المشروط للالتحاق بكلية الطب والمحدد بـ 16.52 فهل يعقل أن يمنع طالب نجح في شهادة البكالوريا بمعدل 16.34 من الدخول إلى كلية الطب؟ فيضطر لإعادة السنة أو التوجه إلى اختصاص آخر، وهنا نخسر طبيبا يخدم الوطن.

السيد الوزير الأول،

قطاع العمل والتشغيل:

– نرجو إيجاد حل استعجالي نهائي للموظفين أصحاب العقود المنتهية وعقود ما قبل التشغيل التابعين سواء إلى وزارة العمل والتشغيل أو إلى وزارة التضامن الوطني وإدماجهم في مناصب عمل دائمة.

– نطلب إعادة النظر في قانون التقاعد النسبي «32 سنة خدمة» حتى نستطيع امتصاص البطالة وخلق مناصب شغل.

السيد الوزير الأول،

في قطاع التربية الوطنية:

– نطلب وبإلحاح شديد التكفل بمشكل النقل المدرسي والجامعي بين البلديات الذي يعاني منه تلاميذ وطلاب ولاية معسكر.

إسمحوا لي بالمناسبة أن أعرج إلى مديرية أملاك الدولة لأثمن مجهودات مديرها وطاقمه بإنشاء بوابة إلكترونية خاصة بالعقار تسهل عملية الحصول على الدفتر العقاري، سواء داخل الوطن أو خارجه، وكذا ابتكارها لتطبيق يوفر على المواطن عناء حمله لرزمة من الوثائق وتجنبه شبح البيروقراطية.

في موضوع الفلاحة:

كما تعرفون السيد الوزير الأول، ويعرف الجميع، أن ولاية معسكر ولاية فلاحية بامتياز لخصبة أراضيها وحيازتها على مؤهلات فلاحية معتبرة، ولكن بالمقابل نلاحظ تدني مستوى الحبوب وهو راجع للنقص الكبير في هياكل التخزين، فنطلب من سيادتكم التدخل لإيجاد حل لهذه المشكلة.

قطاع الأشغال العمومية:

– نسجل وبأسف شديد ما يحصل بمطار غريس، حيث لا يعقل أن يبقى مغلقا بدون نشاط إلى حد الساعة، بالرغم من التوجيهات الصادرة من طرف رئيس الجمهورية، بإعادة فتح جميع المطارات المتوقفة.

– بودنا أيضا المطالبة بتطهير سد فرقوق بالمحمدية من الأوحال نظرا لأهميته وضرورته في السقي خاصة وكما نعرف جميعا أن الولاية تزود ولايات الوطن بمنتوجها خاصة منتوج الحمضيات.

في الأخير، ندعو الطاقم الحكومي إلى تكثيف الجهود من أجل التعجيل في وتيرة الإصلاح الاقتصادي لتحسين القدرة الشرائية وضمان العيش الكريم للمواطن، ونتمنى لهم التوفيق والسداد في مهامهم النبيلة.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد رضوان بوغلابة

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس، المجاهد صالح فوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زملائي الأعضاء المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بمناسبة الذكرى المخلدة لمظاهرات 17 أكتوبر 1961 نترحم على الأرواح الطاهرة بدون أن ننسى شهدائنا في غزة، نسأل الله أن يسكنهم جنات الفردوس.

نثمن ما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة، الذي جاء بمؤشرات جد إيجابية من أجل تعزيز دولة القانون وتعزيز الإنعاش الاقتصادي والتنمية البشرية ومن أجل سياسة خارجية نشطة تعزز مكانة الجزائر دوليا، وهذا يدل على السياسة الحكيمة لسيادة رئيس الجمهورية.

سيدي الوزير الأول،

نلاحظ في الفترة الأخيرة معاناة المواطن من ارتفاع الأسعار لجميع المواد، ما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية.

نطلب من سيادتكم بوضع حلول استعجالية للخروج من هذه الوضعية.

بالنسبة لقطاع الصحة:

نشكر السيد وزير الصحة، لتسجيل مستشفى 120 سرير ببلدية متليلي الشعانبة، و60 سريرا ببلدية زلفانة، ومصلحة الاستعجالات ببلدية منصورة، لكن تبقى بعض النقائص المتمثلة في نقص الأطباء الأخصائيين وسيارات الإسعاف.

بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية:

– نطلب إتمام شطر إزدواجية الطريق الرابط بين ولاية غرداية وولاية ورقلة.

– كما نطلب مشروع ازدواجية الطريق الرابط بين ولاية غرداية وولاية المنيعة.

– إعادة تهيئة الطريق الوطني رقم 107 المسمى طريق اللواي الرابط بين بلدية متليلي الشعانبة والطريق الوطني رقم واحد.

. إنجاز طريق يربط بين بلدية الضاية بن ضحوة وبلدية حاسي رمل.

– وإعادة تهيئة الطريق الرابط بين بلدية زلفانة وبلدية القرارة.

بالنسبة لقطاع السكن:

– كيف لولاية بحجم ولاية غرداية التي يتجاوز عدد سكانها 470 ألف نسمة أن تستفيد من 300 وحدة سكنية اجتماعية فقط.

– زد على ذلك معاناة المستفيدين من الإعانة المالية زائد القطعة الأرضية لبرنامج 2016 بسبب عدم كفاية المبلغ المالي لإكمال عملية البناء.

– نطالب من سيادتكم النظر في هذا الأمر بزيادة في القيمة المالية للإعانة.

سيدي الوزير الأول، بخصوص هذه الإعانات، استفادت ولاية غرداية بـ 30 ألف قطعة أرض سنة 2016، لكن عندما تراها ليلا تمثل لك وكأنها آثار رومانية أراضي مسطحة تتوسطها أعمدة، لم يتمكن الشباب من المتابعة.. يجب أن نجد لها حل، سيدي الوزير.

أما بالنسبة لقطاع الموارد المائية:

– نطالب بإنجاز مصفاة لمياه الصرف الصحي ببلدية متليلي الشعانبة ولاية غرداية، نظرا لارتفاع عدد السكان المقدر بأزيد من 60 ألف نسمة. ونفس الطلب لكل من بلدية سبسب وزلفانة والمنصورة.

ولتفادي الفيضانات نطالب بإنجاز سد مائي ببلدية متليلي الذي انتهت به الدراسة منذ سنة 2014 ولكن المشروع لم ير النور إلى حد الآن، وقد تعرضت هذه البلدية إلى الفيضانات سنة 2008، لكن دراسة السد موجودة ولم يتم إنجازه بعد.

بالنسبة لقطاع الشباب والرياضة:

نتساءل عن كيفية تمويل الفرق الرياضية لولايات الجنوب، حيث نسجل إنعدام تام للتمويل.

كمثال عن ذلك: فريق بلدية متليلي لكرة اليد، القسم الأول الممتاز، أولمبي بلدية متليلي، راسلنا عدة جهات، قيل لنا عندما تصعد إلى القسم الممتاز نمولك والأوامر تأتينا من فوق، لا ندري من أين تصلهم هذه الأوامر! وجل الشركات الممولة هي في الجنوب وتنشط في الجنوب، ولا نجد تمويل حتى فريق في الجنوب، نتساءل، سيدي الوزير، عن كيفية تمويل هذه الفرق في الجنوب، نطلب منكم التدخل. قرر الفريق الاستقالة بصفة نهائية، طلبنا منهم التريث قليلا إلى حين نجد حلا لهذه المسألة.

وأغتنم هذه الفرصة لتقديم الشكر الجزيل لجميع أعوان الحماية المدنية وعلى رأسهم السيد المدير العام العقيد بوغلاف بوعلام، إثر تدخلهم الاحترافي في فيضانات مدينة درنة بدولة ليبيا الشقيقة.

كما نشكر جميع عمال شركة سونلغاز على مستوى التراب الوطني وعلى رأسهم السيد المدير العام على المجهودات الجبارة المبذولة خلال الفترة الصيفية في عز إرتفاع درجات الحرارة.

هذه السنة لم نشهد انقطاع الكهرباء في منطقة الجنوب.

سيدي رئيس المجلس، يبلغونك مجاهدوا بلدية متليلي –قدمت لائحة سنة 2020 بزيادة ثلاث ولايات وهي: دائرة متليلي، الدبداب وبوسعادة– اهتمامهم ويطلبون منكم إمكانية متابعة هذه القضية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد عبد الكريم قريشي

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.
سيدي الفاضل رئيس مجلس الأمة،
سيدي الوزير الأول، المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يقول الشيخ عبد الحميد بن باديس، رحمه الله: «إن القدس أخت مكة والمدينة، من خانها خانهما، ولا عذر له مطلقا».

ويقول الشيخ البشير الإبراهيمي، رحمه الله: «أيظن الظانون أن الجزائر بعراقتها في الإسلام والعروبة تنسى فلسطين».

للأسف نسيها المطبعون الخونة، ونافقها الغرب المتصهين، وبقيت الجزائر

على العهد الذي قطعت، فيا صاحب الحق إما أن تحيا منتصرا، أو أن تموت شهيدا في سبيل حقك الذي دافعت، رحم الله شهداء فلسطين، وأيد الأحياء منهم بالنصر المبين الذي وعد.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

للسنة الثانية على التوالي، تتاح لنا فرصة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، بعد غياب طويل دام أكثر من عشر سنوات، وهي بلا شك فرصة لنا لنطلع على حصيلة نشاط حكومتنا لتدعيم المكتسبات، وتوجيه الملاحظات، وطرح التساؤلات حول انشغالات المواطن التوافق للتخفيف مما يعانيه في حياته اليومية، وهو جزء هام من مهام البرلماني الذي عادة ما يجتهد للوقوف عند الثغرات، ويحاول اقتراح الحلول للمشاكل التي يطرحها على الحكومة، من هنا يمكن تحقيق مستوى من التناغم بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية الذي يؤكد عليه هذا البيان، فلكم منا جزيل الشكر، وأبلغ التقدير، السيد الوزير الأول، المحترم، على هذا العرض المتكامل.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

ونحن نناقش هذا البيان، لعل من المفيد أن نشيد بما شهده قطاع العدالة من تحديث وعصرنة، وكذا تجسيد ما حملته التعديلات الدستورية الأخيرة في مجال المؤسسات الدستورية التي تجسدت على أرض الواقع، دون أن ننسى التقدم الحاصل في مجال عصرنة أداء الإدارة العمومية وتحسينه الذي يبقى بحاجة إلى جهد أكبر لبلوغ مستوى الطموحات المرجوة في هذا المجال، أما في مجال الإنعاش والتجديد الاقتصاديين، نثمن توجه الدولة في تطوير القطاعات الاستراتيجية وتثمين الإنتاج الوطني وغيرها، آملين أن يكون قانون الاستثمار الذي صادقنا عليه، داعما لبلوغ الاكتفاء الذاتي، وترقية الصادرات، وتوفير مناصب الشغل، ونقل التكنولوجيا والعمل على استيعابها، من خلال توطين استثمارات وطنية وأجنبية جادة شاملة لكافة مناطق الوطن، ضمن رؤية تنموية مستدامة تمكننا من إقلاع اقتصادي حقيقي خارج قطاع المحروقات المتذبذب في أسعاره.

أما ضمن المحور المتعلق بتعزيز الرصيد البشري وتحسين الحماية الاجتماعية، فيشهد تطورا كبيرا، من خلال مساعي الدولة لغرض تحقيق معايير الحياة، وما تنطوي عليه من جودة التعليم والرعاية الصحية الكافية، وتوفير السكن، وحماية القدرة الشرائية وتحسين نظامي الضمان الاجتماعي والتقاعد.

علاوة على ما سبق، إسمحوا لي السيد الوزير الأول، المحترم، أن أعرض بعض الملاحظات والتساؤلات:

1 – نثمن ثبات مواقف الجزائر تجاه القضايا الإقليمية والدولية، وعلى وجه الخصوص القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية، لاسيما في اجتماع وزراء الخارجية العرب الأخير،

2 – الدعوة إلى تسخير كل الإمكانات المادية والبشرية، التي يحتاجها الجيش الوطني الشعبي، في ظل ما يشهده عالم السلاح من تطور تكنولوجي وتكوين بشري نوعي،

3 – شكلت المخدرات تحديات عميقة، بتكاليفها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، الأمر الذي يقتضي تظافر جهود جميع مؤسسات المجتمع، والاستفادة من التجارب الدولية، مع أهمية مراجعة التشريعات على النحو الذي يساهم في القضاء على هذه الظاهرة،

4 – نثمن اجتماعية الدولة، مطالبين بتسريع توجيه الدعم لمستحقيه،

5 – تثمين قرار السيد رئيس الجمهورية بإنجاز ملاعب كبيرة بالجنوب،

6 – الدعوة إلى إجراء تحقيق في أسباب تأخر إنجاز مشروع السكة الحديدية بين تقرت وحاسي مسعود،

7 – مطار هواري بومدين ما زال بعيدا عن مواكبة المطارات الكبرى في العالم،

8 – ضرورة التدقيق في الحجم الساعي الفعلي، وهذا موجه لمدراء الجامعات، الذي يقدم بالمؤسسات الجامعية، مع تقييم وتقويم البرامج التعليمية في مختلف القطاعات المكلفة بذلك، وتطبيق التقنيات التربوية العصرية لتغليب النوعية على الكمية،

9 – ننبه إلى خطورة هجرة أعداد رهيبة من كفاءاتنا البشرية في مختلف التخصصات، من أطباء وباحثين وأساتذة ومهندسين وتقنيين، كون هذا النزيف لا يقل أهمية عن تهريب الأموال،

10 – تقديم منح دراسية في مجال التعليم العالي والشؤون الدينية والجيش الوطني الشعبي لبعض الدول الإفريقية الصديقة، باعتبار إفريقيا عمقا استراتيجيا،

11 – حل مشكل التشغيل بشكل نهائي بالجنوب في ظل تجاهل بعض المؤسسات البترولية لقوانين الجمهورية، والعمل على تساوي المرتبات لنفس المناصب في ظل ما تمارسه مؤسسات المناولة بضربها قوانين الجمهورية عرض الحائط،

12 – تحسين النقل الجوي بولايات الجنوب من حيث عدد الرحلات وحجم الطائرات.

وفي نهاية مداخلتي، لا يسعني إلا أن أجدد شكري للحكومة، على سعيها الدؤوب لمعالجة المشكلات اليومية للمواطن، منوها بالجهود الجبارة المبذولة للسيد رئيس الجمهورية، في ظل ما يحاك ضد الجزائر من دسائس خسيسة، ذات أبعاد أمنية وسياسية واقتصادية، في عالم مشحون متسم بعدم الاستقرار، راجيا له التوفيق والنجاح في بلوغ طموحات الشعب الجزائري التواق لحياة كريمة في جزائر آمنة، مستقرة، يأتيها رزقها من كل مكان، مختتما بقوله عز وجل: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

شاكرا لكم كرم الإصغاء والمتابعة،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد أحمد شيتو

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة، الموقر،
المجاهد صالح ڤوجيل،
السيد الوزير الأول، المحترم، ومن خلاله السيدات والسادة الوزراء،
زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
إطارات مجلسنا الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد اطلاعنا على بيان السياسة العامة للحكومة، إن الدولة أعطت أهمية بالغة لجميع القطاعات وذلك تطبيقا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، وتلكم هي متطلبات الجزائر الجديدة لدفع عجلة الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة، إلا أن بلدية تين زاوتين ما زالت تعاني من شح المياه الجوفية، مما نتج عنه أزمة حادة في تزويد الساكنة بالماء الشروب، وعليه نكرر طلب مشروع جلب المياه من منطقة تنزر وقت.

– نطالب بإنجاز الشطر الثاني لمشروع حماية مدينة إن ڤزام من الفيضانات، ومن هنا نحيي الجيش الوطني الشعبي والحماية المدنية وجميع الأسلاك الأمنية الذين وقفوا جنبا لجنب مع السلطات المحلية والمجتمع المدني في الفيضانات التي ضربت المدينة الصيف الماضي والتي مرت بسلام والحمد لله.

– الإسراع في إنجاز الطريق الوطني بين ولايتي تمنراست وإن ڤزام على مسافة 220 كلم.

– إنجاز طريق إن ڤزام –تين زواتين.

– الترميم المستمر للطريق الرابط بين ولاية تمنراست ودائرة تين زواتين.

– المناجم: نثمن سياسة الدولة الرشيدة للنهوض الاستراتيجي بقطاع المناجم الذي كان فيما مضى ضربا من الخيال. إن هذا القطاع لا يقل أهمية عن القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وزيادة على القفزة النوعية في انطلاق المشاريع المنجمية: منجم غار اجبيلات ومشروع الزنك والرصاص والفوسفات... إلخ من الإنجازات.

– نطالب باستغلال منجمي الذهب تيريرين وتيريك مما لهما من أهمية اقتصادية وتوفير مناصب شغل للساكنة.

– فيما يتعلق بالاستغلال الحرفي للذهب، نطالب بزيادة توزيع رخص جديدة للشباب من أجل إمتصاص البطالة.

– بما أن أشغال مدرج مطار تين زواتين في طور الإنجاز، نطالب بضرورة انطلاق أشغال الشطر المتعلق بالهندسة المدنية (Taxiway et Batiment).

– كما نطالب بتحيين أسعار البيتيم نظرا لارتفاعها في السوق المحلية من أجل تجنيب الشركة الوطنية المكلفة بالإنجاز الخسائر المادية المعتبرة الناتجة عن هذا الارتفاع.

سيدي الرئيس المحترم، سيدي معالي الوزير الأول،

ألح أيما إلحاح على ضرورة الإسراع في إنجاز وتجهيز مستشفى 60 سريرا في إن ڤزام وتين زواتين، وهما المعول عليهما كأول صرح صحي في الولاية الفتية.

وفي الأخير، نتمنى أن تؤخذ ملاحظاتنا بعين الاعتبار، وذلك بإلحاق ولاية إن ڤزام بركب التنمية على الأقل بالولايات المستحدثة مؤخرا، لكونها تتذيل الترتيب في التنمية والهياكل القاعدية.

شكرا على كرم الإصغاء، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد حمزة سويسي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس مجلس الأمة، المحترم،
عمي صالح المجاهد،
السيد الوزير الأول، المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد اطلاعنا على بيان السياسة العامة للحكومة، نشكر السيد الوزير الأول، على هذا العرض المفصل، وهو شيء نثمنه كثيرا لما حققه من عدة محاور تمس حياة المواطن اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا، ومن أجل استكمال برنامج السيد رئيس الجمهورية، أجدني ملزما بدافع الواجب البرلماني أن أشير لبعض النقائص التي تستدعي من الحكومة التكفل بها وهي إن كانت ذات بعد محلي في ظاهرها إلا أن تكرارها في كثير من ولايات الوطن تعطيها الصبغة الوطنية.

بداية:

السيد الوزير الأول المحترم،

إلى متى تبقى سيارات المجاهدين عالقة بميناء العاصمة ولم تسو وضعيتها الجمركية؟ بالرغم بأن في باقي الموانئ تمت جمركتها وكنت قد راسلت مصالحكم للاستفسار وطلب تدخلكم عن رفض مصالح الجمارك تسليمها لأصحابها بحجة عدم تطابق بعض الوثائق مع السيارات وتم حجزهم لمدة تفوق الشهرين ولا زالت رهينة بميناء الجزائر العاصمة، مما يزيد من مصاريف رسوها في الميناء والتي ستكون عبئا إضافيا على أصحابها.

السيد الوزير الأول، دفع أصحاب هذه السيارات وهم مجاهدون 500 مليون سنتيم، لكن تأخر رسوها في الميناء يتطلب دفع ضعف المبلغ، كلفت بنقل انشغال هؤلاء المجاهدين إلى السيد الوزير الأول، وكذا عمي صالح المجاهد.

1 – في قطاع السكن:

– نطالب السيد الوزير الأول، بالتدخل السريع لتوزيع السكنات الجاهزة بولاية ورڤلة والمقدرة بـ 4000 وحدة سكنية، منها 2000 ببلدية عين البيضاء، و2000 بمدينة حاسي مسعود الجديدة، بالرغم من الخرجات المارطونية والزيارات التفقدية للسيد وزير السكن، والاجتماعات الدورية التي يعقدها مع اللجان التقنية والمدراء الولائيين قصد ضمان استكمال السكنات في أجالها وحرصه على استكمالها قبل الفاتح من نوفمبر المقبل وهذه معطيات تبشر بالخير للمواطن حتى نوفر له العيش الكريم في مسكن يليق به.

في قطاع العمل:

نطالب السيد الوزير الأول، بالتدخل للنظر في قضية العمال المسرحين في شركات المناولة، السيد الوزير الأول، يوجد عمال يعملون لمدة 5 سنوات أو 10 سنوات في شركات المناولة ولما يصلون سن الـ 55 سنة، يتم تسريحهم دون الاستفادة، لا من منحة التقاعد ولا يقبل من طرف شركة أخرى، نطلب منكم السيد الوزير الأول، على الأقل لا تسرح شركات المناولة العمال حتى يصلون سن التقاعد.

– نطالب السيد الوزير الأول، بإيجاد حل لعمال شركة (SPAS) شركة تابعة أو فرع بشركة سونلغاز على المستوى الوطني؛ هذه الشركة معالي الوزير الأول، يعمل بها عمال لمدة 20 سنة وفي حالة ما إذا وجدوا لديه وثيقة خطأ... حوالي 17 ألف عامل مسرح منهم من بلغ الـ 55 سنة وآخر الـ 57 سنة.

في قطاع الشباب والرياضة:

نطلب من السيد الوزير الأول، بدعم الفرق الرياضية المحلية الناشطة في القسم الأول والثاني لكرة اليد وكرة القدم، خاصة اتحاد ورڤلة لتخصص شركات وطنية بترولية ناشطة في المنطقة بدعمها ورعايتها والتطور الرياضي الجماعي، كباقي مناطق الوطن.

بالنسبة لقطاع النقل:

يعاني سكان ولاية ورڤلة والولايات المجاورة لها من نقص كبير في عدد الرحلات الجوية اتجاه المناطق المختلفة وغياب شبه كلي للطائرات المتوسطة والكبيرة، بالرغم من الإقبال الكبير على النقل الجوي بسبب بعد المسافات بينها وبين المدن الأخرى كالعاصمة ووهران وتمنراست وعنابة وكل الولايات، وهل لشركة الخطوط الجوية الجزائرية مضاعفة الرحلات بطائرة البوينغ؟ سيدي الوزير الأول، نطلب منكم توفير طائرات البوينغ بدلا من طائرات (ATS) صغيرة الحجم، علما أنه لا يمكن لهذه الأخيرة نقل المرضى إلى المستشفيات إلى شمال الوطن وما سبب إلغاء الرحلات من ورڤلة إلى تونس؟

وبالنسبة لمستشفيات ولاية ورڤلة فهي مهملة وخاصة مستشفى محمد بوضياف، الذي يرأسه مدير كبير في السن، سوف يحال على التقاعد، نود لو يستبدل بمدير آخر.

وفي الأخير، أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد حمة شوشان

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة ممثلي أسرة الإعلام،
أيها الحضور الكرام.

بداية، إسمحوا لي أن أنوه بمثابرة السيد الوزير الأول، على ترسيخ تقديم بيان السياسة العامة للحكومة في موعده كل مرة، وهذا ما يدل على مدى التزامه باحترام الأحكام القانونية التي تنظم العلاقة بين مؤسسات الدولة خدمة للمصلحة العليا للوطن.

فالشكر له ولطاقمه الحكومي، والشكر موصول أيضا لوسائل الإعلام التي تعمل جاهدة، لإيصال المعلومة للمسؤولين وللمواطنين في حينها وتساهم هكذا في ترسيخ وتوطيد هذه التقاليد الحميدة.

السيد الوزير الأول،

إنني ما زلت أؤمن بضرورة إنشاء هيئة وطنية للتخطيط تكون أداة فعالة لتنوير أصحاب القرار وتمكنهم من متابعة تنفيذ القرارات وتصحيح الخلل، إن وقع، مع مراعاة الأهداف المسطرة لكل قطاع.

وإن كان لابد من طرح بعض الاهتمامات بهذه المناسبة، رغم أنكم تعرضتم في البيان وفي كلمة التقديم إلى جل النقاط المطروحة على الساحة الوطنية، وكانت لكم الشجاعة بالاعتراف بالنقائص التي ما زالت تعيق السير الحسن لبعض القطاعات ووعدتم بالعمل على التغلب عليها تدريجيا، إلا أنه بودي أن أطرح عليكم بعض الملاحظات علها، إن أخذت في الحسبان، تساهم في تحسين الوضع لقطاع حيوي يمس مباشرة بحياة المواطنين، ألا وهو المتعلق بمنظومة الصحة والضمان الاجتماعي والتضامن الوطني.

إن هذه المنظومة، وبالرغم من الإمكانيات المالية التي تخصصها لها الدولة والمجهودات المبذولة خاصة في الفترة الأخيرة، فإنها ما تزال في نظر الكثير عاجزة عن الاستجابة المرضية على الأقل –ولا أقول الاستجابة الكاملة– لحاجيات السكان من وقاية وعلاج وتكفل.

نحن نلاحظ، على سبيل المثال، أن الكثير من المرضى، حتى ولو تعلق الأمر بتدخل استعجالي يحولون، بسبب نقص الأسِرة أو الطواقم الطبية أو اللوازم العلاجية، من المستشفيات العمومية إلى العِيادات الخاصة التي تحدد أسعار خدماتها كما تشاء فتدخل بذلك الرعب في قلوب شريحة المرضى وأهاليهم الذين لا يملك أغلبهم ما بوسعه اللجوء إلى هذه العيادات الخاصة. وهنا نلتفت إلى دور منظمة الضمان الاجتماعي، فهي تتصرف في أموال العمال بكل حرية، والأرجح بعيدا عن أي رقابة، حيث تعتبر ميزانيتها، الميزانية الوحيدة التي لا يراقبها البرلمان، وبطاقة الشفاء لا تصلح إلا لتعويض الأدوية والرابط بين الصحة والضمان الاجتماعي هو ما سماه قانون المالية بالتعاقدية التي أقرها قانون المالية لسنة 1992 وحتى إلى اليوم، لم تعرف طريقا للتطبيق، فأين الخلل يا ترى؟

كان من المفروض أن نطبق نظاما صحيا يجعل من المستشفيات العمومية والخاصة معنية بالتأمين عن المرض –على حد سواء– فمن يملك بطاقة شفاء من المفروض أن يختار المؤسسة التي يرغب فيها ولا فرق بين الخاص والعام، وإذا عجز واحدا منهما، تتدخل الدولة أو الخزينة العمومية لتغطية العجز فيصبح آنذاك المستشفى مؤسسة لإنتاج العلاج وتسعى لتحقيق أكبر قدر من العلاج.

السيد الوزير الأول،

لا أريد أن أنهي كلمتي دون أن أتعرض لوضعية فئة أتشرف بالانتماء إليها وهي فئة المجاهدين وذوي الحقوق، حبذا لو تنظرون إليها بمزيد من الاهتمام والرعاية لتحسين وضعيتها المادية والمعنوية تمكن ما تبقى منها، وبالخصوص الضعفاء منهم، إكمال حياتهم في عزة وكرامة واطمئنان. وبالله التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عبد الباري بوزناده

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل ومن خلالكم الطاقم الحكومي،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

إذا الشعب يوما أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر
ولابد لليل أن ينجلي
ولابد للقيد أن ينكسر
وللحرية الحمراء باب بكل يد مضرجة يدق

يقول تعالى: «أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير».

بكل ألم وحرقة ننعي شهداءنا، شهداء غزة وكل فلسطين وشهداء جريمة الحرب البشعة بالمستشفى المعمداني بغزة، التي تعبر على همجية العدو وإفلاسه، وإفلاس المنظومة الغربية التي تقودها أمريكا.

إنها لحظات تحتاج من الجزائر بلد المليون ونصف المليون شهيد وكل أحرار العالم:

1 – المزيد من الدعم (الرسمي –والشعبي)، المادي واللوجيستي والمعنوي، لدعم صمود من يصنعون شرف الأمة وعزتها وملحمة التحرير الجديدة ويصنعون نوفمبر فلسطين.

2 – وملاحقة هذا العدو الجبان الغاشم وتعريته وكل من أيده وكشفهم في كل محفل.

3 – وتجريم التطبيع تجريما قانونيا، كأحد مظاهر الممانعة والثبات على موقف الجزائر الحر.

السيد الوزير الأول،

بين أيدينا بيان السياسة العامة للحكومة ومع كثرة الأعمال والإنجازات المقدمة في البيان وهم مشكورين على المجهودات المبذولة، مثمنا للعديد من الإنجازات الواضحة كالرقمنة –واسترجاع الهوية –وجودة العمل الدبلوماسي –ورفع الأجور –والتحكم في ضبط التوازنات الكبرى، رغم العديد من التحفظات، إلا أنه من واجبنا أن نذكركم بأن الحكومة عملت في هذه السنة في مناخ جد إيجابي:

1 – شبه إجماع واستقرار سياسي.

2 – وفرة مالية غير مسبوقة ناجمة على ارتفاع مداخيل المحروقات.

3 – الميزانية الأضخم في تاريخ الجزائر.

لكن بالعودة إلى أهم المعايير التي تقاس بها نجاعة السياسة العمومية وهو عنصر رضا المواطن نجد المفارقة الصعبة بأن المواطن الجزائري في «أغلبوا مهوش مرتاح»، بل «أغلبو راهو تعبان»؛ المواطن الجزائري غير مرتاح وهو تعبان.

السيد الوزير الأول،

للأسف، ما زال الواقع وحياة المواطن تدين بشدة بيان السياسة العامة:

إنهيار كبير في القدرة الشرائية للمواطن والتي تزداد سنة بعد سنة؛ هذا الإنهيار ليس للطبقة الهشة فقط، بل تعدت إلى الموظف في أبسط أمور حياته.

فندرة المواد وغلائها وندرة بعض الأدوية والطوابير التي لا تنتهي يوميا، أمر أصبح مستغرب وكأنه مرض مزمن استعصى على الحكومة حله.

– المواطن ليس راض على الخدمات الصحية وغير راض على حالة الطرقات، وغير راض على البيروقراطية التي لا تعبر إلا على الرغبة في العودة لسلوكيات الفساد والرشوة.

– المواطن غير راض لأنه كان ينتظر في 2023 سنة إقلاع اقتصادي يجد بأن قانون العقار الموجه للاستثمار يصادق عليه بعد 15 شهرا، في بطء غير مفهوم وغير مبرر.

– عدم إتمام رقمنة قطاع المالية أمر يبعث على التساؤل وهو القطاع الأساسي لبعث التنمية.

السيد الوزير الأول،

1 – إن إيجاد حل عادل للدكاترة الأجراء وتوظيفهم بالجامعات هو أمر ملح وضروري لتحقيق تكافؤ الفرص وإعطاء الأمل لهذه الشريحة الهامة.

2 – إيجاد حل للتوقيت الصيفي الذي ما زال يؤرق عمال وموظفي الولايات الصحراوية من حيث بداية تاريخ التطبيق الذي يجب أن يكون في الفاتح من شهر جوان من كل سنة بشكل تلقائي والتنصيص على ذلك، وإيجاد صيغة عملية في الحجم الساعي.

3 – إعادة النظر في المبلغ الممنوح لإعانات السكن الريفي 100 مليون، غير الكافية في ظل الارتفاع الفاحش لمواد البناء.

السيد الوزير الأول،

إن الولاية الجديدة المغير في أمس الحاجة لإنزال وزاري مكثف في كل القطاعات الحساسة، على سبيل المثال لا الحصر:

قطاع الري:

الذي ينتظره فلاحوا الولاية وكل الساكنة في تجسيد دراسة محطات التصفية (للمياه الزائدة والمتداخلة مع مياه الصرف) بولايتي المغير وتقرت والتي تؤثر على أكثر من 400 ألف مواطن بهما، هذه الدراسة الهامة المنتهية منذ أكثر من 8 سنوات، ومن أجلها كان نزول كبير للوزراء، سابقا، لتحريك هذا الملف الاستراتيجي بالمنطقة.

والذي يشكل:

1 – خطر يهدد الفلاحة في أكبر واحة للنخيل بالجزائر 5 ملايين نخلة.

2 – وخطر صحي ناجم عن مخاطر الأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

وفي قطاع الصحة:

مع احتراماتي لكل المجهودات المبذولة، في قطاع الصحة، إلا أن الصحة ما زالت تعاني بالولاية:

– مستشفى 120 سرير بجامعة حلم ساكنة الدائرة، الذي لم يعرف إلى حد الآن، الإنتهاء والتجهيز رغم انقضاء سنوات طويلة وهم في هيكل لا يليق بالصحة.

– وكذلك تجهيز العيادة المتعددة الخدمات بالنسيغة المغلقة رغم انتهاء الأشغال بها منذ أكثر من سنتين. وكذلك الشيء نفسه بالنسبة لعيادة سيدي خليل المفتوحة منذ 3 سنوات، لكن للأسف بدون برمجة التجهيزات.

– ونحن في أمس الحاجة إلى تسجيل مستشفى 60 سريرا ببلدية سيدي عمران وعيادة متعددة الخدمات بمازر الزاوية، وعاصمة الولاية في أمس الحاجة لمستشفى يليق بهذه الولاية المستحدثة.

في قطاع الأشغال العمومية:

– ما زال ساكنة الولاية يأملون في أن تكون ميزانية 2024، سنة الانتهاء من ازدواجية طريق الموت، الطريق الوطني رقم 03 وإعادة الإعتبار للطريق المهترئ 48أ في شقه بين بلدية المرارة والشقة تقرت.

السيد الوزير الأول المحترم، أتمنى لكم كل التوفيق في أداء مهامكم، أشكركم؛ والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد ميلود حنافي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على الطه الأمين.
السيد الفاضل، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
الإخوة الحاضرين كل باسمه وكل بصفته،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية أود أن أترحم على شهداء مجازر 17 أكتوبر 1961 وأبارك أعمار مجاهدينا الأخيار، وفي مقدمتهم المجاهد صالح ڤوجيل، والذي نتشرف أن نعمل تحت قيادته بكل فخر واعتزاز –في هذه– تحت هذه القبة المباركة التي جمعت نخبة النخبة لمجلس الأمة الصوت الصالح والصادق للأمة، التي يترأسها السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، المؤمن الإيمان الراسخ بأم القضايا؛ قضية فلسطين الحبيبة وعاصمتها القدس الشريف، هي قناعته المستمدة من قناعة الشعب الجزائري الحر الثائر والذي امتثل عن قناعة راسخة لنص الآية الكريمة: «قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين». وهنا أترحم أيضا على أرواح ضحايا الغطرسة الصهيونية في غزة الجريحة الصادمة في وجه العدوان الصهيوني الغاشم، الذي عر دون حياء مفاهيم حقوق الإنسان الزائفة، لأجدد فخري بموقف بلادي الثابت في دعم الشعب الفلسطيني، في الوقت الذي انقلب فيه الكثيرون من المهرولين للتطبيع وأداروا ظهورهم للشعب الفلسطيني الأعزل وهنالك جمعت الجزائر الفرقاء بموقف مشرف لرئيس الجمهورية الذي انسجمت كل تدخلاته مع قناعة الشعب الجزائري. وبالعودة إلى بيان السياسة العامة للحكومة أود أن أوجه التحية إلى السيد الوزير الأول نظير ما يقوم به، رفقة أعضاء الطاقم الحكومي والسلطات العليا للبلاد لتجسيد توجيهات رئيس الجمهورية، الذي استرجع ثقة الشعب الجزائري بعد سلسلة الإجراءات التي مست الإصلاح الإداري والقضائي والاقتصادي والتي كانت النواة الحقيقية لبناء وتقوية اللحمة الوطنية في هذه الظروف الصعبة التي لم تثن من عزيمة الدولة بالحفاظ على طابعها الاجتماعي.

إن وثيقة السياسة العامة للحكومة، جاءت لتؤكد حرص السلطات العليا للدولة بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على مواصلة تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة من خلال تحسين القدرة الشرائية للمواطن والتكفل بالفئات الهشة وتدعيم أنظمة الضمان الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق، فإنني أثمن حصيلة نشاط الحكومة، ولاسيما في الشق الدبلوماسي والإجراءات المتخذة، من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي –الاقتصادي. وفي الشأن المحلي نثمن كل المشاريع التي استفادت منها ولاية بشار، ولا سيما المشاريع الكبرى؛ مشروع السكة الحديدية وتكملة مشاريع بوسير لضمان الأمن المائي، هنا نشد على يد السيد والي الولاية الذي يصر على قطع الطريق أمام محاولات الفساد المتكررة من طرف المرتزقين بالوظيفة، الذين أبتليت بهم ولاية بشار المجاهدة ويسعى جاهدا لإقلاع التنمية الفعلية في الولاية مع المخلصين من أبنائها، وأخص بالذكر نجاحه في التصفية النهائية لملف السكن الاجتماعي الذي كان عالقا لعدة سنوات.

أما في مثل هذه القبة لم ننس سيدي الرئيس، سابقا، بأنهم زرعوا اليأس في نفوس الجزائريين بكلمة صادمة هم قائلوها «لا يوجد لدينا المال لكي ندفع للعمال». أما في الجزائر الجديدة وبقيادة الرئيس عبد المجيد تبون، نادى بصوت عال أن لن تحول جائحة كوفيد 19 والصدمات الاقتصادية المتكررة في تسديد أجور ومنح العمال، وأضاف قائلا لن تلجأ الجزائر للاستدانة مهما يكن من أمر حفاظا على القرارات السيادية للدولة.

نعم، إنها الجزائر الجديدة التي حلم بها شهدائنا الأبرار وتصورها السيد رئيس الجمهورية الذي أوفى بالتزاماته، التي لطالما تشاغفت لها أفئدة الجزائريين.

وفقكم الله جميعا لخدمة الجزائر وشعبها العظيم. تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عزوز ناصري

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدة والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
السيد الوزير الأول،

عند اطلاعي على مضمون بيان السياسة العامة للحكومة، الموزع علينا، لاحظت، بعد قراءتي أن هذه الوثيقة موجهة أصلا للمجلس الشعبي الوطني، ولم يذكر مجلس الأمة في طياتها، رغم المرجعية الدستورية المبينة في الفقرة الأخيرة من المادة 111 من الدستور، وأرى، السيد الوزير الأول، أن هذا السهو لا يؤثر بشيء على سلامة مضمون البيان، شريطة استدراكه.

السيد الوزير الأول،

يشكل بيان السياسة العامة للحكومة محطة متميزة، تتجدد كل سنة، وتتضمن في طياتها، ليس فقط النشاطات والأعمال التي أنجزتها مختلف القطاعات، بل أيضا الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والأمني للبلاد مقرونا بالحجج الرقمية، فهو يعرض بصدق الحصيلة السنوية لتنفيذ البرنامج السياسي لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

إن المؤشرات والبيانات المدرجة في بيان السياسة العامة للحكومة، لخير دليل على إرادة السلطات العليا في البلاد للخروج نهائيا من اقتصاد الريع بفضل التحكم في صرف المال العام واستثماره في القطاعات الحيوية التي تضمن الأمن السياسي والاقتصادي والغذائي والأمني للبلاد وتخلق مناصب الشغل مثل الفلاحة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة والسياحة والمناجم، هذا القطاع البكر.

لقد تم عرض هذه الحصيلة، قبل أيام، على الرقابة الشعبية لنواب المجلس الشعبي الوطني الذين صادقوا عليها بالإيجاب.

إن هذا التصويت الإيجابي على بيان السياسة العامة لحكومتكم لهو خير دليل على وجاهة عرضكم لما فيه من دلالة ملموسة على وفائكم بإنجاز ما توعدتم به في شهر سبتمبر 2021 عند عرضكم لمخطط عمل الحكومة.

فمن جهته، يمارس مجلس الأمة، رقابة سياسية وأدبية على أعمال الحكومة بالتعبير بوفاء على انشغالات المواطنين في إطار المسعى الذي رسمه السيد رئيس الجمهورية بوضع المواطن في قلب اهتمامات السلطات العمومية.

السيد الوزير الأول،

في هذا الإطار، وتفاديا للتكرار، أثمن، بعد إذن زميلاتي وزملائي، ما جاء في مداخلاتهم السابقة من التنذير من تذبذب في وفرة المواد الغذائية وغلاء ثمنها بسبب ندرتها أحيانا، ومن الارتفاع الفاحش في أسعار اللحوم البيضاء والحمراء، رغم التراجع المنحصر في بعض الأقاليم دون الأخرى، ومن الانقطاع الفجائي في تمويل الصيدلة ببعض الأدوية، فضلا عن التوزيع المتذبذب للماء الشروب، ناهيك عن رداءة الجودة في شبكة الأنترنت التي تمثل عصب سياستكم، السيد الوزير الأول، في تعميم وفرض الرقمنة كأداة في عصرنة العمليات البنكية ومتابعتها، وكوسيلة لمكافحة التزوير وسير الجلسات دون الحضور الوجاهي للأطراف والقضاء على البيروقراطية وبسط أساليب الرقابة العصرية وتسيير حاجيات المواطن عن بعد.

تمثل أيضا، السيد الوزير الأول، حالة شبكة الطرقات انشغال المواطنين وسبب في تزايد حوادث المرور، لا في الريف فقط، بل وفي قلب المدن والترقيعات لصيانتها تدوم في بعض الحالات زمن مرور المرقع.

وعن الباب المتعلق بتعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة، يبدو لي، السيد الوزير الأول، أن قطاع السجون لم يأخذ حقه وهو في حاجة ماسة إلى عناية بسبب قدم المؤسسات العقابية وبغرض إخراج ما تبقى منها من داخل العمران الحضري للمدن.

وعن الجلسات المتنقلة، أوصى السيد الوزير الأول، بضرورة تزويدها بجميع الوسائل منها نقل القضاة وأعوانهم وتخصيص قاعات للجلسات وتوفير الأمن عند انعقادها حتى لا يفشل هذا المسعى الرامي إلى تقريب القضاء من المواطنين.

وعن العمل المعياري، أسجل بارتياح السيد الوزير الأول، إلتزام الحكومة في إصدار المراسيم التطبيقية في ظرف 60 يوما من تاريخ صدور القانون بالجريدة الرسمية.

السيد الوزير الأول،

لقد صرحتم أنه إنجاز ما يقرب عن 75٪ من البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية، فما تمثله 25٪ المتبقية لتجنيد الرجال والوسائل الضرورية لاستكمالها قبل موعد الانتخابات الرئاسية القادمة فتكتمل بذلك تعهدات السيد الرئيس وينطلق بناء ما بعدها...

نتطلع، السيد الوزير الأول، إلى رؤيتكم في العام المقبل، إن شاء الله. أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد سي علي شفيق

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد المحترم،
السيد الوزير الأول والسادة الوزراء المحترمين،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية وإذ نندد بالمجازر التي ارتكبها ولا يزال، المحتل الصهيوني ضد أهالينا في فلسطين، لاسيما غزة، والتي تؤكد إجرامه وعجزه في الوقت نفسه عن مواجهة المقاومة.

فإننا، على يقين بأن هذه الجرائم والمجازر لن تنال من عزم المقاومة ولا الشعب الفلسطيني الذي يعشق الشهادة والحياة العزيزة فوق أرضه ووطنه، ونؤكد على أن دعمنا الكامل للمقاومة مستمر ولن يتوقف إلا برحيل المحتل عن أرض فلسطين ومقدساتها.

وفي نفس السياق نتأسف عن سكوت بعض المنظمات الدولية، لاسيما التي تعنى بحقوق الإنسان والتي لطالما نفشت سمومها اتجاه الجزائر، في حين تقف صماء اتجاه ما يحدث من جرائم ضد الإنسانية.

وإذ نشيد بعمل الحكومة في تجسيد الالتزامات المتخذة في مخطط عملها من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامي أساسا إلى تعزيز دولة القانون والحوكمة وترقية بروز نموذج اقتصادي جديد وتدعيم التنمية البشرية والطابع الاجتماعي للدولة، إلى جانب تفعيل النشاط الدبلوماسي وتعزيز الأمن الوطني.

فإننا نقر بأن تقييم السياسات العمومية يخضع لمعايير معروفة ومتفق عليها دوليا، من أهمها: الإنسجام، الملاءمة، الفعالية، النجاعة... وما يهمنا أكثر هو: الأثر واستدامته، أي تأثير هذه السياسات على نوعية حياة المواطن، لأن المستهدف الأول من السياسات العمومية هو المواطن بالدرجة الأولى وهو محصلتها النهائية.

من هنا ندعو سيادتكم إلى اتخاذ المزيد من إجراءات حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمل على تكثيف التنسيق فيما بين القطاعات المختلفة للوقوف على متابعة تنفيذ المشاريع.

سأركز في تدخلي على قطاع واحد -لضيق الوقت- وهو قطاع السكن، واختياري له نابع من كونه تربع على قائمة القطاعات التي عرفت رفع التجميد على عملياتها والمقدرة بـ 66٪.

سيدي الوزير،

ندعو سيادتكم إلى إعادة النظر في المرسوم التنفيذي الذي يشترط في المواطن المطالب بسكن اجتماعي أن لا يتجاوز دخله الشهري 24000 دج، فهو محروم (واقعيا أقول وليس قانونا) من جميع الصيغ السكنية، فيا ترى أجر 24000 دج وحتى 40000 دج، هل يسمح للمواطن بتسديد تكاليف: الكراء والكهرباء والغاز، الماء، تمدرس الأطفال، الأكل والشرب.. حتى يقوم بتوفير أموال لاقتناء سكن غير اجتماعي أي من صيغ أخرى؟

كما نطالب منكم، إعادة النظر في الإجراء المتعلق بمنع تشييد التجمعات السكنية الريفية، والذي كان من بين المتضررين منه مواطني بلديتي: بني صاف وعين تموشنت، تحصلوا على مقررات الاستفادة، لكن للأسف، لم تشيد سكناتهم ليومنا هذا بسبب هذا الإجراء. وسأوافيكم -معالي الوزير- بملف مفصل حول هذه القضية، عن طريق اللجنة المختصة.

كما نذكركم -معالي الوزير- أن السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أوضح خلال إشرافه على إفتتاح أشغال لقاء الحكومة مع الولاة في 2022 على أن نحو 82٪ من المشاكل التي كانت مطروحة في مناطق الظل قد حلت، معربا عن أمله في أن تعرف المشاكل المتبقية طريقها إلى الحل مطلع 2023، وقد أشار إلى أن التكفل بهذه المناطق من خلال مشاريع فك العزلة، وتوفير ضروريات الحياة من هياكل التمدرس والمياه والطاقة والنقل قد كلف ملايير الدينارات، والحمد لله، أغلب هذه الإنجازات قد شيدت بفضل المتابعة الميدانية لولاة الجمهورية، الذين كانوا في المستوى وأثبتوا جدارتهم.

لكن -معالي الوزير- لا زال ملف السكن مطروحا بهذه المناطق، فعلى سبيل المثال عدة بلديات بولاية عين تموشنت مثل: تمزوغة، المساعيد، سيدي ورياش، ولهاصة الغرابة، كل أراضيها تعتبر أراضي شياع، وتواجههم عراقيل في الحصول على رخص البناء، مما يلغي الهدف الذي من أجله شيدت مشاريع فك العزلة، بالرغم من أنها كانت تسير بوتيرة جد عادية، سابقا، -وهذا بيت القصيد- بدليل لم تطرح ولا قضية، سواء على مستوى الإدارة المحلية أو العدالة، بل بالعكس تم تشييد الآلاف من السكنات الريفية من طرف سكان هذه المناطق، فلكل ولاية خصوصياتها، يجب مراعاتها ويجب منح صلاحيات أكثر للسادة الولاة لأن أهل مكة أدرى بشعابها، الذين ضحوا بأنفسهم أثناء الثورة التحريرية وقدموا شهداء للواجب الوطني في مرحلة ما بعد الاستقلال.

ومن هنا، نغتنم هذه الفرصة، لتوجيه تحية إجلال وتقدير للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، وكل أسلاك الأمن المشتركة، على ما يقدمونه من تضحيات خدمة للبلاد والعباد.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد محمد بلعياشي

السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد المحترم صالح ڤوجيل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرين،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أستغل هذه السانحة لتجديد دعمنا للقضية الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني الغاشم، من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية المباركة وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف. كما نبارك ما تم اتخاذه من طرف القيادة العليا للبلاد لدعم الفلسطينيين والتي تثبت مرة أخرى، أن الجزائر بلد الأحرار ورمز الدفاع عن المظلومين والمستضعفين.

السيدات والسادة الحضور، يمثل عرض بيان السياسة العامة للحكومة، فرصة لمجلسنا الموقر، للاطلاع على النتائج المحققة لمختلف القطاعات الحكومية خلال الدورة التشريعية السابقة والآفاق المستقبلية المرسومة وجها لوجه.

في هذا الإطار نثمن قرارات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الرامي إلى رفع التجميد عن الترقيات لأكثر من 300 ألف موظف، حيث أن هذا القرار الذي يدخل في التزاماته، بتحسين ظروف جميع العمال سيسمح بزيادة أجورهم وتقدمهم في مسارهم المهني وهو ما من شأنه المساهمة في تحفيزهم وزيادة مردوديتهم، وبالتالي تحسين الخدمة العمومية.

كما لا يفوتني أن أنوه بالإجراءات المتخذة الهادفة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما من خلال التحويلات الاجتماعية المخصصة في هذا الشأن رغم تقلبات أسعار المواد الأساسية في الأسواق الدولية بفعل الأحداث والتحولات الجيوسياسية وفي العالم خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية إلا أن هذه الإجراءات تحتاج إلى تعزيز وبعضها يحتاج إلى مراجعة بهدف خلق أسعار السلع والخدمات في السوق الوطني، وذلك من خلال فتح الأسواق وإغراقها بالاحتياجات الأساسية للمواطن، لاسيما المواد الغذائية، الخضر، الفواكه، اللحوم، الأدوية، الأدوات المدرسية والملابس، البقوليات التي يشهد بعضها ندرة في الأسواق والبعض الآخر ارتفاعا حادا في الأسعار، وهذا بعد التمكن من أزمة الزيت والحليب والسكر، الأمر الذي سيساهم في انخفاض واستقرار أسعارها في إطار التوازن بين العرض والطلب.

تفعيل دور المصالح المختصة من أجل التأكد من وصول دعم الدولة إلى الفلاحين الموالين والذي يجب أن يكون وفق حجم نشاطهم، لاسيما دعم أغذية الماشية والدواجن.

إقامة مناطق امتياز فلاحي في كل الولايات وتدعيم الصناعات الغذائية التحويلية بالشراكة مع الدول الرائدة في هذا المجال، وذلك بالتنسيق مع وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية باعتبارها الوزارة الوصية على السادة ولاة الجمهورية ووزارة الخارجية المدعوة هي الأخرى على توجيه سفراء الجمهورية لإبراز مقومات الاستثمار في الجزائر والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

السيد الوزير الأول الفاضل، بصفتي ممثلا عن ولاية تلمسان، هذه الولاية الحدودية التي تتربع على مساحة 9017 كلم2، وتبلغ بها الساكنة 1300000 نسمة و20 دائرة و53 بلدية تحتاج إلى عناية خاصة من طرف سيادتكم ومختلف المصالح العاملة تحت سلطتكم وتقديم يد المساعدة من طرف الإدارة المركزية للسيد الوالي الوافد الجديد للولاية، السيد يوسف بشلاوي، والذي التمست فيه ساكنة تلمسان إرادة كبيرة في العمل وصرامة تترجمها المجهودات التي يبذلها.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير،
1 - قطاع الصحة، التربية والمياه والسكن من أولويات الأولوية وعليه، ومن

هذا المنبر ندعو السادة وزراء الدوائر المعنية بإجراء زيارة ميدانية لتلمسان والوقوف شخصيا على انشغالات قطاعاتهم بجدية من أجل تحسين الخدمة العمومية وإغلاق جميع المشاريع المفتوحة، لاسيما المناطق النائية والمعزولة وهذا من منطق التزامات السيد رئيس الجمهورية للتكفل بمناطق الظل.

2 – في إطار ترقية الاستثمار المحلي بمختلف أشكاله، تبرز الضرورة الملحة لبعث السياحة الحموية لولاية تلمسان بما تحوزه من إمكانيات ومؤهلات طبيعية كبيرة في هذا المجال تمكنها أن تصبح وجهة سياحية بامتياز داخليا وحتى خارجيا مع رفع جميع العراقيل البيروقراطية على المستثمرين بالولاية.

3 – قطاع الأشغال العمومية؛ التسريع في وتيرة إنجاز الطرق والتسريع وتسجيل مشاريع جديدة، تجريف وتوسيع ميناء الغزوات وإنجاز محطة بحرية لائقة جديدة بالمواصفات العالمية بالميناء لتحسين التكفل بالمسافرين، لاسيما موسم الاصطياف حين يعود أفراد الجالية الوطنية المقيمة بالخارج إلى أرض الوطن.

4 – قطاع الرياضة؛ يولي عناية خاصة لفريق وداد تلمسان... فأبناء وداد تلمسان يناشدون سيادتكم.

سيدي الرئيس المحترم، سيدي الوزير المحترم، هناك أكثر من 80 مشروعا مهيكلا مجمد بولاية تلمسان، نرجو من سيادتكم الموقرة التدخل لرفع التجميد عنها.

في الأخير أختم بهذه الأبيات:

بكت عيني واحترقت وجداني	عندما رأيت مجزرة المعمدان
قصف المحتل فأحرق إخواني	بوحشية فاقت أفتك حيوان
لنصركم قريب بمشيئة الله	وعد قطع في آيات القرآن
وإن زاد ظلم هذا العدوان	فقريبه نهايته الكيان الجبان
وتعود فلسطين لكم وطنا	وتعود لنا محجا وخير الأوطان

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد عبد الحفيظ حميدات:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، تحية صمود للمقاومة الفلسطينية الباسلة، ونقول لبني صهيون قتلة الأنبياء والرسل وقتلة الأطفال والبراءة، تلك الأيام نداولها بين الناس ونقول لكم «نهايتكم قد اقتربت بإذن الله تعالى ونتأسف لحال الأمة الإسلامية التي لم تحرك ساكنا»...

السيد الوزير الأول،

بعد الاطلاع على محتوى بيان السياسة العامة للحكومة، نثمن مجهودات الدولة بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لبناء الجزائر الجديدة رغم التغيرات الجيوسياسية التي أثرت على ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي.

السيد الوزير الأول،

إذا تحدثنا عن ولاية البيض بحكم موقعها الاستراتيجي بوابة الجنوب يمكن أن تكون قطبا فلاحيا ورعويا بامتياز لم تحذ بحقها من البرامج التنموية والمشاريع الاستراتيجية خلال البحبوحة المالية في الفترة الماضية.

السيد الوزير الأول،

لدي بعض الأسئلة منها:

– متى ينطلق البرنامج الاستدراكي الخاص بولاية البيض «Programme de mise à niveau»؟

– لقد تم تسجيل عملية إنجاز طريق يربط بين دائرة الرقاصة وبرج للماي خلال سنة 2013 – 2014؟ يرجى منكم رفع التجميد عن هذا المشروع لفك العزلة بين البلديتين.

في كل مرة نتكلم عن استيراد المواد الغذائية (عار علينا!) ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي نطلب من سيادتكم تخصيص أراضي لزرع هاته المواد وتعزيز الصناعات التحويلية ذات الصلة.

– نطلب من سيادتكم في التعجيل بفتح البوابة الالكترونية، من أجل الاستثمار الفلاحي خاصة في ضاية البقرة في دائرة البريزينة.

– ما مصير الاستثمار الفلاحي في مدينة بوقطب؟

بالنسبة لملف التعليم العالي والبحث العلمي:

رغم قرار السيد رئيس الجمهورية، المتضمن توظيف حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير في مناصب جامعية، تم استثناء منهم الأجراء، رغم أن هذه الفئة تملك تجربة وخبرة كبيرتين والجامعة في حاجة ماسة إليها، وعليه:

– نطلب إعادة النظر في هذا الملف خاصة في ظل العجز الرهيب الذي تعاني منه الجامعة.

فيما يخص ملف العمل والتشغيل:

– توصيتنا بخصوص هذا القطاع هي مراجعة سن التقاعد «32 سنة عمل» حتى نستطيع إمتصاص البطالة وخلق مناصب شغل وضخ دماء جديدة في جميع القطاعات.

ملف البريد والمواصلات:

– إن ترتيب الدولة الجزائرية على مستوى العالم من حيث سرعة الأنترنت 110 موبيل بالنسبة للهاتف النقال و105 بالنسبة للهاتف الثابت، أمر يستدعي بذل مجهود أكبر من طرف السلطات الوصية لتحسين خدمة الأنترنت.

وفي الأخير، ندعوكم سيادة الوزير المحترم، إلى زيارة ولايتنا، ولاية البيض للوقوف على الانشغالات والنقائص المسجلة على مستوى الولاية، لاسيما قطاع الصحة وقطاع النقل (السكة الحديدية والطرقات).

وفي الأخير، شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد محمد رباح

سيدي المجاهد الفاضل، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،
دولة الوزير الأول وطاقمه الحكومي المرافق له،
الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة المحترمين،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لماذا طوفان الأقصى؟

منذ سنة ونصف جلب الصهاينة من تيكساس الأمريكية خمس بقرات حمراء يحضرون لذبحها بعد بلوغها سن سنتين وإذا تم ذبحها وحرقها وذر رمادها فهم يعتقدون أنها تطهرهم من النجاسة وبذلك يحق لهم اجتياح الأقصى وهدمه وبناء الهيكل وهم مدعومين من المسيحية الصهيونية الذين يعتقدون أن المسيح لا ينزل إلا بعد بناء الهيكل.

هذه هي حقيقة الصراع ولقد أنقذت المقاومة بهذه العملية الأقصى ورفعت رأس الشعوب الإسلامية والعربية عاليا التي تنوي قادتها التطبيع، وإن شاء الله، سينطبق عليهم قول الله تعالى (سيهزم الجمع ويولون الدبر). أترحم على شهدائنا في فلسطين، كما أترحم على شهداء مظاهرات 17 أكتوبر وهنيئا لهم، إن شاء الله، الجنة.

السيد الوزير الأول،

ولأن بيان السياسة العامة للحكومة، هو سياسي بامتياز، كما قال السيد صالح ڤوجيل، فإني أود أن أوجه رسالة إلى هؤلاء ولأولئك الذين يدعون أن حزب جبهة التحرير الوطني هو آلة انتخابية، نقول لهم بالفم المليان: جبهة التحرير هي جبهة الرجال والمواقف وجبهة التحرير هي جبهة المبادئ والأهداف وجبهة التحرير هي التاريخ والقيّم.

صحيح، نحن نجيد التعبئة والتجنيد وهذا يعود إلى مرافقتها للمواطن، وصدقنا معه، ولقد هبت جحافل المناضلين والمواطنين في 2019 إلى نصرة الرئيس تبون وإن عاد عدنا وإن قرر طبقنا وإن سار اتبعنا.

السيد الوزير؛ وانطلاقا من تطابق الرؤى بين حزب جبهة التحرير الوطني وبرنامج السيد الرئيس، خاصة في الشق الاجتماعي وهذا وفق بيان أول نوفمبر، ولقد صرحت السيد الوزير أن 20٪ من ميزانية الدولة مخصصة للدعم الاجتماعي في ظل انكماش النمو وتراجع التجارة الدولية وتزايد الفقر وندرة المواد الغذائية وغلائها في الأسواق العالمية ونحن نمر بسنوات عجاف، فإننا نشيد عاليا ببيان السياسة العامة للحكومة، ونثمن ما جاء فيه وهذا لا ينكره إلا جاحد أو حاقد أو حاسد، وما الترسانة القانونية إلا دعم لدولة الحق والعدل والقانون، ولقد أجمع علماء الاجتماع أن الشعوب لا تثور ضد الفقر، بل تثور ضد الفساد، الرشوة والمحسوبية، وحينما نتكلم عن الشق الاجتماعي أدعو السيد الرئيس وأنا إبن ولاية المدية، كما قال جرير ذات يوم للخليفة عمر بن عبد العزيز:

«إنا لنرجو إذا ما الغيث أخلفنا من الخليفة ما نرجو من المطر».

سيدي الوزير الأول، نحن نعاني أزمة ماء في ولاية المدية فإني أرجو من خلالكم سيدي رئيس الجمهورية ربط محطة فوكة بولاية المدية وذلك الربط بين فوكة والمدية موجود بين الشفة والبليدة والمدية موجود ما ينقصنا سوى 15 كلم، وأنا أنتظر أن تبشر بها أبناء ولاية المدية قبل مغادرتك القاعة، إن شاء الله.

سيدي الوزير الأول، قضية الاقتطاع من الأراضي الفلاحية، سنتين وأنا عضو بمجلس الأمة، أتابع ملف اقتطاع ثانوية ومتوسطة لصالح بلدية ثلاث دوائر، تلقينا آخر إجابة للسيد وزير الفلاحة مردها أن هذا الملف لدى مصالح الوزير الأول، لذا يجب أن تستقبلني سيادة الوزير الأول بخصوص الاقتطاع لمحطة تصفية المياه بالبروڤية.

السيد الوزير الأول، فيما يخص إحصاء الموالين فلقد أجرت وزارة الفلاحة إحصاء شامل ودقيق للمواشي والأبقار وطلب من مربيها الانخراط في تعاونيات وتقديم وثائقهم، فيما بعد السيد الوزير، نحن بولاية المدية نحتاج إلى 40 ألف قنطار من الأعلاف للموالين المتواجدين بالولاية بصفتهم موالين بامتياز. ولايتنا والجلفة والأغواط. تنعدم بولاية المدية مطاحن وتلك الموجودة لا تعمل إلا بنسبة وبمقدار 5000 فقط، المطاحن موجودة في البليدة فقط، الخواص أو أصحاب المطاحن الخاصة بولاية البليدة يرفضون منح هذه المادة للموالين بولايتنا، هذه هي المضاربة الحقيقية لأنك السيد الوزير أمرت أن تباع مادة النخالة بـ 180 ألف سنتيم، وهم يبيعونها بـ 350 ألف سنتيم، وبالتالي صاحب المطحنة الذي يأخذ 400 قنطار أي 40٪ يبيعها يوميا بـ 70 مليون سنتيم، لذلك أطلب منك فتح تحقيق.

فيما يخص قطاع التربية: أعبر عن ارتياح الجزائريين لسببين: السبب الأول أن التربية بين أيادي آمنة وبالتالي يستبعد استهداف الهوية الوطنية وثوابت الأمة. أما السبب الثاني فهو انتهاج الرقمنة التي أوصى بها السيد الرئيس في التوظيف وهو ما مكن من القضاء على التوظيف بالمحسوبية والجهوية والقرابة والرشوة. فقط وجب تصحيح بعض النقاط مثل احتساب الخبرة وكذا مراعاة التحويل في سلك الجيش والأمن والأسلاك الإدارية.

بخصوص قطاع التعليم العالي: مطالبة الدكاترة وحاملي الماجستير بفتح مسابقة...

السيد عبد الرحمان قنشوبة

بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا رسول الله.

إبتداء ندعو الله أن ينصر شعب غزة وفلسطين كلها على المحتلين الصهاينة، أعداء الأمة، ويبقى موقف الجزائر ثابتا لا يتغير، ويترجم ذلك الموقف الرسمي المشرف للدولة الجزائرية، وتترجم ذلك أيضا المسيرات الحاشدة التي يجوبها الشعب في هذه اللحظات في كل المدن الجزائرية.

بشأن بين السياسة العام للحكومة، تجدر الإشارة إلى أن مخطط عمل الحكومة، يندرج ضمن استمرارية تجسيد الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية التي باشرها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وضمن جهود الحكومة المعتبرة في إصلاح كل القطاعات، ويجدر بنا في هذا السياق تثمين هذا العمل وهذا الجهد، غير أننا نسجل بعض الملاحظات:

في قطاع الاستثمار: نحن ننتظر بشكل دائم إعادة بعث مصنع الإسمنت بعين الإبل بالجلفة.

في قطاع الصحة: لازال القطاع يتخبط في بعض المشاكل منها سوء الخدمات الصحية، وأيضا ندرة عدد كبير من الأدوية، وهو واقع لا يمكن إنكاره، ولعل مخدر جراحة الأسنان يعد مثالا قويا وواضحا على هذا الواقع الغريب، ونتمنى أن يكون الدواء من أولى الأولويات في فتح مجال الاستيراد للمواد المهمة، الذي أوصى به رئيس الجمهورية مؤخرا.

في قطاع التشغيل: كثير من الفئات العمالية تم تسوية وضعيتها أو هي على وشك التسوية، ولم تبق إلا فئة العمال المنتهية عقودهم التابعة لوزارة التضامن (PID AIS) الذين لم تسوى وضعيتهم، لذا نهيب بالسيد الوزير الأول، أن يدمجوا وتحل إشكاليتهم.

في قطاع التربية: في هذا القطاع، يبدو أننا لا زلنا ننتهج سياسة الحشو التي تخلت عنها الكثير من الدول في مناهجها الدراسية، وأولت لها اهتماما في السنوات الدراسية الأربع، الأولى للمحادثة والقراءة والكتابة والتعبير الشفهي والإملاء والحساب والتربية الإسلامية ولغة أجنبية واحدة، ولتكن الإنجليزية، ونقترح بدء دراستها في السنة الثالثة مثلا.

لقد تم إرهاق أبنائنا في السنة الدراسية الأولى بكثير من المواد التي لا يحتاجون إليها في هذه المرحلة العمرية، مثل التربية المدنية والتاريخ والجغرافيا ولغتين أجنبيتين، بل إنها أصبحت تشكل عبئا حقيقيا على التكوين الأساسي للطفل في لغته الوطنية وفي الحساب الذي يعد مادة أساسية.

لقد تحولت بيوت الجزائريين إلى مدارس وتحول الأولياء إلى مدرسين ناهيك عن دروس الدعم التي أثقلت كاهل الأولياء، وفي أثناء ذلك لا يجد أطفالنا المساكين الوقت حتى للعب الذي هو حقهم المشروع، لذلك كله، يطالب الجزائريون بحذف هذه المواد وتخفيف البرامج وتسوية المناهج.

نشير أيضا إلى الانشغال الوطني الأخير المتعلق بأساتذة التربية البدنية في طور الابتدائي الحاملون لشهادة «ليسانس علوم وتكنولوجيات النشاطات البدنية والرياضية»، الذين تم إقصاؤهم من التوظيف بسبب عبارة «تكنولوجيا» رغم أنهم تلقوا نفس التكوين ودرسوا نفس التكوين ودرسوا نفس المقاييس التي درسها زملاءهم المتحصلون على نفس الشهادة، وتحت تسمية تغيرت بعد سنة 2015 وهي «علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية». والذين تم قبول توظيفهم، وسؤالنا لماذا لم تدرج اللجنة المشتركة بين وزارة التربية والمديرية العامة للوظيفة العمومية هذه الفئة؟ على هذا الأساس ننتظر أن يتم تدارك هذا الأمر وإعادة الحق إلى أصحابه.

في التعليم العالي: تعد التنظيمات الطلابية شريكا اجتماعيا يدلي برأيه في تسيير الشأن الطلابي، ولكن في أغلب الجامعات في الوطن، نرى أن بعض التنظيمات أصبحت تعطل المؤسسة الجامعية عن أداء دورها العلمي والبيداغوجي، وباتت قضية غلق المؤسسات الجامعية، وهي في الأصل

مرافق عمومية لا يجوز قانونيا وأخلاقيا واعتباريا المس بها وبحرمتها، فضلا عن التجرؤ على غلقها، باتت هذه القضية من المعضلات المستعجلة التي ينبغي على الوصاية حلها في العاجل لأنها أصبحت بحق هاجسا يؤرق الطالب والمسؤول والأستاذ والموظف والعامل، وإنها تدفعنا أن نتساءل بمرارة: متى يوضع حد نهائي لهذه الممارسة، ألا توجد وسائل أخرى للممارسة الطلابية والمطالبة بالحقوق غير غلق المؤسسة الجامعية؟

... قضية حملة الدكتوراه والماجستير الذين ينتظرون هم أيضا التوظيف مثل أقرانهم من حملة الدكتوراه والماجستير غير الأجراء، والسؤال المطروح لماذا تم إقصاء هؤلاء رغم علم الجميع بالعجز في التأطير الذي تعانيه جامعاتنا؟

المنشآت الأساسية للطرق والطرق السريعة:

ينتظر ساكنة الجلفة والأغواط والجنوب إعادة إطلاق الأشغال في الطريق المزدوج الجلفة سيدي مخلوف الذي أصبح يعرف بطريق الموت لما يعرفه على مدار السنة من حوادث مرورية...

في الختام، ومن خلال المجالات السالف ذكرها نود التنويه إلى أن مسألة التغيير رغم أهميتها، فإنها لا تتأتى إلا بعد صبر ومصابرة فبعد المصابرة على مظاهر الفساد والإفساد سيكون لزاما علينا جميعا أيضا الصبر ومن باب أولى على الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية ومن السيد رئيس الجمهورية، وهذا غير بعيد عما بذله أبناؤنا ومجاهدو ثورة التحرير الذين لولا المرابطة والمصابرة ولولا إخلاصهم لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه وما ننعم به من استقلال اليوم، فكما قيل على قدر الإخلاص يكون الخلاص، ويبقى الجهد مستمرا والأمل قائما وبالله التوفيق.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد العربي مواز

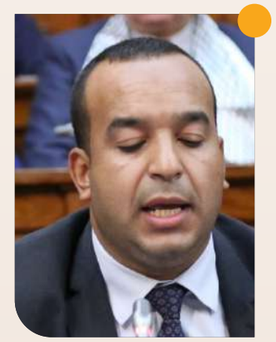

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، سيدنا ونبينا محمد، عليه أفضل صلاة وأزكى تسليم، وبعد؛
السيد الرئيس المحترم، صالح ڤوجيل،
معالي الوزير الأول الفاضل،
السيدات والسادة الوزراء الأكارم،
زميلاتي، زملائي الأعضاء المحترمون،
أسرة الصحافة والإعلام،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.
أما بعد؛

إن المتصفح لبيان السياسة العامة للحكومة، سيكتشف منذ الوهلة الأولى، حرص السلطات العليا للبلاد على الاستمرار في تكريس الطابع الاجتماعي للدولة، من خلال التركيز على رفع القدرة الشرائية للمواطن، خاصة في ظل الارتفاع الجنوني لأسعار السلع الاستهلاكية في الأسواق العالمية، ولأسعار نقلها، وانعكاساتها السلبية على السوق المحلية، ولذلك لا يسعني إلا أن أثمن الزيادات في الأجور المطبقة اعتبارا من شهر جانفي الفارط 2023، والتي تخص رفع الحد الأدنى لمنحة التقاعد، وإعادة تثمين المعاشات والمنح التي تفوق أو تساوي 20000 دينار وتقل عن 50000 دينار وضمان زيادة دنيا قدرها 2000 دينار لكافة الفئات المعنية، التي شملت أيضا منح أباءنا المجاهدين، من خلال إعداد مشروع مرسوم رئاسي يتضمن إعادة تثمين منح كبار المعطوبين وذوي حقوق الشهداء وذوي حقوق المجاهدين والضحايا المدنيين وضحايا المتفجرات وذوي حقوقهم بكلفة إجمالية تقدر بـ 11 مليار دينار في سنة 2023 وبـ 22 مليار دينار في سنة 2024.

وفي نفس الإطار ودائما في إطار جهود الدولة الرامية إلى تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين، فقد شهدت الأجور في قطاع الوظيفة العمومية عدة زيادات خلال السنتين الماليتين 2022 و2023، على أن تشهد زيادة أخرى خلال السنة المالية 2024، حيث مست هذه الزيادات قرابة 3 ملايين موظف وعون متعاقد بعنوان السنة المالية 2023، وهو ما تطلب رصد غلاف مالي يتجاوز 34000 مليار سنتيم سنويا، إضافة إلى مبلغ مالي آخر يتجاوز 25000 مليار سنتيم رصدته الدولة فقد للرفع من منحة البطالة من 13000 دج إلى 15000 دينار؛ وعلاوة على كل هذا فقد تم الشروع في إعداد مشاريع مراجعة القوانين الأساسية الخاصة بالموظفين التابعين لقطاعات الصحة والتربية الوطنية والتعليم العالي.

السيد الرئيس،
معالي الوزير الأول،
الحضور الكريم،

لاشك أن الحكومة قد جعلت من المواطن محور سياستها العامة، ولذلك لا يسعنا كأعضاء إلا أن نشد على يدها ونبارك مسعاها، كيف لا ونحن نرى بأعيننا تجسيد الكثير من المشاريع الرامية للقضاء على بعض المشاكل المستعصية نهائيا، خاصة مشكل الماء الشروب باللجوء إلى مبادرة تحلية مياه البحر الرائدة، وهي المبادرة التي يمكن أن تستفيد منها حتى الولايات الداخلية ومنها ولاية تيسمسيلت، التي نتمنى أن يبدأ التفكير في تزويدها بهذه المادة الحيوية انطلاقا من سواحل تنس بولاية الشلف، هذا ولم يقتصر الاهتمام بالمواطن فقط على الجوانب المادية، إنما شمل أيضا الجوانب المعنوية المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية، وذلك ترسيخا للأحكام الجديدة للدستور، وقد تم في هذا الإطار إصدار عدة قوانين كتلك المتعلقة بممارسة الحق النقابي وبالنزاعات الجماعية للعمل وتسويتها، وممارسة حق الإضراب، مما سمح بإصلاح الإطار القانوني الساري لممارسة هذه الحقوق والحريات قصد تكييفه مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر ومع المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال، وهنا أحيي معالي وزير العدل، على حرصه على الذهاب بإصلاحات قطاع العدالة إلى مبتغاها، من جانب آخر سجلنا بارتياح مساعي الحكومة لتسهيل إجراءات إنشاء الجمعيات وكذا المرافقة في تقدم المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب، كمنبرين هامين للقوى الحية في المجتمع، وهما نتاج الإصلاحات الجوهرية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، دون أن أنسى المجهودات المتعلقة بترقية حق المواطن في الإعلام الحر والنزيه والمسؤول.

السيد الرئيس،
معالي الوزير الأول،
الحضور الكريم،

نشهد هذه الأيام بين الحين والآخر فتح خط جوي جديد، فقبل حوالي أسبوع تم فتح الخط الذي يربطنا بالعاصمة دوالا الكاميرونية، وقبلها فتح خطوط أخرى مع عاصمة جنوب إفريقيا جوهنسبورغ، ومع العاصمة الاقتصادية لروسيا لنينغراد، وقريبا فتح خطوط جديدة، مع العاصمة الفنزويلية كاراكاس، والعاصمة الإفوارية أبوجا، وعواصم موريتانيا وبوركينا فاسو ومالي والسنيغال وإثيوبيا وهي خطوط تجعل من مطار الجزائر الدولي واحدا من أهم مطارات القارة الإفريقية، وهذا كله يدخل في إطار تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الرامية لانفتاح الجزائر على عمقها الإفريقي.

في الأخير، وإن كنت لا أستطيع أن أستعرض كل ما تحقق من إنجازات في ظرف وجيز، فإنني أختتم كلمتي هذه بتحية خالصة.... (لجهود الجيش الوطني الشعبي، في الحفاظ على السيادة الوطنية وحماية المناطق الحدودية والدفاع عنها، وحرصه على القيام بمهامه الدستورية في ضوء توجيهات رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني السيد عبد المجيد تبون، خاصة مع التطورات المسجلة في محيطنا الإقليمي وما يمكن أن تشكله من تداعيات على أمن واستقرار بلادنا.

شكرا على حسن الإصغاء وكرم المتابعة،

والسلام عليكم ورحمة الله..

السيد حمزة آل سيدي الشيخ

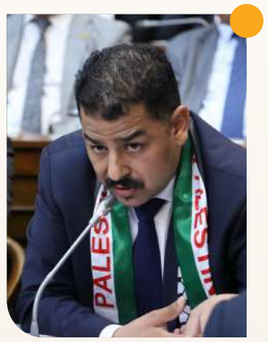

بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير خلق.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي الوزير الأول،
السادة أعضاء الحكومة الموقرون،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد فاضت قلوبنا بمشاعر الحزن والقلق والاستفزاز نتيجة المجازر الشنيعة في إبادة أهلنا في غزة وفلسطين من طرف الكيان الصهيوني الجبان، المجرم، قاتل الأطفال والنساء والمدنيين العزل في بيوتهم، ووصل به الأمر لحد الدناءة والحيوانية إلى قصف المستشفى ليرتقي أكثر من 500 شهيد به، حيث وصل إجرامهم إلى انتهاك الأعراف الدولية والإنسانية.
فما أشبه الأمس باليوم، فذكرى 17 أكتوبر تذكرنا بهمجية الاستدمار الفرنسي الوحشي ضد الجزائريين المهاجرين العزل.
فالسؤال يطرح: هل سيغفر الله لنا كمسلمين وعرب، بقاءنا متفرجين على إخواننا في غزة يبادون دون رحمة؟!
أما بالنسبة لبيان السياسة العامة فإننا نثمن ما قامت به الحكومة من إصلاحات عميقة، وندعوها إلى الإسراع في تنفيذ وإنجاز مشروع القرن الذي أمر به السيد رئيس الجمهورية، وهو استغلال منجم غار جبيلات وكذا مشروع السكة الحديدية غار جبيلات، تندوف، بشار، نحو الجنوب الغربي الذي سيبعث الحياة بعدة ولايات، وله مردودية وأثر كبير جدا على الاقتصاد الوطني، وكذلك طريق تندوف نحو زويرات بموريتانيا، الذي سهل للجزائريين دخول غرب إفريقيا.
بالنسبة للطريق الوطني رقم 1 في شطره الرابط بين الجلفة وتمنراست، إلى متى يبقى على حاله يحصد الأرواح والممتلكات؟
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
تعتبر الفلاحة عصب الحياة وشريان الاقتصاد الوطني، وهنا تنوه إلى موضوع منح الأراضي الفلاحية، سواء بصيغة الاستصلاح أو صيغة الإمتياز الذي يعرف انسدادا كبيرا وتراكم الآلاف من الملفات التي تنتظر الفصل فيها خاصة في الولايات الجنوبية.
وكذلك نلفت نظركم إلى الإهمال الكبير الذي يطال واحات النخيل بالجنوب وهي معرضة للموت والزوال، وهو ما يشكل ضرر كبير على الاقتصاد الوطني لأن عددها بالآلاف.
وإذا سلطنا الضوء على التراث الثقافي الوطني يبقى حبرا على ورق.
فلدينا عدة قصور عتيقة تحاكي الحضارة الوطنية وتاريخ المقاومة الشعبية والتي تخفي داخلها ثقافة الجزائر، لكنها في الحقيقة مهددة بالزوال والاندثار، نذكر منها على سبيل المثال: القصر العتيق بمدينة متليلي الشعانبة ولاية غرداية، وقصر سيدي حمزة ببلدية بريزينة ولاية البيض، وقصر سيدي الشيخ بمدينة أربوات ـ البيض سيدي الشيخ، وقصر الشيخ بوعمامة بمقرار ولاية النعامة، وهي الآن مهملة ومتروكة للمنحرفين والآفات الاجتماعية.
سيداتي، سادتي،
هل هناك أهم من تاريخنا وثقافتنا لحمايته خاصة أن أجيال اليوم مهددين بعدة محاولات لإغراقهم بالمخدرات والمهلوسات من جهة وإهمال التراث الثقافي والتاريخي من جهة أخرى؟! فمن الضروري إصلاح ما يمكن دون إلقاء اللوم على أية جهة.
وعلى ذكر الموروث الثقافي والديني والتاريخي، نبلغكم تحيات أبناء المقاومة الشعبية لأولاد سيدي الشيخ والشيخ بوعمامة، أكبر قلاع العلم والجهاد، وكل من ينتمي إليها من كل أنحاء وطننا العزيز، والتي تسجل بمرارة عدم وجود أي سرح علمي أو تاريخي بها.
فلعلم الجميع أنه كانت بالزاوية المركزية للطريقة الشيخية بالأبيض سيدي الشيخ في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، جامعة آل سيدي الشيخ ومدرستها القرآنية وقد تخرج منها آنذاك الكثير من المشايخ والعلماء، فهي اليوم تحتاج منكم إنصافا مستحقا وهو بناء معهد إسلامي وتاريخي يحمي الأجيال ليبقوا متمسكين بفكر أجدادهم.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
تعتبر الزوايا المرجعية الرئيسية للأمة وصمام الأمان لها، فقد كانت القلاع الحصينة على الاستعمار الفرنسي الذي حاول سلخ الشعب الجزائري من هويته الوطنية ومن عروبته وإسلامه وعقيدته وموروثه الثقافي الجزائري لمدة 132 سنة.
فواجب علينا اليوم في الجزائر المستقلة أن ننهض بهذه المؤسسات الروحية وتقويمها ونعطيها مكانتها المستحقة لكي تمارس دورها الطبيعي داخل المجتمع، وذلك ببلورة قوانين خاصة بها لحمايتها والحفاظ عليها، خاصة أن جلها لا يملك دخلا يكفيها نفقتها اليومية.
وفي الأخير، نبلغكم رسالة حاملي شهادة الدكتوراه الأحرار الذين يسعون إلى الالتحاق بالجامعة الجزائرية للتدريس بها، وشكرا جزيلا....

السيد الحاج نور

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين،
السيدات والسادة إطارات الدولة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن بيان السياسة العامة المعروض أمامنا اليوم طبقا لأحكام المادة 111 من الدستور للفترة الممتدة من سبتمبر 2022 إلى غاية أوت 2023 عبر محاوره الخمسة، دليل على تكريس الديمقراطية والحوكمة وتجسيد دولة القانون.

وإذ نثمن المجهودات المعتبرة للحكومة في المجال القضائي والسياسي والاجتماعي، للنهوض بالدولة في جميع الميادين تنفيذا لبرنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الذي لم يدخر جهدا منذ انتخابه، بتجسيد وعوده التي قطعها على نفسه أمام الشعب الجزائري على الصعيدين الخارجي والداخلي.
أما على الصعيد الخارجي بالمبادئ الثابتة للدولة الجزائرية تجاه القضايا العادلة في المجتمع الدولي، وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية، إن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عدوان غير مسبوق ووحشية الكيان الصهيوني الغاصب، الذي ضرب بكل الأعراف الدولية والإنسانية عرض الحائط، ليرتكب أبشع جرائم الحرب بقصفه للمستشفيات المدنية وتقتيله للأطفال والمدنيين والعزل، ليصدم الرأي العام العالمي، وليجعلنا نتساءل، أين حقوق الإنسان؟! أين المنظمات الدولية؟! أين الأمم المتحدة؟! أين الدول العربية والإسلامية وحتى المسيحية؟! أين ضمير كل إنسان حي؟!
نحمد الله ونفتخر بأننا جزائريون، كما نشيد بقيام رئيس الجمهورية بلم شمل الفصائل الفلسطينية والحث على توحيد قيادتها من أجل تحرير فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، وما خروج الشعب الجزائري اليوم عبر كامل ربوع الوطن إلا دليل عن تضمانه الكامل مع الشعب الفلسطيني، وليعبر عن رفضه القاطع للكيان الصهيوني المحتل، فله منا كل الاحترام والتقدير.
أما على الصعيد الداخلي فإن رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، همه وشغله الشاغل رفع الغبن عن المواطن البسيط، من أجل توفير شروط العيش الكريم، وقد تجسد ذلك من خلال قرارات شجاعة كقرار الإدماج، منحة البطالة، الإعفاء الضريبي على الدخل، الزيادة في رواتب قطاع الوظيف العمومي، رفع التجميد عن الترقية، الإبقاء على دعم المواد الأساسية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين وفتح الاستيراد لتلبية المتطلبات الضرورية.
كما أنه لم يغفل الجانب الاقتصادي فقد عمل السيد رئيس الجمهورية على إصلاحات غير مسبوقة بسن عديد القوانين التي من شأنها تنويع المداخيل

للخزينة العمومية والابتعاد عن الريع البترولي، وذلك بسن قانون الاستثمار وقانون الصفقات العمومية وقانون المقاول الذاتي واتباعه بمراسيم تنظيمية تجعل اقتصادنا على الطريق الصحيح، بعيدا عن الممارسات السابقة المشبوهة وغير المحسوبة.

وعلى صعيد الأمن والدفاع الوطني، يقوم السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، بالمهام المنوطة به وفقا للدستور من أجل عصرنة الجيش الوطني الشعبي، وجاهزيته لحماية الشعب والوطن من كل عدوان، وجعله قوة إقليمية.

يتحتم علينا في هذا الوضع الدولي المعقد والعصيب أن نعمل شعبا وجيشا وحكومة على تقوية الجبهة الداخلية، لجعل الجزائر الجديدة مستقلة سياسيا واقتصاديا وقوة عسكرية، لأننا في عالم لا يحترم مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير، ولا المواثيق الدولية، إنما يعترف بالقوة العسكرية التي تمتلك سلاح الردع.

وفي الأخير، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي المرافق له، على تقديم بيان السياسة العامة للحكومة، أمام مجلسنا الموقر، متمنيا لهم التوفيق في أداء مهامهم.

شكرا على كرم الإصغاء تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد محمد سالمي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

دولة السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

بعد تفحصنا لمحتوى بيان السياسة العامة للحكومة، اتضحت لنا بعض الملاحظات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

نثمن ما جاء به مضمون هذه الحصيلة، خاصة عندما نقارنها بالتعهدات التي جئتم بها في برنامج السنة الماضية، حيث اتضح جليا أن النسبة الكبيرة قد تم تحقيقها في مجالات مختلفة، لكن تبقى بعض الملاحظات تخص ولاية تندوف، وقبل سردها، نذكر بأن القرارات الهامة التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية، بخصوص هذه الولاية قد جسدت على أرض الواقع، بعدما كانت حلما لساكنة هذه الولاية:

أولها، انطلاق دراسة مشروع جلب الماء جنوب ـ جنوب، مشروع خط السكة الحديدية المزدوج، الرابط بين ولايتي بشار وتندوف، تجديد مشروع غار جبيلات، استكمال مشروع المعبرين الحدوديين الجزائري الموريتاني، الانطلاق في دراسة الطريق الرابط بين تندوف وشومل الموريتانية.

السيد الوزير الأول،

جاء في تقريركم بأن عدد فروع البنوك قد ارتفع إلى 1720 فرعا عبر الوطن، فمن هنا نتساءل عن حصة ولايتنا؟ في ظل اختيار منطقة حرة تجارية بالولاية وفتح سوق نحو إفريقيا الغربية، خاصة البنوك العمومية، البنك الخارجي، القرض الشعبي الوطني، الذي كان مبرمجا فتحه سنة 2021.

سيدي الوزير الأول،

ما مصير الانشغال الذي تمت مراسلتكم به من طرف أكثر من 20 عضو مجلس الأمة الخاص بدراسة وإعادة النظر في المرسوم المطبق على المؤسسات المصنفة بالجنوب؟

لا يعقل معالي الوزير، أن صاحب محطة «زفت» أو محروقات، يدفع نفس المبلغ الذي يدفع في الشمال! مثلا لدينا بعض المحطات في الجنوب ونظرا للحدود، يفرض الوالي إعطاء حصة قليلة، مثلا 10 أطنان من المحروقات لصاحب المحطة، ويدفع نفس الرسوم مثله مثل المحطات في الشمال، الواقعة على الطريق السيار، الذي يُفرغ من 4 إلى 5 صهاريج في اليوم!! هذا لا يعقل معالي الوزير!! ولقد راسلناكم، وأنت بدورك مشكور فقد راسلت وزير المالية، الذي بعث إلينا بمراسلة، وذهبنا إلى وزيرة البيئة، لكن معالي الوزير الأول، لقد بقيت بين وزير المالية ووزيرة البيئة، نظرا لقانون المالية 2024، فنطلب منكم سيدي الوزير، إعادة النظر في هذا الموضع.

بخصوص 4 إطارات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سابقا، الذين تم إنهاء مهامهم بتاريخ 7 جوان 2023، بسبب الهيكلة الجديدة، نلتمس من سيادتكم دراسة إمكانية إدماجهم، والولايات المعنية هي: عين الدفلى، الوادي، تندوف والشلف.

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، في إطار تحقيق التوازن البروتوكولي في الزيارات الرسمية، نطلب مراسلة ولاة الجمهورية بهذا الصدد، بعض الولايات تراعي تطبيق هذا البروتوكول بشكل صحيح مثل ولاية بجاية، أو عند تنظيم البروتوكول من طرف الرئاسة.

تفعيل تعليمة الوزارة المشتركة بين وزارتي المالية والسكن رقم 01 المؤرخة في 7 جوان سنة 2014، والمتعلقة باستحداث جهاز خاص بولايات الجنوب والهضاب العليا، لتحديد مجالات تسيير مناطق النشاطات الصناعية وإعادة تهيئة مخططات التجزئة في مختلف الصيغ لخلق مداخيل للوكالات العقارية.

إعادة النظر في سعر المتر المربع، والمقدر حاليا بأكثر من 01 مليون سنتيم في ولاية تندوف، أيعقل معالي الوزير المتر الواحد من الأرض في ولاية تندوف بسعر 1 ليون؟!

وزارة الصحة:

– فتح تحقيق في مشكلة اتفاقية وزارة الصحة مع وزارة التعليم العالي، بخصوص شهادات دراسات في علم الحساسية، ما ذنب الطلبة؟ وهل أركان الاتفاقية تحققت؟

– إلزامية إيجاد حلول لتشجيع قدوم الأطباء الأخصائيين على مناطق الجنوب، وذلك بتوفير الشروط اللازمة لاستقرارهم، ونطلب لجنة تحت إشراف الوزير

الأول، حتى تحدد المسؤوليات، أمام وزارة الصحة، لأن الأطباء سكناتهم غير صالحة، وليس هناك مجال لتشجيع الأطباء في الجنوب.

– تسجيل عملية إنجاز 120 سريرا بتندوف.

– تحويل مستشفى مدينة حاسي خبي، المجهز بكل التجهيزات إلى مستشفى مختلط.

– إيجاد طريقة مثلى لاستقبال مرضى الجنوب.

– تدعيم ولايتي بصحة إضافية من اعتمادات فتح صيادلة جدد خاصة بالمنطقة وتأكيدا على مراسلة السيد الوالي.

النقل:

– دعم الرحلات الموجهة إلى الجنوب بإضافة رحلات جديدة وإعادة النظر في التوقيت.

السيد الوزير الأول،

من خلال عهدتي في البرلمان وعهدتي في مجلس الأمة، توصلت إلى حقيقة، أن الخلل في تنظيم رحلات إلى الجنوب هو دعم الحكومة لهذه الشركة، فكيف يتقبل سكان الجنوب بأن الأسطول الجوي غير كاف في حين تبرمج رحلات إلى الخارج!

– فتح خطوط جنوب ـ جنوب.

– فتح خط «طاسيلي» بولاية تندوف.

– عدم تكرار المواقع لحجاجنا الموسم الماضي، في ساعة هم في مطار بشار، ينتظرون حتى الليل حتى يُعطيهم مدير الخطوط الجوية رحلة في الليل! قال لهم إذا دفعتم فإني سأجلب لكم رحلة في الصباح، وإذا لم تدفعوا فإنكم ستنتظرون حتى الليل: هذا ما يُفعل بحجاجنا.

وزارة العدل:

– الإسراع في فتح فرع محكمة أم العسل، لتقريب الإدارة من المواطن.

السيد محمد العربي سليماني

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

«ربي اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي».

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول والطاقم الوزاري المرافق له،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من هذا المقام، نترحم بدورنا على كل الشهداء في فلسطين وننديد بالتصرفات الصهيونية الشنيعة، التي تصاعد يوما بعد يوم، كما نثمن قرار السلطات ومساندتها في الهبّة الشعبية التي جابت شوارع كل الولايات من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها تعبيرا عن الرفض الشعبي العارم للعدوان الصهيوني الذي يطال الفلسطينيين، بتواطؤ مفضوح، وتنسجم هذه الهّبة مع مختلف المواقف الرسمية التي أعلنتها الجزائر نصرة للقضية الفلسطينية بكل الوسائل وعبر مختلف المنابر الإقليمية والدولية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لقد تابعنا ببالغ الاهتمام والتمعن عرضكم المستفيض لبيان السياسة العامة للحكومة، وإن الملاحظة الأولى التي نراها من خلال عرض هذا البيان، هي إلمامه بمختلف القطاعات والجوانب، وقد كان يفترض أن تساهم هذه الميزانية إلى إحداث تغيير أكبر، وفي نقلة نوعية للوصول إلى تحقيق متطلبات الشعب.

بداية، نثمن الدور الذي تقوم به الدبلوماسية الجزائرية، وعلى رأسها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خاصة دعم الجزائر الدائم والمستفيض للقضايا العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والصحراء الغربية.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

دعنا نتكلم بلغة القلب إلى القلب معالي الوزير، نحن اليوم ـ والله ـ نعلم أن أعلى هرم السلطة يقدم مجهودات لا ينكرها إلا جاحد، لكن كلما نزلنا إلى الأسفل فإننا نجد هذه القرارات تنقص وتنقص.. حتى يأتي عون في مؤسسة أو مكان ما، ويعرقل مشروع دولة! فلنحاول أن ننظر في هذه الأمور حتى نقضي عليها، فهناك بعض الوزراء عندما نطلب مقابلتهم، من كثرة الانشغالات يحددون مواعيد مقابلتنا إما العاشرة صباحا أو السابعة مساءً، كل المدراء العامون هم كذلك، لكن عندما تنزل نحو الأسفل فستجد هناك بيروقراطية!! لن أقل الكل، لكن البعض هم من يعرقل هذه المشاريع.

السيد الوزير الأول،

من هذا المقام نود أن نعرج على المؤشرات الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية لعمل الحكومة، دون إغفال النقائص الموجودة وبعض الاقتراحات والحلول الممكنة، وإذ نبدأ بهذه المطالب الشعبية أولا:

ضرورة إنشاء دائرة جديدة بولاية المنيعة في بلدية حاسي الفحل، فولاية المنيعة أصبحت مع ولاية وهران دائرة في نفس اليوم، دائرة وهران ودائرة المنيعة، واليوم أين وهران وأين المنيعة؟!

نحن نتمنى معالي الوزير؛ حاسي الفحل هذه تبعد عن الولاية الأم 160 كلم، بأن تكون لنا على الأقل دائرتان، دائرة المنيعة ودائرة حاسي الفحل وثلاث بلديات، بارك الله فيك.

كذا إدراج ولاية المنيعة في مصاف ولايات الجنوب الكبير، معالي الوزير، والله، قرارات الاستفادات التي استفاد منها الجنوب الكبير ما تمسنا وقرارات

الشمال أيضا لا تلحقنا حتى أقول لك، لقد جئنا في الوسط، كل حدود تبعد عنا 1000 كلم معالي الوزير، نحن نحاول... سأضيف أمرا آخر، في كم من مرة نقدم على الاطلاع على هذا المجال المتعلق بقرارات الجنوب الكبير، فيُقال لنا لا، أنتم لستم في الجنوب الكبير، ونفس الأمر في قرارات الشمال!!

كما نلتمس من سيادتكم، النظر في قضية حاملي شهادات الدكتوراه والماجستير الأجراء المقصيين وإنصافهم وكذا خريجي الجامعات والمعاهد الجزائرية (PID) و(DAIS)، لا تشملهم لا منحة بطالة ولا عمل معالي الوزير، والنظر في قضيتهم هل سيكون أولا؟

كما ننقل إليكم السيد الوزير الأول، من خلالكم إلى كل الوزراء، بعض المطالب المستعجلة:

نشكر قطاع الصحة، لما قدمنا خلال بيان السياسة العامة للحكومة السنة الماضية، كتوسيعة مصلحة الكلى، سيارات الإسعاف... وبعض الأمور التي قد تجسدت ونحن نثمن هذا الشيء، بالإضافة إلى أن السيد الوزير قد بشرني بتسجيل مستشفى 120 سريرا، بولاية المنيعة، وهذا شيء نثمنه، بارك الله فيكم، لكن ينقص مستشفى 60 لبلدية حاسي الفحل، هذا الانشغال معالي الوزير، يجب تسجيله، لأن بلدية حاسي الفحل فيها مستوصف، ليس حتى بمستشفى كما نقول.

في قطاع الفلاحة، تكلمنا معالي الوزير، سابقا بخصوص دخول الأبقار والإبل، ذات السلالات الإفريقية إلى ولاية المنيعة، عندما تدخل هذه الأبقار والإبل، فنحن في منطقة فلاحية، ليس لدينا لا مصالح ولا غير ذلك، إننا نحرث الذرة العلفية وتبور لنا، والله لم نجد سبيلا لبيعه، على الأقل، عندما تدخل هذه الأبقار، نحن من يعلفها ونحن من يسمنها ونقيم مذابحا هناك، ما علينا فقط جلب اللحوم إلى العاصمة مثلما الحال في أدرار وتمنراست، هذه النقطة معالي الوزير، سجلها من أجلنا.

نشكر كذلك قطاع الفلاحة، في تسهيل الكهرباء الفلاحية وكل هذه الأمور...

النقل الجوي، طائرة البوينغ هي من الضروريات معالي الوزير، والله طائرة البوينغ منعدمة تماما في ولاية المنيعة، إضافة إلى هذا يمنع على المريض الصعود على متن طائرة (ATR)، ومرضانا الآن كيف لنا جلبهم؟! على الأقل طائرة بوينغ واحدة في الأسبوع، لم نطلب إثنان أو ثلاث، فقط طائرة واحدة، بالإضافة إلى زيادة الرحلات. كما نثمن قطاع الرقمنة الذي لاحظناه في كثير من القطاعات، ما شاء الله، فالرقمنة تسير في كل القطاعات كالتكوين والتعليم العالي «صفر رقمنة» والعدالة...

السيد لخضر مولاي سعدون

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد المجاهد رئيس مجلس الأمة المحترم،

دولة الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا نترحم على شهداء غزة والأطفال العزل والأبرياء، والخزي والعار لمن طبع وطبل والتاريخ يسجل ولا يرحم، وموقف الجزائر ثابت وواضح، ومسيرات اليوم أكبر شاهد وكل ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة.

ونحن نناقش بيان السياسة العامة للحكومة، أود أن أعود قليلا قبل مجيئ إلى هذا المجلس الموقر، أين كنت مهندس باحث بمجمع سوناطراك بقسم الإنتاج لمدة 12 سنة، وسجلت العديد من الاختراعات بالمعهد الوطني الجزائري الصناعية (INAPI) كنت من أحسن المخترعين في العالم العربي في مسابقة نجوم العلوم التي نظمتها دولة قطر الشقيقة (Stars of Science).

وبعد نداء السيد رئيس الجمهورية لانخراط الشباب في العمل السياسي لبناء الجزائر الجديدة، فلبينا النداء وتركنا حقول النفط والغاز والمخابر والامتيازات والإغراءات من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ولم ولن نهجر هذا الوطن، فتصدرت نتائج الانتخابات الولائية، والفضل يعود للإصلاحات السياسية التي باشرها السيد رئيس الجمهورية، والرجال المخلصين الذين نلت ثقتهم، فحملوني هذه الأمانة التي عرضت على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها.

فالمطلب الشعبي الأول هو إعلان مدينة عين البيضاء ومدينة عين مليلة ولايتين منتدبتين وذلك بعد توجيهات السيد رئيس الجمهورية بمجلس الوزراء المنعقد مطلع هذا الأسبوع.

فعين البيضاء هي أكبر مدينة بالولاية والمنطقة عددا وكثافة سكانية، دائرة (Département) منذ سنة 1956 (Commune pleine) منذ 1868، وتعود إنشاء المدارس بها إلى سنة 1862 مثل لوصف مباركة، وكانوني الطيب الذي درس بها المجاهد رضا مالك رئيس الحكومة الجزائرية السابق، مدينة محمد العيد آل خليفة مدينة الفنان والشاعر العربي الإفريقي الأول الذي غنى على مسرح الأولمبيا بباريس سنة 1936 وهو عيسى الجرموني.

عين البيضاء بوهران سميت تكريما للعالم والمعلم السعيد زموشي إبن مدينة عين البيضاء جراء تضحياته بالمنطقة، وكان مالك بن نبي مرشحا لانتخابات المجلس العام ممثلا لدائرة عين البيضاء وتبسة وخنشلة وهذا ما دونه في مذكراته 1939، تقع بها أكبر قاعدة جوية بإفريقيا، ألم يحن الأوان أن تعلن كولاية منتدبة لاستدراك السنوات العجاف وضحية البيروقراطية لعدم توازن توزيع المشاريع التنموية لعقود.

عين مليلة القطب الصناعي والاقتصادي بامتياز، طال انتظار فتح المستشفى الجوهرة 240 سريرا ونطلب أن يكون مختلط مع الصحة العسكرية، أما عن مستشفى إبن سيناء بأم البواقي فالوضعية التسييرية كارثية وتحتاج إلى تدخل مستعجل، المستشفى الوحيد للطفولة والأمومة بومالي لا يملك أخصائي للتوليد أكثر من شهر، أما الثانوية الرياضية بأم البواقي نرجو أن تكون معهد تكوين لإطارات التربية للولايات المجاورة.

أما الآن فأحتاج إلى التركيز في الأرقام والاقتراحات في محور الطاقة لبيان السياسة العامة والتصدير خارج المحروقات.

يقدر إنتاج الطاقة الكهربائية في الجزائر 25000 ميغاواط ونستهلك قرابة 14000 ميغاواط منذ الاستقلال وصلت الذرة إلى 17.44 جيغاواط يوم 03/07/2023 ومنه فائض الإنتاج يقدر بـ 10 ميغاواط الذي يمكن تصديره إلى القارة الأوروبية والدول الإفريقية عبر خلق شبكة نقل بين القارتين وهي سابقة في تاريخ القارة السمراء وحتمية لابد منها مع بداية دخول إنتاج الطاقات المتجددة، فمتوسط سعر (1KMH) في أوروبا سنة 2023 قدر بـ 0.3 أورو، وبالتالي قيمة فائض الإنتاج في السوق الأوروبية تقدر بـ 10 ملايين دولار سنويا.

أما عن النظرة الاستشرافية العالمية للسنوات القادمة في التكنولوجيات الحديثة مثل: الدراجة الهوائية الكهربائية، السيارة والحافلات والشاحنات والجرارات والقطارات الكهربائية، الطائرات المسيرة (Drone) والدبابات الكهربائية والطاقات المتجددة، كلها تعتمد على ثلاث عناصر أساسية مشتركة وهي:

- البطاريات الكهربائية (Les Batteries a base de lipopolymer).
- (Les convertisseurs statiques ou les onduleurs).
- المحركات الكهربائية الخاصة (Brochless motor).

وجب الإسراع في تصنيع نموذج جزائري لمواجهة التسارع التكنولوجي الرهيب وذلك بالاعتماد على الكفاءات الوطنية في الداخل والخارج وأقترح فوج عمل في هذا الشأن بين كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصناعة، وزارة الطاقة والمناجم، وزارة المؤسسات الناشئة.

أما عن الرقمنة والملاحظ أن عديد الوزارات خطت أشواطا كبيرة على غرار وزارة العدل، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة السكن، الداخلية والتربية إلخ.. إلا أننا ندعوا وننبه باستعمال نفس التكنولوجيات بكل القطاعات ودمجهم لاحقا وتجنب الصراع التكنولوجي بين الأنظمة المستعملة لتقليل التكاليف والحماية من القرصنة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته..

السيد عبد الرحمان بلعيد

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا إننا نثمن جهودك سيادة دولة الوزير الأول وطاقمك الحكومي، لما التمسناه من صدق في نيتكم في التغيير والمضي قدما نحو جزائر جديدة كما أعلن عنها السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية.

في إطار السياسة الخارجية نرفع القبعة للدولة الجزائرية، وعلى رأسها رئيس الجمهورية، على عدم حيادها عن مبادئها المتمثلة في الوقوف مع القضايا العادلة، ومنها القضية الفلسطينية، وهذا رغم الضغوطات الخارجية، وما هبة الشعب الجزائري اليوم في مسيرته المليونية إلا دليل على موقف الدولة الجزائرية من القضية الفلسطينية.

في الجانب الوطني،

نثمن مبدأ الدولة الاجتماعية وهذا بتكريس الطابع الاجتماعي وحفظ كرامة المواطن وذلك بـ:

- رفع القدرة الشرائية.
- التكفل بالفئات الهشة.
- عمليات التوظيف الهائلة التي مست المتعاقدين في العديد من القطاعات.

- عمليات الرقمنة التي يولي لها رئيس الجمهورية أهمية كبيرة ولكن للأسف لم نلمسها إلا في بعض القطاعات من بينها التربية التعليم العالي والعدالة.

لكن بالرغم من هذه الإيجابيات هناك بعض الملاحظات التي يجب التركيز عليها ومناقشتها للمضي قدما.

بالرغم من رفع القدرة الشرائية للمواطن إلا أن المواطن غير راض على المستوى المعيشي، نظرا للغلاء الفاحش في المواد واسعة الاستهلاك وهذا ما يطرح عدة تساؤلات.

قانون الاستثمار الذي لم يفرج عن جميع نصوصه التنظيمية، الذي شكل عائقا في وجه المستثمرين.

استمرار البيروقراطية في بعض الإدارات واستمرار العقلية القديمة الهدامة.

من ناحية مبدأ تكافؤ الفرص؛ مشكلة أصحاب العقود المنتهية وهم شباب جزائريون تم إقصاؤهم من الإدماج على غرار زملائهم بحجة انتهاء عقودهم، ولهذا نرجو من سيادتكم أن يتم النظر في وضعيتهم.

أيعقل سيادة الوزير الأول أن دكاترة يقصون من مسابقات التوظيف في الجامعات وهذا هو مكانهم الطبيعي بحجة أنهم أجراء وهم في وظائف أقل بكثير من مستواهم العلمي؟!

في الجانب المحلي سيدي الوزير:

نتمنى للسيد الوالي الوافد الجديد إلى ولاية المغير نحيلة لعرج التوفيق في مهامه ونتمنى أيضا التوفيق للسيد عيسى عيسات المغادر إلى ولاية أم البواقي.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

بما أنني ممثل ولاية المغير أضم صوتي إلى صوت زملائي نواب البرلمان

بغرفتيه لولاية المغير بخصوص ازدواجية الطريق الوطني رقم 03 والذي كان المحور الهام في مداخلاتنا في بيان السياسة العامة وقانون المالية، وهو الذي أصبح مطلب شعبي لساكنة الولاية.

في ردكم على انشغالات السادة النواب، ذكرتم أنه تم تسجيل ازدواجية هذا الطريق في شطره المار بولاية المغير، في ميزانية 2024 و2025، وهنا نتساءل: هل سيتم تسجيله بالكامل أم أشطرا منه؟

وقد أصبح من الضروري أيضا تقوية الطريق القديم الذي أصبح غير صالح في أجزاء كبيرة منه، فقد أصبح يشكل خطرا كبيرا على مستعمليه.

في مجال الفلاحة:

كما تعلمون ـ السيد الوزير الأول ـ أن ولاية المغير بها أكبر واحة على المستوى الوطني تفوق 2.5 مليون نخلة، وتعتبر ولاية المغير في منطقة وادي ريغ أخفض منطقة على المستوى الوطني، وهذا ما انجر عنه مشاكل كبيرة، وأهم المشاكل التي تعاني منها هذه الولاية هو صعود المياه الذي يهدد الولاية برمتها، وما زاد من تفاقم هذه الظاهرة هي المياه المستعملة التي تصب في خنادق المياه الزائدة للنخيل، ما نتج عنه:

- موت النخيل.
- إهتراء البنية التحتية من سكنات وطرقات.
- أجزاء كبيرة من الطريق الوطني رقم 3 أصبحت غير صالحة بسبب صعود المياه.
- تلوث بيئي.
- تهديد صحة المواطن.

هناك دراسة موجودة منذ 2011 لمشروع محطات معالجة المياه المستعملة والمياه الزائدة للنخيل، في السابق كان المبرر لعدم إنجاز هذا المشروع هي الضائقة المالية للبلاد.

سيدي الوزير الأول،

من فوائد هذا المشروع:

- حماية ثروة النخيل التي تمثل 90٪ من مداخيل ساكنة الولاية، يعني الساكنة كلها تعيش على النخيل.
- المحافظة على المياه الجوفية للأجيال القادمة، أي ننقص كمية استعمال المياه.

سيادة الوزير الأول،

في هذا المجال نقترح إرسال لجنة وزارية مشتركة تضم عدة قطاعات من الفلاحة، الري، الصحة، البيئة، للوقوف على هذا المشكل، سيادة الوزير، الوقوف على هذا المشكل في عين المكان ومشاهدة خطورته، حيث يهدد الولاية بكاملها سيادة الوزير.

في مجال الصحة:

للأسف المواطن المغيري جد ناقم على وضعية الصحة في الولاية، حيث أن المواطن المريض وفي الحالات الحرجة ينتظر باليوم واليومين لإيجاد سرير في مستشفيات الولايات المجاورة، حيث أصبحت غرفة الإنعاش من أهم مطالب الساكنة.

سيدي الوزير،

في قطاع البيئة:

الولاية برمتها لا تحتوي على مفرغة عمومية مفارغ عشوائية.

في مجال النقل:

- إفتقار مقر بلدية الولاية إلى محطة نقل المسافرين.
- محطات النقل بالسكة الحديدية عبارة على مواقف لا تحتوي على أدنى شروط الراحة.

نتمنى أن تكون هناك استجابة من سيادتكم لمطالب ساكنة هذه الولاية.

تحيا فلسطين، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، السلام عليكم..

السيد سمير زوبيري

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الطاقم الحكومي المحترمون،
زميلاتي وزملائي المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بالبدء، نوجه تحية إجلال وإكبار إلى المقاومة الفلسطينية، والتي تكتب صفحات عزنا، ما قدمته من بطولات في ساحة المعركة ضد العدو الصهيوني المجرم، هذا العدو الذي لم يجد من وسيلة للرد سوى لجوئه إلى ارتكاب جرائم حرب ضد الأبرياء العزل والأطفال.

كما أحيي الشعب الجزائري كافة على الخروج كرجل واحد ليقف جانب إخوانه في غزة وفلسطين عامة، وليثبتوا للعالم أجمع أن الشعب الجزائري وحكومته ورئيسه داعمون للقضية الفلسطينية، القضية العادلة، وقد قالها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون: «لن نطبع مع اليهود ولو أكلنا التراب».

رحم الله شهداء غزة ورحم الله شهداء فلسطين عامة.

استمعنا بالأمس، وبكثير من الاهتمام إلى عرض مفصل لبيان السياسة العامة للحكومة، من طرف السيد الوزير الأول، وإذ نسجل بارتياح كبير الحصيلة الإيجابية للأداء الحكومي طيلة سنة كاملة مضت، ونتطلع لأخرى قادمة بكثير من الأمل يحذونا، حيث لمسنا مدى التقيد بتطبيق الحكومة للالتزامات الـ 54 لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لاسيما المقاربة الاقتصادية التي تقوم على تنويع الاقتصاد وتشجيع الإنتاج الوطني وترشيد الاستيراد وتعزيز الاستقلالية السياسية والاقتصادية، وتشجيع المؤسسات الناشئة، وتكريس الطابع الاجتماعي للدولة؛ وهو ما يوحي لنا ببوادر تلوح في الأفق للجزائر الجديدة التي نصبو إلى تحقيق أهدافها.

سيدي الوزير الأول المحترم،

وددت في مداخلتي هاته أن أتطرق إلى بعض الانشغالات التي تعنى بالتنمية المحلية لولاية البويرة والعوائق التي تواجه طريقها، والتي وجب معالجتها وتداركها مستقبلا.

فيما يتعلق بالشأن الصحي: هناك انشغال حيوي لساكنة ولاية البويرة، والمتمثل في إمكانية إنشاء مستشفى جامعي ما من شأنه الإسهام في تقديم خدمات مريحة للمرضى، خصوصا أن الولاية تتوفر على هياكل جاهزة لتجسيد هذا المشروع ونود أيضا أن نطلب منكم سيدي الوزير الأول، توفير خدمة الطوارئ الطبية (SAMU) والتي تفتقر إليها الولاية وللأسف الشديد.

كذلك نرجو منكم تسجيل مستشفيات بكل من بلديات الهاشمية والقادرية وحيزر وبئر غبالو.

هناك كذلك طلب الرفع من وتيرة الإنجاز لكل من مستشفيات عبن بسام وبرج خريس ومشدالة.

كذلك هنالك استفسار سيدي الوزير عن أمر مهم حول الإجراءات المعمول بها في التكفل بالمرضى والحالات الاستعجالية على وجه الخصوص وهو عن سؤال المرضى لمكان إقامتهم؟

فما هو تفسير هذا التصرف سيدي الوزير الأول؟

وهذه حادثة حدثت معي شخصيا، إبني سقط في العاصمة، نقلته إلى مستشفى بني مسوس، فأخبروني بنقله إلى البويرة، سألوني من أين؟ من البويرة إذن فلتأخذه إلى البويرة، والسيد الوزير على علم بها ذلك الوقت، ووقعت في 7 أو 9 جوان 2023.

نرجو منكم تسجيل عملية إنجاز طريق مزدوج على مستوى الطريق الوطني رقم 18، يربط بين بلديتي بئر غبالو والبويرة.

كذلك تسجيل عملية إنجاز محول بالطريق السريع شرق ـ غرب نحو بلدية القادرية.

كذلك تزخر ولاية البويرة بمؤهلات سياحية جبلية وغابية جبارة، لكن لازالت لم تستغل بعد، وهذا جراء قلة الاستثمارات فيها، فضلا عن بعض المشاريع التي لم يرفع عليها التجميد، وهو حال (جبل ثالة رانا، وجبل ديرة) التي تعتبران وجهات سياحة جبلية بامتياز، ولكن للأسف لم تستغل بعد، نظرا لقلة البنية السياحية التي تتناسب وهذه الإمكانيات. لعله بات واضحا أن توجه الدولة نحو جلب الاستثمار وترقيته من أهم السياسات التي تبني الجزائر عليها منظومتها الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فإننا ندعوكم سيدي الوزير الأول، إلى إيلاء الاهتمام لمنطقة النشاطات الصناعية في ذراع عيشة ببلدية بئر غبالو ولاية البويرة، وكذا المنطقة الصناعية بالهاشمية، وهو ما سيجلب حتما مشاريع استثمارية تنهض بمقدرات الولاية الاقتصادية، وخلق مناصب الشغل، ونرجو منكم أيضا تسجيل أو خلق مناطق نشاطات صناعية بكل من مشدالة وأحنيف والشرفة.

كذلك سيدي الوزير، قطاع التربية بالولاية بدوره يعاني ظاهرة الاكتظاظ، ونرجو من سيادتكم تسجيل متوسطة ببلدية بودربالة وبلدية بئر غبالو.

وسؤالنا أيضا،

ما هو مصير المدارس الخاصة، التي لم تحصل على اعتمادها بعد عبر القطر الوطني رغم جاهزيتها، وحصولها على شهادة المطابقة لاستقبال التلاميذ وخلق مناصب شغل؟

كذلك قطاع الداخلية:

سؤال: ما هو مصير المشروع الوطني ببلدية الأصنام، الخاص بمركز تدريب وتكوين أفراد الحماية المدنية والذي يعتبر الأول من نوعه إفريقيا لو يتم تجسيده، مع العلم أنه قد تم اختيار الموقع وإنشاء بعض الهياكل إلا أنه لازال يراوح مكانه....

(.. إنشاء مراكز متقدمة ببلديتي معاله وسحاريج وزبربر المعروفة بحرائق غاباتها مثل الصائفة الماضية كحل استباقي.

نرجو من سيادتكم الترخيص للصيادين لاقتناء سلاح الصيد من خارج الوطن.

ما هو الإجراء المتخذ للتنازل عن البيوت لشاغليها خاصة التابعة للبلديات، وتسريع وتسهيل الإجراءات الخاصة بتسوية البنايات فيما يعرف بقانون 08 ـ 15 والذي يعرف ركودا وجمودا.

قطاع الري: هناك مشكل انعدام العقار ووجب اقتطاع من العقار الفلاحي لبلدية عين بسام وسور الغزلان، بودنا أن نشكر وزير الري على استقباله وتواصله الجيد معنا ونرجو تسجيل عمليات لتغطية واد سور الغزلان وواد بشلول، تفاديا للفيضانات والأمراض المتنقلة..).

السيد عز الدين هبري

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله.

أولا أضم صوتي إلى صوت الشعب الجزائري وزملائي أعضاء مجلس الأمة، بالتنديد إلى ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق من حملة إبادة جماعية على يد الكيان الصهيوني الغاشم، أترحم على جميع أرواح الشهداء الذين سقطوا في ساحة الشرف في بلاد الأقصى الشريف، وأترحم على كل شهداء الجزائر.

أما فيما يخص مداخلتي حول بيان السياسة العامة للحكومة نتفق جميعا على أن بيان السياسة العامة الذي قدمته الحكومة يعكس عملا جادا وجهدا حقيقيا في مختلف الميادين أو بشكل خاص في الشق الاقتصادي وتعزيز روافده لتحفيز النمو الاقتصادي، والدفع بعجلة التنمية وتعزيز ازدهار البلاد، وهذا من خلال سن وإصدار حزمة من القوانين كالقانون النقدي والمصرفي، والقانون الذي يحدد القواعد المتعلقة بالصفقات العمومية والقانون الأساسي للمقاول الذاتي، ويظهر لنا هذا تفاني الحكومة في تحقيق التنمية والاستدامة الاقتصادية وتعزيز اقتصاد المعرفة والبحث والتطوير والابتكار.

وكذلك رقمنة جل القطاعات، منها قطاع التربية وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ضمن سياسة صفر ورقة، ومن خلال هذه الجهود نشهد تحولا حقيقيا نحو نظام تعليمي، متطور يعتمد بشكل كبير على الابتكار التكنولوجي يهدف إلى تمكين الطالب وتوفير فرص تعلم شاملة ومتنوعة، إن هذه الخطوات تعكس التزام الحكومة بتحسين جودة التعليم والتعلم.

رغم كل هذه المجهودات المبذولة إلا أننا نتطلع دائما إلى مزيد من العمل الجاد لتحقيق تطورات إيجابية أكبر ورفاهية في كل المجالات وهذا بتنفيذ المشاريع ذات البعد الاستراتيجي لتحريك عجلة اقتصاد البلاد للعمل على الإنتاج أكثر، وكذلك حماية القدرة الشرائية للمواطنين في ظل الارتفاع المحسوس في كل المنتوجات خاصة ذات الاستهلاك الواسع نتيجة الصراعات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم، وهذا من خلال الاعتناء أكثر بالقطاع الفلاحي ودعمه وإشراك الطاقات الشبانية في مختلف المجالات.

وبمدإ التقويم يطيب لنا أن نشير إلى بعض النقائص التي تعاني منها ولايتي، ولاية تيبازة التي شهدت في 25 ماي المنصرم يوما أسودا جراء الفيضانات التي عرفتها خاصة الجهة الشرقية والتي التحقت بها أضرارا كبيرة مما استوجب التدخل العاجل للدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون لاحتواء الوضع وإعادة إسكان المتضررين خلال 48 ساعة وتعويض الآخرين بمبالغ مالية، وكذلك الشكر موصول إلى السلطات المحلية لولاية وعلى رأسها السيد والي الولاية أبو بكر الصديق بوستة ورؤساء البلديات ورؤساء الدوائر الذين وقفوا وقفة رجل واحد لتجاوز المحنة والحمد لله.

إلا أنه من جهة أخرى نجد أن هناك تأخرا في بعث الاعتمادات المالية المخصصة لإنجاز المشاريع المسجلة بعد الفيضانات الأخيرة خاصة بعد تضرر البنية التحتية من شبكة المياه وشبكة الصرف الصحي وبعض الطرقات.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
فيما يخص قطاع السكن ولاية تيبازة تنقصها حصة من السكنات بصيغة السكن الاجتماعي، توجد عشرات الآلاف من الملفات في رفوف الدوائر، وكذلك تماطل في تسوية ملفات القانون رقم 08 ـ 15.
السيد الوزير الأول،
هناك بعض العمارات، الأشغال موقفة بها منذ 2017 خاصة في حي بن دومي بفوكة.
السيد الوزير الأول،
إنجاز محول في الطريق المزدوج للولوج والخروج من الطريق المزدوج إلى فوكة.
السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
تكملة الشطر الثاني من الطريق المزدوج حجرة النص ـ الداموس لخلق ديناميكية وحركة اقتصادية أكثر فعالية، خاصة أن المنطقة معروفة بالإنتاج الفلاحي في شعبة الخضروات وتواجد سوق الجملة لهذه الشعبة بالداموس وتوافد التجار من عدة ولايات، وهذا لتسهيل نقل المنتوجات وتسويتها.
السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
مجمع طونيك لصناعة الورق والكارتون، هذا الصرح الصناعي كان يشغل أكثر من 3000 عامل ويغطي حاجيات السوق الوطنية من هذه المادة بـ 43٪ واليوم لا يلبي 3٪ من الطلبات ويشغل 1300 عامل وهو في تدهور مستمر ويعاني من مشاكل جمة، العمال أكثر من 4 أشهر دون رواتب نتيجة الإهمال والتسيب، كذلك المركب الرياضي لإعداد المنتخبات تم إنجازه ولم يستغل.

وفي الأخير، تقبلو مني فائق التقدير والسلام عليكم..

السيد رابح منعوم

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول، والطاقم المرافق لكم،
الحضور الكرام،
سلام ربي فلاون، أزول فلاون.
تمنينا قبل عرض بيان السياسة العامة للحكومة لمناقشته على مستوى البرلمان أن يتم إفادتنا أو على الأقل، تقديم التقارير السنوية للأوضاع المالية لبنك الجزائر وكذا التقرير السنوي لمجلس المحاسبة حول قوانين تسوية الميزانية للسنتين الأخيرتين، لكي نتمكن حقا من التقييم الموضوعي والواقعي حول عمل الحكومة ومدى تنفيذها لبرنامج عملها المعلن عنه في السنوات الأخيرة.

في نظرنا دون الاطلاع على هذه التقارير التي تقوم بها هذه المؤسسة القضائية الرقابية وهذه المؤسسة المالية التي أصبحت شبه مستقلة من الجهاز التنفيذي، لا يمكن التقييم الفعال لنشاط الجهاز التنفيذي، فلا تكفي حزمة أرقام الإنجازات المصحوبة بشعارات وعبارات إنشائية الواردة في مضمون وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة لمناقشة مدى تنفيذ وتجسيد مخططات عمل الحكومة.
فبهذه التقارير، على الأقل، تمكننا القول أن حقا تمكن الجهاز التنفيذي من تغيير ولو قليلا منظومة تسيير الشأن العام أم كما نقول بالعامية «بقي دار لقمان على حاله».
السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
صراحة، تقييم أداء الحكومة يجب أن يقام على أساس تغيير ميكانيزمات تسيير المال العام ومدى نجاحها في مكافحة الرشوة وإضفاء الشفافية التامة وعلى مدى قدرتها في الانتقال من النشاط الموازي إلى النشاط المقنن والمنظم.

لا أحد ينكر إجابية بعض الإجراءات والقرارات المتخذة في الجانب الاجتماعي من رفع أجور الوظيف العمومي ومعاشات المتقاعدين ولبعض المنح، مثل التي يستفيد منها الطلبة وذوي الاحتياجات الخاصة وكذا إقرار منحة البطالة التي يستفيد منها فئة من الشباب طالبي العمل، ولكن هل تكفي هذه الإجراءات في المجال الاجتماعي؟ وتلك الإجراءات التقنية المتخذة في بعض القطاعات مثل الرقمنة واستعمال تكنولوجيات حديثة لنصرح عاليا بتحسين الأداء الحكومي.

سأكتفي بمثال وسأستعين حتى بتصريحات رسمية لبعض المسؤولين لتعليل ذلك.

فيما يخص ارتفاع القدرة الشرائية، غلاء الأسعار والتذبذب في توزيع بعض المواد الواسعة الاستهلاك، وعدم قدرة الدولة التحكم في إنتاجها وتسعيرتها وحتى في استيرادها.

كيف يمكن التحكم مثلا في أسعار الخضر والفواكه والمواد الواسعة الاستهلاك ونحن ما زلنا عاجزين وضع حيز خدمة الأسواق بالجملة التابعة لمؤسسة «ماهْرو» والتي أنفقت الملايير لتشيّدها قصد تنظيم وتقنين هذه الأسواق أي وضع هؤلاء التجار تحت سلطة القانون؟!

السيد الوزير الأول،

وفي ختام مداخلتي، لابد أيضا خوض جانب التنمية المحلية لولاية تيزي وزو. باختصار فقط كوننا كان لدينا لقاء معكم ـ السيد الوزير الأول ـ أين تطرقنا إلى كل المشاريع التي تتطلب إعادة بعثها مستعجلا لإعادة بعث التنمية المحلية في هذه الولاية التي عانت كثيرا في تأخير تجسيد عدة مشاريع حيوية اقتصادية وجد مهمة لحل عدة مشاكل تعاني منها ساكنة قرى ومداشر هذه الولاية، ولعل أهمها مشكل المياه الذي تعاني منه بلديات الجهة الجنوبية للولاية أخص دائرتي تيزي غنيف وذراع الميزان اللتان لا يصلهما الماء بسبب ضغط المياه كون بلدية تيزي غنيف في آخر شبكة الربط، وبالتالي طالبنا مرارا وتكرارا بربطهما بشبكة مياه البحر للمنطقة الشرقية لبومرداس كونها

محاذية للدائرتين وكذلك لتوفر شبكة الربط مسبقا وهكذا سنتمكن من حل مشكلة المياه في هذا الجزء من ولاية تيزي وزو نهائيا.

أما في الجانب الصناعي، أكرر وبإلحاح يجب رفع كل العراقيل التي تعاني منها المناطق الصناعية والنشاطات لوضعها حيز الخدمة.

أما في جانب الصحة، كانت لدينا فرصة للقيام بلجنة استعلامية في هذه الولاية وعاينت بكل دقة وضعية هذا القطاع في تيزي وزو، ولابد من الأخذ بعين الاعتبار بالتقرير الذي أعدته لجنة الصحة لمجلسنا في هذا الغرض.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم..

السيد محمد الأمين ساحلي

قبل كل شيء باسمي وباسم زملائي، أتوجه بشكر خاص للمجاهد صالح ڤوجيل رئيس مجلس الأمة، على تصدره لمسيرات دعم إخواننا الفلسطينيين، التي خرجت اليوم في كل ربوع الوطن.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على النبي الأمين والرسول الكريم، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، «ربي اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي».

سيدي المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،
الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
أسرة الصحافة،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

هل حدث حقا؟!

أقول هل حدث حقا ما شهدناه صباح يوم السبت 7 أكتوبر 2023؟! هو زلزال ضرب الصهاينة على مستوى المقاومة، سبت يذكرنا بملحمة العبور الأول ذات 1974، وها هم أبطال المقاومة يتمكنون من عبور جدران وأسلاك الحصار المضروب على أهلنا في غزة ويتوغلون كالأسود في مستوطنات العدو التي هجر منها أهلها ليستوطنوها، فطوفان الأقصى قلب موازين المعاهد العسكرية والكليات الحربية، لأن ما جرى ويجري ليس بين جيشين بل بين جيش يملك أفتك الأسلحة بين أبطال يملكون الحق والإيمان، فسمعنا لأول مرة منذ 1948، مصطلح الهجوم الفلسطيني، عبارة ما كان لها من وجود في قاموس أجيال وأجيال، لتنهار واحدة تلو الأخرى، تلك الصورة النمطية لجيش الاحتلال المتباهي بأسطورة أنه لا يغلب، فشاهده كل العالم وهو يتعرض للإذلال، أقول للإذلال... على يد أبطال «القسام» فما استطاعت أن تفعل شيء دوائر التجميل والطمس، وقد وثق الأبطال هجومهم بالصوت والصورة، فتداعت في لحظة مؤسسات الدعاية والترويج لأسطورة جيش الاحتلال، واستعادت الأشياء بسطتها، إنه طوفان أصحاب الأرض لاستعادة أرضهم وصد احتلال تمادى في طغيانه، فما حدث في طوفان الأقصى، فضرب في مقتل أطروحة العربي المهزوم أقول أطروحة العربي المهزوم، طالب التطبيع، ويبدد الوهم الذي يراد تكريسه، بل لا حل في فلسطين سوى توسل سلام لا يأتي، فطوفان الأقصى أعاد طرح الحقيقة بكل بساطتها، وهي إن ما ضاع حق وراءه مقاوم، بسم الله الرحمن الرحيم: «أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتيكم مثل الذين خلفوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا نصر الله قريب».

سيدي الرئيس،

بالعودة إلى بيان السياسة العامة للحكومة، فقد كانت قرارات السيد رئيس الجمهورية ذات البعد والأثر الاجتماعي ترخيص للطابع الاجتماعي للدولة، من زيادات الأجور وتثمين المنح والإعفاءات الضريبية، لكنني أتساءل سيدي الوزير الأول، عن مصير ملف الدعم وإعادة النظر وتوجيهه إلى مستحقيه، وهو الملف الذي كان محل مناقشات واقتراحات عديدة في أكثر من مناسبة، لكنني هذه المرة، فما هو مصيره السيد الوزير الأول؟

السيد الوزير،

دعني أكن صريحا وجريئا معك في نفس الوقت، يوجد اثنان لا ثالث لهما، كما قال الله عز وجل: «فأطعمهم من جوع وآمنهم من خوف» اليوم يجب على الحكومة.. ونحن لا نشكك في قدراتك، وأنت إنسان خلوق ونشهد لك شهادة لله، كما يقال.... سيدي الوزير، يجب أن يذهب الدعم إلى مستحقيه، فمن غير المعقول أن أناس لديها أموال وتزاحم المواطن البسيط، إن شاء الله، دراسة معمقة حتى يوجه الدعم حقا إلى مستحقيه.

أما الأمر الثاني، وهو شغل كل الجزائريين، وقد أُعطيت لي كأمانة حتى أبلغها السيد رئيس الجمهورية، أعداء الله أولا وأعداء الوطن، عملاء الخارج والداخل، غزو بلادنا بالمخدرات والمهلوسات والاتجار بالبشر، اليوم المواطنون البسطاء أصبحوا يخافون على أبنائهم، في الثانويات والمتوسطات والابتدائيات، خاصة عصابات الأحياء، سيدي الوزير.. يا أخي ماذا سأقول لك، نتمنى ردا حقيقيا....

ثانيا، لقد أولى رئيس الجمهورية اهتماما خاصا لمعالجة ملف السكن على مختلف الصيغ والبرامج، وتحققت النتائج المشهودة، لكن النقطة التي أريد لفت الانتباه لها تتعلق بتحيين بعض شروط الاستفادة من الصيغ السكنية، خاصة العمومي الإيجاري، حيث يعتبر مليونين وأربع مائة، شرط تجاوزه الزمن بسبب الزيادات في الأجور ما يتطلب إعادة النظر في شروطه وتحيينه.

ثالثا، لقد كان لقرارات رئيس الجمهورية المتعلقة بتوظيف حملة الدكتوراه والماجستير، ورفع التجميد عن الترقيات في الوظيف العمومي، الأثر الإيجابي على شرائح واسعة من المجتمع، وهي قرارات ذات طابع اقتصادي واجتماعي.

سيدي الوزير،

ماذا عن فئة الأطباء البطالين والذين يقارب عددهم 4000 طبيب خاصة ونحن..

ألا تستحق هذه الفئة...
إسمح لي، عمي صالح،
خاصة ونحن نتحدث عن توطين الكفاءات وحماية الأدمغة؟
ألا تستحق هذه الفئات قرارا كريما من السيد رئيس الجمهورية بتوظيفهم؟
علما أن المنظومة الصحية الوطنية بحاجة لتدعيم بشري، نوعي، من أجل تقريب الصحة من المواطن.

عاشت الجزائر شامخة أبية، المجد والخلود لغزة والجزائر والسلام عليكم..

السيد لزرق بطاهر
(رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار)

«نقول للمحسن أحسنت ونقول للمســـيء أسأت»

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء أجمعين.
السيد صالح قوجيل، الأب المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد أيمن بن عبد الرحمان الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء كل باسمه ووسمه وجميل صفاته،
السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة، إطارات الدولة المحترمون،
السيدات والسادة أسرة الإعلام المحترمون،
السادة الحضور المحترمون،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بادئ ذي بدء، أستهل هذه المداخلة المتواضعة، أصالة عن نفسي ونيابة عن المجموعة البرلمانية للأحرار، أحيي على أساسها الدولة الجزائرية، رئيسا وحكومة وشعبا على موقفهم الثابت تجاه القضية الفلسطينية، وإنه لشرف لنا أن ننتمي إلى هذا الوطن الذي يحافظ على مقدساته وبعيد كل البعد عن التطبيع، وأنها الدولة الوحيدة التي لم تنحز إلى أي طرف كان، ومن هذا المنبر لا يسعني إلا أن أحيي الشعب الفلسطيني المقاوم على صموده أمام آلة الدمار الصهيونية، ونترحم على شهداء المقاومة الفلسطينية، وكما قال الله تعالى: بعد بسم الله الرحمن الرحيم: «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ»

صدق الله العظيم.

ونحن في كتلة الأحرار، نندد بأشد العبارات، الاعتداءات المشينة على الشعب الفلسطيني الشقيق، كما نستنكر وبشدة السكوت والصمت الدولي تجاه ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الأبي الذي أظهر بسالته في الدفاع على وطنه وعلى مقدسات الأمة العربية والإسلامية، وبهذا يكون قد رفع رأس كل العرب، وهنا لا يسعنا إلا أن نقول أنه أثبت عروبته وصان كرامة العرب من جهة.

ومن جهة أخرى، وتزامنا وتقديم بيان السياسة العامة من طرف الحكومة، تقف كتلة الأحرار وقفة خشوع وإجلال لشهداء نكسة 17 أكتوبر، وهو اليوم الذي خلده السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، كيوم وطني لذاكرة كفاح شعبنا المجيد المجاهد وسمي بيوم الهجرة، ومن هذا المنبر أحيي كل وطني غيور عن وطنه ودينه وكفاح شعبه وتخليده لثورته المجيدة، دون أن ننسى الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني حامي الحمى، رحم الله شهداءنا الأبرار وحفظ الله مجاهدينا الأخيار.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول أيمن عبد الرحمان المحترم،

إنه وبالرجوع إلى مناقشة تفاصيل بيان السياسة العامة لسنة 2023، التي يتقدم بها دولة الوزير الأول وللمرة الثانية وفقا للمادة 111 من الدستور، نحن ككتلة الأحرار بمجلس الأمة، نسجل وبارتياح تام حرصكم وتفانيكم في تطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية، واحترام الدستور وتطبيق صارم لقوانين الجمهورية، وهذا يزيدكم احتراما من طرف الشعب ومن طرف السلطة التشريعية، وحرصكم على مواعيد تقديم هذا البيان وتقديمه في الآجال القانونية يزيد في تحسين العلاقة بين الحكومة والبرلمان بغرفتيه، وهذا ما سعى لتحقيقه السيد رئيس الجمهورية، سواء في دستور نوفمبر 2020 أو بموجب المراسيم التي تؤكد على العمل التشاركي بين المنتخبين وممثلي الحكومة.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي الوزير الأول المحترم،

نحن في كتلة الأحرار نثمن كل ما جاء في بيان السياسة العامة، الذي تم عرضه من طرف دولة الوزير الأول بتاريخ الثلاثاء 17 أكتوبر 2023، ونصرح بصوت مرتفع ليسمعه الجاحدون ويسمعونه أعداء الجزائر في الداخل والخارج، أن هذا البيان جاء وافيا ومستوفيا لكل التوضيحات والتفاصيل التي يحتاجها المواطن بصفة عامة ومنتخبيهم بصفة خاصة بالتدابير والإجراءات والآليات والطرق البديلة، وما زادكم سيادة الرئيس فخرا، اعترافكم في هذا البيان بالنقائص والفشل وما فشلتم فيه في بعض الميادين ولكن كان بتقديم البديل، وهذا لا يكون إلا شيمة من شيم الرجال.

وقبل الخوض في مناقشة بيان السياسة العامة حول المحاور الخمس التي تفضلتم بها، فإننا نريد سيدي الوزير الأول، أن نقول للمحسن أحسنت ونقول للمسيء أسأت.

وها نحن في كتلة الأحرار، نقول لكم تستحقون العلامة الكاملة في تحقيقكم ووفائكم بالوعود التي تقدمتم بها في بيان السياسة العامة لسنة 2022، وذلك بالقضاء على المضاربة وتوفير المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك، وكذا توفير المواد المدعمة مثل الزيت والسكر والحليب، والقضاء على الطوابير، وكل هذا إن دل على شيء فإنما يدل على الوفاء بالعهد وقد ملئتم ما كان فارغا من الكأس، ونحن ككتلة الأحرار باسمنا الخاص وباسم من نمثلهم نقول لكم باركتم، ونقول لكم قول الله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون... « صدق الله العظيم ، وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من لا يشكر الناس لا يشكر الله» صدق رسول الله.

ونجدكم قد حققتم الوعود الـ 54 التي قطعها على نفسه السيد رئيس الجمهورية وأهمها: كرامة المواطن، الشفافية، تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الأمن الغذائي، وكل هذه العوامل أدت إلى استقرار الدولة وبروزها على المستوى الدولي.

وبعد عودتنا لمناقشة بيان السياسة العامة، الذي هو بين أيدينا أو الذي تفضلتم بتحضيره حسب تطلعات المجتمع مركزين على الاهتمامات الخاصة بالمواطن خاصة بالتدابير والإجراءات والآليات والطرق البديلة، وما زادكم سيادة الرئيس فخرا، اعترافكم في هذا البيان بالنقائص والفشل وما فشلتم فيه في بعض الميادين ولكن كان بتقديم البديل، وهذا لا يكون إلا شيمة من شيم الرجال.

وقبل الخوض في مناقشة بيان السياسة العامة حول المحاور الخمس التي تفضلتم بها، فإننا نريد سيدي الوزير الأول، أن نقول للمحسن أحسنت ونقول للمسيء أسأت.

وها نحن في كتلة الأحرار، نقول لكم تستحقون العلامة الكاملة في تحقيقكم ووفائكم بالوعود التي

1 ـ المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة.
2 ـ تقدم النمو الاقتصادي مع تحقيق رفع التجميد عن المشاريع.
3 ـ تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.
4 ـ تقوية الجبهة الداخلية للدولة.
5 ـ تكريس مبدأ الشفافية.

ومن هنا فإن الوثيقة المقدمة أمامنا اليوم نعتبرها بمثابة التزام سنوي للاستكمال الحقيقي لوعود رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، المتمثلة في 54 وعدا، والتي تمت منهجتها حسب خمس محاور رئيسية وسوف نناقشها ونقدم لكم اقتراحاتنا وذلك لا يكون عملا سياسويا أو شعبويا وإنما هو عمل تشاركي من أجل تحسين الوضع العام والعمل السياسي المنوط بنا كمجموعة برلمانية للأحرار.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي الوزير الأول المحترم،

1 ـ نبدأ بتكريس دولة الحق والقانون والحوكمة:

إن الإصلاحات العميقة للعدالة وعصرنة الإدارة العمومية كان لها في بيان السياسة العامة حصة الأسد، علما أن السيد وزير العدل، حافظ الأختام، كان حاضرا وبقوة أمام البرلمان للدورة الماضية وذلك بتقديم ترسانة قوية من المشاريع التي كان الغرض منها تقريب العدالة من المواطن وتحسين جودة العدالة وإصلاح المنظومة القضائية وتحسين الحياة اليومية والاجتماعية للقاضي وحماية مساعدي العدالة وتحفيزهم على تحسين الأداء القضائي والتنفيذ وحماية مكاتبهم، وكل هذا يصب في تعزيز استقلالية القضاء والحرص على تحقيق العدالة، وكان ذلك بإنشاء مشروع القانون العضوي للقضاء وإصلاح المجلس الأعلى للقضاء، تنظيم مهنة المحضر القضائي وحمايته، دمج موظفي البيع بالمزاد العلني إلى المحضرين القضائيين، مسايرة معظم القوانين مع الاتفاقيات الدولية، كل هذا العمل الجبار يحقق مبدأ المساواة أمام القضاء الجزائري ويصب في منحى الجزائر الجديدة.

دون أن ننسى في جانب التوظيف، حيث تم توظيف 200 قاضي طالب في سنة 2022 و500 قاضي طالب لسنة 2023 مع 1390 موظفا في أمانات الضبط وأسلاك العدالة، مع العلم أنه تم إنشاء 6 محاكم استئنافية إدارية جهوية و12 محكمة تجارية جديدة و23 محكمة متنقلة على مستوى الجنوب.

ولمواجهة كذلك الأخطار تم خلق قوانين مكافحة الجرائم السيبرانية، وكذا قوانين لحماية الأطفال من كل الأخطار والجرائم المعرضون إليها، وهذا ما يدل على استقامة العدالة هو أساس الملك وإذا صلحت العدالة فإن المجتمع يكون صالحا.

وبهذا العمل الجبار من وزارة العدل نحيي القائم على هذا العمل الجبار السيد وزير العدل، حافظ الأختام، ويستحق منا كل التقدير والاحترام.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم ،
سيدي الوزير الأول المحترم،

نحن في كتلة الأحرار نبارك تنفيذ الحكومة لالتزام السيد رئيس الجمهورية في تعزيز الرقابة البرلمانية والعمل التشاركي بين الحكومة والبرلمان، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

– أجوبة الحكومة على الأسئلة الشفوية والكتابية المقدمة من طرف أعضاء البرلمان بغرفتيه في آجالها القانوني.

– تسهيل عمل البعثات الرقابية البرلمانية ومتابعة الحكومة للتقارير المقدمة من طرف هاته البعثات وكذا المعاينات الميدانية البرلمانية.

أما فيما يخص الإنعاش الاقتصادي، فنحن نتابع عن كتب واهتمام دور الحكومة في تنفيذ قرارات السيد رئيس الجمهورية، وكل القرارات المنبثقة من انعقاد مجلس الوزراء، وذلك برفع التجميد عن المشاريع وكذا رفع التجميد عن رخص الالتزام، وهذا خاص بجميع القطاعات وعلى مستوى جميع أنحاء الوطن مع العلم أن قطاع السكن أخذ حصة الأسد وهذا ما يحافظ على الطابع الاجتماعي للدولة وكذا رفع التجميد عن رخص الالتزام في قطاع الري بـ 113 مشروعا و 74 .. رفع التجميد عن المشاريع في قطاع الفلاحة، دون أن ننسى قطاع الشباب والرياضة الذي أخذ على 105 رفع تجميد عن المشاريع وذلك عن كل ولايات الجنوبية والهضاب العليا والباقي كان خاص بالولايات الشمالية، زيادة عن الإعانات المقدمة من الدولة فيما يخص الزوايا والمدارس القرآنية والمساجد داخل الوطن وخارجه والذي قدر عدد طلبة القرآن الكريم بمليون طالب.

أما فيما يخص الحفاظ على الذاكرة، فنحن في كتلة الأحرار نبارك كل توجيهات السيد رئيس الجمهورية، منذ انتخابه في إحيائه للذاكرة الوطنية وكذا الحفاظ عليها من أجل ترسيخ والمحافظة على الهوية الوطنية.

وهنا تحضرنا كل المبادرات، وكذا إحياء المحطات التاريخية وإنشاء مركز للبحوث التاريخية، والقيام بأفلام رموز المقاومات الشعبية، وكذا أفلام كل المراحل البطولية.

أما علاقة الذاكرة بالخارج، فإن الجزائر أنشأت منصة خاصة بأصدقاء الثورة الجزائرية وإنشاء منصة إلكترونية للذاكرة.

نحن في كتلة الأحرار، نعترف ونثمن بسعي الحكومة جاهدة إلى إصلاح القطاع العمومي التجاري ووضع مخطط تنظيمي لإعادة بعثها من جديد وحوكمتها وذلك بإنشاء عقود لإطاراتها من أجل وضع حد لإفلاس هذه الشركات الكبرى، كما كانت سابقة مع تحديد آلية رقابة على هذه الشركات، حيث قامت الحكومة بإنشاء مجلس مساهمة الدولة الذي حسب البيان السياسي عقد 05 دورات إلى حد الساعة، منذ إنشائه ،والذي من خلاله أسس إلى عصرنة شركة الخطوط الجوية الجزائرية بشراء 15 طائرة كإضافة للأسطول الجوي الجزائري مع عصرنة شركة نقل البضائع البحرية والجوية ووضع آليات رقابية للحفاظ عليها من جرثوم الفساد.

أما من ناحية القطاع الفلاحي، فنحن في كتلة الأحرار نبارك تفطن الحكومة بعد توجيهات السيد رئيس الجمهورية، بإنشاء وضبط مراكز للتخزين وأخرى للتبريد للإنتاج الفلاحي بجميع أنواعه وهذا يساهم ويحافظ على القدرة الشرائية للمواطن واستقرار السوق.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي الوزير الأول المحترم،
أما في الباب الثالث، نحن في كتلة الأحرار نبارك ما جاءت به الحكومة في التنمية البشرية والسياسة الاجتماعية:

سعت الحكومة إلى إعداد برنامج للتكوين والقضاء على البطالة والحفاظ على الطابع الاجتماعي والمجاني سواء لقطاع التعليم بجميع أطواره، وذلك بتحقيق نهضة علمية وثقافية لم يحصل لها مثيل سابقا، علما أن عدد المتمدرسين في الأطوار الأولى يفوق 11 مليون تلميذ، أما في الطور الجامعي يفوق 3 ملايين، وكل هذا بتوفير الإطعام والنقل والإيواء من طرف الحكومة، وهذا نثمنه بأن الدولة تحافظ على طابعها الاجتماعي بامتياز.

نفس الشيء بالنسبة لوزارة الصحة، فهي مشكورة على المجهودات الجبارة التي تقوم به في تحسين الخدمات، وهذا ما وجد استحسانا من المواطن الجزائري، لهذا القطاع.

أما في قطاع الثقافة نرى أن الحكومة أعدت برنامجا لتدعيم المواقع الأثرية على المستوى الوطني، وإعادة التكفل بـ 19 مسجدا تاريخيا للمحافظة على الهوية الدينية والإسلامية والوطنية.

أما فيما يخص ميدان السكن فإن الحكومة، وبناءا على تعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، قامت بالتكفل بتوزيع السكن الترقوي لضعيفي الدخل مجانا، وهذا لا يوجد في أي دولة عالميا، زيادة على تكفل الحكومة ببناء مشاريع سكنية جديدة، وذلك للقضاء عل أزمة السكن بجميع الصيغ، وهنا لا يسعنا إلا القول نحن في كتلة الأحرار ،نثمن ونبارك السياسة المنتهجة من طرف الحكومة في ميدان السكن، وهذا للقضاء على البناء الهش، زيادة على متابعة قطاع السكن للمشاريع الكبرى التابعة للقطاعات الأخرى، مثل المرافق الرياضية الكبرى والمساجد الكبرى، وكل هذا يثبت نجاعة ومثابرة إطارات هذا القطاع الحي، ونشكر السيد وزير السكن، على كل ما قيل سابقا.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي الوزير الأول المحترم،
فيما يخص السياسة الخارجية، نحن في كتلة الأحرار نثمن ما جاء في هذا الباب من البيان، فإن الدبلوماسية الخارجية بقيادة السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تسهر على تعزيز دعائم السلم والاستقرار وثبوت المواقف والحفاظ على مكانتها الدولية وعدم الانحياز وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كل هذه المبادئ جعلت الجزائر تحافظ على مكانتها دوليا، قاريا وإقليميا، وبين أشقائها العرب، وما يثبت ذلك وهو حصول الجزائر بانتخابها بالأغلبية الدولية كعضو غير دائم لسنة 2024/2025، في مجلس الأمن الدولي، وكذا انتخاب الجزائر كعضو في مجلس حقوق الإنسان لسنة 2023/2025 بهيئة الأمم المتحدة، وكل هذا ناتج عن ما تكرسه الجزائر حفاظا على حقوق الإنسان في جميع الميادين، مع رفع مستوى الدبلوماسية إقليميا وقاريا ودوليا والتكفل بالجالية في جميع أنحاء الدول ونقل الجثامين من جميع الدول وإدخالها إلى الجزائر وإنشاء مخيمات صيفية للأطفال وأوليائهم من جميع أنحاء الدول للجالية مع إنشاء هيئة تسمى هيئة الكفاءات العليا المعترف بها عالميا، وهذا شرف للجزائر الجديدة.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي الوزير الأول المحترم،
فيما يخص باب الدفاع الوطني:

إن الجيش الوطني الشعبي، حامي الحمى، سليل جيش التحرير الوطني، وبناءا على توصيات وتوجيهات السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، وزير الدفاع الوطني، القائد الأعلى للأركان، بلغ إلى تحقيق رهانات وإضفاء فعاليات الإحترافية والجاهزية والاستباقية والسعي قدما إلى احتلال الصدارة، وهذا بالقيام بالمناورات بالذخيرة الحية من جهة، ومن جهة أخرى يسهر الجيش الوطني الشعبي، على الحفاظ على السيادة الوطنية والحماية الحدودية للوطن ومكافحة الإرهاب والمخدرات والهجرة السرية ومحاربة كافة الجرائم العابرة للحدود، ومن هذا المنبر نحن في كتلة الأحرار نحيي كل أفراد الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، قيادة إلى آخر جندي مرابط على أقصى الحدود الجزائرية.

ومن هنا، فإن كتلة الأحرار لها اقتراحات نتمنى أن تأخذها بعين الاعتبار على أساس توصيات فقط، من الدراسة العميقة لوثيقة بيان السياسة العامة وهي كالتالي:

1 ـ الرجاء وضع آليات رقابة لاستقرار السوق الوطني.

2 ـ وضع آليات رقابة للقضاء على الانتهازيين التجار الذين يسعون إلى غلاء السلع، كما استطعتم القضاء على الطوابير والمضاربة.

3 ـ إعادة بعث ومنهجة المزارع النموذجية والمستثمرات الفلاحية وتوجيهها ومراقبتها حتى تنتج ما يحتاجه السوق الوطني وكل حسب جهة ونوعية التربة.

وفي الأخير، نثمن كل ما جاء في بيان السياسة العامة وكلنا ثقة إن شاء الله في نهاية سنة 2024 سنجد الوعود التي قدمت لنا في هذه الوثيقة محققة بما كان الحال في السنة الماضية.

شعارنا نفنى وتحيا الجزائر شامخة أبية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار ومجاهدينا الأخيار.

شكرا على كرم الاصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد عفيف سنوسة

(رئيس المجموعة البرلمانية حزب التجمع الوطني الديمقراطي)

بسم الله الرحمان الرحيم.
السيد المجاهد، صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي الفضليات، الزملاء الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله.

أستهل كلمتي، وإني أستصغرها أمام فداحة وبشاعة المذبحة الوحشية التي ارتكبتها عصابات القتل والإجرام الصهيونية بقصفها عمدا لمستشفى لجأ إليه نساء وأطفال وعائلات في غزة، هربا من حملة الأرض المحروقة التي يمارسها الصهاينة على مدار أسبوعين، فراح ضحية هذا القصف الجبان أكثر من 800 ضحية بين شهيد وجريح، نعزّي أنفسنا فيهم، ونقف وقفة إكبار وتبجيل لأهلنا بفلسطين، وأبنائنا وإخواننا المجاهدين المرابطين في غزة الصبر، وفي كل ربوع فلسطين...كل فلسطين، نقاسمهم هذه الأيام نفحات المجد والإباء، وهم يضربون أروع أمثلة الصمود في وجه أبشع صور الوحشية والعنصرية واللا إنسانية، بمواجهتهم غير المتكافئة لحرب إبادة وتهجير وتصفية، في ظل صمت ونفاق وتواطؤ فاضح، يكشف الصورة القبيحة لسياسة الكيل بمكيالين، هذه الوحشية والعدوان الظالم على أهلنا في فلسطين تفرض وتستنهض كل معاني التضامن العربي، التي طالما كنا نسمعها في كل منبر، وما يسجله التاريخ غير قابل للطيّ أو النسيان.

السيد الرئيس،

فإذا كانت سنتي 2020 و2021 لبناء المؤسسات، وسنة 2022 سنة الإقلاع الاقتصادي، فإن سنة 23 لتأكيد المنجزات والمكتسبات، فما عاشته الجزائر خلال السنوات الأربع الماضية هو ثورة حقيقية على كل الجبهات، ثورة إدارية، وتشريعية، ومؤسساتية، واقتصادية، ودبلوماسية.. ثورة لخّصت وتلخّص معنى الجزائر الجديدة في كل جوانبها ومجالاتها، فجزائر ما بعد ديسمبر 2019 ليست الجزائر التي قبلها، ولا ينكر أو يجادل في ذلك إلا جاحد أو حاقد.

فما حققته الجزائر من اختراقات وإنجازات غير مسبوقة، خلال سنوات معدودات، يؤسس لجزائر تتناسب مع تاريخها وحجمها ووزنها ومكانتها، وما كان لذلك ليتحقق لولا النظرة الاستشرافية والعمل المدروس، والأهداف الواضحة التي خطّها ووضعها السيد الرئيس في وثيقة التزاماته الـ 54، التي تقدم بها للشعب الجزائري، فنال بها تفويضه، وها نحن اليوم نجني ثمار 80% من تلك الالتزامات في شكل نتائج نعيشها ونلمسها ونراها عين اليقين.

فما تم عرضه أمامنا في بيان السياسة العامة للحكومة، من طرف السيد الوزير الأول، الذي نثني على احترافيته، ونثمّن عمله الدؤوب، وما سجلته الجزائر ليس خلال السنة الجارية فحسب، بل خلال السنوات الأربع الماضية، يرسم منحى تصاعدي في كل مؤشرات النتائج والأداء.

«الجزائر التي أصبحت اليوم قوة إقليميـــة، ومركز ثقل في محيطها»

فاللون الأخضر هو الغالب للمُؤشرات الفلاحية والمائية والمالية والاجتماعية، وهي نتائج ما كانت لتكون لولا الأساس المتين الذي بني عليه مشروع الجزائر الجديدة.

وأولى هذه الأساسات كانت تحصين الاستقلال الشامل للبلاد، من خلال تحقيق ثالوث الأمن الغذائي، المائي والدوائي، وتحصين الجبهة الداخلية بتكريس الصبغة الاجتماعية للدولة

من خلال الاهتمام بالمواطن كرأس مال مستدام، والحرص على توفير الحياة الكريمة له بجميع متطلباتها من سكن وتعليم وصحة ودخل يحفظ كرامته، وهو ما ترجمته قرارات رفع الأجور

وتثمين المنح وحماية القدرة الشرائية، متابعة برامج السكن، وتحسين عمل المنظومة الصحية، وجودة وديمقراطية التعليم، والعمل على وفرة الغذاء حتى في عزّ جائحة كورونا وفي عزّ أزمة الغذاء العالمية الناتجة عن الحروب الدائرة هنا وهناك.

هذه الأساسات التي حرص السيد رئيس الجمهورية على تثبيتها كانت إلى جانب التموضع والحضور الدبلوماسي للجزائر في محيطها وعمقها الاستراتيجي، إقليميا وجهويا ودوليا، وفق

نظرة استشرافية، تهدف لحماية المصالح العليا للوطن أولا، وتهدف أيضا لصون المبادئ الثابتة للدبلوماسية الجزائرية في الدفاع عن القضايا العادلة والتصدي لهضم حقوق المستضعفين، وعلى رأسها القضية الفلسطينية أمّ القضايا، وحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

السيد الرئيس،

لقد سمح بناء المؤسسات، بدءاً بسنّ دستور 2020 وانتهاء باستكمال صرح المؤسسات الجمهورية، ديمقراطياً وبإرادة شعبية سيّدة، عبر استفتاء وانتخابات شفافة، سمح بتوجه الدولة بخطى ثابتة، مستندة على شرعية شعبية، يشدها دعم ومرافقة الجيش الوطني الشعبي، لمباشرة بناء أركان الجزائر الجديدة، أعلنها الرئيس وتبنتها مؤسسات الجمهورية والتفّ حولها الشعب، لتعيش الجزائر خلال السنوات الماضية ثورتها الثانية بكل ما تحمله كلمة من معنى، ثورة التجديد بعد ثورة التحرير المظفّرة.

أقول ثورة ثانية، لأنه لا وصف يليق بما تعيشه الجزائر على كل الصُعد، بناء وتأسيسا وتثبيتا، إلا وصف الثورة.

فالانتخابات الرئاسية، بتعدد مترشحيها على اختلاف عائلاتهم ومشاربهم السياسية ومسارها ونتائجها، ثورة.

ودستور 2020 بكل ما جاء به وما أسس له، ثورة.

وبناء مؤسسات الجمهورية من مجالس محلية، ووطنية، وهيئات، وسلطات بطريقة تمثيلية ديمقراطية شفافة

مع مراعاة أخلقة الحياة السياسية والتنافس النزيه، بعيدا عن الضغط والإكراه والتوجيه القسري، ثورة.

وما سجلته المؤشرات المالية والاقتصادية من فائض مالي، والمحافظة على التوازنات الكلية للاقتصاد، وتجاوز حجم الصادرات غير النفطية بشكل تصاعدي من 5 ثم 7 وقريبا عتبة 10 مليار دولار خلال السنوات الثلاث الماضية، وهو الإنجاز الذي كان مجرد التفكير فيه قبل 4 سنوات ضربا من الخيال ها هو اليوم أصبح حقيقة، بل المأمول هو بلوغ 15 مليار دولار في غضون سنة أو سنتين هذا الإنجاز، ثورة.

وما عرفته الجزائر من إصلاحات تشريعية شملت سنّ واقتراح قوانين مست الحياة السياسية والاجتماعية والإعلامية والاقتصادية والإدارية والقضائية والحريات، ثورة أيضا.

ومحاربة الفساد بالطريقة التي عشناها، حيث لا أحد يعلو على سلطة القانون والحق وأخلقة الحياة السياسية والحياة العامة، ثورة.

وما سجلته الجزائر دبلوماسيا من استرجاع لمكانتها وحضورها الدولي، واستعادتها لمحوريتها كبلد فاعل ومؤثر، ثورة أيضا.

ففي ظرف أربع سنوات فصلت الجزائر في خيارتها وصوبت بوصلتها ورسمت أهدافها، وهي اليوم تجني ثمار مسعاها وتترجم حرفيا عنوانها الكبير، جزائر جمهورية، جزائر ديمقراطية، جزائر شعبية وجزائر نوفمبرية.

فقد جسد السيد رئيس الجمهورية مفهوم السيادة للشعب من خلال اعتماد الصندوق لاختيار ممثليه محليا ووطنيا دون إكراه أو توجيه.

وجسد مضامين الحياة الكريمة للمواطن من خلال تحكمنا في ثرواتنا المالية والطبيعية واستغلالها وتوجيهها لصالح الوطن والمواطن بحوكمة ورشاد.

واستعدنا حضورنا في محيطنا الدولي، وعمقنا الاستراتيجي وفق مبادئنا وتاريخنا ومكانتنا، فعادت الجزائر مقصدا لساسة العالم ومسؤوليه من مشارق الأرض ومغاربها، نتحدث بصوت عال، بعد غياب أو تغييب غير مبرر حينا، وغير مفهوم أحيانا.

السيد الرئيس،

إن الجزائر الجديدة توشك أن تحقق التحول الاقتصادي الذي تبناه رئيس الجمهورية، بفضل العمل الدؤوب على تحقيق الأمن الغذائي، حيث تجاوز دخل قطاع الفلاحة 33 مليار دولار، والتوجه نحو تفجير الطاقات الإنتاجية في الصحراء، خاصة في شعبة الحبوب لبلوغ الاكتفاء الذاتي في هذه الشعبة الاستراتيجية، وهو هدف منظور.

كما قطعت الجزائر خطوات كبيرة في مسار تحقيق الأمن المائي، من خلال تعميم استغلال محطات تحلية مياه البحر، عبر كل الولايات الساحلية، والتوجه نحو استغلال المياه الجوفية بالصحراء، ما يضمن سقي ملايين الهكتارات من المحيطات الفلاحية بولايات الجنوب الكبير، ذلك أن الأمن المائي والأمن الغذائي وجهان لعملة واحدة، وهما عنوان السيادة الوطنية.

وقصد تعزيز السيادة الوطنية فإن الحكومة مطالبة بمضاعفة الجهد لتحقيق واستكمال الأمن الدوائي وهو ركن متين في أركان السيادة، وهذا بالعمل على رفع الإنتاج الدوائي الوطني من جهة، وضمان استمرار توفير الدواء بالسوق الوطنية والقضاء على التذبذب الذي تعرفه السوق الوطنية من جهة أخرى.

فتذبذب سوق الدواء وطنيا مشهد لا يصح ولا يليق بالجزائر الجديدة، التي نتطلع لبنائها.

سيدي الرئيس،

إن الجزائر التي أصبحت اليوم قوة إقليمية، ومركز ثقل في محيطها، بحاجة لواجهة إعلامية بحجم تطلعاتها، فنحن مع الأسف الشديد، ولغاية اليوم نتجاهل أو نجهل استعمال قوتنا الناعمة المتمثلة في استغلال قطاعات السياحة والإعلام على تنوعه، واستغلال موروثنا التاريخي والديني، فيجب أن نخرج من قوقعة الإنكفاء على الذات، خاصة وأن لدينا تاريخا ثوريا مشرفا، هو جواز عبور، نطرق به عمقنا الإقليمي والجهوي، ولدينا أيضا موروث ديني عريق يتمثل في الإسلام المعتدل، ولدينا المذهب المالكي ومراجع صوفية عالمية، كالطريقة التيجانية والقادرية وغيرها، والتي لها امتدادات في بلاد عديدة، يمكننا استغلالها ضمن القوة الناعمة التي لا تقل أهمية في دورها عن القوة الاقتصادية، هذه القوة الناعمة غير المستغلة، يجب على الحكومة عدم إغفالها، فعدم تفعيلها منقصة في صرح الجزائر الجديدة التي نبنيها، ما يتطلب الاستدراك والتدارك، بل يجب العمل على هذا المحور بنفس العزم والحرص الذي عملنا ونعمل به على محاور الغذاء والماء والدواء.

سيدي الرئيس،

إن المكتسبات الدبلوماسية المحققة تحت قيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، منذ انتخابه سنة 2019 وإلى غاية اليوم، تجعلنا نشعر بالفخر، فالجزائر التي أصبحت مقصدا لرؤساء ومسؤولي عديد الدول، وزيارات الدولة التي أداها السيد الرئيس للعواصم المفتاحية في صناعة القرار، ونجاح الجزائر في جمع القادة العرب في قمة لم الشمل، وجهدها المبارك في توحيد الصف الفلسطيني، والتئام رؤساء برلمانات دول منظمة التعاون الإسلامي، وخطاب السيد رئيس الجمهورية في هيئة الأمم المتحدة مؤخرا، الذي أسمع به العالم صوت الجزائر الجديدة بكل عزّتها ومجدها، فمن محطة لأخرى تسجل الجزائر حضورها الدولي المشرف، مستندة على إرثها وتاريخها وقوتها، وآخر تلك المكتسبات انتخاب الجزائر بالاجماع، عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويأتي هذا الانتخاب ليضاف إلى الإنجازات السابقة للجزائر الجديدة، سيما انتخابها كعضو بمجلس حقوق الانسان وعضوا غير دائم في مجلس الأمن الدولي.

كما انتهجت دبلوماسية الجزائر الجديدة، سياسة تعميق الشراكات والتحالفات الاستراتيجية وتعزيز الروابط الاقتصادية في مسعى بناء شراكات كبرى وفق مبدأ «رابح، رابح » بتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، من أجل تبوأ مكانة ريادية في المنظومة الاقتصادية العالمية.

السيد الرئيس،

لقد كان الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، وسيبقى أحد دعامات الاستقلال الوطني، وركيزة صون السيادة الوطنية والدفاع عنها، فهو الجامع بين مختلف مقومات الأمة، ومنذ تولي السيد عبد المجيد تبون منصب رئاسة الجمهورية، وتحت القيادة الحكيمة للجيش الوطني الشعبي، وهو يشهد مسارا تصاعديا، سيجعله في غضون السنوات القليلة

القادمة في مصاف أقوى جيوش العالم، في ضوء التكوين العالي لإطاراته، والتجهيز النوعي لوحداته، ضمن مسار الاحترافية التي انتهجها منذ سنوات، ويبقى عينا ساهرة وسدًّا منيعا للبلاد في ضوء التحديات و الإكراهات الأمنية المحيطة والمفترضة، دون أن ننسى دوره المشهود في معركة

البناء من خلال تطوير الصناعات العسكرية ومساهمته في توسيع النسيج الصناعي للبلاد، هذا الصرح الوطني الشامخ يستحق منا كل الدعم والإشادة، نظير ما أداه ويؤديه صونا للوطن وحماية له.

والتقدير موصول لكل الأسلاك الأمنية والنظامية، وأعوان الدولة الذين كانوا ولا يزالون دائما عنوانا لخدمة الوطن وإعلاء مصالحه في كل مجال وظرف.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، النصر لفلسطين، عاشت الجزائر، والسلام عليكم ورحمة الله ....

السيد ساعد عروس

(رئيس المجموعة البرلمانية للتلث الرئاسي)

«الجزائر تم تصنيفها بالدولة الوحيدة في إفريقيا التي لا مكان فيها للمجاعة بأي شكل من الأشـــــــكال»

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول،
السادة أعضاء الحكومة كل واحد باسمه ومقامه،
أساتذتي أعضاء مجلس الأمة من كل العائلات السياسية، لكم مني كل الحب والتقدير،
أسرة الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة،
إطارات وموظفي ومستخدمي مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير الأول، وبطاقمه الحكومي في رحاب مجلس الأمة، الذي يحتضن

بكل اعتزار كل عام عرضا حول بيان السياسة العامة للحكومة، وهو تقليد وطني دستوري مشرف، يعكس الشفافية والوضوح والنزاهة في العمل الحكومي.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

إن الظرف العصيب الذي يمر به أهلنا في قطاع غزة والضفة الغربية والمنعطف المأساوي والخطير، الذي تمر به القضية الفلسطينية العادلة في مواجهة السعار الذي أصاب الكيان الصهيوني الإجرامي المحتل، وحرب الإبادة الجماعية و التهجير القصري، الذي يريد من خلال هذا الكيان الهمجي عبثا إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، أجدد أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، التنديد بهذا التصعيد والإبادة الجماعية التي يتعرض لها سكان غزة المحتلة، فالشعب الجزائري يدرك أن الظلم والاستبداد وعد إلاهي وهزيمة الاستعمار حتمية تاريخية لا يتحداها إلا جاهل مخبول، ودعمنا ومساندتنا اللامشروطة للشعب الفلسطيني الصامد وإيماننا الذي لا يخالجه شك في نصر قريب.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

لقد استمعنا إلى العرض الذي قدمه السيد الوزير الأول، وتابعنا على الواقع المعيش الإنجازات والمكاسب التي تحققت في هذه المجالات الحيوية، رغم الظروف الدولية العسيرة والتقلبات العالمية المتسارعة والاضطراب التي شهدها العالم منذ أربع سنوات صحيا وسياسيا واقتصاديا ومناخيا.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

أربع سنوات، تخبط فيها العالم أجمع في أزمات حادة عصفت بدول كبرى وسحقت دول أخرى، وانقلبت موازين القوى حتى كاد يتغير وجه العالم وتنبئ ببدء مرحلة تاريخية جديدة يعاد فيها توزيع الفرص والثروة والقوة والمكانة الدولية، هذه الأربع سنوات مرت في الجزائر بردا وسلاما واستقرارا ونماء.

توسعت فيها الخيارات وتواصلت ورشات العمل الإصلاحي الجبار والبناء المؤسساتي تحت إشراف رئيس الجمهورية بكل عزم و حزم ورفعت خلالها بنجاح أكبر الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفق استراتيجيات وطنية رشيدة، أساسها الطابع الاجتماعي للدولة وحوكمة شديدة، قوامها الممارسة الكاملة للحقوق والحريات وسياسة خارجية مهيبة، أعادت الجزائر إلى مصاف القوى الكبرى وأنعشت مجدها الدبلوماسي وصِيتَهَا العالمي، وكرست قدسية السيادة واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

أربع سنوات، نهضت خلالها الدولة الجزائرية كالعنقاء من تحت الرماد، إستجابة لانتفاضة الشعب في حراكه الأصيل المبارك، لملمت جراحها ورأبت تصدعاتها الناتجة عن سنوات من الفوضى و التسيب والانحراف، وذلك رغم تكالب الأعداء وتزايد مظاهر الاستعداء، ورغم الظرف العالمي الخاص، ورغم الحاقدين والجاحدين متصيدي الأخطاء والمصطادين في كل ماء نجح رهان الجزائر الجديدة بحرص رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وتوجيهاته للحكومة للمحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة تحت كل الظروف، والعمل على تجنب المواطنين تداعيات الركود الاقتصادي العالمي، الذي أدى في الكثير من مناطق العالم إلى سحق المواطن البسيط والتخلي عنه في دائرة العوز والانحدار المالي المفاجئ، وقد تجلى ذلك من خلال الرّفع المتكرر للأجور، وتفادي ضرائب جديدة تثقل جيب المواطنين، وتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي وزيادة المعاشات التقاعدية وإقرار منحة البطالة، فالجزائر هي أول دولة إفريقية تطبق برامج مستدامة لفائدة الشباب البطال، بالإضافة إلى إجراءات إدارية عديدة و إصلاحات عميقة تهدف إلى محاربة المضاربة وتعزيز القدرة الشرائية للمواطن ومواصلة دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

أربع سنوات من الحملات المنتشرة، لاسيما على مواقع التواصل الاجتماعي، البريء منها والمشبوه والتي تدس سم الفتنة في عسل التعاطف والتضامن مع الفئات الهشة، من خلال تضخيم كل تذبذب طارئ يمس توزيع أسعار بعض المواد الاستهلاكية وتحويلها إلى مأساة وطنية وتضمينها مغالطة تحميل مسؤولية الممارسات اللاأخلاقية للانتهازيين على مؤسسات الدولة، هذه المؤسسات التي تجندت بقوة، إستجابة لتعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لمكافحة المضاربة غير المشروعة بكل حزم وصرامة وردع ومعاقبة جشع الوصوليين من أجل حماية المواد المدعمة من الإستغلال التجاري والسياسوي والحفاظ على الأمن الغذائي الدائم والمستقر في كافة ولايات الوطن.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

أربع سنوات، لم تهدأ الأبواق المأجورة وهي تتابع بقلق نهضة الجزائر بعد طول سبات، ولم تتوقف عن محاولاتها البائسة و الفاشلة لعرقلة مسارها الصاعد، ومنه وصم بلادنا بعار الجوع، ويا للمفارقة العجيبة فهي نفسها الجزائر التي تم تصنيفها الدولة الوحيدة

في إفريقيا لا مكان فيها للمجاعة بأي شكل من الأشكال، الجزائر المستقلة التي تعتبر أمنها الغذائي من مقومات السيادة الوطنية لم ولا، و لن تعرف الجوع أبدا بفضل خيراتها و ثرواتها وشموخ شعبها والتزام قيادتها وكفاءة حوكمتها ونجاعة سياستها واستراتيجيتها التنموية التي حققت نجاحات يصدقها الواقع والأرقام، فالنتائج موجودة على الواقع، شهدنا لأول مرة ارتفاع صادرات الجزائر بعد أن كانت بلادنا سوقا مفتوحة للاستهلاك و للاستيراد العشوائي غير المدروس فانتعشت الصناعة المحلية. وجد المنتوج الوطني الأصيل مكانته في الأسواق بعد غياب طويل، كل هذا دون الاستعانة بالمديونية الخارجية التي ترهن حرية القرار السياسي و الاقتصادي لبلادنا.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

أربع سنوات، من حكم رئيس الجمهورية، ترسخت دولة القانون في الجزائر الجديدة بكل ما تحمله من مهابة ورحمة وعدالة وتطبيق صارم للقوانين وتكريس لحقوق الإنسان وحماية حقوق وحريات وكرامة المواطن وتعزيز الانسجام بين فئات المجتمع بعيدا عن الإقصاء والتمييز وخطابات الفتن والكراهية فتعززت مؤسسات الدولة بصرح دستوري جديد وحضن ديمقراطي مهيب.

وفي سياق الحديث عن تكنولوجيات الإعلام والاتصال، نستذكر الدور الهام الذي يقوم به الإعلام الحر المسؤول في بناء الجزائر الجديدة، إذ لا يكتمل أي تحول ديمقراطي دون وجود إعلام قوي ومهني ومحترف وعالي المصداقية، يوازن بين الحرية والمسؤولية، فقد شاركت المؤسسات الإعلامية في كافة التغيرات بقوة تأثيرها على الجماهير في توجيه دفّة التغيير والإصلاح نحو وجهتها الصحيحة.

وعلى هذا الأساس، كرس دستور 2020 الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، حرية التعبير وحرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، من أجل خلق بيئة اتصالية جديدة تقدم خدمة إعلامية راقية، تليق بأهداف وطموحات ومؤسسات ومكانة الجزائر الجديدة، وذلك في إطار منظومة إعلامية تحترم القيم والحقوق والحدود والعهود، ولا تستغل الصورة والقلم للهدم بدل التعمير، وزرع الفرقة والكراهية بدل من نشر الوحدة و المحبة والانسجام.

أربع سنوات حرص رئيس الجمهورية على مخاطبة الشعب، من خلال المؤسسات الإعلامية، لثقته في احترافيتها وقربها من المواطن، لاسيما مع الثورة الرقمية، خاطب الشعب بلغة شعبية بسيطة دون تكلف في اللغة ولا مبالغة في تجميل الكلمات ولا مصطلحات معقدة، لغة الرئيس هي لغة المواطن البسيط، فرسالته موجهة إليه أولاً ولقاءاته مع ممثلي وسائل الإعلام الوطنية تأكيد على احترامه للسلطة الرابعة، وإيمانه بحيوية دورها كجسر متين بين المواطن ورئيسه ومؤسساته.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

أربع سنوات من تعهدات رئيس الجمهورية الـ 54 حول إطلاق القناة البرلمانية، بهدف تكريس الممارسة الديمقراطية وتعزيز العلاقة بين المواطن وممثلي في الهيئة التشريعية، وأطلقت قناة الذاكرة لحفظ تاريخ ثورة نوفمبر الخالدة وثقل إنجازات ومآثر الحركة الوطنية، عبر مادة تاريخية مناسبة للأجيال الجديدة.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

أيها المجاهد، أيها المناضل، أيها الشاهد على التاريخ، لقد عاد الشهداء في الجزائر النوفمبرية الجديدة، وحضرت ذكراهم العطرة من خلال رمزية نوفمبر، التي حرص رئيس الجمهورية على استحضارها في كافة المحطات الدستورية والسياسية الكبرى، من أجل المحافظة على حلقة الوصل مع مبادئ نوفمبر واستلهام القوة والشجاعة والثبات والثقة الكاملة في الشعب والأمة من نفحاته المباركة عدد التزاماته الـ (54) الأربعة والخمسين، وتاريخ مصادقة الشعب على الدستور وانعقاد القمة العربية في أجواء تاريخية مهيبة، فكانت أول نوفمبر تبركا وتيمنا.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

نحن اليوم في جزائر آمنة مستقرة تنعم بالسلام والطمأنينة، تجسد أهدافها بهدوء وتمضي بثقة نحو مزيد من التقدم والتنمية، في ظل ثقة كاملة أن البلاد مصانة في أمنها ومصالحها الحيوية، وفي حدودها البرية ومجالها الجوي، في ظل سياق إقليمي خاص وخطير، وتفاقم لآفات الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات والجريمة العابرة للحدود، نحن آمنون بفضل رعاية الله و يقظة وجاهزية واحترافية جيشنا الباسل، المغوار وتطور وعصرنة منظومته الدفاعية وكفاءة ووطنية قيادته.

جيشنا البطل، حامل أمانة الشهداء وسليل جيش التحرير الوطني، عن حق وجدارة... .. الجيش العصري الذي يحظى بتقدير الشعب وباهتمام رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون، الحريص على إعداد العدة واكتساب القوة الرادعة للدفاع عن السيادة الوطنية... ..

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

هل كان لهذه الجزائر الجديدة أن ترى النور وتواجه التحديات وتحقق كل هذه الإنجازات لولا وجود رجالات دولة من المستوى الرفيع يلتفون حول برنامج الرئيس ويؤمنون بنجاعته ويثقون في قدراتهم على تجسيده رغم كل التحديات والمسلسلات عبر شبكات التواصل الاجتماعي؟ إنهم رجال الجزائر الجديدة من أبناءها البررة ... .. الأكفاء المخلصين، ركيزة الوطن وحصنه المنيع، العاكفين في الميدان على خدمة مصلحة الوطن وتحقيق تطلعات الشعب واحترام القيم، وبالمقابل عليهم واجب التحفظ واحترام أخلاق المجالس، فالمجالس أمانات يدرك قدرها الرجال و ليست تسريبات تتم عن جهل بأبجديات العمل السياسي والإعلامي النزيه، وعن انحراف أخلاقي مؤسف يتوهم الفضائح ويتبنى المساومة .ألا نستحي من هذه السلوكات؟! فالمعارضة البناءة والهادفة تمارس النقد الموضوعي البناء فتؤيد وتكتب كل ما هو إيجابي وسليم في سياسة السلطة، وترفض ما تعتبره خاطئا، فليس كل ما يعرف يقال.. فليس كل ما يعرف يقال... ..

إذا أردنا أن نحافظ على الجزائر، فعلينا المحافظة على قائدها ورموزها ومؤسساتها، وأي مساس بها وبقائدها هو إضعاف للوطن وتغليب لأعدائه.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

ألا نرى بوضوح معالم جزائر جديدة، فعلا، بدستورها ومؤسساتها وممارستها الديمقراطية، ونهجها الاقتصادي ومواقفها ومشاريعها وحضورها الدولي والإقليمي، هل جزاء الإنجاز والوفاء بالعهد وتجسيد الالتزام الذي يقطعه المرء أمام شعبه، وما جزاء ذلك إلا الإحسان والامتنان والدعم والمؤازرة ورص الصفوف ومزيد من العمل؟

فلنكن كذلك جميعا، ولنجسد حبنا لوطننا المفدى وطموحنا غير المحدود في مزيد من التقدم والسلام والأمن ورفعة الشأن، من خلال تقوية الجبهة الداخلية، والحفاظ على مكاسب الجزائر الجديدة بدعم رئيسها... .. وتوفير مؤسساتها وتفويت الفرصة على أعدائها التاريخيين، والتسلح بالوعي واليقظة لإحباط المخططات المسمومة لأعداء الماضي والحاضر وكل الأزمنة.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته... ..

السيد أحمد الصالح لطيفي
(رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني)

بسم الله والصلاة والسلام على من أسري به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله.
السيد الرئيس المحترم، المجاهد صالح قوجيل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء الحكومة،
الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة الأكارم،
أسرة الإعلام الموقرة،
أحييكم من هذا المنبر، وباسم المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، بتحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

لا يفوتني في هذا المقام، ونحن نُنَاقش بيان السياسة العامة أن أعرّج على قضية الحَال شغلت عقول كل العالم، سواء من مؤيد أو محايد أو مؤثر، ألا وهي العدوان الصهيوني الجائر على قطاع غزة في فلسطين المحتلة واغتيال مدنييها العزل والذين يُجابهون عدوا صهيونيا نازيا فاشيا، طغى وتغطرس بغطاء ومباركة دولية، إذ يحاول تدمير أسباب الحياة البشرية الكريمة في غزة العزاء المناضلة، ويستعمل أبشع وأخطر أنواع الإرهاب والترويع والابادة والتقتيل والتجويع والتهجير القسري.. والتهجير القسري.. والتهجير القسري.... والتطهير العرقي، من خلال تشريد مئات الآلاف، وابتغاء تصفية القضية الفلسطينية.

فإننا من هذا المنبر، نُحمّل قوى الاستكبار الدولي النافذة، غير الملتزمة بمبادئ القانون الدولي واتفاقيات جنيف والأمم المتحدة، وكيف غَدّت أكبر مُفوض لتسوية عادلة للقضية الفلسطينية، حيث تكيل بمكيالين وتفتعل حساً إنسانياً لا مُتَنَاهياً في اتجاه واحد، وتتعامى عنه في اتجاه مقابل في إنسانية احتكارية، يتم تفصيلها تحت الطلب وحسب مقاسات محدّدة وفق اعتبارات معينة.

فباسم مجموعتنا البرلمانية، نقول لهم، لا يعرف قدر الرجال إلا الرجال ونحن نُقدّر مجهوداتكم وإصراركم ومقاومتكم الباسلة وحرصكم على تحرير أرض فلسطين، من النهر إلى البحر، بإذن الله، عاصمتها القدس الشريف.... متضرّعين لله عزّ وجل، أن يُسدّد خطاكم، ويَلُمَّ شملكم ويُؤَلّف بين قلوبكم وقلوب إخوانكم العرب من حولكم من أجل نُصرة قضيتكم العادلة التي نعتبرها جميعاً قضية كرامة ونخوة وعزة كل العرب.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

لقد تمت دراسة وتحليل وثيقة بيان السياسة العامة من طرف المجموعة البرلمانية، وأصدقكم القول أنّ عند قراءة ما جاء فيها من إنجازات وما تحقق من مكاسب، وأدركنا أن مشروع الجزائر الجديدة قد أصبح واضحاً للعيان ولا يُمكن لأي شخص أن يُشكّك في مسار تجسيدها على أرض الواقع.

«من هذا المقام أنوه بالدبلوماسية الجزائرية، التي شرّفت شعبها وجعلته يتبـــاها بها بين الأمم»

وبعد استماعنا لعرض السيد الوزير الأول، والذي كان شافياً ووافياً وكانت رسالة سياسية بامتياز، كما ذَكّرَ بها رئيس مجلس الأمة المحترم الحضور، فهي رسالة غير مشفرة، بل واضحة المعالم والأهداف تترجم بصورة واضحة للقاسي والداني وللصديق والخصم، مدى حرص الحكومة على تطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وترجمته على أرض الواقع من وعود والتزامات إلى حقائق ومكتسبات؛ جاء بيان السياسة العامة بطريقة ممنهجة علمية دقيقة بعيداً عن التسييس والمراوغة والانسيابيَة، بل كان بأرقام دقيقة حقيقية، متحكم فيها، تُبدي الثّقة بالنفس، ومدى المواصلة في مسار الإصلاحات التي نجد أن الحكومة عازمة على تنفيذها بخطى ثابتة.

السيد الوزير الأول،

قد أصدقت القول أنّ المُلاحظ بالعين المجردة لإنجازات الحكومة قد لا تظهر للعيان بحجم المجهود والنية الخالصة والعزيمة القوية لدى الطاقم الحكومي، لكن بيان السياسة العامة للحكومة الرّد الشافي والكافي لكل المشككين والمتآمرين على مشروع الجزائر الجديدة.... أقول لكم السيد الوزير الأول، لقد أدركتم الداء ووصفتم الدواء.

السيد الوزير الأول،

ثق وتأكد، أن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، تشد على أيديكم وتقف إلى جانبكم، وفي مسار درب الإصلاحات التي نراكم فيها مَاضُون في تقويم الاعوجاج والمُضَي قدماً في تحقيق الإنجازات والمكاسب دون كلل أو تعب.

قد جاء بيان السياسة العامة للحكومة، وفق محاوره الخمس، المرتبة ترتيباً تسلسلياً لا يخلو من أيّ أسبقية أو أفضلية، بل تمت معالجة جُلّ القضايا المطروحة في مخطط عمل الحكومة المعروض علينا سابقاً، وفق تعديلات إيجابية فرضتها الظروف الراهنة تأقلماً مع الوضع الإقليمي والقاري والدولي.

السيد الوزير الأوّل،

تابعت ردّكم، الذي كان رداً شافياً ووافياً في المجلس الشعبي الوطني، وأطلب منكم مواصلة وبذل المجهودات الرامية لتحسين القدرة الشرائية للمواطن وضمان العيش الكريم للأسرة الجزائرية لكبح كل المؤامرات والدسائس التي تُحاك ضد بلدنا وإسكات المطبلين والمتآمرين والحاقدين على الوطن.

كما لا يفوتني في هذا المقام، أن أنوه بالدبلوماسية الجزائرية، التي شرّفت شعبها وجعلته يتباها بها بين الأمم، بمواقف ثابتة شامخة غير قابلة للمساومة تجاه القضايا العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية....

السيد الوزير الأول،

ثق وتأكد، أن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، كتلة متماسكة ومتجانسة تعمل قيادة المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وفق ما تقتضيه المنظومة التشريعية، رافعة شعار الجزائر النوفمبرية شيء مُقدّس يجب العَبَثُ به، نعمل دوماً على مُرافقة ومصارحة الحكومة من أجل تجسيد مشروع الرئيس، وهو رُؤية جزائر جديدة بكل مكوناتها ومقوماتها.

السيد الوزير الأول،

تابعتم جميعا تدخلات أعضاء مجموعتنا البرلمانية والتي كانت بمعدل 40٪ من مجمل التدخلات، فاعتبروها السيد الوزير الأول، إضافة لخريطة طريق عملكم، لأنها نابعة من انشغالات حقيقية المواطن، بعيداً عن أي مزايدات أو مغالطات.

وأوجه رسالة شكر وعرفان لكل أعضاء المجموعة البرلمانية، على تدخلاتهم وملاحظاتهم واهتمامهم الجدّي والتزامهم المُطلق مع رئيس الجمهورية، وإصرارهم على مرافقته في تحقيق التزاماته الـ 54.

السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،

أطلب من الله عزّ وجل أن يُسدّد خطاكم ويوفقكم لما فيه الخير للبلاد والعباد، وتأكدوا أنكم ستجدوننا خير جليس وأحسن رفيق في دربكم في كل مساركم لتحقيق بلد آمن مستقر يرقى إلى تطلعات شعبه.

السيد الرئيس،

وفي الأخير وليس آخرا، أتقدم باسم المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، بتحية تقدير وإجلال ووجب علينا أن نرفع أسمى تحايا التجلة ونقف وقفة احترام وامتنان للجيش الوطني الشعبي، أفرادا وقادة .... و معه الأسلاك الأمنية النظامية وعلى رأسها القائد الأعلى للقوات المسلحة، السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون....

فلكم منا أيها الأبطال ألف ألف تحية بحجم ما تقدمونه من تضحيات من أجل تأمين الحدود والحفاظ على الوحدة الترابية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

فشكرا لكم يا فخر الوطن وعزته، إنكم فعلا خير خلف لخير سلف، هذا هو الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني.

وأخيرا، دعونا في رحَاب مجلس الأمة، ومن بلد الشهداء وقبلة الثوارَ والمجاهدين الأحرار، نرجع الصدى لصرخة أطفالنا وإخوتنا وأمهاتنا من غزة والقدس الشريف والضفة وبئر السبع والخليل ورام الله ونابلس وطول كرم وكل فلسطين، أرض الإسراء، أرض الأنبياء، أولى القبلتين وثالث الحرمين، تصرخ وتنادي:

أين أنتم يا عرب؟

أين أنتم يا مسلمين؟

أين الإنسانية؟

أين الرجولة؟

أين الشهامة؟

أين الضمائر الحية؟

أين أين...؟ لك الله يا فلسطين.

وها الشعب الجزائري، قد أجابها اليوم، من الأوراس الأشم وجرجرة والأطلس

والونشريس والأهقار ومن جبال بني صالح والعاصمة وكل شبر من ولايات الوطن، وقال:

أَبْلِغْ فِلِسْطِينَ الْحَبِيبَةَ أَنَّنَا يَومَ المَلاحِمِ غُصَّةُ لِعَدَانَا
وقُلْ الجزائرُ لَنْ تُسَلِّمَ أُخْتَهَا لِلْمُعْتَدِينَ الغَاصِبِينَ رُبَانَا
لَنْ نَتْرُكَ الأَقْصَى وَطُهْرَ تُرَابِهِ وَلَهُ تَهُونُ نُفُوسُنَا وَدِمَانَا
هَذَا طَرِيقُ الصَّادِقِينَ بِحُبِّهِمْ يَحْمُونَ مِنْ سَيْلِ الدِّمَا أَوْطَانَا

تحيا الجزائر، تحيا الجزائر، تحيا الجزائر، عاشت فلسطين واحدة مُوَحَّدَة ومُوَحِدَة، ما ضاع حق وراءه طالب، كن أو لا تكن، المَجد والخلود لشهدائنا الأبرار، شكرا على حسن الإصغاء....

رد الوزير الأول

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد الفاضل،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة الفضليات والأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنه لمن دواعي سروري أن أقوم أمام مجلسكم الموقر، من أجل الرّد على مختلف انشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الفضليات والأفاضل.

وقبل البدء في ذلك، أستسمحكم جميعا، بأن أتوجّه بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد صالح قوجيل المحترم، أحد رجالات الدولة الذين لبوا نداء الثورة المجيدة، ثورة التحرير الوطني، لتنعم بلادنا اليوم بالحرية والاستقلال. وما حملته ولازالت كذلك، من دروس وآمال تغذي كفاح الأحرار والشعوب التي لا زالت تحت نير الاستعمار والظلم، كالشعب الصحراوي والشعب الفلسطيني، فسلام من أرض الثوار والأحرار إلى أرض الإسراء والمعراج.

وكذلك الشكر موصول للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على الحرص والرقي الذين أبديتموهما خلال مناقشة مضامين بيان السياسة العامة للحكومة، وما اقترحتموه من إجراءات وتدابير بناءة صبت في مجملها في خدمة المواطن والتنمية الوطنية، إلا دليل على تناسق العمل الحكومي مع تطلعاتكم وتطلعات مواطنينا عبر كامل التراب الوطني، وهو ما نسعى إليه جميعا كحكومة وبرلمان بغرفتيه، ضمن برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الذي أصبح اليوم واقعا ملموسا ومعاشا، مثلما ما تصدقه الإنجازات الميدانية والمؤشرات الإيجابية في كل المجالات التي اطلعتم عليها، بالرغم من الظروف الدولية التي نعيشها منذ بدء أزمة كورونا في أواخر 2020.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،

السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

لقد تابعت ببالغ الاهتمام جميع الانشغالات التي رفعتموها، وما سرّني أكثر هو ما أبديتموه من اطلاع موضوعي وإدراك عميق لمضامين بيان السياسة العامة للحكومة وكذا من تحليل رّاقي لمختلف الأعمال المنجزة ومدى تطابقها وأهداف مخطط عمل الحكومة، وهو ما ميّز معظم التدخلات.

لذلك أستسمحكم وللأمانة، أن أتطرق بإجمال لمختلف الانشغالات، على أن يتم إحصاؤها بالتدقيق من قبل فريق خاص نصّبته على مستوى ديوان الوزارة الأولى، لمتابعة ذلك، وموافاتي بتقرير مفصل عنها، حتى يتسنى للحكومة الأخذ بما ورد فيها من اقتراحات، وتصويب ما اتفقنا عليه جميعا على أنه يستحق التصويب في كل المجالات والقطاعات.

ولقد انصبت أغلب انشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، حول موضوع القدرة الشرائية للمواطن والتحكم في أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع.

ففي هذا المجال، وفي إطار مساعي دعم القدرة الشرائية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، اعتمدت الحكومة على جملة من الإجراءات والآليات الاقتصادية تتجلى من خلال تطور مستوى التحويلات الاجتماعية المباشرة والذي نكرره بأنه سيرتفع من 2714 مليار دج في سنة 2023 إلى 2895 مليار دج في سنة 2024، ما يعادل 19,17% من ميزانية الدولة لسنة 2024، أي منها مبلغ 582 مليار دج موجه لدعم مواد الحليب والحبوب والزيت والسكر، ومبلغ 163 مليار دج، بعنوان الربط بالكهرباء والغاز والمياه، ناهيك عن دعم السكن بما يقدر بـ 313 مليار دج.

كما اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات من أجل التحكم في استقرار الأسعار، حيث أنه وفي إطار مكافحة الممارسات المتعلقة بالمضاربة غير المشروعة التي أدت إلى الارتفاع الكبير لأسعار بعض المواد الغذائية – أقول بعض المواد الغذائية – واسعة الاستهلاك، لاسيما البقول الجافة، فقد اعتمدت الحكومة على تحديد هوامش الربح القصوى في مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع بالجملة والتجزئة لهذه المواد، وستدخل هذه الآلية في الأيام المقبلة.

وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الرامية لتحقيق

الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك، فقد تم اعتماد تدابير خاصة، لاسيما، لإعادة بعث شعبة البقول الجافة، قصد تلبية كامل احتياجات السوق الوطنية عبر مقاربة جديدة، تتضمن توسيع المساحات المخصصة لإنتاج البقول الجافة إلى 150000 هكتار وكذا توجيه المزارع النموذجية التابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب، بمساحة إجمالية تقدر بـ 37700 هكتار، لإنتاج البقول الجافة بشكل حصري.

كما سيتم بعون الله تعالى، تكوين مخزون أمني بما يوافق 12 شهرا من الاستهلاك الوطني من البقول الجافة.

وفي نفس السياق، يجدر التنويه بما قامت به الحكومة من أجل تطوير النسيج التجاري وإعطاء دفع جديد للممارسات التجارية الرسمية، لاسيما من خلال إنشاء أسواق جملة جهوية، ووضع مقاربة تشاركية من أجل استيعاب التجار الناشطين في الفضاءات غير الرسمية، أو ما تسمى بالفضاءات الموازية، ودمجهم في الأسواق غير المستغلة، بالإضافة إلى جملة من الإجراءات التنظيمية والميدانية الرامية إلى إعادة تنظيم شبكة التوزيع الوطنية والتحكم في شبكة توزيع المواد واسعة الاستهلاك، والتي تشمل 12 منتوجا، نذكر منها على الخصوص: الزيت، السكر، السميد، الفرينة، العجائن الغذائية، مُرَكّز الطماطم، البقول الجافة، حليب الأطفال، المياه المعدنية والمشروبات والحليب المدعم.

أما فيما يخص تربية المواشي، فإن هذه الشعبة تواجه تحديات عديدة وكبيرة، بداية من التقلبات الاقتصادية وصولاً إلى الضغوطات البيئية والتي تتمثل خصوصا في الجفاف الذي عرفته بلادنا لسنوات متتالية والتي أدت إلى تدهور المراعي ونقص كبير في الأعلاف، الذي كان له أثر كبير في نقص عدد القطيع، وهذا ما أكدته – كما قلت سابقا – نتائج الإحصاء لسنة 2022 – 2023، الذي خلص إلى تراجع هذه الثروة الحيوانية إلى 21,7 مليون رأس، منها 17,3 مليون رأس غنم وما لا يتعدى 1,16 مليون رأس أبقار، منها 525000 أبقار حلوب، فيما بلغ عدد رؤوس الإبل ما يزيد عن 317000 رأس.

إن تناقص عدد رؤوس الماشية أثر سلبا على وفرة اللحوم الحمراء في السوق الوطنية، وبالتالي ارتفاع أسعارها.

ومن أجل ضمان استقرار شعبة اللحوم الحمراء وتنميتها، اتخذت الحكومة إجراءات لفتح استيراد لحوم الأبقار والأغنام مع خفض الحقوق الجمركية من 30 % إلى 5 %.

أما بخصوص شعبة اللحوم البيضاء، فقد اتخذت الحكومة بتوجيهات سامية من السيد رئيس الجمهورية، إجراءات لضمان وفرة المنتوج عبر فتح ظرفي لاستيراد كمية محدودة من اللحوم البيضاء وبيض التفقيس، إلى غاية استرداد هذه الشعبة لعافيتها وكذا اعتماد تدابير تنظيمية جديدة، ستسمح بتوفير هذه المادة على مدار السنة، بالوفرة وبالأسعار المواتية.

واسمحوا لي أن أركز على نشاط تربية الإبل والذي شكل انشغال العديد من السادة أعضاء مجلس الأمة الموقرين، حيث تعتبر تربية الإبل من أهم الأنشطة الرعوية التي يُرتكز عليها اقتصاديا في العديد من ولايات الجنوب، التي يمكن أن تلبي حاجيات المستهلك وكذا متطلبات الصناعة التقليدية.

ولهذا الغرض خصصت الحكومة عدة برامج تنموية من أجل النهوض بهذه الشعبة من خلال توفير الأغذية ومخطط لاستصلاح المراعي وتوفير الماء الشروب في المناطق الجنوبية.

كما تبلغ كمية اللحوم الحمراء المنتجة من الإبل 137816 قنطار، والتي تمثل حوالي 3٪ من الإنتاج الوطني، أما بالنسبة لكمية حليب الإبل المنتجة فهي تقدر بـ 43 مليون لتر، والتي تمثل حوالي 2٪ من الإنتاج الوطني.

فيما يخص تغذية الإبل، تستفيد هذه الشعبة من برنامج دعم التغذية «بالنخالة» المخصصة لتغذية الحيوانات والشعير المدعم، حيث تمّ فتح نقاط بيع مادة الشعير المدعم في عدة ولايات واتخاذ تدابير هامة متمثلة في بيع مادة الشعير المدعم لكل قطيع الإبل بحصة 2 كلغ للرأس في اليوم بسعر 2500 دج للقنطار.

كما تمّ إعداد برنامج خاص لتهيئة الآبار القديمة على مستوى مراعي الإبل في المناطق الصحراوية واستحداث آبار جديدة مع تهيئتها بوسائل سحب المياه باستعمال الطاقة الشمسية، حيث طبق هذا البرنامج في عدة ولايات جنوبية، كتندوف وتمنراست وأدرار والذي سيعمم في باقي ولايات الجنوب، ولن

تتدخر الحكومة أي إجراءات من أجل حفظ وترقية هذه الشعبة، شعبة الإبل في جنوبنا الكبير.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،

السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

أما فيما يتعلق بالمضاربة غير المشروعة، فقد أسفرت عمليات الرقابة المنجزة خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2023، عن تسجيل 147705 تدخلات، مكّن مصالح الرقابة من حجز حوالي 900 طن من السلع ذات الاستهلاك الواسع.

وعلى صعيد آخر، في مجال محاربة التضخم، اتخذ بنك الجزائر العديد من الإجراءات للتحكم في التضخم المستورد والمؤثر على القدرة الشرائية، الذي يعد – كما قلت – من بين الأسباب الرئيسية للتضخم في الجزائر، وتمثلت هذه الإجراءات في المقام الأول، في استخدام الأداة الأكثر مواءمة في مثل هذه الحالات، وهي سعر الصرف الإسمي، حيث ساهم ارتفاع سعر الصرف الفعلي الإسمي بنسبة 8,1٪ على أساس سنوي في جويلية 2023 بشكل كبير في التخفيف من التضخم المستورد.

كذلك ارتفاع في قيمة الدينار، الذي تم تحقيقه بفضل الأداء الجيد للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية الكلية للجزائر، وبشكل خاص الرصيد الإيجابي المستمر الذي شهده ميزان المدفوعات.

ومن بين الإجراءات التي تندرج أيضا في إطار الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وجب التذكير بمسألة تثمين الأجور والرواتب للموظفين بالإضافة إلى معاشات المتقاعدين، حيث تمّ رفع الأجور في قطاع الوظيفة العمومية لفائدة ما يزيد على 2,8 مليون موظف، على مدى سنتين، بأثر مالي قدره 341 مليار دج لسنة 2023 و578 مليار دج ابتداء من جانفي 2024، كما تم اتخاذ تدابير عديدة خاصة من أجل تخفيف العبء الضريبي، وذلك من خلال مراجعة سلم الضريبة على الدخل الإجمالي لكل فئات الأجراء، بأثر مالي قدره 174 مليار دج، بالإضافة إلى إعفاء من يقل دخلهم عن 30000 دج في الشهر من دفع الضريبة على الدخل الإجمالي.

بالإضافة إلى زيادات استثنائية تم إقرارها سنة 2023، تمثلت في تحديد الحد الأدنى لمنح التقاعد بـ 75 % من الأجر الوطني الأدنى المضمون والحد الأدنى لمعاشات التقاعد بـ 100 % من الأجر الوطني الأدنى المضمون، وكذا تثمين المعاشات والمنح التي تساوي أو تزيد عن 20000 دج، وتقل عن 50000 دج، مع ضمان ألا تقل الزيادة الممنوحة عن 2000 دج لصالح كافة الفئات المعنية بهذا التثمين.

وفي نفس الإطار، تمّ تقديم إعانة قدرها 10000 دج، لفائدة العائلات المعوزة خلال شهر رمضان، وكذا رفع المنحة المخصصة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى 12000 دج شهريا، ومبلغ المنحة الجزافية للتضامن إلى 7000 دج شهريا.

وقد تمّ أيضاً تخصيص اعتمادات مالية في سنة 2023 بمبلغ 423,9 مليار دج، للتكفل بمنحة البطالة، وتغطية الزيادة في قيمة المنحة من 13000 دج إلى 15000 دج شهريا.

ودائما في إطار تعزيز القدرة الشرائية، تم إرساء سياسة ضريبية ملائمة خلال السنتين الأخيرتين، عن طريق، لاسيما، إدراج العديد من الأحكام الجبائية وغير الجبائية ضمن قوانين المالية، سواء من خلال تفادي الزيادات في الضرائب التي قد يكون لها تأثير على الزيادة في الأسعار، بل على العكس من ذلك، قامت بإدراج تحفيزات ضريبية تهدف إلى استقرار الأسعار وإلى دعم الاستثمار في القطاعات المنتجة، ومن بين هذه الإجراءات اسمحوا لي أن أذكر بما يلي:

1 ـ مراجعة أقساط الجدول السنوي للضريبة على الدخل الاجمالي، مع زيادة الحد الأدنى غير الخاضع للضريبة إلى 20000 دج، بدلًا من 10000 دج؛

2 ـ منح تخفيض ضريبي بنسبة 50 % بعنوان الضريبة على فوائض القيمة، عند بيع المساكن الجماعية المكونة للعقار الوحيد والمسكن الرئيسي؛

3 ـ إعفاء الزيت الغذائي والسكر، من الرسم على القيمة المضافة، وكذا إعفاء بذور الصوجا الموجهة لإنتاج الزيت الغذائي والسكر الخام، من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، عند تجاوز سقف الأسعار المحدد؛

4 ـ إعفاء الزيت الخام والمسحوق الناتج عن سحق البذور الزيتية محليا، لمدة خمس (5) سنوات ابتداء من الأول جانفي 2022، من الرسم على القيمة المضافة؛

5 ـ إلزام الفلاحين منتجي الحبوب، المستفيدين من دعم الدولة، ببيع جميع إنتاجهم من القمح والشعير إلى الديوان الجزائري المهني للحبوب؛

6 ـ دعم أسعار المنتجات الحيوانية، عن طريق إعفاء أغذية المواشي والدواجن والمدخلات الموجهة لإنتاجها، من الرسم على القيمة المضافة؛

7 ـ تخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة من 19% إلى 9% على المنتجات المحلية من تربية المائيات؛

8 ـ إلغاء الرسم الداخلي للاستهلاك على معدات الحاسوب المندرجة ضمن التعريفة الجمركية؛

9 ـ إعفاء تذاكر النقل الجوي للمسافرين من وباتجاه مناطق الجنوب الكبير، من الرسم على القيمة المضافة؛

10 ـ السماح بجمركة السيارات التي يقل عمرها عن ثلاث (3) سنوات، مع تطبيق تخفيض على الحقوق والرسوم يتراوح بين 2 و80 %؛

11 ـ تخفيض الحقوق الجمركية من 30 % إلى 5 % على عمليات استيراد اللحوم الحمراء الطازجة ابتداء من 31 مارس 2023 إلى 31 ديسمبر 2024؛

12 ـ تطبيق المعدل المخفض المقدر بـ 9 %، على تذاكر الدخول لقاعات الاستعراض السينماتوغرافية.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،
السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

إن عملية التحول الرقمي الذي تصبو إليه الجزائر والذي انطلقت في تجسيده مختلف القطاعات عبر مخططاتها التوجيهية قصد تحقيق الحكومة الالكترونية، قد تعززت بإنشاء المحافظة السامية للرقمنة حيث كلفت هذه الأخيرة بتصميم الاستراتيجية الوطنية للرقمنة ومتابعة تنفيذها.

كما يجدر التنويه أنه من أجل ضمان تجانس أكبر في مسعى رقمنة القطاعات وفق نهج توافقي، فقد تمّ إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يتعلق بالمرجع الوطني لتوافقية الأنظمة المعلوماتية، كما تم إنشاء منظومة وطنية لضمان أمنها.

ومن أجل مرافقة مسعى التحول الرقمي، كان من الضروري توفير الظروف الأساسية للإدارات والهيئات والمؤسسات المُقدِّمَة للخدمات عبر الخط، من أجل توطين محتوياتها وقواعد بياناتها محليا، لاسيما من خلال إنشاء مراكز بيانات جديدة.

وفي نفس الإطار، يعتبر تعميم ولوج مواطنينا إلى الأنترنت شرطا لازما لاستفادتهم من الخدمات عن بعد، حيث تحصي بلادنا اليوم أكثر من 5,3 مليون أسرة موصولة بالأنترنت الثابت، و45 مليون مشترك في الأنترنت النقال، مما يتيح لأكثر من 75٪ من مواطنينا الولوج المستمر إلى الأنترنت.

وفيما يخص انشغالات الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة الموقر، والمتعلقة ببعث الاستثمار، فتجدر الإشارة، إلى أنه وبعد استكمال إصدار جميع النصوص التطبيقية – أقول جميع النصوص التطبيقية منذ ديسمبر 2022 – لقانون الاستثمار الجديد، وتنصيب الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار، بدأت تظهر بوادر نجاح المقاربة الجديدة للاستثمار، من خلال ما تعرفه الجزائر من حركية في مجال استقطاب الاستثمارات، وزيادة رغبات الاستثمار الأجنبي المباشر المعبّر عنه، حيث تشير آخر النتائج على مستوى شبابيك الوكالة إلى تسجيل 3734 مشروع استثماري منذ بداية العمل بالقانون الجديد للاستثمار في الفاتح من نوفمبر من السنة الماضية، بمبلغ مصرح به يتجاوز 1951 مليار دينار، أي ما يعادل 12 مليار دولار، مع الالتزام بخلق ما يقارب 94000 منصب شغل دائم، وكل هذه المشاريع قد استفادت من كل الامتيازات والتراخيص، حسب النصوص المتعامل بها وهي قد دخلت بالنسبة للكثير منها مرحلة الإنجاز، نظرا لتوفر أصحابها على العقار اللازم .. على العقار اللازم... عفوا سأعود إلى إشكالية العقار

الاقتصادي لاحقا إن شاء الله .

وفيما يخص وضعية المؤسسات العمومية الاقتصادية المتوقفة عن النشاط أو التي تعاني ضعفا في مخطط الأعباء، التي شكلت في وقت سابق فخرا للصناعة الوطنية في مختلف مجالات وشعب النشاط، ثم عانت من سياسة ممنهجة لشل نشاطها من خلال الاستيراد العشوائي، الأمر الذي أدى إلى توقف نشاط العديد منها وذلك بالرغم من الإمكانيات المادية والبشرية وكذا الخبرة التي اكتسبتها .

في هذا الصدد، فقد تبنت الحكومة عدة قرارات لإعادة بعث المؤسسات المتوقفة عن النشاط والتي تملك مؤهلات التنافسية والتي ستمكنها من أن تتبوأ مكانتها في السوق الوطنية ولم لا الدولية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن مجلس مساهمات الدولة قد اتخذ عدة قرارات لوضع حيز التنفيذ مخططات تطوير لعدد من المؤسسات المتوقفة عن النشاط في انتظار مواصلة هذه العملية التي ستخص مؤسسات أخرى.

وعودة إلى العقار الصناعي، العقار الموجه للاستثمار، فأنتم تعلمون بأن كل الإجراءات التي جاءت لدعم الاستثمار، جاءت من أجل دفع قوي للاستثمار في الجزائر، بكل مكوناته وفي انتظار الانتهاء من ملف العقار الاقتصادي، والذي اتسم كما تعلمون بالكثير من التعقيد نتيجة للتراكمات الكبيرة جراء سوء التسيير والفساد التي عرفها خلال العشريات الماضية، مما أدى إلى إهدار ممنهج لمساحات كبيرة من هذه الثروة غير القابلة للتجديد وتحويل جزء كبير منها عن غير مقصده.

ومن أجل تصحيح هذا الوضع – كما قلت – تعمل الحكومة، بتوجيهات سامية من السيد رئيس الجمهورية، بعد تشخيص دقيق، على المعالجة العميقة لموضوع العقار الاقتصادي، وفق رؤية واضحة المعالم والأهداف، في سبيل إضفاء انسجام أكبر على منظومة الاستثمار، حيث أفضت إلى إعداد مشروع القانون المحدد لشروط منح العقار التابع للأملاك الخاصة للدولة والموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، الذي يهدف إلى تمكين الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من التحكم في مسار الاستثمار بداية من منح العقار إلى دخول المشاريع حيز الاستغلال.

وتهدف هذه المقاربة إلى تحرير كلي لفعل الاستثمار من التعقيدات الإدارية ورقمنة كل الإجراءات المتعلقة بمنحه، تكريسا لمبدإ المساواة في المعالجة وتعزيز فرص الولوج إلى العقار الصناعي وإلى فرص الاستثمار، لاسيما من خلال إلزامية نشر العرض العقاري وكذا إدراج حصرية معالجة طلبات العقار الاقتصادي عبر المنصة الرقمية للمستثمر.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،

السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

يكتسي موضوع التحكم في الواردات من سلع وخدمات، أهمية بالغة في المقاربة التي تنتهجها الدولة، في إطار ترشيد الاستهلاك والمحافظة على توازنات الاقتصاد الكلي والأمن المالي للدولة الجزائرية، حيث تعمل على إعادة تنظيم هذا القطاع الحيوي وتطهيره من التجاوزات الخطيرة التي كانت تستهدف تهريب العملة الصعبة إلى الخارج وإغراق السوق الوطنية بمنتوجات لا حاجة منها وبفواتير مبالغ فيها وبتواطؤ من بعض الموردين في الخارج، وهو ما تم الوقوف عليه بمرارة، مما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في الإطار التنظيمي المتعلق بقطاع الاستيراد من أجل البيع على الحالة نهاية سنة 2021، وتم وضع استراتيجية جديدة لتنظيم هذا القطاع الحساس، تأخذ في الحسبان حماية صناعتنا الناشئة ومنتوجنا المحلي، والذي يعتبر أولوية الأولويات.

وتشير إحصائيات التجارة الخارجية للأشهر التسعة (9) الأولى من هذه السنة، إلى ارتفاع القيمة الإجمالية للواردات بنسبة تقارب 10 %، أي حوالي 3 مليار دولار، بينما سجلت زيادات معتبرة لواردات المدخلات من السلع الموجهة لقطاعات النشاط كسلع التجهيزات الزراعية 32,18 % والصناعية 37,12 %، بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية غير الغذائية 25,98 %، وذلك تماشيا مع نسبة النمو المعتبرة التي تشهدها هذه القطاعات المنتجة، في إطار التحفيزات التي أقرتها الدولة في مجال الاستثمار وخلق الثروة، وهو ما يدل على أنّ الدولة لم تكبح أبدا الاستيراد، بل أطرته بشكل يخدم المواطن والاقتصاد الوطني.

وهنا اسمحوا لي، السيد الرئيس الفاضل، السيدات والسادة الفضليات والأفاضل، أن أعود إلى نموذج الاقتصاد الوطني في الجزائر الجديدة، فترشيد الواردات من سلع و خدمات الاقتصاد يشكل جزءا لا يتجزأ من النموذج الاقتصادي الجديد المبني على تحرير الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات

والتوجه نحو بناء اقتصاد جديد، ميزته التنوع الاقتصادي و تنويع مصادر الدخل، وكذا إحلال الواردات بالإنتاج الوطني ذي التنافسية والجودة، ونحن ماضون بإذن الله تعالى وعونه في هذا النهج، بالاعتماد على مقومات الاقتصاد الوطني والاستغلال الأمثل لها كالمناجم، الطاقات المتجددة، الصناعات الصيدلانية، الصناعات التحويلية، الفلاحة والصناعات الميكانيكية، الصناعات الغذائية والسياحة بكل أنواعها وروافدها، منها الصحراوية والحموية، وكذا الذكاء الاصطناعي، الصناعات البتروكيماوية وغيرها ... والمضي في تحقيق نسبة الإدماج المواتية وكذلك – لاسيما – بتحويل المواد الخام و استهلاكها وطنيا، ولم لا تصديرها محولة عوض الاكتفاء بتصديرها على صفتها الخامة، أي مواد خامة، دون خلق قيمة مضافة ولا خلق منصب شغل أو التحكم في أساسيات التحويل؛ هذا المسار قد بدأناه وبدأنا نلمس ثماره، فلم نستورد مثلا البنزين منذ 2020، ووصلنا إلى الاكتفاء الذاتي في مواد البناء وفي مواد أخرى، فالهدف هو الوصول إلى نقطة اللارجوع، وتحقيق أعلى درجة من التكامل والاندماج للاقتصاد الوطني، بغية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي أولا، وإدماج الصناعات الوطنية في سلاسل القيم الجهوية والعالمية، وبذلك نكون قد وصلنا إلى نقطة اللارجوع بإذن الله تعالى.

ومن جانب آخر، وبهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات، تمّ تنصيب المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات، بالإضافة إلى اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى تبسيط إجراءات التصدير ومرافقة المصدرين ومعالجة شكاويهم.

ولقد تمّ التكفل بتسوية مستحقات المصدرين العالقة للسنوات الممتدة من 2017 إلى 2021، عبر تخصيص اعتماد مالي قدره 5 مليار دج.

فترقية الصادرات كذلك، ليست مجرد مقاربة نظرية،

بل هي مقاربة عملية وعملياتية بحتة، لاسيما عبر فتح منصات لوجستية جديدة ودعم أخرى وكذلك التوجه نحو فتح مناطق حرة كما تعلمون وفتح معارض دولية لعرض المنتوج الجزائري وترقيته، وكذلك فتح فروع لبنوك جزائرية في الخارج، ما من شأنه المساهمة في منح تسهيلات بنكية لمتعاملين جزائريين للولوج في أسواق جديدة، إفريقية ودولية أخرى، كذلك بالنسبة لفتح الخطوط، هناك بعض الإخوة تساءلوا لماذا تفتح خطوط دولية في بعض المناطق ولا تتوجهون إلى تغطية حاجة الوطن في الخطوط الداخلية؟ فالإجابة هي أنه إضافة إلى الانفتاح على دول الجوار والقارة الإفريقية، كذلك أمريكا وأوروبا بزيادة عدد الرحلات إلى هذه الدول، فهناك خلفية أخرى، خلفية اقتصادية بحتة، وهي السماح للمتعاملين الجزائريين بالذهاب للترويج لسلعهم ومنتجاتهم على مستوى هذه الدول، بإثيوبيا وإفريقيا الجنوبية والكاميرون، كذلك، ولم لا روسيا وعن قريب إن شاء الله كارا كاس، وكلها وجهات تسمح بالترويج للمنتوج الجزائري، الصناعي، الفلاحي، وحتى السياحي، فهذه هي الخلفية الذهنية بالنسبة لهكذا إجراءات.

إذن، قلت بالنسبة لتطوير التصدير هذه الإجراءات عملياتية بحتة وأنتم ترونها في الميدان.

وفي إطار تدعيم الاكتفاء الذاتي – السيدات والسادة – من المواد الأساسية، على غرار الزيوت، وبهدف تطوير الزراعات الصناعية، وتوسيع المساحات المخصصة له، خاصة في الولايات الجنوبية، وضعت الحكومة منذ الموسم الفلاحي 2020-2021 برنامجا لتطوير هذه الزراعات، حيث تمّت زراعة ما يقارب 11000 هكتار من السلجم الزيتي موزعة على مختلف ولايات الوطن.

وانطلاقا من الموسم الفلاحي 2022-2023 تمّ تعزيز الزراعات الزيتية بنوع آخر هو دوار الشمس، مع هدف زراعة على المدى المتوسط حوالي 45000 هكتار، خاصة بالمناطق الجنوبية التي تعد ملائمة لهذا النوع من الزراعات.

ومن أجل إنجاح هذا البرنامج وتحقيق الأهداف المسطرّة، عملت الحكومة على مرافقته وذلك بالتنسيق بين جميع المتدخلين الفاعلين في هذه الشعبة، وهذا بإبرام اتفاقيات لاسيما بين المونين بالمدخلات الفلاحية والمنتجين والمحوّلين ومختلف المؤسسات العمومية ذات الصلة.

وبهدف تشجيع الفلاحين على الإقبال أكثر على هذه الشعبة، تم اتخاذ عدة إجراءات تحفيزية، لاسيما مع ارتفاع أسعار الأسمدة في الأسواق العالمية، حيث تم رفع دعم الدولة للأسمدة من 20 % إلى 50 % وكذلك مراجعة الأسعار المرجعية وأيضا دعم الإنتاج برفع العلاوات المخصصة له من 1500 دج للقنطار إلى 3000 دج للقنطار بالنسبة لكل الزراعات الزيتية بما فيها السلجم الزيتي ودوار الشمس.

وعلى صعيد آخر، يجدر التنويه بأن المشاريع المهيكلة التي أطلقتها بلادنا كمشروع الفوسفات المدمج، ومشروع غار جبيلات أو مشروع واد أميزور للزنك، فضلا عن مساهمتها في تنويع مصادر الدخل وجعل بلادنا رائدا في المنطقة في تصدير مختلف المواد الأولية، ستحدث نقلة كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما من خلال خلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل المستحدثة، ومئات شركات المناولة التي ستنشأ وكذا المرافق الخدمية التي ستترتب عن هكذا مشاريع.

فمن المهم الإشارة إلى المجهودات غير المسبوقة التي بذلتها الحكومة خلال سنتين من أجل إطلاق مشاريع استراتيجية، كانت حلما بالأمس، وشملت جميع القطاعات الحساسة على غرار المشاريع المذكورة آنفا، إضافة إلى مشاريع أخرى في قطاعات الري والفلاحة والسكن.

حيث بلغت مجمل نفقات الاستثمار المسجلة في سنة 2022 مبلغ 3913 مليار دج، كما ارتفع ذات المبلغ إلى 4019 مليار دج بالنسبة لتقديرات سنة 2023، وتخص هذه النفقات مشاريع هيكلية مهيكلة، ذكرناها بالتفصيل سابقاً.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،

السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

أما بخصوص المنشآت القاعدية، فبالإضافة إلى الإجابات المفصلة المقدمة سابقاً، فإن الحكومة تعكف حاليا على إعداد مخطط وطني خاص، لاسيما البلديات النائية والولايات المستحدثة

مؤخرا، للتكفل بوضعية الطرقات والتهيئة العمرانية، تنفيذا لقرارات السيد رئيس الجمهورية، التي أسداها خلال مجلس الوزراء المنعقد مطلع هذا الشهر.

ونظراً لأهميته كمشروع استراتيجي مهيكل، اسمحوا لي أن أعود إلى المشروع العملاق، المتعلق بإنجاز منفذ الطريق السيار جن جن – العلمة، لما يشكله من أهمية كبرى في الرفع من قدرات استغلال ميناء جن جن وفك العزلة عن جميع مناطق شرق البلاد، فقد تمّ تنصيب ورشات الأشغال على مستوى مقاطع ولايات جيجل، ميلة وسطيف، والأشغال جارية بوتيرة مقبولة عموما، على أن يتم رفعها في القريب العاجل بعد تدخل الحكومة وإزالة كل التحفظات والقيود الإجرائية، لاسيما ما تعلق بالبنود التعاقدية الجديدة، وهو ما أدى إلى بعث المشروع من جديد، حيث بلغت نسبة تقدم الأشغال حاليا 47 %.

أما فيما يخص الجسر العملاق داخل المشروع فإن الدراسات التنفيذية قد انتهت وستتم مواصلة الأشغال على مستواه في أقرب الآجال من طرف الشركة المكلفة بالإنجاز.

وبخصوص مرسى الحاويات على مستوى ميناء جن جن، فتتمثل الأشغال في انجاز رصيف بطول 1546م وبأعماق تتراوح ما بين 17م و19م، وأراضي مسطحة بمساحة 55 هكتارا، وتبلغ نسبة الإنجاز حاليا 95 %.

ويعرف هذا المشروع حل بعض النقاط العالقة بين المؤسسة المينائية لجن جن والمؤسسة المتعاقدة، وهي حاليا قيد الدراسة بين الطرفين لإيجاد الحلول الناجعة لمعالجتها، فلم يتبق إلا 5 % للإنجاز.

ومطابقة للإجراءات الجديدة المتخذة في متابعة ومراقبة أشغال إنجاز المشاريع العمومية، فسيكلف السادة ولاة جيجل، سطيف وميلة، بالسهر على الإحترام الصارم لآجال الإنجاز وكذا نوعية الإنجاز، وإيفادنا بتقارير دورية حول كل المعوقات التي قد تسبب تأخرا إضافيا.

من جهة أخرى، وعملا بالتوجيهات السامية للسيد رئيس الجمهورية للاستغلال الأمثل للمرافق والهياكل الاقتصادية، فإن الحكومة تعمل، لاسيما، على إزالة ظاهرة تراكم الرمال على مستوى الموانئ الوطنية. وفي هذا المجال، أذكركم بالبرنامج الوطني متعدد السنوات لتجريف وكسح الرمال في مرحلة أولى على مستوى 11 ميناء وملجأ للصيد وميناءين للنزهة والميناء التجاري للغزوات.

كما صادقت الحكومة على إطلاق دراسات ضمن البرنامج المخطط له لجرف أربعة موانئ، أذكر منها: بجاية ومستغانم المختلطين وميناء الصيد ڤورايا بتيبازة وميناء الصيد والنزهة بكاب جنات ببومرداس.

فالغاية هي الوصول إلى مضاعفة قدرات استيعاب الأرصفة الموجودة على مستوى هذه الموانئ إلى 15م أو 16م، وهذا للاستغلال الأمثل لهذه المرافق الاقتصادية والسماح برسو السفن

ذات الحجم الكبير، وهذا أيتها الأخوات أيها الإخوة، يدخل في إطار تخفيض فاتورة استيراد الخدمات، فأنتم تعلمون بأننا لا نتوفر على موانئ كبيرة ذات أعماق وقدرات استيعاب تفوق عمق 15م أو 16م، وهي المستوى الأدنى لكي يستقبل أي ميناء أو أي مرفأ البواخر الكبرى، فما تخسره الجزائر حاليا في إطار استيراد البواخر الصغرى عوض الكبرى وحتى لبعض السلع المستوردة من الخارج، والتي تجبر على إعادة نقل هذه السلع على مستوى الموانئ الكبرى، كروتردام أو موانئ أخرى ... مما يشكل تكاليف إضافية بالنسبة للمتعامل ما يؤثر – طبعا – على الأسعار النهائية للمنتجات التي تباع على المستوى الوطني، وبالتالي جاء هذا الإجراء من أجل إعادة الاعتبار إلى هذه الهياكل المينائية واستغلالها الاستغلال الأمثل، وستعمل وستساهم في تخفيض فاتورة الخدمات.

كما تم رفع أكثر من 600 هيكل لسفن كانت متواجدة على مستوى موانئ الصيد، تعيق الاستغلال الأمثل لهذه المرافق، مما سمح بإعطاء انسيابية أكبر على مستوى الموانئ المعنية.

وبالنسبة لطلب توسعة ميناء الصيد البحري بعنابة، ونظرا لأهمية واستراتيجية المشروع وحجم الأشغال المبرمجة وتكاليف إنجازه فقد تمت هيكلة إنجاز هذا المشروع على ثلاثة مراحل، نذكرها التالي:

13 - المرحلة الأولى تتمثل في إنجاز الرصيف الفوسفاتي وستنطلق الأشغال به في أقرب الآجال بعد الانتهاء من الإجراءات القانونية.

14 - المرحلة الثانية تخص إنجاز نهائي الحاويات ورصيف الحديد والصلب.

15 - أما المرحلة الثالثة تتعلق بإنجاز ميناء للصيد البحري، وتبقى مرهونة بالانتهاء من إنجاز المرحلتين الأولى والثانية.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،
السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

بالنسبة لقطاع السكن، الذي حظي بدوره بعدة تساؤلات من طرف الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة الموقر، أود تقديم التوضيحات الآتية:

فيما تعلق برفع حصص السكنات لفائدة بعض الولايات، تجدر الإشارة إلى أن تبليغ البرامج الإضافية للولايات يتم بمراعاة بعض المعايير، لعل أهمها الإحتياجات المعبر عنها من طرف السادة الولاة، مدى توفر العقار الموجه للسكن، ومدى التقدم المحرز في تنفيذ البرامج السكنية المبلغة للولاية المعنية.

وبخصوص السكن الريفي، فقد تم رصد 400000 إعانة برسم الخماسي الجاري، بُلِّغَ منها إلى الولايات لحد الآن 260000 وحدة.

وفي نفس السياق، وبشأن صيغة السكن الريفي المجمع، فقد تم تحديد مجال تطبيق هذه الصيغة بصفة حصرية في ولايات الجنوب وفي البلديات الخاضعة لصندوق الهضاب العليا.

أما بخصوص مراجعة شروط الإستفادة من صيغة السكنات الاجتماعية، فإن مراجعة المرسوم التنفيذي رقم 142–08، هي قيد الدراسة، لاسيما من أجل تشديد إجراءات المنح ومحاربة الغش وتعزيز الشفافية، وذلك بإدراج الرقمنة في طلبات السكن العمومي الإيجاري من أجل القضاء على التجاوزات والتلاعبات التي سجلتها بعض بلديات الوطن.

وعلى صعيد آخر، باشرت الحكومة في عملية القضاء نهائيا على البيوت القصديرية التي تم إحصاؤها منذ سنة 2007، وذلك في إطار برنامج امتصاص السكن الهش، حيث تم تسليم لهذا الغرض أزيد من 10 آلاف وحدة سكنية عمومية.

وفيما يخص الحصول على رخصة البناء، فقد تم إعداد مشروع مرسوم، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 19–15، المحدد لكيفيات تحضير وتسليم رخص البناء، يتضمن إدراج عدة تسهيلات، على غرار رقمنة الإجراءات، وتقليص أعضاء الشبابيك الموحدة، من أجل تمكين المواطنين من الحصول على رخص البناء في الآجال المحددة.

وفيما يخص برنامج الطاقات المتجددة، والذي يهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، واحترام إلتزامات الجزائر بالحد من الغازات الدفيئة، فقد تم كما تعلمون إدراج التحول الطاقوي كهدف ذي أولوية لبلادنا، لاسيما من خلال تطوير برنامج طموح للطاقات المتجددة بقدرة إنتاج تساوي 15000 ميغاواط طاقة كهروضوئية في آفاق 2035.

وسيتم تنفيذ هذا البرنامج على عدة مراحل، أهمها مشروع 2000 ميغاواط، حيث يتمثل في إنشاء 15 محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، بقدرات توليد تتراوح بين 80 و220 ميغاوات، موزعة على 12 ولاية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاريع تهدف، لاسيما، إلى تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الأداة الوطنية وتعزيز المحتوى المحلي، بنسبة إدماج يقدر بـ 35 %.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ قطاع الطاقة يرافق جميع البرامج التنموية الوطنية والمحلية، وقد بادر ومن خلال جميع مؤسسات القطاع لتنفيذ برنامج الدولة، وذلك بهدف بعث ديناميكية جديدة للاقتصاد الوطني من أجل ضمان تنمية شاملة.

وفي هذا الإطار، وفيما يخص ربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة الكهربائية، تعمل الحكومة على إنشاء قاعدة بيانات لتحديد وترتيب أولويات احتياجات المستثمرات الفلاحية من حيث الربط بالطاقة الكهربائية على المستوى الوطني، وقد شملت هذه العملية أزيد من 106000 مستثمرة فلاحية عبر التراب الوطني.

حيث استفادت ولاية أدرار من عملية ربط 1981 مستثمرة بالكهرباء، وجاري العمل على ربط 1293 مستثمرة أخرى.

وبخصوص الانشغال المتعلق بالتكفل بالمحولات الكهربائية (160 KVA) لفائدة الفلاحين بولاية أدرار، فتجدر الإشارة إلى أن هذه الإشكالية تخص ما يقارب 3000 فلاح عبر التراب الوطني، ولذلك فقد تقرر تطوير خدمة جديدة تتمثل في تأجير هذه المحولات للفلاحين وسيتم ضم تكاليف الإيجار إلى فاتورة استهلاك الطاقة.

ولمواجهة ندرة المياه تم وضع برنامج لتوسيع المساحات المسقية من خلال دعم تطوير السقي الفلاحي للحصول على تعبئة الموارد المائية، فبالنسبة للمساحة الإجمالية المسقية على مستوى ولاية أدرار فقد بلغت 46000 هكتار، في حين أن المساحة المسقية المخصصة لإنتاج الحبوب – دائما في هذه الولاية – فقد بلغت حوالي 20000 هكتار.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،
السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

وبخصوص قطاع النقل، فقد عرف مجال النقل الجوي نمواً ملحوظاً، حيث تمّ تسجيل طلب متزايد على الخطوط الداخلية والدولية؛ ولذلك كان لزاما إيجاد حلول من أجل تعزيز الخطوط الداخلية، لاسيما بوجهة جنوب البلاد، وكذا الخطوط الدولية انطلاقا من الجزائر العاصمة، كمركز محوري، نحو – لاسيما – المملكة المتحدة وألمانيا والنمسا ومصر والأردن وتونس والمملكة العربية السعودية.

ولقد انصب هذا الضغط خصوصاً على الخطوط الجوية الجزائرية، بصفتها الفاعل الأساسي في هذا الميدان.

وفي هذا الإطار، شرعت الحكومة في وضع تصور بغرض تعزيز الرحلات بطائرات تابعة لشركة طاسيلي للطيران، انطلاقا من أن هذه الشركة تتوفر على مورد بشري مؤهل ويملك رصيدا هاما من الخبرة، وترى الحكومة أن إدماج شركة طاسيلي للطيران ضمن المنظومة الوطنية للنقل الجوي إلى جانب شركة الخطوط الجوية الجزائرية، من شأنه أن يوفر العديد من الفرص لتعزيز قطاع الطيران في الجزائر.

ومن جهة أخرى، أعدت شركة الخطوط الجوية الجزائرية مخطط عمل إلى سنة 2025 من أجل إعادة تنظيمها وهذا من خلال إعادة هيكلة

الوكالات التجارية على المستوى الدولي وإنشاء فروع الصيانة والخدمات الأرضية وإعادة توزيع الموظفين وتخفيض تكاليف الاستغلال، بالإضافة إلى تعميم استخدام الرقمنة من أجل تحسين الخدمة.

وبخصوص تخفيض تسعيرة تذاكر النقل الجوي الداخلي، تمنح الجوية الجزائرية تخفيضات كالآتي:

1 ـ تخفيض 25 % على شبكتها الداخلية لفائدة المسافرين الذين تتراوح اعمارهم ما بين 12 و25 سنة؛

2 ـ تخفيض 30 % على شبكتها الداخلية لفائدة المسافرين من الجنوب نحو الشمال.

كما تطبق الجوية الجزائرية أسعارا ترويجية على خطوطها الدولية طول السنة تتعدى في بعض الأحيان 50 % من قيمة تذكرة الطائرة، وتطبق هذه الأسعار بهدف استقطاب عدد من المسافرين على خطوطها وخاصة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج.

وعلى صعيد آخر، تم إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يحدد كيفيات تسيير نظام التعويض في إطار المساهمة في تعويض تكاليف النقل، والذي يلغي النص الحالي الذي يعود إلى سنة 1997، حيث يهدف إلى دعم تكاليف نقل المواد لصالح المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون بعملية التموين وكذا الصناعيين الممارسين في مجال الإنتاج والتحويل، قصد المحافظة على أسعار هذه المواد عند مستوياتها العادية عند وصولها إلى المستهلك.

ويستفيد من هذه التدابير ساكنة 19 ولاية جنوبية، وسيتم التكفل من خلال هذا النص الجديد بالنقائص المسجلة في السابق، لاسيما ما تعلق برقمنة إجراءات التعويض التي كانت تعرف بطء كبير نجمت عنه ديون ومستحقات غير مسدّدة خلال السنوات المالية السابقة.

أما بخصوص موضوع اكتظاظ الأقسام، يجدر التنويه بأن هذه الظاهرة تمسّ نسبة قليلة جدا من المؤسسات التعليمية في بعض الولايات، وهو ناتج أساسا عن عدم استلام مشاريع الهياكل المدرسية المسجلة في آجالها المحددة.

وأعود وأقول، حتى لو بقيت هناك مدرسة واحدة مكتظة، فستعمل الحكومة بإذن الله تعالى،

وبتوجيهات صارمة من السيد رئيس الجمهورية، على القضاء على هذا الاكتظاظ، بإذن الله تعالى، باستغلال كل المقدرات وتوجيه كل الطاقات نحو القضاء على الاكتظاظ، الذي تعرفه بعض مناطق وطننا المفدى.

وقد تم، في هذا المجال، اعتماد حلول مكيّفة حسب كل وضعية، مؤسسة بمؤسسة، مثل إعادة التقسيم الجغرافي للمؤسسات التعليمية واللجوء إلى نظام الدوامين الجزئي أو الكلي في المدارس الابتدائية، العمل بأفواج تربوية متنقلة، فتح ملحقات بالمؤسسات التعليمية المجاورة مع توفير النقل والإطعام للتلاميذ الذين يقطنون بعيدا عن مؤسساتهم واستغلال المحلات المتخصصة في المتوسطات والثانويات.

وفيما يخص الإنشغالات حول إجراءات إلغاء تصنيف قطع أرضية فقدت طابعها الفلاحي، والتي جاء ذكرها على ألسنة بعض الأخوات والإخوة في هذا المجلس الموقر، هذه القطع التي هي موجهة إلى عمليات إنجاز مرافق عمومية، فإن الحكومة أحصت 29 عملية إلغاء تصنيف، بمساحة إجمالية تقدر بـ 477,66 هكتار، منها عمليتين تخص ولاية المدية، بمساحة 2,1 هكتار، تتعلق بإنجاز ثانوية ومتوسطة....

أما بخصوص، الإفراج عن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، تجدر الإشارة إلى التعليمة التي أسداها السيد رئيس الجمهورية، بمناسبة اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 12 سبتمبر 2023، قصد الإفراج عن القانون الأساسي الخاص بالتربية الوطنية قبل نهاية السنة الجارية.

وفي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، شرعت الحكومة بوضع تدابير وإجراءات سمحت هذه السنة – لاسيما – بتوظيف 10320 أستاذا في مختلف الأصناف من بين فئة حاملي شهادة الدكتوراه والماجستير، غير الأجراء.

حيث تعتبر هذه العملية الأولى من نوعها منذ الاستقلال، وقد سمحت برفع معدل التأطير الذي أصبح يساوي أستاذ واحد لكل 22 طالب، مثلما هو معمول به في الدول المتقدمة، مما يُدخل القطاع في سُلّم تجويد التعليم والتكوين العاليين.

وبالنسبة لعملية إدماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات، في مناصب شغل قارة وضمان تغطية اجتماعية كاملة للمعنيين، والذين يفوق عددهم نصف مليون، فلم يتبق، كما قلت سابقا، سوى 1 % من المعنيين بالإدماج على مستوى الهيئات والإدارات العمومية، وعددهم 2540، أما الباقي في القطاع الاقتصادي العمومي، فيمثل نسبة 26,8 %،

والعملية متواصلة بوتيرة متسارعة تحت إشراف كل الدوائر الوزارية ذات الصلة، التي لها وصاية على المؤسسات المعنية.

وبخصوص جهاز منحة البطالة، ففي شهر سبتمبر 2023، بلغ عدد المستفيدين من المنحة مليوني مستفيد، بغلاف مالي إجمالي قدره 492,4 مليار دج، منذ وضع الجهاز حيز التنفيذ.

وسعيا لرفع قابلية التشغيل للمستفيدين من هذه المنحة، وإلى غاية أوت 2023، تم توجيه وقبول 141345 مستفيد من المنحة في أطوار التكوين، تخرج منهم 83632 وتم تنصيب ما يقارب 26000 في منصب عمل.

فيما يخص المعطيات الخاصة بالتشغيل، وإلى غاية 30 سبتمبر 2023، تم تسجيل ما يقارب 334000 عرض عمل أي بزيادة قدرها 38 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، وقد عرفت التنصيبات ارتفاعا بنسبة 27 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، حيث بلغت 232579 تنصيبا، 43 % منها في قطاع الخدمات و35 % منها في قطاع الصناعة و19 % في قطاع البناء.

السيد الرئيس المحترم الفاضل،
السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

وفي مجال الصحة، فقد بادرت الحكومة بتنفيذ برنامج عمل صارم و جديد لتنظيم وتحسين مستوى الخدمات الصحية عبر كامل التراب الوطني، مع تحقيق التوزيع العادل والمتوازن للموارد المتوفرة وذلك خدمة للمواطن والمريض.

في هذا الإطار، تم العمل على تطبيق أحكام قانون الصحة الجديد، لاسيما فيما يتعلق بالخريطة الصحية الوطنية التي تكفل التوزيع العادل للخدمات الصحية، حيث تم إعداد جملة من النصوص التنظيمية الكفيلة بتحسين وترقية المنظومة الصحية.

ودون العودة بالتفصيل لما ذكرناه سابقاً، لاسيما استلام أكثر من 245 مؤسسة ووحدة خاصة للعلاج سنة 2023، تجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بتدعيم المؤسسات الصحية بالأطباء الأخصائيين لتعزيز التغطية الصحية المتخصصة للسكان وتحسين نوعية وفعالية النشاطات العلاجية، فقد تم توجيه هذه السنة في إطار أداء الخدمة المدنية، ما يعادل 2318 مختصا، وذلك من مجموع 3003 منصب مالي تم فتحها لتوظيف الأطباء الأخصائيين، وتجدر الإشارة، بأنه قد تم تدعيم ولايات الجنوب هذه السنة بـ 442 أخصائيا من مجموع 557 منصب عمل، فتح لتوظيف الممارسين الأخصائيين، أي بزيادة قدرت بـ 111 منصب عمل مقارنة بالسنة الماضية.

وتدعيما لهذا المسار، لصالح ولايات الجنوب، أعطينا تعليمات صارمة للسادة الولاة من أجل توفير السكنات اللازمة واللائقة، للأطباء الأخصائيين، الموجهين إلى هاته الولايات.

وبخصوص التكفل بفئة الأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد، تم فتح فضاءات على مستوى المراكز النفسية البيداغوجية للأطفال المعوقين ذهنيا، الموزعة عبر التراب الوطني للتكفل التربوي والنفسي بهذه الفئة، كما يتم إدماج الأطفال الذين تسمح قدراتهم بالتمدرس في الوسط المدرسي العادي، في إطار الإدماج الكلي أو الجزئي، من خلال الأقسام الخاصة المفتوحة على مستوى المؤسسات التعليمية التابعة لقطاع التربية الوطنية، وذلك عملاً بمخرجات اللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بالتكفل بالأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد على مستوى مصالح ديوان الوزير الأول.

وقد تم، برسم الدخول المدرسي 2023-2024، توظيف أكثر من 400 مساعد للحياة المدرسية لفائدة الأطفال المتمدرسين الذين يعانون من اضطراب طيف التوحد.

وعلى صعيد المساعدات الاجتماعية، يستفيد الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 100 % وبدون دخل من منحة مالية تقدر بـ 12000 دج شهريا، بالإضافة إلى التغطية الاجتماعية ومجانية النقل الحضري وشبه الحضري أو التخفيض في تسعيراته بالنسبة للنقل عبر شبكة الطرقات والسكك الحديدية والنقل الجوي العمومي الداخلي.

بالنسبة للمساعدات التي تمنح من قبل صندوق النفقة، فقد تم تسجيل، منذ تأسيس الصندوق سنة 2016، حوالي 7945 إمرأة مستفيدة و14545 طفل.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،
السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

وبخصوص دور قطاع الشباب والرياضة في مجال التربية وترقية الصحة العمومية، فقد عملت الحكومة على بعث الرياضة المدرسية والجامعية، لاسيما، من خلال تشخيص الوضع الراهن وتحديد النقائص لتعميم الممارسة الرياضية في الوسط التربوي.

وعلى صعيد آخر، ينبغي التنويه أن القانون رقم 05-13 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، يكفل الممارسة الرياضية لمختلف الفئات، بما فيهم الأطفال الذين يعانون من اضطرابات صحية مختلفة، حيث تحرص الحكومة على مرافقة الأشخاص والهيئات التي تهتم بهذه الفئة عبر تسخير وتسهيل استغلال مختلف المرافق الرياضية، كما تسعى لتنظيم وهيكلة الأنشطة الرياضية والترفيهية الموجهة لفائدة هذه الفئة

في إطار جمعيات رياضية متخصصة وإدراجها تحت لواء الاتحادية الجزائرية لرياضة المعاقين والاتحادية الجزائرية لرياضة الصم والبُكم، بما يسمح مستقبلا بتنظيم منافسات رياضية لفائدتهم.

وبالنسبة لقطاع الثقافة، تعمل الحكومة على تحفيز النشاط الاقتصادي الثقافي لبناء صناعة ثقافية تتفاعل مع عدة قطاعات اقتصادية واجتماعية، وكذا والكتاب والعروض الفنية الحية، كما تعمل على ترقية المطالعة العمومية والمقروئية من خلال خلق شبكة من مكتبات المطالعة العمومية في أنحاء الوطن.

وتولي الحكومة اهتماما خاصا للحفاظ على الممتلكات الثقافية والمواقع الأثرية والشواهد الحضاريّة في بلادنا وإعادة الاعتبار لها وحمايتها من خلال عمليات ترميم المعالم والمواقع التاريخية.

ففي هذا الإطار، وتطبيقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، القاضية بضرورة تعزيز حماية التراث الثقافي الوطني، وصون الذاكرة الجماعية، والسهر على استرجاع الممتلكات الثقافية المتواجدة بالخارج، بغية حفظها وتثمينها، تمّ إنشاء خلية يقظة على مستوى وزارة الثقافة والفنون، تعمل بالتنسيق مع مصالح وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، على تقصي ومتابعة واسترجاع الممتلكات الثقافية الوطنية الموجودة بالخارج.

وقد كلّلت هذه الجهود، قبل أيام قليلة، باسترجاع قطعة أثرية ذات قيمة تاريخية كبيرة تتمثل في سيف الأمير عبد القادر الجزائري، الذي كان مبرمجا للبيع في المزاد العلني بباريس، حيث تمّ اقتناؤه يوم 8 أكتوبر 2023 من طرف مصالح السفارة الجزائرية بباريس، ليتم ضمه إلى باقي التحف الأثرية والفنية التي تم استرجاعها مؤخرا والمحفوظة على مستوى المجموعات المتحفية الوطنية، على غرار سبعة بنادق يعود تاريخها إلى الفترة العثمانية، كانت محل عرض للبيع في مزاد إلكتروني بلندن، قبل أن تتدخل مصالح الدولة الجزائرية لاسترجاعها.

كما تم استرجاع مخطط نادر وهام جدا تمت سرقته من طرف الاستعمار الغاشم أثناء هجومه على الأمير عبد القادر في 29 أوت 1842، هذا المخطوط التاريخي الذي ألف سنة 1620، تم استرجاعه بعد أن حاولوا بيعه على مستوى المزاد العلني، وهو موجود على مستوى وزارة الثقافة والفنون.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،

السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

في مجال حماية مكونات الهوية الوطنية، والحفاظ على الذاكرة الوطنية، تعمل الحكومة على تبليغ رسالة الشهداء من خلال عدة عمليات على المستوى الوطني أو المحلي، وتزامنا مع الاحتفال بالذكرى الستين لعيد الاستقلال تم إعداد ندوات تاريخية وأيام دراسية من تأطير أساتذة وباحثين مختصين.

كما يتم الإعداد بكل صرامة وتفاني للإحتفال بالذكرى السبعين لاندلاع الثورة المجيدة، من خلال برنامج ثري سيشمل جميع القطاعات.

وتسهر الدولة على تمجيد الشهداء واحترام رموز ثورة التحرير الوطني المجيدة، واستجابة للكثير من الملاحظات المسجلة على مستوى العائلات الثورية، يتم إعداد مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 04-99 المتعلق بالمجاهد والشهيد.

أما فيما يخص الانشغال الذي رفعه أحد الإخوة حول الصعوبات التي تعترض عددا من المجاهدين لجمركة سياراتهم المستوردة، وهو نفس الانشغال الذي كان محل مراسلة من قبل السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة المحترم.... بودي الإشارة هنا

أنه قد تمّ التكفل بهذا الملف على مستوى المديرية العامة للجمارك، التي باشرت الإجراءات اللازمة لجمركة هذه المركبات ....

وفيما يخص الشق المتعلق بحرية الصحافة وحرية الوصول إلى مصادر المعلومات، فإنهما فعلا مضمونان في الدستور ويعززهما القانون وتلتزم بهما الدولة طبقا للمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة، باعتبارهما العمود الفقري للعمل الصحفي من جهة، والبناء الديمقراطي والشفافية في التسيير من جهة أخرى.

وإن كانت إشكالية الوصول لمصادر المعلومة الرسمية قد شابها في أوقات سابقة بعض القصور، فإن أحكام القانون العضوي الجديد المتعلق بالإعلام وكذا مشاريع القوانين الجاري مناقشتها أمام البرلمان، تضمنها بصفة أكثر، وتشجع الصحفي على التثبت والتأكد من مصداقيتها قبل نشرها حماية لممارسة حقه في الوصول إلى المعلومة وحماية لحق المواطن في تلقي المعلومة الصحيحة.

كما أن الحكومة قد شرعت في تنفيذ استراتيجية اتصالية جديدة تقوم على تنظيم لقاءات بين المسؤولين على الدوائر الوزارية ووسائل الإعلام، لتقريب مصدر المعلومة من الصحفيين وتمكين المواطن من حقه في الحصول على المعلومة الرسمية المثبتة.

وعلى صعيد آخر، كان من الضروري الوقوف على واقع الإذاعات المحلية، الأمر الذي لم يغب عن ذهن الحكومة، حيث تجتهد لتزويد الإعلام الوطني بكل ما يلزم لتجعله يتفرغ لأداء وظيفته الأساسية بكل أريحية.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات والسادة الأفاضل،

في الأخير، أودّ أن أؤكد لكم بأن الحكومة تولي بالغ الأهمية لتعزيز العمل المشترك والمتواصل مع البرلمان، وفقا لاستراتيجية واضحة نعمل عليها منذ أكثر من سنتين، بهدف تعزيز الاستجابة لآليات الرقابة البرلمانية والتقيد الصارم بالأحكام الدستورية ذات الصلة، وكذا الإسهام في تحسين سير هذه الآليات.

وتعمل الحكومة جاهدة على التكفل الفعال والسريع بانشغالات ومطالب المواطنين، لاسيما من خلال الأمانة الثقيلة التي تقومون برفعها عبر أسئلتكم ومداخلاتكم.

وفي إطار تجسيد هذا المسعى- كما أعلنت عنه سابقا – سيتم إنشاء منصة رقمية، على مستوى وزارة العلاقات مع البرلمان، تربط كل القطاعات الوزارية وكذا ديوان الوزير الأول، بما يضمن العصرنة والفعالية المطلوبتين في تسيير هاته العلاقة.

تلكم هي، السيد الرئيس، المجاهد الفاضل، السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أهم ما رأيت أنه من الضروري توضيحه ردا على تساؤلاتكم وانشغالاتكم، وسيتكفل أعضاء الحكومة، كل فيما يخصه، بنشر التفاصيل المرتبطة بها عبر وسائط الإتصال التابعة لدوائرهم الوزارية، كما أنهم مدعوون أيضا إلى التطبيق الصارم للتعليمات المرتبطة بضرورة السهر على الرد على انشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، واستقبالهم في إطار منظم....

وفي الختام، أجدد التزام الحكومة بمضاعفة جهودها من أجل مواصلة التجسيد الميداني لإلتزامات السيد رئيس الجمهورية، هذا البرنامج النهضوي، كما سبق وقلت، وما قلتموه جميعا سابقا، خدمة للأهداف السامية وحتى نكون في مستوى تطلعات مواطنينا وشعبنا العظيم في بناء جزائر جديدة قوية، آمنة ومستقرة ومزدهرة، معتزة بمقوماتها ومتطلعة للوصول إلى أسمى وأرقى مراتب التقدم والازدهار.

والله شجرة الجزائر الجديدة، غرست في ديسمبر 2019، وسقتها الإرادة والمتابعة والمثابرة والإخلاص، الإخلاص لبرنامج السيد رئيس الجمهورية والتزاماته الـ 54، والتي نتوافق جميعا على أنها تمثل الجزائر الجديدة، ورمز لنهضة الجزائر الجديدة، هاته النهضة التي سوف تؤدي بالجزائر إلى بلوغ أعلى المراتب، ولن نرضى بالدنيا ولن نرضى بالقليل، فالأهداف سامية وسامية وسامية جدا، وسوف نبلغها جميعا بكل إرادة و بكل تفاني وبكل عمل وبكل إخلاص ، بإذن الله تعالى، فالمؤشرات التي رأيتموها ولم أعد الرجوع إليها هي مؤشرات اقتصاد كلي كلها بالأخضر والحمد لله، وقليل هي الدول، إن لم نقل أنها منعدمة حاليا، التي حققت هكذا مؤشرات وكل تقارير المؤسسات الدولية ، بدأ بمؤسسة النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة الأغذية، كلها تمضي في تثمين كل هذه الإنجازات في إطار محيط خارجي متذبذب وأزمات متعددة جيوستراتيجية وغيرها... نلاحظها على المستوى الدولي، وبفضل هذا البرنامج وبفضل الله سبحانه وتعالى تمكنا من تحقيق هذه النتائج والقادم أفضل، والقادم أفضل، و القادم أفضل .. .. ولن نرضى للجزائر إلا الأفضل، جزائر الشهداء، ونحن على مقربة من أول نوفمبر الغرة، أول نوفمبر المجيد.

عاشت الجزائر قوية، عزيزة، أبية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى و بركاته.

أعضاء المجلس يشيدون في اللائحة التي رفعوها في ختام مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، بالإنجازات المحققة في الأربع سنوات من عهدة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ويؤكدون انخراطهم «بشكل كامل» في هذا المسعى الرامي إلى تحقيق نهضة شاملة في البلاد

السيد أحمد خرشي، عضو مكتب مجلس الأمة، يتلو اللائحة التي أعدت من طرف أعضاء المجلس

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل،
السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أعضاء الحكومة الأكارم،
الزميلات والزملاء الأفاضل،
أسرة الإعلام الموقرة،
سلام الله عليكم.
شرفت أن أتلو على مسامعكم مشروع لائحة، أعدت من طرف أعضاء المجلس، حول بيان السياسة العامة للحكومة، هذا نصها:

– بناءً على أحكام المادة 111 (الفقرة الأخيرة) من الدستور؛

– وبمقتضى أحكام القانون العضوي رقم 12–16، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يُحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المُعدَّل والمُتمَّم؛

– وعملاً بأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة؛

– وبناءً على توجيهات السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، خلال اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع إلى رؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، يوم الإثنين 16 أكتوبر 2023؛

– وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدّمه الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان حول بيان السياسة العامة للحكومة؛

– وبعد مناقشات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة لمضمون هذا العرض ووثيقة بيان السياسة العامة للحكومة التي مُكِّنُوا منها سلفًا؛

– وبعد سماع تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية المُمثَّلة في مجلس الأمة؛

– وبعد الاستماع إلى الردود التي قدّمها السيد الوزير الأول، عقب هذه المناقشات؛

إنّ أعضاء مجلس الأمّة برئاسة السيد صالح ڤوجيل،

– يُثمِّنون توجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون بخصوص بيان السياسة العامة للحكومة خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ الفاتح أكتوبر 2023، حيث أكد السيد الرئيس بالمناسبة أن الدولة ستواصل إعادة التأهيل العام والنهوض من آثار المرحلة السابقة التي كانت نتائجها كارثية وتبعاتها جد خطيرة على البلاد؛

– ويُعبِّرون عن ارتياحهم التام لمضمون البيان الذي قدّمه السيد الوزير الأوّل، أمام أعضاء مجلس الأمة حول السياسة العامة للحكومة، والذي يرتكز على خمسة (5) فصول كبرى وردت في مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، والمتعلقة أساسًا بتعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة، تعزيز الإنعاش والتجديد الاقتصادي نحو اقتصاد متنوع ومرن وناجع، تعزيز التنمية البشرية والسياسة الاجتماعية، من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية وكذا تعزيز الأمن والدفاع الوطني؛

– ويُنوِّهون بتدخلات الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة والسادة رؤساء المجموعات البرلمانية في مناقشة مضمون بيان السياسة

العامة للحكومة، الذي يأتي ترجمة لأحكام المادة 111 (الفقرة الأخيرة) من الدستور، وتكريسًا لمبادئ المصارحة والمكاشفة والمساءلة والتقييم التي تحكم عمل الهيئتين التشريعية والتنفيذية من جهة، وكذا رقابة البرلمان على عمل الحكومة من جهة ثانية؛ وهو يُعدّ بمثابة جرد دقيق لما قامت به الحكومة، وكشفٌ لحصيلة أدائها خلال سنة كاملة، الغاية منه معالجة النقائص وتدارك الثغرات وتصويب المسارات من خلال مضاعفة وتكثيف الجهود.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– يُثمنون الأشواط الكبيرة المحقّقة من طرف الحكومة في إطار تجسيد أهداف تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة، وذلك بمواصلة مسار الإصلاحات العميقة لقطاع العدالة وتعزيز الممارسة الكاملة للحقوق والحريات والعلاقة التكاملية مع السلطة التشريعية وأمن وسلامة الأشخاص والممتلكات وعصرنة الإدارة العمومية ورقمنتها والحفاظ على جميع المكونات الأساسية للهوية الوطنية وترقيتها؛

– وإذ يُنوِّهون بمختلف الأشواط والخطوات التي قطعتها الدولة على درب استكمال البناء المؤسساتي، فإنهم يلحّون – مرّة أخرى – على ضرورة الإسراع في مراجعة قانوني البلدية والولاية، التي طالما حرص السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة على تجسيدها في القريب المنظور

.(تصفيق).. والمرافعة لأجلها، يقيناً منه بأنّ الجماعات المحلية، لا سيما البلدية باعتبارها الخلية القاعدية، هي التي تُعنى بصفة مباشرة بالشؤون اليومية للمواطنات والمواطنين؛

– وإذ يُشيدون بالمنجزات والمكاسب المحقّقة في مجال إنعاش وتجديد الاقتصاد الوطني وبعث الاستثمار المنتج للثروة، بفضل السياسة والمقاربة الاقتصادية المنتهجة من لدن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القائمة أساساً على التنويع الاقتصادي وتشجيع الإنتاج الوطني وتدعيم قدرات التصدير خارج المحروقات، وإصلاح المنظومة النقدية والمصرفية والشمول المالي وترشيد الاستيراد، والتشديد على الاستقلالية المالية وعدم الركون للاستدانة الخارجية؛ فإنهم يُباركون ما تحقق من مشاريع ومنجزات هامّة وحيوية، خلال الفترة، لاسيما تلك التي لها صلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن وكذا مستقبل الأمة على غرار منجزات قطاعات السكن والعمران، التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي، النقل، الري، الفلاحة، وفتح خطوط جوية نحو وجهات داخلية ودولية جديدة في إطار سياسة الانفتاح والحضور، وفتح فروع بنكية وإقامة معارض اقتصادية مستديمة في الخارج لاسيما في بلدان عمقنا الاستراتيجي داخل القارة السمراء.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– يُنوهون بتكريس الحكومة لالتزام السيد رئيس الجمهورية، بترسيخ الطابع الاجتماعي للدولة، النابع من مرجعيتها الوطنية النوفمبرية الخالدة، باعتماد استراتيجيات تنموية واعدة قوامها المعرفة والرقمنة والابتكار والانتقال الطاقوي المدروس والاستثمار في الموارد الحيوية، وتحسين نوعية الخدمات العمومية وترقية أداء المرفق العمومي، وتعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي وتحسين إطار معيشة المواطن وحماية القدرة الشرائية، وإعادة تثمين الأجور ومعاشات التقاعد ومنحة البطالة في ظل مشاركة الشباب وتمكين النساء.

– ويدعون إلى تكريس تدريس تاريخ الجزائر وحوليات الثورة التحريرية المباركة (1954 – 1962) في مناهج المنظومة التربوية والجامعية، بما يضمن الحفاظ على الذاكرة الوطنية، لتسهم في تعزيز الجبهة الداخلية خاصة في ظل التحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها بلادنا، لكون التاريخ هو روح الأمة ومصدر استلهام وإلهام وشحن الهمم.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– في مجال السياسة الخارجية، وإذ يذكّرون بثبات المواقف الجزائرية المستمدة من الموروث النوفمبري الخالص، فإنهم يشيدون بالإنجازات الخارجية الناجحة التي حققتها الجزائر الجديدة، بفضل تبني رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون لسياسة خارجية استباقية تراعي مصالح البلد وتروج لمبادئ السلم والأمن الدوليين، بالاضطلاع بدورها الريادي على المستوى الإقليمي والقاري والدولي؛

– وإذ يُعربون عن شديد شجبهم وبالغ تنديدهم بالعدوان الصهيوني الجائر المتواصل على الشعب الفلسطيني الباسل في قطاع غزة والضفة الغربية وجنوب لبنان، منذ السابع أكتوبر 2023، وإقبار مدنيّيها العُزّل، الذين يُجابهون عدوًّا صهيونـيًّا نازيًّا طغى وتغطرس – بغطاء ومبـاركـة دوليين – ويحاول تدمير أسباب الحياة البشرية الكريمة، ويستعمل أبشع وأخطر أنواع الارهاب والترويع والإبادة والتقتيل والتجويع والتهجير القسري والتطهير العرقي، وإعادة مشاهد نكبة ثانية بكل فصولها الدامية، بقصد تصفية القضية الفلسطينية؛ فإنهم يجددون مناصرتهم وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني في محنته، ويُباركون هبّة الشعب الجزائري الذي وقف على قلب رجل واحد، وخرج عن بكرة أبيه، اليوم الخميس 19 أكتوبر 2023، مُناصرًا للشعب الفلسطيني ومُندِّدًا بالجرائم الصهيونية المتواصلة .(تصفيق).. آخرها مجزرة مستشفى المعمداني، التي خلّفت أزيد من 500 شهيدًا، لتضاف إلى سجّل مذابحه في صبرا وشتيلا وقانا وغيرهما، وهي الهبّة الوطنية التي تجسّد تلاحم الشعب مع قيادته؛

– وإذ يستنكرون استمرار النفاق الدولي الذي يكيل بمكيالين في تعامله مع القضية الفلسطينية العادلة، وتبجّحه بحقوق الإنسان، وذلك بتماطله المقصود وانحيازه المفضوح، وتبريره المخزي للدموية الصهيونية وجرائمها ضد الإنسانية؛ فإنهم يعتزون بالمواقف المُشرفة لبلادنا تجاه أم القضايا «القضية الفلسطينية»، مثلما عبّر عنه بيان اجتماع المجلس الأعلى للأمن يوم الإثنين 16 أكتوبر 2023، برئاسة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، الذي أبان بوضوح عن «رفض الجزائر للعمليات الإجرامية ضد المدنيّين العُزّل، مؤكدةً تضامُنها الكامل مع الشعب الفلسطيني الشقيق، مع قناعتها التامة بأن الحلّ الجذري لا يكمُن في الإبادة ولا الترحيل الجماعي ولكن بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف على حدود جوان 1967»؛

– كما يهيبون بالهيئات الأممية وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي، إلى العمل على فرض احترام المواثيق الأممية ومبادئ القانون الدولي وأحكام

الاعلان العالمي لحقوق الانسان، بالتدخل لوضع حد لاحتقار المحتل الصهيوني للشرعية الدولية، كما يدعون البرلمانيين والأحرار في كافة أنحاء العالم إلى مساندة الشعب الفلسطيني، والتضامن معه والدفاع عن قضيته العادلة في كافة المنابر البرلمانية الإقليمية والدولية، تجسيدا لرسالة البرلمانات، وتحقيقا للمقاصد النبيلة للدبلوماسية البرلمانية؛

– وبخصوص القضية الصحراوية، التي تُعتبر قضية عادلة بشهادة التاريخ، فإنّه يستوجب على المجتمع الدولي أن يتحمّل مسؤولياته تجاهها ويكون أكثر حرصًا على تطبيق الاستفتاء من أجل تقرير المصير في الصحراء الغربية، كحرصه عليه في مناطق أخرى من العالم، وفق مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، ولاسيما اللائحة 1514 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتضمّنة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

– ودائمًا في مجال السياسة الخارجية، لا يفوت أعضاء مجلس الأمة التنويه والإشادة بخطاب رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون أمام قادة العالم في قاعة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، يوم 19 سبتمبر 2023، الذي يُعدُّ بحق وثيقة مرجعية لمسلكية الدبلوماسية الجزائرية، والذي نقتبس مما جاء فيه لأهميته قوله «إن الوقت قد حان للتفكير في سبل إعلاء قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز التزاماتنا الجماعية وإرساء الأسس المتينة التي تفضي إلى مزيد من التعاون العالمي الفعال بشأن القضايا الرئيسية حتى نتمكن من إشعاع السلم والأمن الدوليين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل عالم متعدد الأقطاب؛

– ومما يضاف إلى رصيد السياسة الخارجية لبلادنا، التي تستمد مبادئها وقيمها ومثلها من ثورتنا التحريرية المجيدة، ويُعزّز عودتها إلى الساحة الدولية، وهو جدير بالتنويه والإشادة أيضًا انتخابها ضمن خمسة (5) أعضاء جدد غير دائمين بمجلس الأمن، التابع لهيئة الأمم المتحدة لمدة عامين، بدءًا من جانفي المقبل، وانتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان الأممي للفترة الممتدة بين 2023/2025، وذلك تقديرًا لدورها كدولة محورية في المنطقة، واهتمامها بتعزيز مبادئ وقيم حقوق الإنسان في العالم؛ وكذا انتخابها عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعنوان 2023/2025.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– في مجال الدفاع الوطني، يتوجهون بالتجلّة والإكبار إلى كافة أفراد الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، بحق وجدارة.. .. قيادةً وضباطًا وجنودًا، ومختلف أسلاك الأمن، كفاءَ جهودهم المُضنية في إطار المهام التي خوّلها إيّاهم الدستور، في الذود عن الشعب والوطن، ونظير النتائج النوعية المحقّقة في الميدان والتي تعكس الاحترافية العالية والجهوزية الدائمة لقواتنا المسلحة، وكذا إسهامهم الفعّال والمتميّز، إلى جانب مؤسسات الدولة الأخرى، في إرساء معالم جزائر جديدة قوية ومزدهرة ومُهابة الجانب، بقيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني.(تصفيق)..

– كما يتوجهون بتحية تقدير وعرفان إلى فريق الإنقاذ لبعثة الحماية المدنية الجزائرية على العمل الإغاثي الجبّار الذي قاموا به في عملية البحث لإنقاذ الأرواح وانتشال الجثث، في كلّ من سوريا وتركيا جراء الزلزال العنيف الذي ضرب هذين البلدين الشقيقين يوم 6 فيفري 2023، وكذا في مدينة درنا الليبية جراء الإعصار، حيث مكّنتهم الخبرة والكفاءة اللتين يتمتعان بهما من أداء مهامهم النبيلة وفق خطة مدروسة وفي ظرف وجيز.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة برئاسة المجاهد صالح ڤوجيل،

– وتأسيساً على ما سبق، يثمّنون عاليا مُحصِّلَة بيان السياسة العامة للحكومة، المعروض أمام السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، والذي وصفه رئيس مجلس الأمة، السيد صالح ڤوجيل بكونه رسالة سياسية بامتياز، بالنظر للنتائج الإيجابية المحقّقة في مختلف المجالات والأصعدة، بالرغم من صعوبة الظرف الدولي والإقليمي، الذي تميّزه التحولات المتسارعة والاضطرابات الكثيرة، بما فيها جوارنا ومحيطنا القريب، مع لفت الانتباه إلى مواصلة الجهد لتدارك النقائص وسدّ الثغرات وتصحيح المسارات واستشراف الآفاق؛ ويُعربون عن كامل مساندتهم ودعمهم للحكومة التي يُنسق أعمالها الوزير الأوّل، السيد أيمن بن عبد الرحمان.(تصفيق).. في مسعى تجسيد التزامات وتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية؛

– ويُعْلُون مُنْجَز الأربع (4) سنوات من عهدة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي يؤكّد – أي هذا المُنجَز – جليًّا العنوان الأكبر لالتزامات السيد رئيس الجمهورية، وهي التحالف مع الشعب ووضع الشباب والنساء في صلب مشروعه التنموي النهضوي، والذي تبقى لبنته الأساس هي المورد البشري: الإنسان الجزائري؛ وذلك إلى غاية تحقيق تطلعاته وتجسيد طموحاته في غد أفضل، يتواءم مع الحاضر كما هو عصرنة وحداثة، مُحافظًا على ثوابت الأمة ومقومات الهوية الجزائرية، التي ضحى من أجلها الشهداء الأبرار والمجاهدون الأخيار، ويعمل الجزائريات والجزائريون على تكريسها وتحقيقها بقيادة الرئيس عبد المجيد تبون؛

– وإذ يُجدّدون التفافهم حول السيد رئيس الجمهورية، ويواصلون انخراطهم الكامل في مسعاه، الرامي إلى تحقيق نهضة شاملة للبلاد، قوامها تكريس الاستقلالية السياسية والاقتصادية المبنية على أساس المعرفة، تنويع الاقتصاد، الانفتاح على الآخر، التمكين للشباب والمرأة، والطموح إلى الريادة، بالتمسّك بالمرجعية النوفمبرية الخالدة والتفاف الشعب حول قيادته والتحامه مع جيشه، فإنهم يدعون إلى تمتين اللحمة الوطنية وتقوية الجبهة الداخلية لاستكمال مسار بناء الجزائر الجديدة القوية بشعبها ومؤسساتها وجيشها.

– تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار....

– وعلى هذا، اتفق الموقّعون على هذه اللائحة وأودعوها لدى مكتب مجلس الأمة وفق الإجراءات القانونية المرعية؛ ويدعون السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة عليها.

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) صدق الله العظيم، ووفقكم الله..

كلمة السيد صالح ڤوجيل رئيس مجلس الأمة

«اليوم صادقنا على بيان السياسة العامة وجاء بالتـــوازي مع يوم انتفاضة الشعب الجزائري دعمًا للقضية الفلسطينية»

بعدما استمعنا إلى اللائحة، والتي حقيقة تعبر بكل وضوح عن شعورنا ومواقفنا ومبادئنا، الجزائر تشهد يوم الوغى، نحن في هذا اليوم، ناقشنا وصادقنا ما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة، حول سياسة البلاد، في نفس الوقت وفي هذا اليوم بالذات، هذه الانتفاضة من طرف الشعب الجزائري، عبر كل القطر الجزائري، يعني ملايين وملايين من الجزائريات والجزائريين خرجوا كرجل واحد، من أجل التعبير عن رأيهم حول القضية الفلسطينية، هذا الشعب العظيم، نحن كمسؤولين، نفتخر بخدمة هذا الشعب.... ونفتخر بأن نكون في خدمة هذا الشعب، في كل مستويات المسؤولية، هذا الشعب العظيم الذي أعطى درسا للعالم، حول هذا الموقف، يعني في يوم واحد، في ساعة واحدة، عبر كل القطر الجزائري، من الشرق إلى الغرب، والجزائر واسعة، في المدن والقرى، هذه رسالة إلى أعداء الجزائر.... رسالة إلى المشككين في وحدة الجزائر، رسالة إلى كل المناورات التي تحاك ضد الجزائر، وهي كثيرة، بصفة خاصة من الجانب الإعلامي، والسموم التي تنفث من الخارج....

اليوم تبين مرة أخرى، أن كل جزائري هو فخور بالانتماء لهذا الشعب، وكل مسؤول هو فخور بخدمة هذا الشعب.... لأن الشيء الذي عشناه اليوم سيغير حتى تفكيرنا وأسلوب عملنا، فهدفنا وشعارنا منذ أول نوفمبر هو: «من الشعب وإلى الشعب» واليوم نحن «من الشعب وإلى الشعب».... أشغالنا وعملنا لا يقتصران فقط على هذه الفترة، الجزائر الجديدة ليست مرحلية، الجزائر الجديدة هي للحاضر والمستقبل، والحمد لله، أن مرجعيتنا في كل الأشياء هي التاريخ، فعندما لا نجد الطريق الصحيح، وكيف السبيل إلى التكامل بين الحكومة والبرلمان، الأحزاب وعلاقتهما مع الشعب، نرجع إلى التاريخ ولما نرجع إلى التاريخ نجد الطريق الصحيح. المؤسسات والممارسة الديمقراطية التي يجب أن تكون حقيقية، فمن خلال الديمقراطية ومن خلال الشفافية ومن خلال توضيح كل ما نقوم به، هذا يجعل مستقبل الجزائر، ليس في هذه المرحلة فقط، بل مستقبل الأجيال القادمة.

بالأمس كان الشعب الجزائري 8 ملايين فقط سنة 1962، اليوم أصبحنا 46 مليون جزائري، ماذا بقي من 8 ملايين التي كانت في 1962! مليون أو مليون ونصف المليون.. هناك 45 مليون جاؤوا بعد الاستقلال، لذا تفكيرنا وذهنيتنا وكل مشاريعنا وسياستنا يجب أن نضع في البال بأن هناك مستقبل

لهذا الشعب، فاليوم نحن 46 مليون وغدا سنكون 50 مليونا أو 60 مليونا، فعندما نفكر في كل مشاريعنا، لا يجب أن نجعلها مؤقتة، عندما نفكر في الفلاحة ونقيم مشاريع خاصة بها، يجب أن تكون هذه المشاريع بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، ليس فقط لنا بل من 60 أو 70 مليونا التي ستأتي من بعدنا، ليست مشاريع مرحلية يجب أن تكون مشاريع من أجل المستقبل.

المشاريع اليوم، وبصفة خاصة مشاريع الفلاحة، المنشآت القاعدية، من خلال برامجنا كلها، الخاصة بآفاق المستقبل، وضع الجزائر وموقعها الجغرافي، أمام أوروبا 7000 كلم أو أكثر من الحدود مع جيراننا أزيد من 1000 كلم أو 1200 كلم حدود بحرية على البحر الأبيض المتوسط أمام أوروبا، زائد تاريخنا، زائد الجزائر، عندما نقول تاريخنا، فاستعمار الجزائر يختلف عن باقي الاستعمار، لذلك نحن نختلف عن باقي الشعوب، لم يتم استعمارنا عن طريق الوصايا أو العلاقات...

كان استعمارنا استيطانيا، عشنا 130 سنة من الإبادة، إبادة هذا الشعب وتعويضه بشعب آخر، أوروبي مسيحي هذا هو الهدف من استعمار الجزائر، لهذا عندما نتحدث عن تاريخنا... عندما نؤيد فلسطين فذلك لأنها في نفس الوضعية التي كنا عليها، نحن نحس بذلك أكثر من غيرنا، بالقضية الفلسطينية، ونحس أكثر من غيرنا، بالقضية الصحراوية.

في الثورة، حافظنا على استقلال قرارنا السياسي، قلنا: ساعدونا، ساندونا، سياسيا، ماليا، بالأسلحة، لكن لن يُسيل أحد دمه من أجل الجزائر، فهو حق للجزائريات والجزائريين فقط.... وهذا حتى نحافظ على استقلالنا، أيضا خلال مفاوضاتنا مع الاستعمار، كان الأصدقاء والجيران والزعماء يساندون الثورة، وحاول التوسط وقتها بيننا وبين الجنيرال «ديغول» مثلما يفعلون حاليا مع فلسطين، في ذلك الوقت رفضنا وقلنا: بارك الله فيكم، شكرا فرنسا تعرفنا ونحن نعرفها، ويوم تريد المفاوضة، فإنها ستفاوضنا مباشرة من دون وسيط، لو قبلنا في ذلك الوقت بالوساطة فإننا مثل فلسطين.... هذا ما يدفعنا، لدى العودة إلى التاريخ، إلى إعطاء هذه المفاهيم فاستقلالنا لم يأت هكذا وحده، استقلال قرارنا السياسي اليوم لم يأت وحده، فمنذ بداية الثورة ونحن نحافظ على قرارنا السياسي.

ساعدنا كل الشعوب، في إفريقيا وغيرها، حتى في آسيا، جزر القمر عندما طالبوا بتقرير المصير كنا معهم، في هيئة الأمم المتحدة، رغم علاقات الصداقة التي كانت لنا مع أندونيسيا، التي كانت أول دولة أقامت سفارة في الجزائر بعد الاستقلال، دعونا من «باندونغ»... فعندما يتعلق الأمر بقضية تقرير المصير، فنحن معها، دعوا الشعب الصحراوي يعبر عن رأيه، إذا أراد البقاء مع المغرب «ربي يسهل عليه» لكن إذا أراد الاستقلال، فلماذا تفرض عليه...؟! فنحن بعد مرور سبع سنوات ونصف وبعد مفاوضات قمنا بالاستفتاء، 2 جويلية 1962. مررنا بمرحلة انتقالية دامت 4 أشهر ثم قمنا بالاستفتاء، هذا بعد سنوات من كفاحنا قمنا بالاستفتاء، وصوّت الشعب على استقلال الجزائر، لما ننادي بكل هذا فإننا نذكر أنفسنا بأن هذه هي الجزائر، دعونا من تلك الخلفيات، حيث كل واحد وضع حسابات وكل واحد يقيم علاقات... فالأمور كشفت اليوم، خاصة التطبيع مع إسرائيل، فكل واحد له حسابات، إضافة إلى القضية الفلسطينية، ويقول لك كل واحد من خلال إسرائيل... حتى نحافظ على الصحراء الغربية، نقيم علاقات متينة مع إسرائيل حتى نحافظ على استعمار الصحراء الغربية، هذا هو ما قلناه، لكل واحد هدفه، وهدفنا هو استقلال القرار السياسي وحرية الشعوب، لما نتعامل مع أي بلد، ليس اليوم فقط، خطاب الرئيس مؤخرا أمام هيئة الأمم المتحدة في نيويورك، ووقتها أصدرنا بيانا بشأن هذا وحللنا كلمة الرئيس، وما المعنى منها، وما القصد من خلال هذا، ما هو هدفها،

وكانت كلمات قوية، لأن هذه هي الجزائر، والرئيس عندما بدأ الكلام، قال: هذه 50 سنة في هذه القاعة، هكذا كان موقف الجزائر، يعني بعد 50 سنة الجزائر على نفس الموقف، وعليه وفي هذه المناسبة، ذكرت بهذه الجوانب كلها، ونحن بعدما صادقنا على بيان السياسة العامة للحكومة، ستكون أمامنا أعمال كثيرة تنتظرنا قوانين هامة في انتظارنا، وقد تكلمت مع السيد الوزير الأول، واتفقنا على أنه انطلاقا من الأسبوع القادم سيتم تحديد الأولويات فيما يخص هذه القوانين، ما هي الأشياء التي سنبدأ بها؟ تكلمنا مثلا عن مراجعة الجماعات المحلية، قانون البلدية والولاية، الذي يكتسي أهمية كبيرة، البلدية لها أهمية كبيرة، وهو من أولوياتنا، باقي القوانين الأخرى أيضا، فكيف لنا أن ننظم هذه الأولويات حتى لا نتعمق في أمور تنسينا في ما هو أولى.

المهم، نتمنى كل النجاح للحكومة في أعمالها، ونحن من جهتنا كبرلمان سنعمق الممارسة الديمقراطية أكثر فأكثر، والعلاقات مع البرلمان، وتغيير النظام الداخلي في مجلس الأمة، كما سيتغير أيضا في المجلس الشعبي من خلال ممارستنا، حتى نعطي المفهوم الحقيقي، أولا للرقابة، ولكن الأهم هو في التكامل.... ليس جانب الرقابة فقط، هناك الرقابة وهناك التكامل أيضا.، وأساس عملنا في كيفية التكامل من أعمال الحكومة، ونكون صلة ما بين الحكومة والمواطن.

المهم.. تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.... والجلسة مرفوعة.

ندوة صحفية للسيد الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان بعد المصادقة على مخطط عمل الحكومة 2023

«الحكومة تعمل على تحقيق المزيد من المكتسبات وتنويع الاقتصاد الوطني»

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله
والصلاة والسلام على رسول الله

لقد تم اليوم بعون الله إتمام مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة على مستوى مجلس الأمة، حيث صادق علية الأعضاء بلائحة سياسية تُليت في ختام هذه الجلسة، ولقد تشرفنا بالمصادقة على هذا البيان على مستوى المجلس الشعبي الوطني أو على مستوى الغرفة العليا مجلس الأمة، وهذا دليل على نجاح الحكومة في مسارها الرامي إلى تجسيد الالتزامات ال ٥٤ للسيد رئيس الجمهورية و هي الالتزامات التي تُأسس للجزائر الجديدة وفق نظرة نهضوية، في كل المجالات، المجال الاقتصادي، المجال الاجتماعي... كل مجالات الحياة اليومية للمواطن، العمل ما زال طويلا والطريق ما زال طويلا والجهد المبذول يجب أن يكون بكل مثابرة وبكل تواصل وبكل ثقة في جزائر أفضل وفي غد أفضل، فما تحقق لحد اليوم كما سمعتم وَ كما اطلعتم عَليه في بيان السياسة العامة للحكومة ما هو إلا جزء مما يجب أن نحققه وأن نصل إليه بإذن الله تعالى، فكل القطاعات الوزارية وكل الدوائر مجندة من أجل اتمام تجسيد التزامات السيد رئيس الجهورية وما هو كفيل بتحقيق إن شاء الله المبتغى وأن نصل بالجزائر إن شاء الله الى مرحلة من التقدم والازدهار تساوي ما هو موجود في الدول الاكثرَ تقدما على المستوى الدولي، ونحن قد فعلنا النموذج الاقتصادي الجديد للجزائر الجديدة والمبني على تنويع الاقتصاد واستغلال كل المقدرات الوطنية المتاحة والتي كانت مهملة لحد الآن من مناجم، ومن صناعات تحويلية، من سياحة حموية وسياحة صحراوية وسياحة ساحلية، من مؤسسات ناشئة، من ابتكار، من صناعات ميكانيكية، صناعات تحويلية...

يعني كل المجالات الآن بإذن الله تعالى هي مستغلة وهي التي سوف تشكل الروافد الحقيقية للاقتصاد الوطن.

وكما تشهد الساحة الوطنية كذلك نهضةً في المجال المالي والمجال البنكي ومجال إصلاح الإدارة العمومية

كما قلت مازال الطريق طويلا ولكن المثابرة والعمل والجهد الذي سوف يُبذل في الأيام المقبلة سوف يُحدث الفارق بإذن الله تعالى وسوف نصل بالجزائر إلى ما يرغبه المواطن من تقدم وازدهار في كل المجالات.

وفقنا الله جميعا لخدمة الجزائر
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ملحق

العدد 95

عدد خاص